

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران - السانبا-



قسم علم الاجتماع

كلية العلوم الاجتماعية

أطروحة بعنوان :

المنابع الوظيفية للسلطة و إشكالية التغير السياسي في الجزائر لما بعد 1988

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علم الاجتماع السياسي

الأستاذ المشرف:

❖ الأستاذ العلاوي أحمد

من إعداد الطالب:

❖ إبراهيم بو عناني

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة وهران	أ.د. رمعون حسن
مقررا	جامعة وهران	أ.د. العلاوي أحمد
مناقشا	جامعة وهران	أ.د. بن طرمول عبد العزيز
مناقشا	جامعة سيدي بلعباس	أ.د. بورحلة علال
مناقشا	جامعة تلمسان	أ.د. مزوار بلخضر
مناقشا	جامعة مستغانم	أ.سيكوك قويدر

السنة الجامعية 2012/2013

المنابع الوظيفية للسلطة و إشكالية التغير السياسي

في الجزائر لما بعد 1988

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى

كل من يعي فكرة العيش داخل مجتمع،
بالمجتمع و من أجل المجتمع

إلى كل شخص يؤمن بفكرة الاعتراف
بالتناقض و الاختلاف كحتمية تاريخية و اجتماعية
للانتقال من الرديء إلى الأحسن، من الثبات إلى التغيير،
من التخلف إلى التطور،
من الفوضى إلى النظام...

تشكرات

أتقدم بالشكر إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة.

وشكر خاص إلى الأستاذ **العلوي أحمد** لقبوله للإشراف على هذه الأطروحة، و على كل التوجيهات و النصائح في الجانبين المنهجي والمعرفي لجعل هذا العمل أكثر علمية.

أنا أسأل إذا أنا أفكر
" أنا أفكر إذا أنا موجود "

قوة المجتمعات البشرية تتحدد من خلال حجم و قيمة ما تطرحه من أسئلة و استفهامات

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

أن تبحث في موضوع السلطة السياسية من حيث صورها و خصائصها و أبعادها ووظائفها
ومن حيث ماهيتها و أسسها و منطلقاتها الفلسفية و التاريخية و الاجتماعية فهذا ما تطرقت إليه
بشكل مكثف و متكرر العديد من الأبحاث و الدراسات خاصة منها النظرية. لكن أن تبحث في
إشكالية العلاقة بين السلطة السياسية و المجتمع، خاصة فيما يتعلق بمسألة التأثير و التأثير المتبادل
بينهما، و من حيث مستويات و حدود الارتباط أو الانفصال بينهما، و أي نمط من الترابط الموجود
بينهما فهذا ما تفتقر إليه الدراسات العلمية الأكاديمية خاصة في توجهها السوسيولوجي التحليلي و
النقدي فالأمر أكثر تعقيدا و صعوبة مما يدعو إلى طرح العديد من الاستفهامات و إلى فتح الكثير من
السجلات و المحاور البحثية التي لازالت عملية البحث حولها مفتوحة بمختلف الخيارات الفكرية و
الأطروحات المنهجية التي توفرها لنا المادة النظرية و المنهجية في كافة ميادين العلوم الإنسانية فلد الآن
مازلنا نسجل ضمن العمل الأكاديمي و في الكثير من التخصصات نقص في الإنتاج العلمي و في
البحوث الميدانية بشكل خاص، التي تتناول جانب أو جوانب محددة من مستوى تلك العلاقة.

من جانب آخر نجد أن هناك تجليات واضحة لموضوع علاقة السلطة بالمجتمع من خلال
مشروع البحث الضخم الذي شرع فيه الباحث و الفيلسوف **محمد عابد الجابري** و من مستوى
أقرب إلى ما هو طرح في علم النفس الاجتماعي هناك دراسة لكتاب **هشام شرابي** تتعلق تحديدا
بإشكالية الدولة والعلاقة الأبوية و من منظور تاريخي و ليس تأريخي، هناك انتاجات للباحث **برهان**

غليون. أما من مستوى التوجه و التحليل السوسولوجي هناك مشروع بحث بخصوص علاقة الدولة بالمجتمع تبناه مركز دراسات الوحدة العربية.

الملاحظة التي يمكن تسجيلها ميدانيا و بصورة نوعا ما طردية و تلقائية في نفس الوقت هي أن جميع هذه الدراسات تجمع في نتائجها على تبعية المجتمع للدولة، و على هيمنة و سيطرة الثاني على الأول دون أدنى درجة لفعالية الأفراد في إنتاج واقعهم وتاريخهم السياسي خاصة بشكل مستقل، وفي مقابل هذا التوجه و من مبدأ الفعل التحليلي والنقدي لمستويات و أبعاد و انتاجات العلاقة بين السلطة و المجتمع يبقى حجم الإنتاج المعرفي المتوصل إليه حول موضوع السلطة السياسة داخل الميادين البحثية بكل تخصصاتها العلمية يظل مهم جدا و يشغل حيزا كبيرا داخل منظومة و دائرة المخزن العلمي والفكري، أسهم في بلورته و التنظير له اجتهادات العديد من المفكرين ضمن مجتمعات بشرية مختلفة و عبر مختلف التطورات التاريخية الفكرية من بداية مرحلة التفكير الديني مرورا بمرحلة التفكير الفلسفي وصولا إلى مرحلة التفكير العلمي، ربما لأن مسألة السلطة منتوج بشري يخضع و تتحكم فيه حتمية مجتمعية تاريخية بالدرجة الأولى بحيث لا يمكن لأي تشكيلة اجتماعية مهما كانت طبيعة بنيتها معقدة أو بسيطة و مهما كانت درجة تطورها ومهما كان حجم تركيبتها تبقى السلطة ضرورة أنثروبولوجية وتاريخية في تشكل واستمرارية هذه التشكيلة الاجتماعية.

من هذا المنطلق لازالت هذه الإشكالية الكبرى تثير لدى العديد من أفراد النخبة المثقفة أهمية واهتمام دائم و لازالت تفرض نفسها داخل حقل البحوث العلمية و في مستوى بناء الإشكاليات المنهجية ، نظرا لان معادلة ما هو سياسي سواء في صورة الدولة أو اللادولة وسواء في بعدها الفكري التجريدي

أو الإجرائي الميداني لا يمكن أن تتحدد إلا ضمن طرفين أساسيين حاكم ومحكوم و بتعبير أوسع السلطة والمجتمع فمهما كانت طبيعة أ أو ب و مهما كانت الدرجة أو الشحنة التي يحملها كلاهما تبقى مسألة فهم هذه المعادلة و تفكيك أطرافها وصولا للحل لا يخرج عن قاعدة الارتباط الشرطي بينهما و عن مبدأ الاستلزام الذي نتحصل عليه إذا ما غير احدهما موقعه و دوره. فالتعرف على طبيعة و شكل السياسي وخصائص و خصوصيات إفرزاته و فواعد و أسس اشتغاله لا يخرج عن ضرورة فهم و تحليل إشكالية العلاقة بين السلطة و المجتمع و الكشف عن صورة الارتباط بينهما.

من الناحية السوسيولوجية الإجرائية تجسد إشكالية العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع في بعدها المعرفي النظري و في توجهها الإجرائي الغائي أهمية كبرى ، فهي تحوي في جوانبها التأملية وتطرح عبر مستوياتها التحليلية العديد من الاهتمامات البحثية ومن الانشغالات النقدية بل والكثير من الاستفهام النظرية و الافتراضية و التي نحن بحاجة ماسة للوقوف عليها و تناولها بكيفية علمية حتى نفهم حالة التخلف السياسي و وضعية التراجع الحضاري الذي تعاني منه مجتمعاتنا العربية، وحتى نكشف أو نستكشف عوائق و معوقات اللاتطور نحو نموذج المجتمعات المتقدمة و اللاقدرة على إنتاج صور الحداثة التاريخية لأن شكل التشكيلات و التكوينات المجتمعية التي تحققت فيها صفة الحداثة والتي تظل مسألة قياس درجة استعدادها لإحداث نقلة نوعية بخصوص اتجاه تطورها التاريخي يرتبط بمستوى قوة شروطها و إمكانياتها في خلق ديناميكية تفاعلية داخلية ما بين أفرادها و مختلف القوى الاجتماعية ، الأمر الذي يؤهلها بأن تنتج حداثة سياسية على مستوى أنساقها التنظيمية و أبعادها الوظيفية و أشكالها التركيبية البنائية، كل هذا مرتبط و مرهون ليس بما تتوفر عليه

هذه المجتمعات من قدرات مادية أو إمكانيات تقنية ولا تعكسه مظاهر و مستويات التطور الميكانيكي التقني ، الجمالي و غير الجمالي بل هو مرتبط بقوة الأنماط التفاعلية ما بين السلطة السياسية من جهة كطرف مالك للإكراه والمجتمع من جهة ثانية كطرف منتج للحركة و الفعل الحضاري، كل هذا يؤسس له الأفراد أنفسهم بصور التنظيمات و أشكال النظم التي يتم الالتزام بها في تسيير شؤون ما هو عام و مشترك. و ما تعكسه خصوصية و خصائص الإفرازات و النتائج المتعلقة بالتنفيذ و التفاعل و كفاءات الاتصال والتواصل ما بين جميع أطراف الشرائح الاجتماعية المنتمة إلى المجتمع.

من جهة أخرى ، البحث في مسألة العلاقة بين السلطة السياسية و المجتمع يمكننا من الاقتراب أكثر و من التعرف أو الإجابة على سؤال سوسيولوجي مهم ألا و هو : كيف تبني المجتمعات منظومة علاقاتها التفاعلية الجسدة ما بين الأفراد و مختلف التنظيمات سواء في شكلها المؤسسي أو اللامؤسسي مع العلم أن المنطلق الأساسي لفعل البناء هذا و المبدأ الجوهرى الذي يوجهه و تتحدد بموجبه طبيعة و ماهية مجموع الإفرازات و نتائج هذه العلاقة يتأسس على آلية التفكير كنشاط و كعملية عقلية يختص بها كل إنسان عاقل و تسمح له أو تمكنه من الانتقال من المجهول إلى المعلوم و من الكشف عن الحقيقة كغاية يتم البحث عنها باستمرار؟ لكن مفعول ومحرك هذه العملية كسيرورة ديناميكية ينبغي أن تحدث عبر مختلف مراحل و مستويات السلوكات والممارسات التي يؤديها هذا الإنسان يمر حتما عبر مبدأ الاستفهام أو طرح التساؤلات و هنا يتشكل البعد البراغماتي للفعل نفسه و النهاية النفعية للإنسان سواء في صورتها الفردية الخاصة أو الجماعية

العامة . إنها خاصة جوهرية لإحداث النقلة والحركة و لتحقيق التطور و التغيير، فإذا لم نلتزم بها تتحول سلوكياتنا إلى مجرد رد فعل ميكانيكي تقليدي و تلقائي نفقد بموجبه هويتنا البشرية وخصوصياتنا المجتمعية التاريخية التي تحافظ على بقائها و تنتج السياسي بأكثر تنظيم وعقلنة.

المجتمعات اليوم تتحدد و تصنف ضمن خانة الحديثة من خلال التعرف على حجم الأسئلة التي يطرحها الأفراد من وراء مجموع تفاعلاتهم المختلفة التي يؤدونها داخل إطار المجموعة الاجتماعية، ومن خلال محتوى و مضمون تلك الأسئلة، كل هذا حتى لا تتحول سلوكياتنا إلى تكرار و تقليد دون غاية أو هدف نحو التغيير مثل ما هو حاصل في الكثير من الحالات بالنسبة للفرد داخل المجتمعات العربية حتى ولو تعلق الأمر بمستوى الفعل التعبدي المقترن مثلا بمسألة أداء الصلاة.

انطلاقا من أهمية كل هذه الدلالات السوسولوجية العامة و الأولية التي حاولنا أن نختصرها قدر الإمكان جاء اختيارنا لموضوع دراستنا المتعلق بإشكالية اللاتغير في نموذج السلطة السياسية في الجزائر و الذي عبرنا عنه من خلال الامتداد و التابع الكمي و الكيفي لنفس الوظائف التي تؤديها هذه السلطة و لنفس الأدوات و الطرق التي تعتمد عليها من اجل الوصول إلى تلك الغاية، و جاء تحديدا للافتراض المرتبط بالكشف عن منابع الضرورية و الأساسية المتواجدة على مستوى فضاء أشكال بنى التنظيمات تفاعل العلاقات الاجتماعية التي يحتويها المجتمع و التي يتغذى منها هذا النموذج و توفر له الرأس مال الكافي لتأدية وظائفه التي يتعرض بدونها إلى فقدان الشرعية و بالتالي التعرض إلى حالة الموت والزوال، كل هذا حاولنا أن نضعه و نموقعه داخل دائرة البحث و الدراسة في تلك الإشكالية العامة المتمثلة في علاقة السلطة السياسية بالمجتمع من زاوية تأثير الثاني على الأول

والتي أردناها أن تكون الإطار المعرفي و التحليلي العام الذي يوجه و يؤطر خطوات و مستويات الإجابة على سؤالنا السوسولوجي، من هنا يصبح لدينا إشكاليتين ، الأولى عامة نعتبرها بمثابة إطارا تحليليا و منهجيا، والثانية جزئية نعتبرها بمثابة مستوى من التوجه خاص ودقيق للدراسة والبحث.

انطلاقا من هذه النقطة بالتحديد، توصلنا من خلال العديد من القراءات أن موضوع السلطة السياسية في الجزائر بكل تعقيداته و أبعاده الثقافية، التاريخية، الاجتماعية والسياسية شكل موضوع اهتمام و تناول العديد من الباحثين و الدارسين بمختلف التخصصات والتوجهات المعرفية و المنهجية، بالرغم من أن هذا القسم من الموضوعات ضل يشكل خلال كل مراحل تاريخ الجزائر المستقلة من الموضوعات المحظورة والممنوعة التي لا ينبغي البحث فيها أو التطرق إليها تفكيراً خاصة إذا كان أسلوب التناول يأخذ شكل البحوث الميدانية التي لا تكتفي بالتطرق إلى ما هو ظاهر وإنما تذهب إلى أبعد من ذلك محاولة الكشف عن ما هو خفي و ضمني و الالتزام المستمر بالأسلوب النقدي و التحليلي.

هذا الاهتمام الواسع و الدائم جعل الكثير من الباحثين يذهبون إلى التصريح على أن فهم وتوضيح خلفيات إفرازات و مكونات سيرورة التطور التاريخي للمجتمع الجزائري منذ 1962 بكل أبعاده لا يمكن أن يتحقق بصورة موضوعية و بدقة علمية إلى من خلال فهم ودراسة وتفكيك أولا جوانب المسألة السياسية و بالتحديد إشكالية السلطة السياسية و أن إحداث أي تغير كفي على مستوى بنية و وظائف تلك الأبعاد و قيام أي نقلة نوعية ضمن حركية و ديناميكية المجتمع ينبغي أن تمر عبر حدوث تغيير كفي على مستوى نموذج الفعل السلطوي من حيث آلياته الإجرائية و أبعاده

الوظيفية وكان كل شيء في نضرم تتحكم في وجوده و توجه نتائجه، العملية السياسية بل الوظيفة أو الممارسة السلطوية.

أهم يؤكدون أيضا و من خلال نتائج بحوثهم التي خلصوا إليها إلى أن الجزائر تعرف أزمة حقيقية بالنسبة لنموذج سلطتها السياسية المعتمد منذ 1962، تجسدت مظاهرها عبر الكثير من المناسبات كان آخرها أحداث أكتوبر 1988 أين تأكد واقعا عبر العديد من حالات الانسداد أو التوقف ضمن عملية اشتغال النظام السياسي و قدرته في أداء وظائفه وتحريك نسقيته ، هذه الأزمة مست إفرزاتها و آثارها باقي الجوانب المجتمعية الأخرى.

القيام بالكشف المتخصص و العميق على مستوى جسم السلطة السياسية الذي يعرف أزمة يشير و يظهر بالنسبة لهذه الدراسات إلى مصدر أو مكان العطب أو المرض على انه موجود ضمن العلاقة التفاعلية ذات النمط السياسي ما بين الحاكم و المحكوم و التي جعلت سلوك الرضا والقبول الذي يتبناه ويعبر عنه الطرف المحكوم لا يتحقق ضمن هذه العملية التفاعلية و بالتالي يصبح الطرف الحاكم لا يتحصل و لا يستفيد من تلك المنابع و المصادر التي تعطي صفة الشرعية لممارسته السلطوية و التي يستطيع أن يحقق بموجبها الاستمرارية و الديمومة أي العافية و الصحة على مستوى الجسم السياسي.

لكن طبيعة و حجم التراكمات و النتائج التي أفرزتها سيرورة التطور التاريخي للجزائر المتميزة عموما بصورة الفشل المتكرر للسلطة في إحداث التنمية في مجالات الاقتصاد و عدم الوفاء

بالالتزامات و التعهدات التي أخذتها على عاتقها اتجاه المجتمع وضعيات الانكسارات و الانزلاقات المتعددة داخل جهاز السلطة نفسه و ضمن بنية النظام السياسي عموما و حالات اللاتوازن والاستقرار الدائم داخل الحقل السياسي كل هذا يشير أن موضوع السلطة السياسية في الجزائر يمكن أن يأخذ أبعاد فكرية وجوانب منهجية أخرى للدراسة غير تلك المتعلقة بمسألة الشرعية على مستوى علاقة الحاكم بالمحكوم في بعدها السياسي المخض و أن جوانب أخرى مازالت مبهممة وتحتاج إلى البحث و أن إشكالية السلطة لا يمكن أن تفهم فقط من زاوية الرضا و القبول الذي يتخذه المحكوم في علاقته بالحاكم و أن أزمة السياسي أوسع من أن تختصر في بعدها الثقافي التاريخي المتعلق بتأثير الشروط التاريخية على فقدان عنصر الشرعية. فالملاحظة تبين أن هناك استمرارية لنفس نموذج السلطة و لنفس المنطلقات الوظيفية والأبعاد الهدفية المتمثلة أساسا في تفسير مسألة الفضاء العمومي و جعله تحت المراقبة المستمرة و عدم السماح بتحول هذا الأخير إلى مكان للمنافسة السلمية و الفعالة من موجب الحفاظ على الحريات الفردية و الجماعية. إن النظام السياسي لم يعرف خلال طول هذه الفترة نقلة نوعية فيما يخص خصائصه وإفرازاته و فيما يتعلق ببنية التنظيمية الداخلية بالرغم من أن مبدأ الشرعية بدأ يتعرض إلى فقدان وبالرغم من أن العديد من الآليات التي كانت تؤسس لوجود هذه الشرعية أصبحت غير فعالة في جانبها الوظيفي الإجرائي مثل مسألة المرجعية التاريخية أو الصورة الكارزمية للحاكم.

الإشكالية العامة:

إشكالية دراستنا التي تناولنا فيها سوسيولوجية السلطة السياسية في الجزائر حددنا محورها العام

وإطارها المعرفي الواسع في ما أسميناه بعلاقة المجتمع بالسلطة *Rapport société pouvoir*.

هذه الإشكالية التي جاءت عملية بلورتها وبناءها النظري والمعرفي من خلال معاينة ميدانية لواقع المجتمع الجزائري لما بعد 1988 ولحقل النظام السياسي لما بعد التعددية الحزبية بأهم تعقيداته وأهم مكونات بنيته المورفولوجية والفيزيولوجية وبمختلف إفرزاته وتناقضاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ذات البعد الوظيفي والتنظيمي أو ذات الدائرة الماكرو أو الميكروسوسيولوجية التي أفرزتها من جهة حتمية التراكمات التاريخية والتفاعلات الداخلية النمطية الاختيارات والتوجيهات التي اعتمدها النظام السياسي منذ 1962. ولأسلوب الممارسات التي تبنتها السياسية. ومن جهة ثانية مستلزمات التأثيرات الخارجية وما خلفته مجموع التحولات التي شهدتها المجتمع الدولي في الفترة الأخيرة.

هذه المعاينة تبين لنا في مرحلتها الأولى أن فترة ما بعد 1988 هي أكثر المراحل عبر التاريخ المعاصر، ديناميكية وحركية وأكثرها لا استقرارا ولا توازنا داخل النظام السياسي بل أكثر خطورة وتهديدا لوحدة وبقاء المجتمع ككل.

محمج الأحداث والوقائع التي توالى وتراكت خلالها سواء بكيفية مستمرة أو متقطعة وبطريقة رسمية أو غير رسمية، مكثفة ومتباينة جدا، بحيث مست جميع أبعاد النظام العام ومعظم

مستويات ومحتويات المجتمع، من أعلى وأبعد وحدة تنظيمية مؤسسية إلى أبسط وحدة اجتماعية تفاعلية.

فمن التعيينات المتكررة والمتابعة للعديد من طواقم ورؤساء الحكومات، أين سجلنا في فترة لا تزيد عن ثمان سنوات 1988-1995 تعيين سبع رؤساء حكومات بمعدل رئيس حكومة لكل سنة تقريباً¹. وهذا لديه العديد من الدلالات السياسية التي تعبر في أساسها عن حالة اللاإستقرار في أعلى مستوى هرم السلطة التنفيذية وبالتالي عدو الإستقرار على مستوى تنظيم وتسيير شؤون المجتمع إلى الإطاحة والإبعاد لعدد من رؤساء الدولة² سواء بطريقة الانقلاب السياسي بتأثير من المؤسسة العسكرية (الرئيس الشاذلي بن جديد نموذجاً)، أو بأسلوب الاغتيال المباشر مثلما وقع بالنسبة للرئيس بوضياف.

زمن إعادة هيكلة وإصلاح مجموعة من القطاعات والمؤسسات الاقتصادية إلى الإغلاق والحل الرسمي للعديد من الشركات والمصانع، والتسريح المطلق والمتكرر والموظفين بسبب وضعية الإفلاس التي كانت تعرفها تلك المؤسسات حيث تم أكثر من 363 مؤسسة.

ومن الهجرة المستمرة والمكثفة لنسبة كبيرة لسكان الأرياف نحو المدن إلى الانفجار والتفكك والوسع للبنى التركيبية والوظيفية لوحدات المجتمع بداية من الأسرة. ومن الانزلاقات والانحرافات الخطيرة في سلوكات وممارسات الأفراد والجماعات بما في ذلك انتشار السرقة وتعاطي المخدرات

¹ سنة 1988 عين كرئيس حكومة قاصدي مرياح، 1989 مولود حمروش، 1991 أحمد غزالي، 1992 بلعيد عبد السلام، 1993 رضا مالك، 1994 مقداد سبفي، 1995 أحمد اويحي.

² من 1988 إلى 1999 تولى منصب رئاسة الدولة خمس شخصيات: الرئيس شاذلي بن جديد، علي كافي، محمد بوضياف، اليمين زروال، عبد العزيز بوتفليقة.

وارتفاع نسبة الانتحار إلى تفشي الظاهرة الإرهابية التي كانت تبناها جهات منظمة وخلفت وراءها أكثر من 100.000 قتيل حسب التقديرات الرسمية وتخريب الكثير من المؤسسات الاقتصادية، الإدارية، التربوية والصحية وحتى الممتلكات الخاصة للمواطنين.

من ناحية ثانية كتلة المادة القانونية والنصوص التنظيمية والتشريعات الدستورية التي بلورت وصدرت من أجل تنظيم وتأطير تحولات هذه المرحلة كانت مكثفة جدا ومتعددة ومتميزة، بل إنها تمت بصفة سريعة وفي فترة زمنية قصيرة مما يدل على أن هناك إرادة سياسة قوية كانت وراء تفعيلها وتمهيرها. مستغلة في ذلك ظروف حالة اللاإستقرار واللا أمن التي كان يمر بها المجتمع لمنع كل محالة أو إمكانية للاحتجاج أو الاعتراض ما دام أن حالة الطوارئ مطروحة مما يسهل عملية التضحية التي تعرضت لها كافة شرائح المجتمع. كان أخطرها قرار توقيف المسار الانتخابي 1991 وحل حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية، في نفس الفترة تم إقرار الدستور في 03 نوفمبر 1988.

والإعلان في 23 فيفري 1989 عن وضع دستور جديد، تم أيضا تعديل قانون البلدية والولاية وإقرار التعددية الحزبية في 05 جويلية 1989.

اقتصاديا قرار حل المؤسسات الاقتصادية وبيع ممتلكاتها وتسريح العمال يعتبر سابقة في تاريخ الجزائر، مع العلم أن التضخيم خلال هذه الفترة بلغت 9% وتدهورت قيمة الدينار بنسبة 22% سنة 1991، كما ارتفع حجم الديون الخارجية إلى 25.9 مليار دولار سنة 1992 وهبط استخدام قدرات الإنتاج إلى 50% في القطاع العمومي و 30% في القطاع الخالص بسبب قلة المواد الأولية خاصة

المستوردة. وصلت نسبة البطالة إلى 21.2% من مجموع القوى النشطة، ضف إلى ذلك اتساع رقعة الندرة وتدهور حجم وقيمة الخدمات التي تؤديها المؤسسات الصحية والخدماتية وحتى التربوية³.

كل هذا جعل من هذه الفترة أن تصبح مرحلة مميزة خاصة وأن هناك تحولات كبرى حدثت في كافة الميادين، فمن الناحية الاقتصادية تم التخلي عن النظام الاشتراكي المبني على المركزية والتوجيه قصد الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يعتمد المنافسة وانفتاح الداخلية وتخلي الدولة عن دعم الأسعار. كما فتح المجال للاستثمارات الخاصة الداخلية والأجنبية.

سياسيا، تم الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية في الأحزاب وفي المترشحين لمنصب رئاسة الدولة. كما أصبح الاعتماد على المرجعية التاريخية والثورية من طرف السلطة لا يحقق مبدأ الشرعية. أما نموذج الرجل الكريزماي فقد زال ولم يعد بالإمكان إعادة إنتاجه لا من طرف الرجل السياسي ولا حتى على مستوى تصورات الأفراد ما دام أنه لم يعد يحقق نفس الصورة والفعالية التي كان يؤديها مثلا في فترة السبعينات (نموذج هواري بومدين). اختفت أيضا الوظيفة الإيديولوجية الشعبية التي كان يقوم بها حزب جبهة التحرير الوطني وأصبح عاجزا على إنتاج خطاب تعبئة للأفراد.

تلك الأحداث وهي التحولات كان لها تأثير على النظام العام وعلى نسقية تفاعل العلاقات الفردية والجماعية، بل كان تأثيرها حاد وقوي على المجتمع الجزائري في حركيته مما أحدث الكثير من

³ جميع هذه الإحصائيات مأخوذة من: « L'ouvrage collectif: l'Algérie, histoire, société et culture », PP130-131, Ed Casbah, Alger 2000.

الإنزلاقات والهزات الداخلية التي كان في الكثير منها أن تؤدي إلى انفجار الوضع العام. حتى على مستوى دائرة القيم والمعايير التي يحتفظ بها الأفراد ضمن بنية مخيالهم الجماعي التي كانت موضوع التأثير، وحتى للتحويل أو أو التغيير في الكثير منها.

لكن التوقف السوسيولوجي على على محتوى وتراكمات وإفرازات هذه المرحلة تدفعنا إلى التساؤل التالي: لماذا بالرغم من كل هذه الإنعراجات والتهديدات التي مست النظام السياسي من الداخل والخارج وبالرغم من جميع التحولات التي شهدتها مسار هذا التطور التاريخي وتعرض لإفرازاتها المجتمع، ما زال نموذج السلطة السياسية يحتفظ بإستمراره وديمومته، ليس من حيث آليات إنتاج شرعيته لأن هذه افقدتها وجميع الرؤساء فشلوا في بنائها مثل ما يشير إلى ذلك نور الدين زمام⁴. وإنما من حيث الأسلوب الممارسة وطبيعة العلاقة التفاعلية مع المجتمع ونمط الوصول إلى السلطة. لماذا لم تحدث نقلة نوعية في مسار التاريخ السياسي الجزائري؟ لماذا لم تزل مظاهر وأشكال الممارسة الاقصائية واللاديمقراطية أثناء العملية السياسية؟ كيف يمكن لهذا النموذج من السلطة أمام هذه التحديات التي يتعرض لها باستمرار أن يتأقلم ويتفاعل بكل فعالية معها؟ من أين تستمد السلطة قوتها وفعاليتها؟ ما هي المنابع التي تعطي الحياة لهذه البنية؟ ولا تجعلها تموت حتى ولو وصلت إلى حالة الانتعاش؟.

البعد الوظيفي لهذه البنية، هل تحدده شروط وعناصر ثقافية رمزية مثل ما يرى بعض المحللين للأزمة الجزائرية أم هو مرتبط بآليات وأدوات مادية بالدرجة الأولى؟ لماذا بالرغم من أن السلطة فقدت

⁴ نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية في المجتمع الجزائري (82-98). دار الكتاب العربي، الجزائر، 2002، ص 26.

معظم خصائص وأدوات تحقيق شرعيتها مثل الصورة الكاريزماتية للحاكم والشرعية التاريخية والإيديولوجية الشعبية إلا أنها مازالت تحتفظ بتواجدها وتوازنها الداخلي؟.

إذا كان قيام أي علاقة للسيطرة Rapport de domination عبر ممارسة الإكراه المادي أو المعنوي من الحاكم نحو المحكوم ضمن أي نموذج سلطة سياسية (تقليدي، كاريزماتي، قانوني) لا يمكن أن يتحقق ضمن إطار مكاني وزماني محددين إلا من خلال توفر الشروط الشرعية مثل ما يشير إلى ذلك ماكس فيبر.

فلماذا أسلوب الفعل السلطوي الذي يمارس بالنسبة للنموذج الجزائري مازال يحتفظ بإستمراره بالرغم من أن عنصر الرضا الاجتماعي الذي يحقق شرط الشرعية السياسية غير متوفر؟ وبالرغم من ان علاقة التناقض واللاتطابق ما بين طموحات وتطلعات المجتمع واختيارات وانجازات السلطة السياسية قائمة بشكل واضح.

هل الأزمة السياسية لما بعد 1988 موجودة ضمن عناصر بنية السلطة أم على مستوى البعد الوظيفي لها؟.

إننا نعتقد أن مصدر الأزمة السياسية في الجزائر لا يتحدد على مستوى ما هية خصائص ووظائف السلطة السياسية وإنما موجود ضمن حقيقة العملية التاريخية التفاعلية للأفراد والمجموعات الاجتماعية.

فالمجتمع لم يتحقق بعد داخله مبدأ القوة التاريخية⁵ *Historicité* التي يصبح بموجبها له القدرة على تحقيق ذاته بذلته وعلى إنتاج توجيهاته بما في ذلك السياسية منا من خلال ديناميكية تفاعل علاقاته الداخلية التي تحددها شروط وقواعد العقد الاجتماعي.

إذن هناك نوع من الشلل في الحركة الاجتماعية للمجتمع الجزائري في علاقته بما هو سياسي تجعله طرف غير فاعل في بناء ورسم سيرورة تطوره التاريخي، بسبب غياب أو تغييب مختلف التناقضات الاجتماعية والطبقية منها التي تؤدي وظيفة الصراع داخلها إلى إمكانية طرح البديل وإحداث القطيعة وتحقيق النقلة النوعية ضمن مستويات العملية السياسية والاقتصادية والعلمية.

أمام هذه الوضعية تصبح مسألة إنتاج وإعادة إنتاج عناصر وشروط نموذج السلطة السياسية في الجزائر تتحقق ومحصورة ضمن منابع نرى أنها فوق سياسية *Métapolitique* بعيدا عن أي تأثير ودور للمجتمع وخارج شروط العقد الاجتماعي الذي ينبغي أن يتحقق ما بين الحاكم والمحكوم والذي يعتبر أحد مبادئ الفعل السياسي المعاصر.

من هنا تصبح تلك المعطيات التي حددناها من خلال معاينتنا للواقع لا تعبر عن شروط ومظاهر الأزمة فقط وليست هي نفسها أسباب حدوث حالة اللاإستقرار وغنما عناصر لديها وظيفة مزدوجة، فمن جهة هي التي عجلت من وقوع الانفجار ومن حدوث الانزلاقات والتجاوزات ومن جهة ثانية أعطت لنسق النظام السياسي إمكانية لتجاوز حالات الانسداد التي كان يعرفها، ولإبعاد خطر زواله فأعطى لنفسه انطلاقة ثانية واستمرارية أخرى بعد ما قام بتفعيل تلك العناصر نفسها لأن

⁵ مفهوم جاء به Alain Touraine. Pour la sociologie. P 56, Ed. Seuil 1974.

مؤشرات حالة الانسداد والتوقف وليس الوقوف، بدأ تتراكم حتى قبل 1988 لما عجزت السلطة عن ديمومة في تحقيق وتوظيف أدوات إنتاج شرعيتها.

حتى مفهوم الأزمة في حد ذاته لا ينبغي أن نتناوله من الزاوية النظرية السلبية فربطه بتلك المظاهر الباتولوجية التي تحدث داخل أي مجتمع وغنما يمكن أن تصبح الأزمة أداة لتفعيل ثاني للظاهرة.

ما هو الشيء الذي يجعل هذا النموذج من السلطة السياسية لا يتغير مع العلم أن العديد من الخبراء أكدوا أن تلك التراكمات والتحويلات بذلك الحجم والحدة التي حدثت داخل فضاء المجتمع كان من الممكن أن تنتج حركية تغيرية داخل فضاء مجتمعي آخر. هل اللاتغيير السياسي دافعه مانع سياسي محض تجسده الطبيعة والنمطية السلطوية للهيمنة؟ ألا يمكن أن تكون الخصوصية التسلطية للمجتمع عبر أشكال تكويناته التقليدية لها دور في عرقلة التغيير، وبالتالي في توفير الحقل المناسب لإنعاش وانتعاش البعد الوظيفي للسلطة؟.

بلورة الفرضية:

من الناحية العملية بل حتى من الزاوية المورفولوجية لتراكم وتطور الكثير من الأحداث التي عرفها المجتمع الجزائري ما بعد 1988، يظهر أن نموذج السلطة السياسية يعتمد من أجل تفعيل ممارساته وقدراته وتجسيد توجهاته ومنطلقاته وتحقيق استمراريته وديمومته على آليتين أساسيتين:

2-آلية التوزيع الريعي البترولي.

هذا الاعتماد تجسده بصفة مباشرة وواقعية مسألة الحضور الفعلي والمكثف لهاتين الآليتين ضمن جميع مستويات وأشكال العلاقات التفاعلية مع المجتمع وضمن مختلف التوجهات والممارسات والخطابات المتعددة والمتكررة التي تؤدي ضمن الحقل الاجتماعي أو السياسي لكن التساؤل الذي يطرح نفسه هو لماذا هاتين الآليتين بالذات؟ ما هي مبررات ودواعي هذا الحضور المستمر للآليتين على مستوى مجال العلاقات التفاعلية ما بين المجتمع والسلطة السياسية؟

هذا لا يعني أن مجال اهتمامنا البحثي سوف يتوجه نحو التعريف الشامل للخصائص والمميزات التي تشكل صورة ووحدة تلك الآليتين بعد أن نقوم بتفكيك مكونات محتواها الداخلي وبعد تعيين عناصرها المعقدة والبسيطة الأساسية والثانوية ولن يكون التحديد والتعيين التسلسلي والتراكمي للأبعاد الوظيفية والتنظيمية التي تختص بأدائها هاتين الآليتين داخل إطار مكاني وزماني معلومين وضمن نسق معين من العلاقات التفاعلية المتبادلة الاجتماعية منها والسياسية، ولا حتى أيضا الكشف والتوضيح السببي لمختلف الإفرازات والتراكمات التي تحدثها والت | أثيرات التي توقعها على المجتمع والسلطة والتي تشترط الوقوف على البعد التصوري التاريخي لهما حتى نتعرف على التوازنات والاختلالات التي أحدثتهما على مستوى الأنساق العامة للمجتمع وضمن مرحلة تاريخية محددة إذن مجال اهتمامنا ليس الآليتين في حد ذاتهما من حيث طبيعة تركيبها البنوية والوظيفية ولا حتى العلاقة التفاعلية مع ما هو ديناميكية للسلطة السياسية ولكن تحديدا العلاقة ما بين الخصوصية الأدوات والتفعيلية المتميزة بالاستمرارية لهاتين الآليتين ومدى ملائمة وجاهزية الحقل الممارساتي أي

المكان الاجتماعي الذي تقع داخله هذه العملية. إنها العلاقة ما بين استمرارية نفس نمط السلطة السياسية المعبر عنه من خلال ديمومة نفس خصائصها ومحدداتها وتجسيدها العملية والعلائقية التي أفرزتها عملية توظيف تلك الآليات بطريقة محددة وبأهداف وغايات مبرجة وخصوصية نسق الفعل الاجتماعي للأفراد أو ما أصطلح على تسميته من طرف الباحث "ميشال كروزبي" بنظام الفعل الواقعي، إنه مستوى العلاقة بين السلطة كممارسة ومدى جاهزية المجتمع عبر شروطه الاجتماعية وبناء التفاعلية.

إننا نعتمد في تناولنا البحثي هذا الأسلوب الاجرائي الذي نراعي قوة البعد النفعي والذي تتميز به الطبيعة البشرية للإنسان مما يجعلنا نؤكد على مسلمة أن الاجتماع السياسي ليس حتمية طبيعية بل ضرورة اجتماعية وتاريخية تفرضها رغبة وإرادة الأفراد في البقاء، الأمر الذي يجعل مسألة التكوين أو البناء المجتمعي سياسيا تحده وتفرضه حاجة هؤلاء الأفراد للاجتماع والدخول في علاقة تفاعلية متبادلة يتم بموجبها المحافظة على مصالح الجميع دون نفي أو إقصاء للمصلحة الخاصة، هذه الحاجة تتغير مادتها وشكلها من زمان لآخر ومن واقع لآخر. إذن ليس الطبيعة الغريزية والعفوية هي التي تدفع بالأفراد للاجتماع وإنما الحاجات والغايات التي تؤسس لما هو اجتماع سياسي وهذا ما يؤكد "هوبز" في حديثه عن تشكل السياسة. من هنا جاء تحديدنا الأولي لمفهوم السلطة السياسية على أنها آلية اصطناعية أوجدها الأفراد في ظروف تاريخية محددة حتى يتجسد عبرها تحقيق مجموعة من الوظائف التي ينبغي أن تؤديها اتجاه المجتمع بالدرجة الأولى من منطلق وجود دائرة لما هو فضاء عمومي تلتقي داخله مختلف التناقضات والاختلافات وتتفاعل وتتنافس داخله العديد من القوى

الاجتماعية المتميزة، ومن منطلق ما هو مصلحة مشتركة يحافظ من خلالها على إمكانية بقاء جميع المصالح الذاتية، من جهة أخرى تصنيف نمطية أي سلطة على أنها ديمقراطية أو استبدادية أو شمولية أو داخل أي تشكيلة اجتماعية يتحدد نظريا من خلال خصائص وخصوصية تلك الوظائف التي تؤديها تلك الآلية وعليه نعتقد في المرحلة الأولى أن بقاء أو تغير نمط السلطة في شكلها وأهدافها ومبررات شرعيتها مرتبط ومرهون ببقاء أو تغير تلك الوظائف التي تعبر من جهة ثانية عن طبيعة العلاقة بين المجتمع والسلطة، لكن تفعيل هذه الوظائف وإعطائها البعد الإجرائي يشترط مبدئيا توفر مجموعة من المنابع التي توفر عدد من المصادر الضرورية لاشتغال تلك الآلية. إننا نعتقد أن بدور ومعطيات استمرارية إنتاج وفعالية نفس نموذج السلطة السياسية في الجزائر غير متعلق بالمكونات الداخلية للنموذج نفسه ولا بخصوصية التوجهات والاختيارات الاستبدادية والتعسفية التي تمارسها أجهزة السلطة (بالرغم من أننا نعترف بوجود وبقوة حضور هذا المستوى من التوجه)، بقدر ما هو مرتبط بالتكوينات البنيوية والترسبات السلوكية التي يحتفظ بها الأفراد عبر ما نسميه ببنية "الهائيتس السياسي" الذي يبقى هدفه إنتاج وإعادة إنتاج نفس أشكال العلاقات الاجتماعية النمطية والمغلقة ويتحدد دوره في إنعاش وانتعاش قوة البنى الاجتماعية التقليدية.

ينبغي أن نخرج من دائرة طرح الكل السياسي الذي يريد أصحابه أن يجعلوا من نمطية البناء السياسي وخصوصية النموذج السلطوي المنطلق والعامل الأساسي لفهم ما يحدث داخل المجتمع من تراكمات وترسبات لأشكال التكوينات ومن مادة وأنماط الإفرازات وتأثيرها وما ينتج من صور للتنظيمات وأساليب للسلوكات والممارسات والعلاقات، هذه الكيفية وهذا الخيار في التوجه البحثي

أثناء تناوله للنموذج الجزائري يبين أن نمطية السلطة السياسية في صيغتها الاستبدادية والتناقضية مع قيم الحرية والمساواة وفي خصوصية بعدها الاحتكاري لما هو فضاء عمومي أو حقل سياسي تحديدا وفي طبيعة وظيفتها القمعية والإقصائية لكل ما هو قوى فاعلة أو نخبة ناشطة هو الذي يفسر حالة التخلف بكل أشكاله ووضعية الانسداد بكل مستوياته وصور التعارض والاصطدام بكل أنماطه ودرجاته. إننا نعتقد من وجهة نظرنا ومن خصوصية توجهنا المنهجي أنه يمكن أن نطرح المسألة وفق بديل آخر وأن نتناول الموضوع من زاوية مغايرة انطلاقا من حجم وقوة العلاقات الأفقية التي يتشكل منها المجتمع وليس من ما هو علاقة عمودية مثل ما يرى أصحاب الطرح الأول. لا ينبغي أن نقيد أو نحصر توجهنا الفكري والتحليلي لإشكالية السياسي في الجزائر فقط ضمن مستوى ما هو علاقة عمودية بين الحاكم والمحكوم، بين القمة والقاعدة وهذا حتى نجد توجه ثاني ينظر للمسألة ويبيّن عناصرها ومعطياتها من زاوية البحث في العلاقة الأفقية. 'ننا نعتقد أن علاقة السلطة في بعدها الوظيفي ببنية ونظام شبكة العلاقات الاجتماعية التي أنتجها ويعيد إنتاجها المجتمع هي التي تفسر وتجيّب عن استفهام اللاتغير السياسي في الجزائر. بمعنى آخر تقليدية المنابع التي تنتج داخلها تلك الشبكة من العلاقات تعكس تقليدية واستمرارية نفس نموذج السلطة ومن هنا يصبح البحث في إشكالية العلاقة بين المجتمع والسلطة السياسية من زاوية ما هو علاقة أفقية المنفذ الذي نحقق من خلاله تفكيك لبنية نظام تلك الشبكة من العلاقات التفاعلية التي تسيطر داخل المجتمع والتي ترسم توجهات وخيارات وسلوكات وممارسات الأفراد، هذا التوجه نحققه من خلال استخراج وتحديد ماهية أشكال الرأس مال الاجتماعي التي تؤثر في تكوين وتركيب الاطار الهيكلي والعملي لتلك الشبكة، من

هنا يصبح ضروري أن نكشف عن طبيعة المصادر التي تبني نظام تفاعل العلاقات ما بين الأفراد داخل المجتمع والتي تؤسس في نفس الوقت وتوجه ما هو فعل سياسي. كل هذا سيمكننا من التعرف على خصائص وخصوصية المنابع الأولى التي أنتجت داخلها تلك الأشكال من الرأس مال الاجتماعي سيمكننا من فهم المنطق الداخلي الذي يحرك ويحكم علاقة الأفراد فيما بينهم من خلال رسمه لتوجهاتهم ومنطلقاتهم والذي يحكم و يشغل آلة السلطة في حد ذاتها وفي علاقتها بالمجتمع.

بشكل عام يمكن أن نعتبر متغير الرأس مال الاجتماعي المكون لبنية الهابتنس السياسي أحد المفاتيح للكشف لاعن أشكال التضامانات الموجودة داخل المجتمع وأنماط الارتباطات المشكلة للاجتماع والاتحاد، وصور الهويات التي ينتمي إليها الأفراد. هذا المفتاح يمكن أن يبين طبيعة البنى الاجتماعية ونماذج أنظمة العلاقات التفاعلية مما يسمح لنا بفهم العلاقة الترابطية بين المجتمع كشبكة من العلاقات الاجتماعية واستمرارية نموذج السلطة الأحادي والمطلق، هذا عبر ما تحويه تلك البنى من عوائق تمنع إنتاج التغيير ومن منابع تسمح بتفعيل البعد الوظيفي للسلطة. سوف يكون لنا توجه تقني في البحث والتحليل حتى نتمكن من الوقوف على الخلل الذي لا يسمح بحدوث النقلة النوعية داخل ما هو توجه سياسي إذن الغاية النهائية هي الإجابة على استفهام أين الخلل؟.

أهمية الموضوع:

يعتبر التغيير السياسي مفهوم أساسي ومحوري ضمن مادة تاريخ الأفكار السياسية حيث تطرق إليه بالتحليل والتفسير الكثير من التوجهات النظرية والعديد من التيارات الفكرية الكلاسيكية والحديثة

سواء بالنظر إليه من حيث أنه تعبير عن هدف أو غاية تفرضها الخصوصية التاريخية والاجتماعية لكل ما هو اجتماع بشري ومهما كانت طبيعة نسقه التنظيمي والوظيفي، حديث أو تقليدي ومهما كانت صورة بنيته التركيبية بسيطة أو معقدة والتي تتميز في محتواها وشكلها بجمالية تواجد التناقضات والاختلافات على مستوى كل المجالات والفضاءات التفاعلية مما يدفع بشكل إلزامي إلى إنتاج نموذج المجتمعات التاريخية التي يدخل أفرادها في دائرة مفتوحة وموسعة من التنافس والصراع وبالتالي إلى وتيرة غير متوقفة من الحركة والديناميكية عبر فعل النشاط فتتولد بذلك حالة لإنتاج ما هو جديد وللانتقال إلى ما هو مغاير يؤسس بدوره لتغيير قادم مستقبلا.

أو بالنظر إليه على أنه تجسيد لكل ما هو نتائج وإفرازات وبالتالي لكل ما هو تراكم وتراتب للأحداث والوقائع مهما كانت طبيعتها وجميع إنتاجات الأفراد والقوى الاجتماعية التي تقع عبر وحدات متتالية ومرتبطة من التمرحلي التاريخي الطويل أو القصير يجعلها تتميز في شكلها ومحتواها بالتنوع والاختلاف.

إذا كان مفهوم التغيير السياسي يحمل كل هذه الأهمية المعرفية النظرية والاجرائية العملية فإن بالمقابل مفهوم اللاتغير بمعنى التوقف والسكون وربما حتى الرجوع والتراجع عن مستوى معين من التموقع داخل تاريخ التطور يصبح يأخذ أكثر أهمية وواقعية ويصبح يفرض نفسه على مستوى الحقل الأكاديمي كإشكال أساسي وإلزامي للبحث في مبرراته وخلفياته ومسبباته خاصة إذا علمنا أنه يتأسس ليس فقط كنفويض للأول وإنما أيضا كبديل عوضه في الوجود والنتائج بالنسبة لبعض

التشكيلات الاجتماعية. من هذا المنظور يمكن أن نستنتج أن موضوع اللاتغير السياسي خاصة في علاقته بالمجتمع وتاريخانيته خصوصا المجتمعات العربية عامة سوف يجسد أهمية مزدوجة:

الأولى علمية معرفية من كون أن هذه الإشكالية المعبر عنها وفق نماذج متعددة من الاستفهامات شكلت من الناحية الفكرية وعبر مختلف مراحل التاريخ الحديث والمعاصر لهذه المجتمعات مجال اهتمام وتناول واسع وقوي من طرف العديد من الباحثين والدارسين بمختلف تخصصاتهم وتوجهاتهم النظرية والمنهجية وحتى الإيديولوجية في بعض الأحيان بل إنه تحول إلى مشروع بحث ضخم تتحقق جوانب البحث فيه وفق مراحل وخطوات متتابعة ومتراطة سواء من حيث بعد انتمائها وتطورها التاريخي أو من حيث بعد تعدد وتداخل زوايا المقاربة فيها من فلسفي إلى سوسيولوجي إلى أنتروبولوجي ... أو من حيث بعد الكثرة والتنوع في الفرضيات الاحتمالية التي يمكن أن تجيب على الإشكالية العامة لهذا الموضوع.

الثانية أهمية واقعية فرضتها العديد من معطيات وشروط المفارقة بين واقع المجتمعات الأوروبية المتطورة وواقع المجتمعات العربية المتخلفة ونظرا لوضعية التكرار والانتشار لظاهرة اللاتغير واللاجديد داخل المجتمعات العربية عبر مراحل امتدادها التاريخي الحديث تحول الأمر إلى نوع من الأزمة ليس فيما هو سياسي أو اقتصادي بل فيما هو لا تغير وكأنها حالة مرضية مزمنة ومتوارثة "العرب دايرين هكذا" فانعكست نتائجها سلبا حتى على الحالة النفسية للأفراد تركتهم يشعرون بالفشل والاستسلام المسلط عليهم فأصبحنا متشبعين بثقافة اللامكانية، اللافرصة، اللأمل في حدوث التغيير حتى أنها أفرزت على مستوى سلوكياتنا ومواقفنا وتوجهاتنا نوع من القبول الطوعي بالواقع كما هو دون حتى

التفكير في تغييره "تهدر ولا متهدرش، غير كيف كيف"، "الحية ما تتبدلش غير راك تعيي في راسك" أكثر من هذا إذا كان التغيير يبني الآمال والطموحات ويرسم الأهداف والتوجهات فإن اللاتغير يفرز شروط مناخ مناسب للانتحار الجسدي والعقلي ولقتل الآمال، هذا كما كشفتته خيارات الشباب الحراق "يكلني الحوت وما يكلنيش الدود".

وكأننا نسينا أو تناسينا أنه يمكن أن يحدث في فترة ما تغير واصطدمنا بقبول اللاتغير كواقع وكحتمية نتعامل معها من خلال أدوات وطرق التوقيع السياسي. فنظرا لصورة الاستقرار والثبات المستمر على مستوى كيفية بناء الحقل السياسي وعلى مستوى آليات وطرق اشتغال السلطة السياسية نجد أن منصب الرئيس لا يقع فيه التغيير إلا في حالتين استثنائيتين الموت أو الانقلاب.

أمام هذه الوضعية يصبح البحث في سؤال هل يحدث تغير؟ في نظر البعض ضرب من الخيال وتأمل في المجهول والغائب، وفي المقابل يصبح سؤال لماذا لم يحدث تغير في هذا النموذج أو ذاك؟ في هذه الوضعية أو تلك؟ له شرعية علمية تفرض علينا كباحثين أن نعوص في مجاهلها وأن نبحت في خلفياتها الاجتماعية والتاريخية وحتى الأنثروبولوجية، ينبغي أن يكون توجهنا في البحث مركز أكثر في الإجابة على استفهام لماذا هذه الاستمرارية لنفس نموذج السياسة؟ من أين يستمد قوته التي تحقق له الديمومة؟.

لكن ينبغي قبل ذلك وقبل البحث في شروط الحداثة والتحديث وفي مسببات العصرية والمعاصرة أن نتخلص ممن شبهات وأوهام ماضينا المتميز بالسكون وأن نفقه لماذا كل هذا القهر

والتسلط المعنوي والرمزي الذي يمارسه هذا الماضي بكل حيثياته على وجودنا السياسي وتواجدنا التاريخي.

من هنا تصبح تلك المعطيات التي حددناها ضمن معاينتنا لا تعبر عن شروط ومظاهر الأزمة فقط وليست هي نفسها أسباب حدوث حالة اللاإستقرار، وإنما هي عناصر لديها وظيفة مزدوجة فمن جهة عجلت في وقوع الانفجار، وفي حدوث انزلاقات وتجاوزات، ومن جهة ثانية أعطت للنظام السياسي إمكانية وفرصة لتجاوز حالات الانسداد التي كان يعرفها ولإبعاد خطر انفجاره وزواله. فأعطى لنفسه انطلاقة ثانية واستمرارية أخرى بعدما قام بتفعيل تلك العناصر لصالحه لأن مؤشرات حالة الانسداد والتوقف وليس الوقوف بالنسبة لهذا النظام بدأت تتراكم حتى قبل 1988 لما عجزت السلطة عن الاستمرار في تحقيق وتوظيف أدوات إنتاج شرعيتها ولما أصبحت غير قادرة على القيام بوظيفة التسيير والتنظيم لتناقضات وتفاعلات الحقل العمومي، ولما تحول الفضاء السياسي مالا للصراع ما بين مؤسسة الحزب والمؤسسة العسكرية.

حتى مفهوم الأزمة في حد ذاته لا ينبغي أن نتناوله من الزاوية النظرية السلبية فنربطه بتلك المظاهر الباثولوجية التي تحدث داخل المجتمع أو وضعيات الانسداد والتوقف لسيران **Fonctionnement** النظام العام، وإنما عملية متعلقة أكثر بالجانب الإجرائي التفاعلي لمكونات البنية السلطوية، وسواء تلك المتعلقة بنمط العلاقة التفاعلية ما بين الحاكم والمحكوم التي تجعل من المجتمع يكون مستلب سياسيا عبر كافة مراحل وأشكال الممارسة السياسية. أو تلك المرتبطة بطبيعة

الشروط و القواعد غير الموضوعية واللاإصطناعية التي تحدد وتبني كل ما هو فعل سياسي، والتي هي أقرب إلى ما هو اجتماعي تقليدي متوارث.

والمهم ليس أي نموذج من السلطة يوجد في الجزائر ولا أي خصائص تحدد هذا النموذج وهذا ما تم الاهتمام بالكشف عنه والبرهنة عليه من طرف الكثير من الدراسات السابقة التاريخية والسياسية وحتى السوسيولوجية، وإنما المهم هو وفق أي آلية تنتج ديناميكية هذا النموذج وتحقق استمراريته، وفق أي منابع يصل إلى الفعالية في ممارسة وظائفه في علاقته بالمجتمع.

الفصل الأول

الإطار التمهيدي المعرفي و المنهجي العام

مقدمة الفصل الأول

تناولنا لموضوع ذا خصوصية مثل السلطة السياسية في الجزائر بأسلوب وكيفية سوسيولوجية، الهدف منها البحث في عمق الظاهرة والكشف عن المخفي والمستور، يعتبر أمر غير بسيط لما تحمله الظاهرة نفسها من خلفيات إيديولوجية وما تشكله من طابو يحذر الاقتراب منه والتعرض له بكيفية تحليلية وبأسلوب تفكيكي نقدي خصوصا إذا كان الإشكال الأساسي متعلق بالوقوف على نموذج العلاقة بين السلطة والمجتمع من حيث بعدها التفاعلي وإطارها الوظيفي.

وإذا كان الاهتمام الأول متعلق بمحاولة الإحاطة والإجابة العلمية على استفهام أساسي ألا وهو اللاتغير السياسي في نموذج السلطة السياسية في الجزائر وتحديدًا بخصوص تساؤل، ما هي منابع الوظيفة لهذا النموذج من السلطة؟ ومن الذي يجعل هذا النموذج له القدرة والفعالية على الاشتغال المتواصل؟ أي إذا كان الاهتمام مرتبط أكثر بالبحث في اللاتغير السياسي الذي أصبح ظاهرة سوسيولوجية لها تواجد داخل الحقل السياسي الجزائري العام وبالنسبة لقواعد الاشتغال؛ كل هذا يشترط تقنيا أن نبني إطارا منهجيا ومعرفيا نضع داخله الموضوع وعناصره حتى لا نخرج عن حدود الموضوعية ولا ننزلق نحو التوجهات الإيديولوجية الذاتية. كل هذا يكون بمثابة الدائرة العلمية التي تسمح لعملية البحث من الاقتراب بكيفية أكثر دقة ووضوح نحو جوهر الإشكال، أي إلى موقع الداء الذي يعاني منه التاريخ السياسي عامة والسلطة السياسية خاصة. ويمكننا من التعرض إلى معظم الجوانب والنقاط الأساسية المشكلة لمادة إشكالتنا ولتحتوي فرضيتنا المقترحة.

هذا الإطار العام سوف يكون بمثابة إجابة على تساؤل كيف نجعل هذا الموضوع أقرب إلى التناول السوسولوجي لجوانبه الفكرية وأبعد عن التأويلات السطحية وعن التأملات الفلسفية، بعيدا عن فكرة القيام بالعلم من أجل العلم وقريبا من مبدأ القيام بالعلم من أجل التعرف على انشغال أساسي يفرضه الواقع ويطرحة المجتمع، من أجل تحقيق خدمة للتاريخ من أجل تقديم إضافة ينتظرها المجتمع؟ ليس العلم الذي يهتم بالبعد الكمي التراكمي للمعارف والأفكار في مستواها النظري التجريدي وإنما العلم الذي يقترب أكثر من البعد الكيفي التحليلي في جوانبه التفاعلية والتفاعلية، الذي يحقق لنفسه التميز والتمايز. ويبنى لنتائجه القدرة على فرض الفعل التاريخاني.

الإطار التمهيدي المعرفي:

أ- أهمية الموضوع :

1- أهمية معرفية نظرية:

لقد خلصت الدراسات السوسولوجية إلى أن القوة التاريخانية لأي مجتمع تتحدد وتحقق عبر القدرة على إنجاز ثلاث عمليات أساسية : القدرة على التحديد، على الإنتاج وعلى التأقلم أو التحول، باعتماد أفراد المجتمع على أنفسهم و إرادتهم و لهذا يعتبر مفهوم التغير السياسي معطى أساسي و محوري ضمن مادة تاريخ الأفكار السياسية، تطرقت إليه بالتناول و التحليل الكثير من التوجهات النظرية و التيارات الفكرية الكلاسيكية منها والحديثة سواء بالنظر إليه من حيث أنه تعبير عن هدف أو غاية تفرضها الخصوصية التاريخية والاجتماعية لكل ما هو اجتماع بشري مهما كانت صورة بنيتها التركيبية و مهما كانت صفة وطبيعة نسقية تنظيمه الداخلي و التي يتحكم في وجودها حتمية تراكم التناقضات والاختلافات على مستوى كل المجالات و الفضاءات التفاعلية مما يدفع

بشكل إلزامي إلى إنتاج نموذج تلك المجتمعات التاريخية التي يدخل أفرادها في دائرة مفتوحة و منظمة من التنافس و الصراع و بالتالي ضمن وتيرة غير متوقفة من الحركية والديناميكية فتولد بذلك حالة لإنتاج ما هو جديد و للانتقال إلى ما هو مغاير يؤسس بدوره لتغيير قادم أو بالنظر إليه على انه تجسيد لكل ما هو نتائج و إفرزات، لكل ما هو تراكم وتراتب للأحداث والوقائع ولمختلف إنتاجات الأفراد و القوى الاجتماعية المتعددة و تقع عبر وحدات متتالية ومرتابة من التمرحل التاريخي الطويل أو القصير يجعلها تتميز في شكلها و نمطها بالتنوع والاختلاف و رغم كل هذه الأهمية يظل موضوع التغيير أو الديناميكية السياسية في نظر الدارسين قليل التداول و لم يتم التطرق إليه بالبحث بالقدر الكافي.

إذا كان مفهوم التغيير السياسي يحمل كل هذه الأهمية المعرفية النظرية و كل هذه الدلالة الإجرائية العملية فإنه بالمقابل يصبح مفهوم اللاتغير كمعطى للتوقف و السكون وربما حتى كمعنى للرجوع و التراجع عن مستوى معين من التوقع داخل تاريخ تطور البشرية يصبح يأخذ أكثر أهمية و واقعية و يصبح يفرض نفسه على مستوى الحقل الأكاديمي كإشكال أساسي و إلزامي للبحث في مبرراته و خلفياته و منطلقاته خاصة إذا علمنا انه يتأسس ليس فقط كتنقيض للأول (للتغيير) و إنما كبديل عوضه في الوجود و النتائج و في الأسلوب و الطريقة بالنسبة لنفس التشكيلة الاجتماعية، من هذا المنظور يمكن أن نستنتج أن موضوع اللاتغير السياسي بخصوص المجتمعات العربية عامة يجسد أهمية مزدوجة الأولى علمية معرفية في كون أن هذه الإشكالية المعبر عنها وفق نماذج متعددة من الاستفهامات والتساؤلات شكلت من الناحية الفكرة و عبر مختلف مراحل التاريخ الحديث والمعاصر

لهذه المجتمعات مجال اهتمام و تناول واسع من طرف العديد من الباحثين والدارسين بمختلف تخصصاتهم و توجهاتهم النظرية و المنهجية بل إنه تحول إلى مشروع بحث ضخم وفق جوانب فكرية ووفق مراحل و خطوات بحثية متتابعة و مترابطة سواء من حيث بعد انتمائها و تطورها التاريخي أو من حيث بعد تعدد و تداخل زوايا المقاربة فيها من فلسفي إلى سوسيولوجي إلى أنثروبولوجي و تاريخي و من حيث بعد الكثرة و التنوع في الفرضيات الاحتمالية التي يمكن أن تجيب عن العديد من الإشكاليات العامة بخصوص مسألة اللاتغير، في هذا الصدد يمكن أن نذكر كمثال مشروع بحث الدكتور محمد العابد الجابري المتعلق بإشكالية بناء العقل العربي.

2- أهمية معرفية إجرائية:

الأهمية الثانية نعتبرها واقعية فرضتها العديد من معطيات و شروط المفارقة بين واقع المجتمعات الأوروبية المتطورة وواقع المجتمعات العربية المتخلفة و نظرا لوضعية التكرار و الانتشار لظاهرة اللاتغير و اللاحديد داخل هذه المجتمعات العربية في جميع مستوياتها و مجالاتها و عبر كل مراحل امتدادها التاريخي و المعاصر حتى تحول الأمر إلى نوع من الأزمة ليس في بعدها الاقتصادي و إنما من حيث اللامكانية في التغير و كأنها حالة مرضية مزمنة متوارثة (..العرب قاع دايرين هكذا...العرب عمرهم ما يطوروا...) فانعكست نتائجها سلبا على الحالة النفسية للأفراد تركتهم يشعرون بالفشل و الاستسلام لواقع متسلط عليهم حتى أصبحنا نستعين بثقافة اللامكانية، اللافرصة، اللأمل في حدوث أي تغيير فانعكس ذلك على مستوى سلوكياتنا و مواقفنا و توجهاتنا دفع كل هذا إلى نوع من القبول الطوعي بالواقع كما هو دون حتى التفكير في تغييره (..تهدر ولا ما تهدرش غير كيف

كيف...). أكثر من هذا إذا كان التغيير أسلوب يبنى للآمال و الطموحات ويرسم للأهداف والغايات فإن اللاتغير يفرز مناخ مناسب للانتحار الجسدي و العقلي و للفشل، هذا ما كشفت عنه خيارات الشباب (الحراق) (...ياكلني الحوت و ما ياكلنيش الدود...). . وكأننا نسينا أو تناسينا أنه يمكن بأي حال من الأحوال أن يحدث في فترة ما تغير و اصطدمنا بقبول اللاتغير كواقع و كحتمية نتعامل معها من خلال أدوات و طرق الترفيع السياسي و ننظر لصورة الاستقرار كثبات مستمر على مستوى كيفية بناء الحقل السياسي و على مستوى أدوات و طرق اشتغال السلطة فمثلا التغيير في منصب الرئيس لا يقع إلا في حالتين استثنائيتين الموت أو الانقلاب. أمام هذه الوضعية يصبح البحث في سؤال هل يحدث تغيير؟ ضرب من الخيال و تأمل في المجهول و في المقابل يصبح سؤال لماذا لم يحدث تغيير في هذا النموذج أو ذاك، في هذه الوضعية أو تلك؟ له شرعية علمية تدفعنا أن نغوص في مجاهلها واستفهاماتها.

إن البحث في شروط الحداثة و التحديث في مسبيات العصرية و المعاصرة و نحن لم نتخلص بعد من سمات و أوهام ماضيها المتميز بالسكون و لم نفقه لحد الآن لماذا كل هذا التقهقر و التسلط المادي و الرمزي الذي يمارسه هذا الماضي بكل حيثياته على وجودنا السياسي و الاجتماعي وعلى تواجده التاريخي لا يمنح لنا فرصة الخروج من دائرة التخلف. و عليه فعوض أن نهتم بالإجابة على سؤال لماذا لم تعرف المجتمعات العربية حداثة مادية كتلك التي عرفت أوروبا؟ لماذا لم تحدث نقلة في نظمنا و أنظمتنا الداخلية؟ لماذا تخلفنا و تقدم الآخر؟ لماذا حالة الركود و التأخر هذه التي لم نستطع تجاوزها؟ ينبغي التركيز والاشتغال أكثر حول سؤال ماذا لدينا كواقع سوسيولوجي ؟ لماذا مازالت

السلطة السياسية إلى يومنا هذا تجد عبر ديمومتها و ديناميكيتها أنماطا تنظيمية و أساليب تسييرية و أدوات توظيفية تنتمي إلى أشكال النظم الاجتماعية التقليدية و الأطر التضامنية الميكانيكية؟ لماذا احتفظنا رغم كل هذا الامتداد التاريخي و رغم كل هذه التحولات الكمية ضمن مخيلتنا و عبر وعينا و تصورنا بخلفيات و مخلفات نمط تفكير تقليدي ما قبل عقلائي، أنساقه الثقافية الرمزية تتعارض مع ما ندعي أنه تمدن و تحضر و مع ما تجلبه و نستهلكه من تداعيات التكنولوجيا و التقنية؟⁶

نعتقد أنه ينبغي علينا أن نوجه ببحثنا و اهتمامنا المعرفي و انشغالنا الفكري أكثر بالمجتمع وقضاياه الواقعية و أن نعمل على تحويل مشكلاته و تساؤلاته الميدانية إلى إشكاليات بحث و دراسة ميدانية منطلقها الأساسي و موجهها الأولي ليس غاية فلسفية أو صياغة نظرية و لكن حاجة إجرائية و ضرورة تاريخية يستفيد من نتائجها الأفراد و تمد المجتمع بالإمكانات و الأدوات الضرورية و الكافية لإحداث الإقلاع الحداثي و الحضاري.

ب- الهدف من الدراسة:

الفكرة الأساسية التي نريد البحث فيها و التي نحاول أن ندافع عنها من خلال بحثنا هذا يمكن

تحديدها فيما يلي :

⁶ ظاهرة اللاتغير : حددناها في مستواها الإجرائي في القوة و القدرة المتكررة لنموذج ما على الاستمرارية، إنها الوضعية أو الحالة التي تعطي للسلطة السياسية في الجزائر القدرة و الاستمرارية على أدائها لنفس الوظائف الأساسية تجاه المجتمع بكيفية متواصلة و متكررة و بدون توقف، إنها تعكس مستوى أو حالة إيجابية و مميزة بالنسبة للجماعة السياسية في السلطة التي تعتمد أسلوب و فكرة احتكار مقاليد الحكم بعيدا عن أي تداول و بالاختزال السيادة في شخص الحاكم، إنها وضعية تؤكد على شكل من السنتاتيكا السياسية التي لا تأتي بالجديد أو البديل و بالتالي تمنع من حدوث الحركة و النقلة نحو ما هو مغاير، اللاتغير السياسي ننظر له من زاوية أن السلطة من حيث نموذجها العام تتمتع بالقدرة على البقاء.

إن أزمة السياسي في الجزائر بشكل عام و إشكالية اللاتغير في نموذج السلطة السياسية بشكل خاص لا ينبغي أن نتطرق إليها فقط من زاوية فرضية التناول السياسي وإنما هناك قراءة ثانية مفادها أن طبيعة و شكل البنى الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري خاصة في مستوى نموذج شبكة تفاعل العلاقات الاجتماعية ما بين الأفراد قد يكون لها تأثير كبير بسبب تحولها إلى منبع لاشتغال السلطة و لاستمراريتها في أداء وظائفها من جهة ولأنها من جهة ثانية ظلت خلال هذه الفترة تتطابق في بعدها و في منطلقها مع المنطق الذي تعتمده السلطة السياسية في حد ذاتها، لهذا فإننا نعتقد أن العائق الأساسي في تطور المجتمع الجزائري ليس سياسيا بالدرجة الأولى بالقدر ما هو اجتماعي مرتبط بشكل البناء المجتمعي و بصورة تفاعل العلاقات الاجتماعية داخل هذا الاجتماع و لهذا فإننا نرى أن المسألة مرتبطة أساسا في مستواها الأكاديمي بضرورة البحث في علاقة نموذج تلك البنية الاجتماعية و نموذج الشكل السياسي للسلطة من حيث بعدها الأداتي والوظيفي، هذا سوف يسمح لنا من القيام بعملية التفكيك و التعرف على عناصر و مكونات تلك البنية، هذا الأمر نعتبره مهم جدا قد يسمح لنا في مرحلة ثانية من التعرف على كيفية الارتباط والتفاعل ما بين هذه المكونات و خصوصية نسقها و تنظيمها و نمطية منطلقها الداخلي الذي يتحكم في اشتغالها و سريانها و كيف أن لهذا الأخير امتداد تاريخي جعلنا نصنفه ضمن ما هو نموذج تقليدي لم يتعرض للتفكيك و لم يتم تغييره عن طريق وضع البديل الجديد.

مجموع هذه المعطيات توضح لنا الواقع و الأرضية الاجتماعية التي سوف تقع داخلها مسألة

تشكل و اشتغال نموذج السلطة السياسية، سوف يسمح لنا من التعرف على ماهية و خصوصية أي

القوى التي تتحكم في ذلك الشكل ، هل هي قوى الاختلاف و الصراع ما بين الاقتصادي الطبقي أو العلمي النخبوي أو الحزبي السياسي أو العائلي الاجتماعي؟، هل الفعل السياسي يقوم على إعادة إنتاج تلك الأشكال من العلاقات و الاستثمار في منطقتها كمعطي حاضر و جاهز أم عبر التفكيك و التركيب لبنى و علاقات جديدة مقابل أخرى أصبحت قديمة؟ إلى أي مدى يمكن للمعطي الاجتماعي من حيث ما هو نموذج لبنى و لعلاقات تفاعلية يمكن له أن يوفر الشروط و العناصر الكافية و الضرورية لاشتغال و لاستمرارية نفس نموذج السلطة السياسية.

البحث في هذا السجل يكشف لنا عن فكرة أساسية نريد البحث فيها و نحاول من خلال دراستنا البرهنة عليها و المثلة أساسا في أن إشكالية فهم أزمة السياسي في المجتمع الجزائري المعبر عنها عند العديد من الباحثين بالفشل في التأسيس لمشروع بناء نموذج الدولة المؤسساتية و العقلانية و بغياب صورة السياسي كأسلوب لتنظيم و تسيير مختلف التناقضات و الاختلافات التي يطرحها المجتمع ضمن ما هو موضوع لمصلحة مشتركة داخل فضاء عمومي حيث يكون هذا الأخير مجال مفتوح لاندماج مختلف القوى الاجتماعية مع إمكانية مشاركتهم في تحقيق غاية المجتمع العام.

نحاول في نفس الاتجاه أن نبين و نكشف عبر هذه الدراسة عن الحدود المنهجية والإجرائية لبعض التفسيرات و الأطروحات التي تتخذ من الفرضية الثقافية جوابا كافيا لفهم جوانب اشكالية السلطة السياسية في الجزائر و للكشف عن بعض مجاهيل المعادلة السياسية بين ما هو سلطة سياسية و مجتمع، تلك الأطروحات تحاول من خلال اعتمادها منهجية النموذج المثالي الذي وضع قواعدها

ماكس فيبر⁷ أن تصنف و تضع النموذج السياسي الجزائري ضمن أحد التقسيمات و الأنماط الثلاث لما هو سلطة كاريزماتية، تقليدية و قانونية عقلانية، و تريد ان تبرز و تشير إلى مجموع نقاط المفارقة و مواقع الاختلاف أو التقارب ما بين هذا النموذج و النموذج الأوروبي كما تحاول تلك الأطروحات من خلال مظاهر وأشكال الحركية السياسية التي أفرزتها سيرورة تاريخ المجتمعات الأوروبية و عبر حدود فضاءاتها المكانية و الزمانية و شروطها الاجتماعية و الثقافية أن تتخذ منها المرجعية ليس باعتبارها فضاء مفاهيميا و معرفيا تمت بلورنه بكيفية نظرية و فكرية حتى تتخذ منه الأداة التفسيرية والتحليلية و إنما باتخاذ كآلية للقياس يمكن أن تعطي وصفا ميكانيكيا لخصائص و صور النموذج المدروس.

هذه الأطروحات تتصور أن عناصر و معطيات فهم الظاهرة السلطوية هي بالدرجة الأولى ثقافية و تاريخية و أن الكشف عنها لا يمكن أن يتحقق إلا بالرجوع إلى عملية البحث في تراكمات البنية الثقافية الرمزية للأفراد و استخلاص المعنى أو المعاني التي ينتجها الأفراد أنفسهم بل إنها تتخذ من أسلوب حفريات المادة التاريخية الانثروبولوجية للمجتمع دعما كافيا للقيام بقراءة سوسيولوجية لمعطيات و معاني تلك المادة و عليه فإننا نجد نركز في بحوثها و دراساتها كثيرا على جانب الرضا و الخضوع الذي يتحقق عند المحكوم اتجاه الحاكم أي ضمن المستوى الثاني من العلاقة السلطوية التي يكون الفاعل فيه طرف المجتمع. بشكل أدق إنه البحث في مسألة الشرعية مما يسمح لها بالكشف عن مختلف مظاهر و أشكال الممارسات التسلطية التي تقوم بها السلطة والتبيان للعديد من الصور و

⁷ Raymond Boudon, François Bourricoud, Dictionnaire Critique de la Sociologie, p 682.

الأساليب اللاديمقراطية، هذا التوجه من البحث يمكن أن يسمح لنا فقط من التعرف على الخصائص العامة للنموذج السياسي و طبيعة مستوياته البنوية و أبعاده الوظيفية لكن يبقى المجهول هو ذلك البعد الإجرائي الحركي و المستوى الديناميكي التفاعلي ضمن مجالات وأطراف الفعل السلطوي أين تتجسد خصوصيات و مكونات حقيقة الواقع السوسيولوجي للمجتمع الجزائري، هذه الحقيقة التي تجعل من عملية الهيمنة تتميز دائما بالفعالية دون أن تحتاج في الكثير من الحالات إلى السند القانوني أو التبرير الإيديولوجي، إننا نعتقد أن الجواب على هذا الانشغال غير متوفر ضمن الفرضية الثقافية و لا حتى على مستوى ثنائية العلاقة بين الحاكم والمحكوم ما دام أن الكل يتحدد داخل المجتمع و بعيدا عن إرادته و مواقفه. إن مؤشر الشرعية الذي يتوسط ثنائية العلاقة التفاعلية السياسية و يعطي حق ممارسة الإكراه للحاكم يمكن أن نعتبره بالنسبة للنموذج الجزائري غائب مادام أن هناك غياب لعنصر العقد الاجتماعي و في هذه الحالة يصبح المجتمع بمثابة الموضوع و ليس الفاعل تمارس عليه إفرافات و نتائج الفعل السلطوي كما يشاء.

بالنسبة لواقع المجتمع الجزائري و انطلاقا من الملاحظات السابقة يصبح مفهوم السلطة السياسية يتحدد معناه عبر حدود و عناصر علاقة تفاعلية فرضتها أولا الضرورة البشرية للاجتماع و أنشأتها ثانيا الحتمية التطورية التاريخية للمجتمع الجزائري لما قبل 1962، فالسلطة قبل أن تكون نتيجة لعلاقة ما بين طرفين اجتماعيين فهي تعبير عن وضعية للقدرة القابلة للتفعيل وفق أدوات و آليات محددة و نحو أهداف و غايات متميزة.

ج- التحديد الإجرائي للمفاهيم الأساسية:

في البداية ينبغي الإشارة إلى أننا نحاول أثناء تحديدنا للمفاهيم الإجرائية أن نكون أكثر إجرائيين و عمليين و لهذا سوف لا نتطرق بشكل مكثف و عميق إلى التعريفات والتحديدات المرجعية المتعددة و المختلفة التي تطرقت لهذه المفاهيم و كان لها إسهام معرفي و فكري في بلورتها و صياغتها علميا و في توظيفها و استخدامها بحثا و تحليلا. سوف نكتفي بالإشارة فقط إلى تلك التعريفات التي لها علاقة مباشرة بمضمون المرجعية النظرية التي اعتمدها من أجل تأطير إشكالية موضوعنا و سنركز أكثر من خلال هذا الاختيار على أحد الزوايا والأبعاد المكونة للمفهوم و التي تمكننا من المقاربة المنهجية و النظرية السليمة و الدقيقة للإجابة على فرضيتنا عبر مراعاة الخصوصية الاجتماعية و الثقافية لواقع مجتمع الدراسة الذي توجد داخله الظاهرة المراد دراستها و تساعدنا أيضا على التحقيق الفعلي و المنتظم لإجراءات التحليل و الفهم السوسولوجي لعناصر و معطيات موضوعنا دون الخروج عن إطار توجيهنا البحثي ذا الكيفية اللاتزامنية.

سوف نبتعد قدر الإمكان عن الجمع و السرد الشامل لحوصلة التعاريف النظرية التجريدية العامة بخصوص المفاهيم الأساسية التي حددناها و التي جاءت ضمن الكثير من المراجع و المصادر بمختلف تخصصاتها سواء الفلسفية أو السياسية أو التاريخية أو السوسولوجية فجميع هذه المفاهيم تتميز بالتعدد في المعنى و الدلالة مثل ما هو الحال بالنسبة لمفهوم السلطة السياسية الذي يصعب علينا التحديد بشكل نهائي لمجموع التعاريف التي جاء بها الباحثون بخصوص هذا المفهوم الكل حسب زاوية اهتمامه الفكري و البحثي وعليه رأينا أنه من الضروري أن نلتزم الدقة و أن نتقيد بالإطار المكاني لموضوع بحثنا الممثل في المجتمع الجزائري و باختيار المعنى النظري و الإجرائي خاصة

المرتبط بالاهتمام بما هو بعد علائقي بين المجتمع و السلطة السياسية من منظور أن الأول يحدد الثاني و أن الثاني يسمح بإنتاج تاريخانية الأول، سوف نكتفي بإعطاء تحديد معرفي للمفهوم يكون بمثابة أداة لتوضيح ما سوف يأتي لاحقا و يشكل مادة فكرية تعكس خصوصية وخصائص نموذج السلطة السياسية في الجزائر خاصة أننا نطلق من مسلمة سوسيولوجية تقول أن المجتمعات هي نفسها التي تؤسس لشكل السياسي و لطبيعة مشروعها السلطوي انطلاقا مما تتوفر عليه من شروط اجتماعية و إمكانات ثقافية و قدرات تاريخية تراثية و من ما لديها من استعدادات و تطلعات تطمح من خلالها أن تحقق ذاتها عبر التطور التاريخي.

من هذا المنطلق جاء تحديدنا لأول مفهوم أساسي ضمن بحثنا هذا ألا و هو:

1- مفهوم الرأسمال الاجتماعي *

في البداية سوف نضع تحديدا لهذا المفهوم في جانبه و من مستواه العام فالرأسمال نعتبره بمثابة مجموع منابع و المصادر المتشكلة مما هو إمكانات أو قدرات لها طابع اجتماعي أو غير اجتماعي موجودة بحوزة الفرد أو المجموعة الاجتماعية شريطة أن تكون هذه الإمكانات تحمل في ذاتها قيمة أو أهمية استعمالية يتحقق بموجبها هدف الارتقاء والرخاء و تحقق المنفعة، مما يجعلها تتحول إلى موضوع أو مصدر للاختلاف و الصراع. بالنسبة لموضوع بحثنا، الرأس مال الاجتماعي نعتبره بمثابة الوسيلة التي تتوسط عملية تحقيق الاستثمار السياسي وفق لعبة سياسية محددة و من هنا ما يهمنا أكثر ليس

* لا نأخذ الرأسمال هنا على أنه النموذج المثالي بتعبير ماكس فيبر لأنه لا توجد حالة مكانيا و زمانيا يتم فيها الحضور و الاستعمال الخالص والأوحد لشكل محدد من الرأسمال دون الأشكال الأخرى و لكن ما نعنيه هو درجة و حجم الاستعمال.

الجانب التركيبي البنائي لمادة هذا الرأس مال سواء تعلق الأمر بخصائص وخصوصيات العناصر التي يتشكل منها أو لماهية الكيفيات و الطرق التي تشكلت و تكونت بموجبها تلك العناصر ولا حتى بطبيعة المصادر التي أسهمت في بلورتها و لكن البعد الأدائي له أي القيمة الاستعمالية له من حيث أهمية و قدرة هذه المادة على تحقيق الأهداف المتوقعة مقارنة بأشكال أخرى من الأدوات المماثلة و غير المماثلة ومن حيث نوعية الإفرازات البنيوية المترتبة عن هيمنة هذا الرأس مال على الممارسات و السلوكات و طبيعة تأثيرها على الفرد والمجتمع.

هذه الصورة الدلالية و الإجرائية لمفهوم الرأس مال بشكل عام يمكن أن نجد لها موقع واستعمال داخل ترسبات الثقافة الشعبية للمجتمع الجزائري عبر الكثير من الوضعيات والمواقف كتلك التي تختص بها المرأة الأم عندما تتخذ منه نوع من التحدي و التفوق الذي يقودها إلى التغلب على بعض الرهانات و التحديات التي يمكن أن يفرضها الواقع المستقبلي خاصة في الحالات التي تعبر الأزمة فهي تشير إلى أبنائها عبر خطابها التفاؤلي على أنهم يمثلون أحسن و أفضل رأس مال تمتلكه و تتمسك به حتى و لو افتقدت إلى المكانات المالية والمادية، الأمر الذي يسمح لها في نظرها بأن تكون في مأمن من الأخطار و التحولات السلبية للواقع لهذا فهي تستثمر في أبنائها عبر تنشئتهم نفسيا و اجتماعيا « ... رأس مالي هوما ولادي...» هذا التوجه يعكس في توجهه البراغماتي المخفي وعلى مستوى بنية المخيال الفردي و الجماعي هيمنة مبدأ الهبة و مقابله بمفهوم الثقافة الشعبية سيطرة مقولة «... لي كلا دجاج الناس ..يسمن دجاجو....» الجميل و رد الجميل.

تناولنا لمفهوم الرأس مال من حيث بعده الإجرائي المتمثل في ذلك الكل من المصادر والمنافذ التي يتشكل و يتأتى فيها و بموجبها للفرد حصوله على عناصر و أدوات القدرة على تحقيق فعل وعلى إنتاج مصلحة يدفعنا إلى النظر إليه على أنه أقرب معرفيا من مفهوم الهايبتيس باعتبار هذا الخير حسب تصور بورديو نظام من الاستعدادات و القدرات والإمكانات و حسب مفردات خطاب ابن خلدون نستطيع القول أن الرأس مال الاجتماعي يؤدي نفس الوظيفة التي تؤديها العصبية داخل المجتمعات القبلية فهو يجلب لصاحبه كل من المناصرة و الحماية و الدفاع كما يجلب له من الناحية الرمزية الوقار و الاحترام و التقدير. كل هذا يدفعنا إلى الاقتصار على الجانب الأدائي والوظيفي للمفهوم وإلى ضرورة ربطه ووضعه داخل دائرة ما هو توجه لمنطق اقتصادي الذي نعلم فيه على مؤشر المردودية كمقياس أساسي للتعرف على مدى فعاليته و على حصيلة النجاح أو الفشل أثناء توظيفه في أي عملية استثمارية، انه يسمح لنا بالتعرف على طبيعة غاياته من خلال عامل المنفعة أو المصلحة المراد الوصول إليها و لهذا كل ما هو رأس مال سواء كانت تركيبته ذات طبيعة مادية أو فكرية أو رمزية أو اجتماعية يبقى يحمل على مستوى توظيفه قيمة استثمارية واستعمالية قابلة للتحويل و للتغير و جاهزة للتشغيل و التكريس إذا ما تم الاستثمار فيها فإنها تحقق لصاحبها العديد من الأهداف مما يجعلها تتحول إلى موضوع للتنافس و حتى الصراع، فتدفع الأفراد إلى التفكير و العمل على امتلاكها بل تملكها بشتى الطرق و الوسائل. الاستعمال المكثف والمتكرر لأي رأس مال يعكس حقيقتين ، الأولى متعلقة بمدى فعالية البعد الوظيفي لهذا الرأس مال و بالتالي أهمية و حجم مردوديته النفعية ضمن أي حقل من اللعبة، الثانية مرتبطة بمدى تطابقه وتلاؤمه مع خصائص و شروط البنية

التي ينتمي إليها وبالتالي مسايرته للمنطق الداخلي الذي يتحكم في اشتغال تلك البنية وبالتالي مدى أهمية هذه الشروط و قيمتها الرمزية داخل بنية المخيال الجماعي للأفراد.

أما المستوى الثاني للمفهوم فإننا نحدده في جانب نسقه الكيفي المرتبط بنمطية الشكل والصورة التي يتأسس و يتمظهر من خلالها فهو ليس مالي أو علمي أو رمزي و إنما اجتماعي أي أنه يتشكل بالنسبة لزاوية موضوع بحثنا و من حيث مضمون فرضيتنا مما هو شبكة من المعارف والعلاقات التي أسهمت في إنتاجها و تشكلها مصادر الروابط الاجتماعية المتواجدة داخل المجتمع عبر سيرورته التاريخية. لهذا كل ما هو رأسمال اجتماعي يرتبط في نظرنا بما هو نظام لتفاعل العلاقات الاجتماعية التي يتبناها و يعتمدها الأفراد في تفعيل وجودهم الاجتماعي و تحقيق ذاتهم التاريخية، أي أن مسألة الحصول على هذا الرأسمال أو حتى امتلاكه لا تتحقق إلى داخل الوجود الاجتماعي و بتأثير من كفاءات اشتغال البنى الداخلية لهذا الاجتماع مهما كان شكله، بسيط أو معقد، حديث أو تقليدي. كما أن عملية الاستثمار فيه وفق إستراتيجية ما لا يتم إلا عبر التفاعل مع الآخرين أي بموجب ديناميكية نسق تفاعل العلاقات المتبادلة التي تبني التعارف و الاعتراف المتبادل ما بين نفس أفراد المجموعة الاجتماعية الذين ينتمون إلى نفس البنية الاجتماعية و يتأثرون بنفس منظومة القيم و المعايير التي لديها دلالة رمزية أو غير رمزية المهم أنها تحل قيمة معينة. من جهة ثانية، كل ما هو رأسمال اجتماعي هو بمثابة الطاقة التي تفعل و توجه السلوك أو الفعل الصادر من الفرد أو المجموعة و الذي يتبناه الطرف - أ- اتجاه الطرف آخر - ب- إنه الآلية التي تبني الوجود الاجتماعي من حيث هرميته و تدرجه و تؤسس لنظام تفاعل علاقاته الداخلية من حيث اختيار التعاون أو الصراع. كل

هذا يحول عنصر الرأسمال الاجتماعي إلى مصدر سلطة تحقق و تحدد الاختلاف و التمايز ما بين الأفراد، من منطلق قاعدة : هذا يملك و الآخر لا يملك، فتفرض تراتبية اجتماعية معينة يتحدد بموجبها موقع و دور كل طرف داخل ما أسماه بورديو بالحقل الاجتماعي و يتعين على أساسها قوة و قدرة الاتصال والتواصل مع مختلف دوائر التأثير الموجودة في المجتمع. " ..هذا عنده و لآخر ما عندهش.. " هكذا يتحدد ميزان القوى و تتوضح علاقة السلطة ما بين الأفراد داخل المجتمع.

هذا الشكل من الرأسمال الاجتماعي يرتبط أكثر بمنطق " ..قد ما عندك تسوى.. " و عليه فإن التوزيع أو التقسيم الاجتماعي يتم وقف مبدأ تحديد موقعك داخل التراتبية الاجتماعية للمجتمع و تتحدد وفق هذا المنطق وضعيتك و قيمتك أي مدى احترام الآخرين لك و مدى قربهم منك و مدى حجم قدرتك و سلطتك المعنوية و الفعلية.

بشكل مختصر، لا يمكن الحديث عن الرأسمال الاجتماعي إلا بوجود المجموعة الاجتماعية التي تتحكم في أفرادها روابط سواء بحكم الاشتراك و التقارب حول نفس الإطار المكاني الجغرافي أو المكاني المهني أو الاجتماعي التفاعلي، في هذه الحالة يصبح الرأسمال الاجتماعي يمارس على صاحبه نوع من الهيمنة و من الإلزام و الفرض الرمزي ليتحول إلى شكل من الترسبات الثقافية المتواجدة على مستوى اللاشعور الاجتماعي و السياسي للأفراد و تساهم معطيها في مكونات بنية المخيال الجماعي، تلك المعطيات التي تكونت عبر السيرورة التاريخية للمجتمع ككل، إنها بمثابة مجموعة من المعايير التي تتحول خلال الممارسة إلى مجموعة من الآليات و الأدوات الوظيفية التي تسمح للفرد و تعطي له القدرة على التأقلم مع التغيرات و عبر وضعيات مختلفة. الرأسمال الاجتماعي نعتبه بمثابة

المادة التي تستثمر فيها السلطة السياسية من منطلق أنه يحمل قيمة فعلية قابلة للتفعيل عبر الواقع ولها القدرة على إنتاج آثار بخصوص مكانة الفرد و سلطته، إننا ننظر للرأسمال الاجتماعي على انه سلطة أو مصدر للسلطة بل إنه ينتج هو نفسه السلطة و يسمح بالمحافظة عليها داخل أيادي محددة.

حجم و قوة الرأسمال الاجتماعي تتحدد بحجم اتساع شبكة العلاقات الاجتماعية وبقوة وقيمة الموقع الذي يتواجد فيه صاحب الرأسمال، العنصر الأساسي بالنسبة لهذا الشكل من الرأسمال موجود ضمن معطى التبادل الذي يبني و يؤسس لمبدأ التعرف والاعتراف المتبادل *Interconnaissance et Inter reconnaissance*⁸ من هنا اللامساواة في حجم

شبكة العلاقات و المعارف و الروابط التي يحوز عليها الفرد تؤسس للامساواة في المنافع والخيرات المترتبة عن عملية التوظيف و الاستثمار ضمن هذا الرأس مال فهو في نهاية المطاف يؤدي وظيفة لإعادة إنتاج نفس التراتبية الاجتماعية و نفس قيم و معايير نسقية نظام تفاعل العلاقات ما بين الأفراد و نفس التقسيمات و الاختلافات الاجتماعية و الرمزية. الرأسمال الاجتماعي في علاقته بالسياسي نعتبره المادة الأولية التي تدخل في سيرورة عملية تصنيع الفعل السياسي و إنتاج أهدافه، إنها تعطي له شكلا و صورة محددة مادام أنه الإطار و المرجع الذي يفعل و يوجه السلوك والممارسة و العلاقة، إنه المنطلق الذي يبني حدود ما هو حقل سياسي و يرسم ميكانزمات وآليات إشتغاله.

بالنسبة لعلاقة هذا المفهوم بموضوع بحثنا حددناها ليس في أهمية مردوديته من خلال الاستثمار فيه أو في طبيعة و صورة المنافع التي يتم الاستفادة منها بموجب ما يطرحه من مردودية

⁸ Alain Accardo- Philippe Corcuff, La Sociologie de Bordieu, Ed Le Mascaret, 1986, p 94.

ولكن في البعد الانعكاسي و ما يخفيه من وراء طبيعة بنيته و شكل تركيبته اتجاه موضوع المجتمع فهو يعكس بكيفية غير مباشرة طبيعة البنية الداخلية لنظام تفاعل العلاقات داخل المجتمع ككل أكثر من هذا انه يعكس منطق حركة و اشتغال هذه البنية.

في النهاية يمكن القول أن الرأسمال الاجتماعي يمثل مجموع المعارف القرابية والمهنية والحوارية المكانية التي يتحصل عليها الفرد خلال مساره التاريخي و التي تمكنه وتسهل عليه النفاذ إلى مختلف مواقع السلطة و تعطي له قوة و قدرة الاتصال و التواصل مع مختلف دوائر التأثير الموجودة داخل المجتمع إنها شبكة الروابط و العلاقات الاجتماعية التي يتمتع بها الفرد فيحولها إلى آلية وظيفية يؤثر بها و يفرض تواجده من خلالها داخل هيكل المجتمع بل إنها المرجع الذي يمكن العودة إليه قصد تفعيل و استغلال معطياته من أجل تحقيق أهداف معينة فتتحقق له التمايز و التفوق الاجتماعي. إنه الآلية التي توجه استراتيجدية الفرد و تجسد تطلعاته عبر الواقع، خصوصية هذا الرأسمال مقابل ما هو رأسمال مادي أو فكري أو ديني أنه يتأسس و يتشكل في مادته مما هو نظام تفاعل العلاقات الاجتماعية وبالتالي امتلاكه أو الحصول عليه من طرف الفرد لا يتحقق إلا داخل الوجود المجتمعي للمجموعة البشرية كما أن عملية الاستثمار فيه لا تتم إلا عبر التفاعل مع الآخرين أي من خلال ديناميكية العلاقات ما بين الأفراد الاجتماعيين. الرأسمال الاجتماعي يمكن أن نعتبر بمثابة المادة أو الأداة التي تسمح بالإجابة عن جملة الاستفهامات التي تطرحها تحديات حقل لعبة ما.

2- مفهوم المنابع الاجتماعية :

الاستنتاج العام الذي نستخلصه من تعريفنا الإجرائي لمفهوم نظام الفعل السلطوي يتمثل في أنه ليس معطى طبيعي أو منتج نظري تأملي و لكنه إجراء تفعيللي واقعي أنتجته إرادة الأفراد بالدرجة الأولى و بالتالي عملية التحقق من إفرازات هذا الفعل و تظاهراته تتأكد عبر الأسلوب الامبريقي، هذا ما يجعلنا أمام مفارقة يفرضها استفهامين أساسيين : الأول أين تجد السلطة باعتبارها ممارسة مصادرها و أدواتها الكافية و الضرورية التي تتغذى منها فتمكنها من الاشتغال ومن أداء وظائفها بالشكل المناسب و الفعال ؟ الاستفهام الثاني هو ما علاقة السلطة بالمحيط الاجتماعي الذي تتواجد فيه؟ كيف تتأثر به و يؤثر عليها؟ من منطلق طبيعة التركيبة الاجتماعية للمجتمع أي من حيث شكل بنائه و بنيته المتكونة من أنماط التقسيمات و صور الارتباطات و أساليب التفاعلات و طرق التراتيبات الأفقية و العمودية.

إذا كانت مسألة إنتاج المعنى و بناء التصورات و رسم التوجهات و تحديد المواقف في صورتها الثقافية الذاتية أو الجمعية، تتحقق عبر العودة إلى منابع ما أسماه الباحثون في علم الأنثروبولوجيا بالمخيال الجماعي أو اللاشعور الاجتماعي أو السياسي باعتباره الإطار الذي تتموقع و تحتزن داخله مجموع ما هو تراكمات ثقافية رمزية المشكلة من عناصر ومعطيات القيم و المعايير فانه بالنسبة لموضوع الفعل السلطوي، الأمر يختلف و المرجع يختلف أيضا عن ذلك الذي تعتمده عملية إنتاج الفعل الثقافي، الإطار هنا مرتبط بما هو شروط موضوعية تحددها في ذلك المواقع والأماكن ذات الطبيعة الميدانية و الخصوصية البنائية التنظيمية التي ينتمي إليها الأفراد المحددة في نهاية المطاف لمواقعهم و الموجهة لسلوكاتهم و ممارساتهم و المؤطرة لعلاقاتهم و تفاعلاتهم. إننا نعتبرها بمثابة الإطار

النسقي التنظيمي الذي ينتج و يعاد إنتاج داخله أشكال الاستراتيجيات المتعددة و المختلفة، أنها المصدر الذي يوفر أدوات و آليات تفعيل هذه الاستراتيجيات و المنطق الذي يتحكم فيها، توفر المصادر و الميكانزمات القادرة على تشغيل موضوع الفعل السلطوي في صورته السياسية أو اللاسياسية .

وفق هذا التقييم العام الذي طرحناه فإن التعريف الأول الذي يمكن أن نبدأ بصياغته وبلورته بخصوص مفهوم المنبع الاجتماعي يتمثل فيما يلي : إنه بمثابة مجموع الأطر المكانية أو لنقل المجالات المرجعية التي تشكل و تتشكل بموجبها مصادر الرأس مال الاجتماعي. إنها الصورة الهيكلية و البنائية و التنظيمية التي يتأسس و يتجسد عبرها المجتمع في شكله الحقيقي أي وفق ما أسماه الأنثروبولوجيون بالمجموعة الاجتماعية المستقرة والدائمة أي تلك التي يمكن لأفرادها أن يتركوا بصماتهم عبر التاريخ. المسألة غير متعلقة بما هو إطار لاشعوري تأملي يتحقق عبره إنتاج التمثلات و الانطباعات و لكن بما هو موجود اجتماعي قائم واقعيا انتاجاته وإفرازاته واضحة ميدانيا من روابط طبيعية أو تراتبية اجتماعية أو تقسيمات وظيفية. لكن حتى بتعد قليلا عن هذا التحديد العام و نكشف أكثر عن المؤشرات السوسولوجية المحددة لشكل و ماهية هذا المنبع وحتى نقرب من المعنى الإجرائي والوظيفي الذي يخفيه هذا المفهوم و الذي نحن بحاجة ماسة إلى التوصل إليه قصد استغلاله في تفكيك إشكاليتنا سوف نتطرق إلى ثلاث مستويات هي بمثابة مقاربات فكرية نرى أنها ضرورية لتوضيح و تفسير الدلالات الفكرية و المعرفية التي يتشكل منها هذا المفهوم و للكشف عن المعطيات الأساسية المشكلة لمنطقه الداخلي و لميكانزمات تكوينها الإجرائي الذي يساهم في سريانها.

- من منظور المقاربة السوسولوجية التي تعتمد المنهج البنيوي في تفسير و فهم الظواهر الاجتماعية التي تركز على عامل قوة و دور الكيفية و الشكل الذي تقوم عليه مسألة البناء الاجتماعي للمجموعة الاجتماعية من حيث بعدها التركيبي والوظيفي المشكل خارج إرادة الأفراد و سيطرتهم مما يدفعهم إلى التعامل معه بوعي أو بدون وعي خاضعين لقواعده ومستلزماته و ضوابطه المادية و الرمزية، يصبح البعد الأداتي لكل من مفهومي الرأس مال الاجتماعي و الفعل السلطوي الذي حددنا دلالتهم السوسولوجية الإجرائية سابقا غير ممكنا للتفعيل و التشغيل إلى من خلال تحقق العلاقة التفاعلية الارتباطية مع ما هو بنية اجتماعية تتحدد على أثرها و بموجب قواعدها و منطلقاتها القدرة و الأهمية الفعلية لتلك الأدوات، كل هذا يفرض علينا نظريا أن ننظر إلى مفهوم المنبع على انه تعبير و تجسيد لتلك البنى المتواجدة داخل المجتمع التي توفر عناصر و معطيات شكل الرأس مال الاجتماعي وميكانزمات اشتغال الفعل السلطوي.

- الصورة التي يتحقق بموجبها الاجتماع البشري لأي مجموعة بشرية من حيث وحدتها وتماسكها و من حيث توازنها واستقرارها سواء كانت في شكلها القبلي أو العائلي أو الإثني أو حتى الاصطناعي المدني يعكس خصوصية تلك المنابع و خصوصية إفرانها لذلك الكل من شبكة تفاعل العلاقات و الروابط الاجتماعية، ضمن هذا الإطار نجد أن هناك اعتراف من طرف بورديو عندما يعطي لنا تعريف لمفهوم البنيوية فيقول "...يوجد في العالم الاجتماعي في حد

ذاته و ليس فقط على مستوى النظام الرمزي بنى موضوعية مستقلة عن وعي و إرادة الأفراد

و هي قادرة على توجيه و فرض ممارساتهم و تصوراتهم ..".

في هذه الحالة يصبح للبنية الخصائص التالية :

أ - الانسجام و التناسق على مستوى تركيبها الداخلية

ب- الستاتيكا على مستوى شكلها وماهية محتواها و مواقع مكوناتها و خصوصية انقساماتها و انتاجاتها العلائقية و التفاعلية التي تقع ما بين الأفراد و الطبقات.

ج- التاريخية التي تعطي لها امتداد و تواجد عبر سيورة عامل الزمن مما يجعلها تتجاوز ذاتية الأفراد الطبيعيين و يمنح لها خاصية الإكراه و الإلزام و الفرض الذي لا يمكن للأفراد الخروج عنه أو تجاوزه و إنما الاعتراف به سواء شعوريا أو لاشعوريا وإلا اعتبر ذلك خرقا للقواعد في مستواها الرمزي و المادي.

انطلاقا من هذا الإطار المنهجي، يتحول مفهوم السلطة إلى نوع من أسلوب للاستحواذ والاستيلاء على المكان، ليس المكان الجغرافي ولكن الاجتماعي باعتباره حقلًا للمواقع و الأدوار و لتفاعل العلاقات و تصبح وظيفته محصورة في مستوى التكفل أو التغطية الشاملة و المستمرة في تلبية حاجيات هذه المجموعة و مطالبها شريطة أن تكون تلك التغطية موازية و مناسبة في محتواها وأهدافها لإفرازات و انتاجات تلك البنى الاجتماعية و محققة لمنطقها الداخلي الذي يتحكم في الأفراد على مستوى انتاجاتهم الثقافية و السلوكية و خياراتهم الآنية و المستقبلية و تطلعاتهم المادية و الرمزية مما يعطي صفة الشرعية لنموذج تلك السلطة و هنا يصبح معطى السياسي المعروف والمتفق عليه أكاديميا

على انه أسلوب للتسيير و التنظيم لكل ما هو مسألة عمومية داخل دائرة الفضاء العام عبر آلية إدماج جميع الأطراف داخل هذه الدائرة و إشراك كل القوى الاجتماعية في انجاز و تحقيق تلك المصلحة المشتركة عبر عملية تقنين كل إجراء أو فعل فردي أو جماعي، كل هذا يصبح غير وارد و غير واقع ميدانيا بالنظر إلى التصور الذي أشرنا إليه سابقا.

انطلاقا من مقارنة الطرح الاستراتيجي، فإن المجتمع يصبح رمز إلى ما أسماه كروزيه في كتابه

La zone L'Acteur et le Système إلى صورة من دائرة اللائقين

d'incertitude التي تخرج عن سيطرة و تحكم وسلطة المؤسسة و التي يجد فيها الفاعل مساحة للحرية في تحقيق أهدافه و تمرير استراتيجيته بل و فرض سلطته، إنها المنطقة غير المتحكم فيها، غير المقيدة قانونا و التي يقع داخلها سريان اللعبة و العلاقة التنافسية وفق قواعد و شروط تحددها المنطقة نفسها. ولهذا من لديه القدرة أكثر على التحكم و المراقبة لقواعد هذه الدائرة هو الذي لديه سلطة أكبر و أوسع و بالتالي قوة أفضل للسيطرة.

إذا مصادر امتلاك السلطة و ميكانزمات اشتغالها و ممارساتها تحقيقا للسيطرة الموجودة داخل هذه الدائرة و ليس على مستوى المنظمة في حد ذاتها بل إن قوة و قدرة السلطة التي هي احد العناصر الأساسية في تشكل الفعل السلطوي مثل ما أشرنا إلى ذلك من قبل، ليس لها أي قيمة إلى عندما تدخل في علاقة تفاعلية مع المحيط الذي تنتمي إليه من حيث شروطه و قواعده، هذا المحيط الذي يحدد الصور و الأنماط التي ينبغي أن تتمظهر عبرها تلك السلطة من خلال أسلوبها الوظيفي

الأدائي. إنها مرتبطة أيضا و بصورة أدق بمدى قابلية و استعداد هذا المحيط الاجتماعي من حيث خصوصية البنى الاجتماعية التي يتشكل منها على استقبال و تقبل تلك الوظيفة الأدائية.

كخلاصة أساسية يمكن أن نقول أنه عندما نتحدث عن المنبع فنحن نريد التركيز على مسألة الأصل الأول للمصادر التي يوفرها هذا المنبع، هذا من جهة و من جهة أخرى أن مسألة التعرف على المنبع تسمح لنا بمعرفة الخصائص التي تعكس تلك المصادر انه البحث في استفهام : من أين تستمد هذه المصادر التي هي بمثابة مجموع القدرات و الإمكانيات قوتها و خصائصها؟.

المنبع يعبر عن أصالة الشيء إن الأساس و الجوهر الأول في وجود الشيء قبل أن تطرأ عليه أي تحولات أو تغيرات نتيجة تأثيرات عامل الشروط و الظروف الخارجية فيضرب في وضعية يفتقد فيها صفاته و ملامحه الأصلية، لكن حتى ولو تعرض هذا الشيء إلى التحول بسبب دخول عناصر جديدة في تركيبته أو بسبب عامل التأثير الطبيعي لعنصر الامتداد التاريخي (القدم) فإنه يضل رغم ذلك يحتفظ بتلك الصفات و الملامح التي تعكس أصالته الأولى فتجعله دائما موجود و له قيمة وظيفية لأنه يحمل في نواته الأولى القوة والقدرة على الاستمرارية.

عندما نتحدث عن مصادر السلطة السياسية نستنتج أن لها استمرارية و ديمومة في تحقيق وظيفتها و ديناميكيتها.

3- مفهوم السلطة السياسية :

تحديدنا و بلورتنا لتعريف بخصوص مفهوم السلطة السياسية سوف نبنيه بالاعتماد على
التصور النظري الذي جاء به *بارسونس* عندما يقول أن "السلطة هي القدرة على تفعيل موارد
المجتمع من أجل أهداف.." ⁹، لكن إذا اقتصرنا على الجانب التقني نستطيع القول أن السلطة
السياسية هي بمثابة الآلية أو الأداة العملية التي أوجدتها المجتمعات البشرية قصد تنظيم حياة الأفراد
داخل المجموعة الاجتماعية الموجودة ضمن إطار مكاني محدد. إذا هناك ضرورة تاريخية و اجتماعية لها
بعد امني و اقتصادي بالدرجة الأولى جعلت من وجود واستمرارية الاجتماع البشري أمر غير ممكن
بدون وجود صورة للحاكم الذي يؤدي وظيفة للممارسة السلطوية. إشكالية السلطة إشكالية تاريخية
وجدت عبر جميع المجتمعات البشرية حتى تلك المدرجة ضمن الزمرة الأنثروبولوجية ذات التنظيم
البسيط ¹⁰ كما أنها عملية مرتبطة بالطبيعة الإنسانية للفرد بخصوصية تفكيره و وعيه بضرورة تنظيم
علاقاته مع الآخرين في صورة تجمعات اجتماعية، يقول *جون لوك* "إنه غير مفيد المطالبة لماذا
توجد سلطة؟ عوض طرح سؤال لماذا هناك مجتمع؟ أو لماذا هناك حياة؟.." ¹¹ إنطلاقاً من هذه
التوضيحات الأولية يمكننا أن نضع تعريفاً أولياً لمفهوم السلطة حيث نحددتها في أنها وسيلة حتمية
فرضتها الرغبة الإنسانية في البقاء ضمن بنية اجتماعية منظمة و متماسكة عبرة سيرورة تاريخية معلومة
حفاظاً على استمرارية وجود الإنسان أو الحد من قساوة الطبيعة من جهة و عدوانية البشر من جهة
ثانية. إن السلطة هي العنصر أو الميكانيزم الذي يربط اجتماعياً بين عناصر المجتمع المعين دون أن

⁹ Lhouari Addi, Etat et Pouvoir, Ed OPU, 1990, p17.

¹⁰ محمد فايز عيد السعيد، الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي، مطبعة دار الطليعة، 1983، ص 34.

¹¹ Lhouari Addi, Etat et Pouvoir, Ed OPU, 1990, p25.

ننسى عن هذه العلاقة عامل الإكراه يقول **عبد الرحيم لمشيحي** " ..السلطة هي قدرة مجموعة مسيرة لممارسة على شعب معين داخل مكان محدد إكراه مؤسس.."¹².

ضمن هذه النقطة يقع الإجماع و الاتفاق لدى معظم الباحثين و تتأكد فكرة أن السلطة السياسية حقيقة أنثروبولوجية عرفتة جميع المجتمعات التاريخية مهما كان شكلها بسيطة أو معقدة، متطورة أو متخلفة، إنها أوجدت الاجتماع البشري، يقول **بالوندييه** " ..ليس هناك مجتمع بدون سلطة سياسية و ليس هناك سلطة بدون تراتبية و بدون علاقات للامساواة.."¹³ ولهذا صورة هذه الآلية وتمظهراتها سوف تتجسد عبر الواقع من خلال أشكال النشاط والفعل و الممارسة التي يمارسها الحاكم تجاه المحكوم، نستطيع القول أن السلطة هي بمثابة آلية للتحكيم **L'Arbitrage** للفصل و الحسم في الخلافات أو الصراعات ما بين الأفراد تحقيقا للعيش و الحيات داخل الجماعة وللسماع بالاندماج لكل الأطراف ضمن هذا الإطار المجتمعي. إنها الأداة التي تحقق الكيفية في ضمان الصورة الجماعية للأفراد و في الحفاظ على استمرارية فكرة هذه الصورة زمانا و مكانا، بدونها و في غيابها الوجود البشري عبارة فقط عن تركيبة عددية للأفراد لا تحكمهم أو تربطهم علاقات تفاعلية متبادلة و لا تؤطرهم أو تسيروهم سوى مصالح و أهداف ذاتية فردية، فهم في صراع دائم يؤدي بهم إلى الإقصاء والتهميش لأي طرف.

إحداث مسألة السلطة و التفكير في ضرورة وجودها فرضتها حاجة اجتماعية متمثلة في استفهام : كيف يمكن للأفراد أن يؤسسوا للمجتمع داخل إطار مكاني و زماني محددين؟ وكيف يمكن

¹² Abdarrahim Lemchichi, l'Algérie en Crise, Ed L'Harmatan, 1991, p242.

¹³ Georges Balandier, Anthropologie Politique, Ed PUF, 1967, p 93.

لهذا الاجتماع السياسي أن يحقق استمراريته؟ وكيف يمكن للمصالح المتعددة والمتداخلة وللتناقضات المختلفة و المتنوعة التي هي حقيقة طبيعية و أنثروبولوجية أن تعيش وتتعايش دون إقصاء أو نفي لأحد؟ ملازمة هذا التصور الأقرب في جوهره إلى ما هو فلسفي يدفعنا إلى أن نلتمس طرح إمبريقي تجسده خصوصية و خصائص البعد المكاني ومن هنا سوف يتم الحديث عن مسألة التشغيل و التجسيد الفعلي على مستوى الميدان لتلك الآلية يقول **كروزييه** " .. ليس هناك حقل محايد غير مبني، ليس هناك فعل اجتماعي بدون سلطة وكل سلطة تمثل بناء للحقل.."¹⁴ فكل حقل موجود داخل المجتمع مهما كانت طبيعته و شكله فهو يحوي و يخفي في نفس الوقت مصالح متعددة و متناقضة، الأمر الذي يجعل موضوع الصراع و التنافس حول تحقيق هذه المصالح أمرا إلزاميا فتنشأ بذلك علاقة للسلطة والهيمنة على مستوى أفراد نفس المجتمع تنظيم و الحد من تلك الصراعات بل يصبح كل فعل اجتماعي موجه نحو هذا الحقل يجسد بصورة مباشرة أو غير مباشرة فعلا لممارسة السلطة أو لنقل فعلا غايته البحث أو الوصول إلى تحقيق سلطة عبر الاستغلال و التوظيف الاستراتيجي لمعطيات و منطق ذلك الحقل، إذا ليس هناك حقل متوازن بصفة طبيعية ومنظم بكيفية تلقائية عفوية وفق إرادة الأفراد بعيدا عن كل صراع و تنافس و يتم الإجابة عن السؤال : كيف يمكن أن نشغل و نوظف هذه الآلية؟ ما هو الشيء الذي يجعل هذه السلطة تتحقق في مستواها الفعلي ؟ بتعبير آخر ما الذي يحقق صورة العلاقة التفاعلية الاجتماعية لهذه السلطة ؟ ما الذي يجعل صورة الأمر و الطاعة ممكنة التحقق؟ كيف يمكن لهذه الآلية أن تحقق أهدافها؟ متى تصبح صورة السلطة في علاقة من يمارس

¹⁴ Michel Crozier, Erhard Fredberg, L'Acteur et le Système, Ed du seuil, 1977, p 244.

الإكراه و من يمارس عليه هذا الإكراه ممكنة؟. بشكل عام فعالية و تفعيل هذه الآلية ما ذا يشترط أن تتوفر فيه و هنا يصبح الجواب المنبع الذي يعطي لهذه الآلية تلك الفعالية و قوة في الحركة و النشاط .

اشتغال السلطة من حيث أنها أداة أو آلية يتم عبر علاقة اجتماعية تفاعلية ما بين طرفين اجتماعيين -أ- و - ب- يحتاج إلى منابع للطاقة حتى تحقق هذه السلطة استمراريته وديمومتها من حيث بعدها الوظيفي و المتمثل في ممارسة الإكراه و عليه إذا ما تم الانقطاع أو التوقف عن التزويد بهذه الطاقة سوف تتوقف هذه الآلية عن أدائها لوظائفها فيتوقف اشتغالها و بالتالي استمراريته وديمومتها. السلطة في بعدها السياسي تحتاج إلى أكثر ما هو قوة و قدرة، إنها تحتاج إلى ما ينتج ويغذي تلك القوة و ما يحقق و يفعل تلك القدرة، لأنها تحتاج إلى منابع للطاقة. من هنا يتبلور أمامنا مفهوم آخر في نفس الاتجاه لكنه أكثر دقة وإجرائية بل أكثر تطابقا معرفيا مع موضوع بحثنا و عليه سوف نتقل من مفهوم عام آلا و هو السلطة السياسية إلى مفهوم محدد عبرنا عنه بنظام الفعل السلطوي.

4- مفهوم نظام الفعل السلطوي :

منذ بداية التفكير في اختيار إشكالية بحثنا لم نرد أن يكون موضوع اهتمامنا لديه بعدا ثقافيا في علاقة جوانبه التركيبية بالواقع المجتمعي بحيث تصبح توجهنا البحثي في مستواه الإجرائي مهتم بكل ما هو مسألة رمزية أو معيارية مشكلة لبنية المخيال الجماعي للأفراد ولترسباتهم و تراكماتهم التنشأوية خلال مسار تاريخي محدد حتى أنها تتحول إلى مصدر للإيمان و الاعتقاد فيها من طرف غالبية أفراد

المجتمع سواء شعوريا أو لا شعوريا، إنها كل ما هو مادة من التصورات والمعاني و الصور التي يتم إنتاجها و إعادة إنتاجها بكيفية متكررة أو غير متكررة عبر أساليب التفكير المتعددة و المختلفة إجابة على استفهام كيف ننظر للموضوع الذي نحن أمامه؟، كيف نعبر عليه؟، ما هي الدلالات المعنوية التي نتجها حوله؟.

هدف الدراسة هذه ليست البحث في بنية الأنساق الثقافية و الفكرية بجوانبها الرمزية سواء الدينية أو الأنثروبولوجية و المحددة و المؤسسة لنمطية ذهنية و لا حتى في منظومة التكوينات الدلالية و التعبيرية التي يختزنها الفرد داخل مخيلته و ذاكرة الشخصية، عكس هذا أردنا أن يكون بحثنا إجرائيا، منطلق مادته الأولية مجموع أشكال و صور العلاقات التفاعلية التي بينها الفرد في تفاعله مع الآخرين داخل حقول مكانية و زمانية متعددة، نريد أن نأخذ من جانب الفعل و مظهراته الواقعية سواء في شكله أو تركيبته أو آليات تحقيقه المنطلق والأساس للإجابة على فرضيتنا، إنه مستوى الفعل كمارسة و كمنشأ فعلي يتحقق عبر عملية أو مجموعة من العمليات يقوم بها الفرد و يختار لها الأدوات و يحدد لها الأهداف، من الناحية النظرية إننا نتحدث عن مفهوم الفعل الاجتماعي في بعده الإجرائي الذي يستلزم وجود الفاعل و موضوع الفعل داخل إطار مكاني محدد و عليه نعتقد أن المفهوم الأقرب توظيفا و الأنسب منهجا لموضوع بحثنا الذي يختص بالدراسة فيما هو مستوى علائقي بين المجتمع كصورة لبنية تحوي شبكة من العلاقات التفاعلية المتبادلة والسلطة السياسية كتعبير عن آلية تنتج و تعيد إنتاج مجموعة من الوظائف، سوف يكون مفهوم نظام الفعل السلطوي باعتبار أنه أوسع معرفيا و أنسب اجتماعيا.

هذا المفهوم استندنا في بلورته على التصور الذي وظفه ميشال كروزيه بخصوص مفهوم نظام

الفعل الواقعي خلال دراسته و تحليله لإشكالية السلطة داخل فضاء المؤسسة حيث وضع تعريفا

لمفهوم السلطة حدده على النحو التالي: "كل علاقة للسلطة هي أداتية Instrumentale

... السلطة لا يمكن إدراكها إلا ضمن أبعاد هدف أو غاية أين المنطق الأداقي يفعل تسخير منابع

من طرف الفاعلين.."¹⁵

نحاول في هذا الإطار أن نقتبس نفس المعنى و الدلالة النظرية لذلك المفهوم لكن هذه المرة

الإشكالية مختلفة فهي متعلقة تحديدا بما هو سلطة سياسية و العلاقة مختلفة أيضا، فهي غير مرتبطة

بنية لنظام مؤسسي و غنما بما هو نظام لعلاقة تفاعلية مجتمعية. ما يهمنا ضمن التصور الذي جاء

به كروزيه هو الجانب الإجرائي العملي في تحديد معنى للسلطة، فهو يعرف مفهوم نظام الفعل

الواقعي بأنه تجسيد لشكل ولأسلوب من اللعبة، إنه يتشكل داخل دائرة من القواعد التي تنظم تلك

اللعبة و من أنماط العلاقات التفاعلية المشكلة و المحددة انطلاقا من خصوصيات ما يمتلكه الأفراد من

قوة، إنه مجموع ما هو رأس مال ثقافي رمزي تشكل عبر صيرورة تاريخية طويلة و اكتسبه الأفراد من

خلال احتكاكهم مع متغيرات الواقع و معطيته مما يحوله إلى آلية لحل مشاكل الارتباط المتبادل من

تعاون و صراع التي يطرحها الفعل الجماعي.

من خلال هذا التصور نحن أمام واقع اجتماعي لا تتحكم فيه حتميات كبرى و هو ليس

معطى لارتباطات ميكانيكية محضة بل إنه صورة للتفاعل و الديناميكية واقع يتجسد من خلال قواعد

¹⁵ Michel Crozier, Erhard Fredberg, op.cit, Ed du seuil, p 68.

اللعبة التي يحويها حقل التفاعل و الذي من خلاله يستطيع كل طرف أن يكون لديه أهداف و إستراتيجية في تحقيقها. من هنا جاء تحديدنا لمفهوم نظام الفعل السلطوي بأنه كل نشاط ذا ديناميكية ينتج ضمن علاقة تفاعلية ما بين طرفين أساسيين حاكم و محكوم. إنه تجسيد لفعل الإلزام و التوجيه و الفرض و المنع و جميع أشكال السلوكات التي ينتجها الحاكم ليوحيها نحو المحكوم والتي تدخل ضمن دائرة الحد من نشاط وفعالية الآخر سواء من أجل تحقيق المصلحة الخاصة أو العامة المهم أن هناك إطار للنشاط يعبر عن وجود السلطة أو إكراه فعلي يمارس معنويا أو ماديا. نحن أمام نموذج سيرنطيمي للسلطة **cybernétique** الذي يعني القدرة على جعل الفعل و النشاط لديه فعالية و قوة للتأثير.

مكونات نظام الفعل السلطوي المركبة تحديدا لكل ما هو نشاط يعتمد على أدوات تحقيقا لنتائج متوقعة يجعلنا نستنتج أن هناك مفهوم آخر يوازي في دلالاته و مكوناته مع هذا المفهوم ألا وهو القيادة إنه أكثر تلاؤما و تطابقا مع معطيات الواقع الجزائري أنثروبولوجيا و اجتماعيا و حتى ثقافيا، إنه يحمل دلالة للتوجيه و الترشيد و التحكيم و الاقتياد. يمكننا القول أن القيادة هي أيضا تجسيد لفعل النشاط و الممارسة القائمة على تحكيم الأدوات و تفعيل الآليات و تحديد التوجهات و الغايات من طرف شخص معين تضطر البقية للانقياد والخضوع له دون تردد بحكم ثقتهم فيه ومن منطلق قدراته و كفاءاته الميدانية. إنه فعل القيادة من منظوره الميكانيكي الذي يشترط على باقي العناصر الأخرى الموجودة في نفس إطار العملية الاستسلام و الانقياد له.

من حيث الخطاب السوسولوجي، قوة و فعالية القيادة تتحدد في بعد الأسلوب أو الطريقة التي تتحقق بموجبها هذه العملية إنها تتجسد في مستوى العلاقة الإجرائية المتمثلة في القدرة و القوة على توجيه الآخر و تجاوز التحديات و العوائق التي تعترض المسار العملي أو تصطدم مع الأهداف. المهم لكلا الطرفين هو تحقيق الغاية و الوصول بأمان إلى إمكانية التموّج داخل حقل التفاعل لكن ليس بمعنى إمكانية التسيير و التنظيم التي تشترط قوة التفكير و التأمل و التخطيط ولكن بمعنى التوجيه و الترشيد للشخص أو للمجموعة الاجتماعية نحو غاية محددة حتى و لو كان هذا الأخير لا يدرك معناها أو شكلها و لا يعي دلالتها أو محتواها. من جهة أخرى مستوى هذه العلاقة التفاعلية يتحدد في سلوك الانقياد والخضوع و الالتزام المطلق بما يقره و يفرضه القائد دون البحث عن معرفة المبررات والدوافع هذا ما يجعل تحقيق العملية بكل خطواتها يتم بعيدا عن إرادة المجموعة و دون إشراكها أو إطلاعها بتفاصيلها و حيثياتها لأن هذا الشكل من العلاقة قائم على معطى عاطفي يتحدد في عنصر الثقة المطلقة التي توضع في شخص القائد و من هنا تصبح مسألة تفويض و توكيل أمور الجماعة إلى ذلك الشخص أمر حتمي، هذا ما يفسر في بعض الحالات لماذا الفرد الجزائري لا يمتلك قوة المبادرة الحرة و الشخصية في مباشرة و إنجاز الأعمال والأنشطة التي لها علاقة بما هو مصلحة مشتركة و لماذا سلوك هذا الفرد يفتقد إلى الاندفاع المعنوي و الاهتمام المبدئي و الانشغال الذاتي عندما يكون تجسيده ضمن دائرة ما هو فضاء عمومي ، فهو ينتظر دائما الدافع و المنبه و الأمر الذي يدفعه و يرشده إلى القيام بذلك الفعل، إنه يحتاج إلى التزكية من الآخر، إلى المحرك و الدافع الخارجي و كأن المجتمع عبارة عن كتلة اجتماعية غير مستقلة، مصيرها يتوقف على ما يحدده و يضعه القائد و هذا ما

يفسر أيضا : لماذا ديناميكية الحياة السياسية بشكل عام داخل المجتمع الجزائري لا تتحقق عبر مسألة التعدد و الاختلاف في البرامج و المشاريع والتوجهات الإيديولوجية و لا حتى عبر التنافس و الصراع على مستوى الخيارات و المنطلقات وإنما تتحقق من خلال الالتزامات الشخصية للحاكم و عبر العلاقة التفاعلية في شكلها العمودي المجسدة وفق أسلوب القوة والقدرة على تحقيق و إنجاز كل المشاريع «... لو كان نوصل للحكم.. نديرلكم....» ، «... كي نوصل للحكم.. الحاجة اللولى لي نديرها هي....» ، «... لو كان نفوطوا عليك... واش قدر أدير....» ، نلاحظ كيف أن كلمة «دير» تتكرر بشكل مستمر مما يعني أن السلطة في هذه الحالة هي تعبير عن الآلية التي تعطي لصاحبها مساحة أكبر و حرية أوسع لاتخاذ القارارات و إنجاز المهام و تحقيق الأهداف و تمنحه فرصة أفضل للسيطرة أو حتى لتملك مصادر القوة و التحكم في عناصر القدرة و هذا ما يؤهلها في نضر المحكومين لأن تبقى تمارس فعل السيطرة و الهيمنة فتنتج لدى المحكومين طرائق الطاعة و حتى سلوك الخوف.

هذا الطرح لمفهوم السلطة في شكلها السبرنطقي يجعلنا نستنتج أن مبدأ تحقيق شرعية واستمرارية هذا النموذج السياسي لا تتأتى و تتحقق فقط بموجب ممارسة عنصر الاعتقاد الذاتي من حيث قواعده و أسسه و لكن أيضا عبر تحقق العلاقة الشرطية والارتباطية ما بين الشعور بالاعتقاد و الغاية منه أي أن المسألة مرتبطة بشكل و مادة الاعتقاد مهما كانت مرجعيتها سواء دينية أو اجتماعية أو إيديولوجية أو حتى قانونية وهذا ما يحقق في نهاية المطاف حركية العلاقة الوظيفية في بعدها الإجرائي.

هذا التحديد لمفهوم الفعل السلطوي باعتباره تجسيد ليس لعلاقة تفاعلية ما بين طرفين اجتماعيين أو لأسلوب من السيطرة المؤسس على مبدأ الإكراه الذي يمارسه الحاكم نحو المحكوم و إنما تفعيله لمجموعة من النشاطات و الممارسات هدفها الأول توجيه و قيادة الآخر نحو هدف أو أهداف محددة دون مراعاة للأدوات و الأساليب المعتمدة، كل هذا يمكن أن نضعه من حيث بعده النظري المعرفي ضمن التصور الذي جاء به **ميشال فوكو** في حديثه عن السلطة فهو يرى أن كل ممارسة سلطوية تقوم من خلال التوجيه لتوجهات الأفراد، إنها شكل من أشكال التأطير لسلوكات و أفعال الآخرين فهي في هذه الحالة نمط من الفعل الممارس على الآخر، إنها أسلوب من تحكيم الأفراد على بعضهم البعض.

5- مفهوم الشرعية :

نتناول مفهوم الشرعية ليس من زاويته السيكولوجية الشعورية أو من حيث بعده الفلسفي التجريدي الذي يتجسد عبر علاقة الرضا و القبول للطرف -ب- بأن يمارس عليه الطرف -أ- إكراه مادي أو معنوي مما يجعل الأمر محصورا في إطار الاعتقاد و التبنى الذاتي . ولكن نتناوله من حيث البعد العملي الذي يتحقق على مستوى فعالية الفعل السلطوي الذي ينتجه -أ- اتجاه -ب- فيستطيع بموجبه هذا الأخير أن يستفيد من نتائجه و إفرازاته بكيفية فعلية إيجابا أو سلبا، أي أن الرضا و القبول في هذه الحالة لا يتحقق على المستوى النفسي التأملي و لكن عبر علاقة إشباع للحاجات و التطلعات و الآمال التي يطرحها -ب- ويحققها -أ- من خلال استغلاله و توظيفه للإمكانات و الأدوات، من هذه الزاوية يمكن الحديث عن وجود شرعية لنمط سلطة سياسية تتحقق

أولاً على مستوى فعالية الفعل السلطوي أي إجرائيته و ثانياً على مستوى نهاية إفرازات ونتائج هذا الفعل التي ينبغي أن تصب فيما هو مصلحة عامة يستفيد منها غالبية أفراد المجتمع بكيفية شفافة و بأسلوب يهدف إلى تحقيق نوع من المساواة.

مفهوم الشرعية لا ينبغي أن نأخذه من حيث أنه تعبير عن علاقة شعورية نابعة من محتوى وجدان ذاتي يهدف إلى تحقيق الاطمئنان الداخلي الذي يفرز شعورياً أو لاشعورياً نوع من الرضا النفسي، عكس هذا ينبغي أن نضعه ضمن علاقة توافقية ميدانية ما بين توجهات السلطة السياسية و متطلبات أفراد المجتمع، ما بين خيارات و مضامين مشروع مجتمع تتبناه السلطة و تضع له آليات تجسده و ما يعكسه فعلاً هذا المشروع من حيث محتواه لآمال و تطلعات الأفراد و من همنا يتحقق ذلك التوافق ما بين التزام الفرد بقواعد النظام العام و ما تجسده السلطة كإجراء في تنفيذ و تطبيق ذلك المشروع عبر وسيلة الإكراه، إذا المسألة ينبغي أن تتقيد على مستوى الخلاصات العامة التي يطرحها الفعل السلطوي ميدانياً ويستفيد منها المجتمع أكثر ما تتحدد في شكل و صورة ذلك الفعل إنها محصورة على مستوى حجم و درجة و كيفية الاستفادة فعلياً من تلك الخلاصات، «...الشرعية هي صفة السلطة التي تخضع أحكامها إلى اعتبارات مبدئية يقوم حولها إجماع عام ويحصل على الخضوع من مطابقة أهداف الحاكم أو الطبقة القائدة موضوعياً لأهداف الجماعة...» هذا ما يوضحه برهان غليون في كتابه أزمة الديمقراطية في الوطن العربي.

الإطار التمهيدي المنهجي:

أ- المنهجية المعتمدة في الدراسة :

شيء مهم أن نتمعن بكل دقة في التعريف الذي جاء به عالم الاقتصاد الأمريكي **ديوزمبيري**

DUESEMBERRY بخصوص علم الاجتماع مادام أننا نريد البحث في المعوقات أو لنقل

الدوافع التي تؤسس و تبني لظاهرة اللاتغير في نموذج السلطة السياسية في الجزائر و هذا حتى تتضح لنا

المعالم المنهجية التي سوف نتقيد بها و الموجهة لخطوات بحثنا و حتى نعلم مسبقا ضمن أي إطار أو

دائرة منهجية و معرفية سوف نضع فرضيتنا التي ينبغي تحليل معطياتها، إنه يقول "إذا كان علم

الاقتصاد يطلعنا على الكيفية التي من خلالها يمكن للفرد الاجتماعي أن يتصرف و يبحث على تحقيق

الأهداف التي حددها فإن علم الاجتماع يطلعنا و يعرفنا على الأسباب التي تمنع الفرد الاجتماعي

من التصرف و من تحقيق الأهداف التي يرغب الوصول إليها.."¹⁶. من هذا المنطلق فإن موضوع

بحثنا منهجيا يعتمد على البحث في العوامل التي تمنع من حدوث التغير السياسي في الجزائر.

من جهة أخرى تشترط الدراسة العلمية في علم الاجتماع إن يكون الباحث له القدرة على

التمتع بالأسلوب الإجرائي في تناول بحوثه الميدانية باعتبار إن الحقيقة التي نريد الكشف عنها موجودة

أساسا في عمق الواقع المعاش أو لنقل مختبئة داخل شبكة تفاعل العلاقات الاجتماعية المشكلة لذلك

الواقع، في هذا الإطار يقول **جورج بيدو** "علم يقوم به الرجال الذين يفكرون وفي هذا السياق

يهتمون و يرتبطون بالغير منطوق عوض المؤلف، إنهم أكثر إحساسا للقطعة عوض الصمت،

نضرتهم تشمل أكثر زاوية ما يتحرك عوض تجسيد المستقل و الثابت.."¹⁷ في نفس الاتجاه يقول

¹⁶ Raymond Boudon, La Logique du Social, Ed Hachette, 2001, p34.

¹⁷ George Budon, Traits de science politique, T 3, La Dynamique Politique, Ed LGDJ, 1968.

Gaston Bachelard". "ليس هناك علم غير ما هو محتبأ.."¹⁸ و عليه لا ينبغي أن نكتفي بما

يوفره لنا الخطاب الشفوي الذي نتحصل عليه من طرف المبحوث أو على مستوى ما تحتويه الوثيقة التي توفرها لنا المؤسسة أو المنظمة بل ينبغي التوقف على ما تفرزه وتنتجه مجموع الممارسات والسلوكات الفردية والجماعية وأشكال التنظيمات و البناءات الاجتماعية.

على هذا الأساس، أردنا أن نتحقق عملية البحث في فرضيتنا من خلال الاعتماد على ما توفره لنا شبكة العلاقات التفاعلية التي ينتجها الأفراد فيما بينهم، سوف نبحت في التكوينات الاجتماعية و طبيعة المنطق الذي يؤسسها و يفعلها و ليس في مستوى التكوينات الفكرية أو الثقافية للأفراد و ما تحتويه من قيم و معاني و دلالات لأن هذه الأخيرة أكثر تعقيدا و أكثر تجردا فلا نستطيع أن نموقع الفرد من خلالها بشكل دقيق مما يجعل عملية تصنيف المجتمع في صورته العامة ضمن دائرة المجتمع الحديث أو التقليدي أمر فيه نوعا من المبالغة و التعسف.

سوف نبحت فيما اصطلح عليه دوبري بالاشعور السياسي حيث يرى هذا الأخير أن "الظاهرة السياسية لا يؤسسها وعي الناس... و إنما يتحدد واقعها فيما يطلق عليه اسم الاشعور السياسي الذي هو عبارة عن بنية قوامها علاقات مادية جمعية تمارس على الأفراد و الجماعات ضغطا لا يقاوم، علاقات من نوع العلاقات القبلية، العشائرية، الطائفية، المذهبية و الحزبية الضيقة، التي تستمد قوتها المادية الضاغطة القسرية مما تقيمه من ترابطات بين الناس تؤطر ما يقوم بينهم بفعل تلك العلاقات نفسها من نعة و تناصر أو فرقة و تنافر و هذه البنية من العلاقات اللاشعورية قائمة و

¹⁸ Jean Baudouin, Introduction à la Sociologie Politique, Ed du Seuil, 1991, p 24.

فاعلة رغم ما قد تتعرض له البنية الفوقية في المجتمع من تغيرات نتيجة التطور الذي يحدث في البنية التحتية المقابلة لها..¹⁹ صحيح أن مختلف سلوكيات و ممارسات الأفراد ما هي إلى تعبير مباشر عن طبيعة بنيتهم الثقافية لكن يبقى أنه خلال محاكاتنا للواقع و أثناء تعرضنا لمظاهر وأشكال هذا الواقع نستكشف أن هناك العديد من المفارقات ما بين ما يشكله هذا السلوك كإجراء و ما يحمله كقيم و معايير لمرجعية ثقافية رمزية فتحدد بذلك أشكال السلوكيات دون أن تتحدد أنماط البنى الثقافية و عليه نستطيع القول أن نماذج السلوكيات و الممارسات التي ينتجها الأفراد لها صفة التكرار و الاستمرارية و يتحكم فيها و يسيرها منطق نموذج العلاقة التفاعلية التي يوجد داخلها هذا الفرد، إننا في وضعية يسيطر فيها منطق الغاية و الهدف أكثر مما يتحكم فيها بعد القيم والمعايير لأن العلاقة التفاعلية موجودة و تتفاعل داخل إطار واسع من التحديات الفعلية التي تدفع بالفرد أن يكون أكثر استراتيجية في اختياراته و مواقفه و في تحديد مطالبه. يطلعنا **Alain Touraine** بخصوص هذه النقطة أن²⁰.. كل علاقات اجتماعية ما هي إلا ممارسات للفاعلين بالنسبة لنظام اجتماعي إنها تتحد بالرهان الذي هو مبدأ وحدة هذا النظام" هذا ما دفع نفس الباحث إلى أن يرى بأن دراسة الممارسات الاجتماعية ينبغي أن تتم عبر أسلوب ومنهجية التحليل لتلك العلاقات الاجتماعية و ليس عبر أسلوب الفهم للمعنى الذي ينتجه الفاعلين بخصوص سلوكياتهم.

حتى نكون أكثر دقة و أكثر ارتباطاً بموضوع بحثنا الذي انطلقا من مضمونه المتعلق في البحث في إشكالية اللاتغير على مستوى نموذج السلطة السياسية في الجزائر من حيث شروط

¹⁹ محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي- محدداته و تجلياته، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4، 2000، ص 13.

²⁰ Alain Touraine, Pour la sociologie, Ed du Seuil, 1974, p56.

تنظيمها وأدوات و قواعد اشتغالها ، و الذي أردنا من خلال الفرضية التي اقترحناها أن نخرج عن خط الدراسات السابقة التي حاولت في معظمها أن تربط أزمة السياسي عامة والسلطة السياسية خاصة و تحديدا بمعطى و مؤشر سياسي إجمالا متمثل أساسا في أشكال ممارستها المبنية على التهميش و الإقصاء و منع للحريات الفردية و الجماعية أو بأساليب تنظيم هياكلها الداخلية القائمة على سيطرت أسلوب الحزب الواحد انتشارا و خيارا و على هيمنة المؤسسة العسكرية تدخلا واقتحاما لما هو حقل سياسي، أو فيما يخص انتاجاتها وتوجهاتها الايديولوجية الهادفة إلى فرض الثقافة الشعبوية و العلاقة الزبونية.

وحتى لا نخرج عن حدود و إطار التوجه العام لتخصصنا أولا و خصوصية موضوع بحثنا ثانيا من خلال البقاء ضمن دائرة ما أسماه بورديو بالحقل السياسي بكل ما يحمله هذا المفهوم من معنى و دلالة إجرائية ترمز إلى ذلك المكان الذي لا يخلو منه تعدد التناقضات واختلاف المصالح وتضارب الأهداف و الاتجاهات.

انطلاقا من كل هذا حاولنا أن نبني منهجية بحثنا بالاعتماد على فهم و تحليل الظاهرة المجهولة -أ- بظاهرة أخرى - ب- نعتقد أن لها علاقة مباشرة بالأولى بل إن وجود الأولى وسيراتها مرتبط شرطاً بطبيعة و ماهية عناصر و معطيات الظاهرة الثانية شريطة أن كلاهما ينتميان وجوداً و تطوراً إلى نفس الفضاء المجتمعي لذا، فهم الظاهر الثانية يحقق لنا فهم الظاهرة الأولى، انه الاتجاه الذي اعتمده

دوركاييم في دراسته السوسيولوجية خاصة تلك المتعلقة بموضوع الانتحار يقول دوركاييم " .. الظاهرة الاجتماعية لا يمكن شرحها ودراستها إلا من خلال ظاهرة إجتماعية أخرى.."²¹.

سوف نقرأ الظاهرة السياسية من حيث وظائفها و أهدافها من خلال ظاهرة اجتماعية أخرى في عمقها و بنيتها لأن فهم الظاهرة في ذاتها و لذاتها أمر معقد و لهذا نحاول أن نفهمها من خلال بعدها الخارجي و حتى نتحقق هذه الغاية سوف نلتزم بداية بوضع تحديد إجرائي لمفهوم السلطة السياسية يرتبط أكثر بما هو بعد وظيفي له جانب الاشتغال لهذه الآلية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى سوف نركز على خصوصية الأهداف و الغايات المتوقعة من ذلك الاشتغال بشكل مختصر و دقيق سوف نحدد معنى السلطة السياسية فيما أسماه ميشال كروزيه بالنسبة لأبحاثه الميدانية بالفعل الواقعي الفعال ²² L'Action Concrets Efficace الذي يمكن أن نلتمس تظاهراته و نكتشف انتاجاته و نتحقق من خلفياته. انه الجانب الواقعي والعملي للفعل الاجتماعي هذا لا يعني أننا سوف نبحث في علاقة وظيفة بحاجة حسب ما طرحه عالم الاجتماع ميرتون وإنما سوف نتقيد بعلاقة وظيفة (كنشاط، كإسهام ، كقوة..) بما هو منبع و مصدر (كطاقة، كأساس، كمنطلق لبداية تشكل وتكون فعل القوة) سوسيولوجيا أنها علاقة وظيفية بمنطقها الأولي و الميداني المستمد في هذه الحالة من خصوصية بنية تفاعل العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع، إنه الجواب على سؤال كيف لهذه السلطة السياسية أن تتمتع بهذا النشاط ؟ من أين استمدت تلك القوة ؟ ما هو الأمر الذي جعلها تتصف بصفة الفعل و النشاط و بالتالي الاستمرارية و الدوام.

²¹ Georges Gurvitch, Traité de la Sociologie, T1, Ed Puf,1967,P 09.

²² Michel Crozier-Erhard Frieded Berg, l'Acteur et le Système, Ed du Seuil, 1977, p 286.

الجانب الإجرائي الذي اخترناه في تحديدنا لمفهوم السلطة السياسية نأخذه من زاوية ما هو علاقة وظيفية أي أن السلطة تتجسد و تتحقق عمليا باعتبارها نشاطا عبر آدائها لمجموعة من الوظائف تجاه المجتمع و بالتالي تصبح نمطية الوظائف تعكس شكل هذه السلطة و طبيعة توجهاتها و منطلقاتها الوظيفية، هنا السلطة ما هي إلى نشاط أو مجموعة من النشاطات يترتب عن عملية آدها تحقيق خدمة أو منفعة سواء لفائدة الآخرين أو لصالح الذات الفاعلة.

إننا نعتبر الحقل السياسي بمثابة مصنع لتكرار و تحويل عناصر و معطيات نفس المادة الأولية المشكلة للرأس المال الاجتماعي و هنا تظهر أهمية و فعالية هذا الشكل من الرأس مال في مقابل الأشكال الأخرى الممثلة فيما هو مادي أو علمي ... في ضبط و تنظيم الموضوع السياسي و في تحديد خصائصه الخارجية و مكوناته التفاعلية.

منهجية بحثنا تنطلق و تتحدد من مستوى الإجابة على التساؤل التالي : ماذا يمثل *الهابيتيس* *L'Habitus* داخل حقل مجتمعي معين؟ بتعبير آخر : فيم تتحدد وظيفته ؟ من منطلق أنه تعبير عن مجموع القدرات و الإمكانيات التي يتوفر عليها الفرد بموجب ارتباطه بالمجتمع ؟ . إذا كان *بورديو* يرى أن مفهوم *الهابيتيس* ²³ *L'Habitus* حتى و لو وضعناه في بعده الفلسفي الذي استعمله أرسطو فإنه يضل يحمل معنى للقدرة التي يتمتع بها الإنسان والتي تسمح له بإنتاج و إعادة إنتاج سلوكاته و توجهاته، لكن يبقى منطلق هذه القدرة ليس الفرد في حد ذاته بل مجموعة التراكمات التاريخية التي تفرزها و تفرضها تلك البني الاجتماعية داخل المجتمع ، إنه البعد الموضوعي و ليس

²³ Alain Accardo-Philippe Corcuff , La Sociologie de Bordieu, Ed le Mabcaret, Bordeaux, 1980, p68.

الذاتي ، إنها بنى واقعية تفرض نفسها على الأفراد وتدفعهم إلى إعادة إنتاج نفس المنطق الذي تحتويه تلك البنى، ضمن هذا الإطار **آلتييسور Althusseur** أن الفرد مجرد حامل لبنى اجتماعية. ربما بعدها لتاريخي جعلها تتحول إلى تراكم من الرأس مال يخترن ضمن دائرة المخيال أو اللاشعور يتمكن الأفراد من العودة إليه و إعادة بعثه و تفعيله من جديد متى دعت الضرورة إلى ذلك.

حتى و لو كانت هذه البنية الذهنية التي يمتلكها الأفراد هي التي تسمح لهم بفهم العالم الخارجي، حتى و لو كانت هذه الاستعدادات موجودة على مستوى اللاشعور تبقى مسألة تحديد طابعها و خصائصها يتحدد من زاوية ما هو بنية اجتماعية لأننا نعتقد أن التطرق والتركيز أكثر على ما هو شروط اجتماعية توجد داخلها الظاهرة الاجتماعية المراد دراستها هي التي تسمح لنا أن نكون أكثر يقظة في فهم الظاهرة و أكثر عمليين في تحقيق بحثنا خاصة عندما نشعر في جمع أكبر قدر ممكن من المعطيات و الملاحظات الميدانية.

هذا الأسلوب من المقاربة المنهجية الذي يصطدم بموجبه الدارس في علم الاجتماع بكل ما هو خلفيات و تناقضات و حيثيات الواقع الاجتماعي المعاش بعيدا عن تلك العوائق ذات المرجعية التاريخية أو الفلسفية و هذا هو ما اعتمده العديد من الباحثين في ميدان السوسيولوجيا المعاصرة أمثال

بيار بورديو Pier Bordieu و **ميشال كروزيه Michel Crozier** .

سوف نضع الظاهرة المدروسة ضمن سياقها التفاعلي و بعدها العلائقي مع شروط ومحددات ظاهرة اجتماعية أخرى لأن السلطة السياسية في الأساس ما هي إلى تعبير عن شكل من العلاقة

التفاعلية الوظيفية مع و في اتجاه المجتمع و بالتالي لا يمكن فهم أبعاد وغايات تلك الوظائف دون فهم الخصائص و الخصوصيات التي تقع داخلها مسألة السلطة. إنها علاقة استلزامية، مادامت طبيعة البناء الاجتماعي تحدد طبيعة البناء الوظيفي لما هو سلطة سياسية.

منهجيتنا تقوم على التعرف على الكيفيات و الصور التي يتشكل منها نظام تفاعل العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع و الكشف عن أهمية و قوة تلك الأشكال التي يعتمدها الأفراد من اجل تحقيق وجودهم و الوصول إلى أهدافهم، سوف ننتقل من الإجابة على التساؤل التالي : ماذا يمثل **الهابيتيس L'Habitus** بالنسبة لفعل مجتمعي معين؟ ما نعيه هنا ليس الهابيتيس الطبقي بالمعنى الماركسي و إنما الاجتماعي الممثل فيما هو عرقي، اثني، عائلي، جهوي... فانتماؤك إلى عائلة معينة مثلا يمنحك القدرة على دخول اللعبة السياسية، من جهة أخرى بعد الاستعداد الطبيعي القيمي يعطي لك القدرة على إعادة إنتاج نفس المنطق ضمن ما هو حقل سياسي.

ضمن موضوع بحثنا الذي يحمل توجه سوسيوسياسي و المتعلق بالبحث في إشكالية اللاتغير في نموذج السلطة السياسية داخل المجتمع الجزائري و الذي نحاول من خلاله أن نفهم تلك العلاقة الاستلزامية بين خصائص إفرازات بنية تفاعل العلاقات الاجتماعية و قدرة السلطة السياسية في المحافظة على بقائها و ديمومتها عبر استمرارية أدائها لنفس الوظائف السياسية، سوف نعتمد على منهجية البنيوية التوليدية التي اعتمدها **بورديو** في تحليله للعديد من الظواهر الاجتماعية لأنه يعتبر أن سريان البعد الوظيفي للسلطة و استمراريته ما هو إلى انعكاس مباشر لشروط و منطق تلك البنى من شبكة تفاعل العلاقات الاجتماعية و لقواعد و معايير تشكل و تحول تلك البنى و عليه فان منطق

السلطة يقوم على إعادة إنتاج بشكل غير مباشر لتلك الشروط الموضوعية بل إن انتاجاتها من الوظائف الموجهة أساسا نحو المجتمع سوف تكون مطابقة للخلفيات و دواعي تلك البنى. لكن من منظور أنه في المقابل هناك أيضا بعد استراتيجي يوجه و يفعل و يبني سريان تلك الوظائف. إذا هذه المنهجية تقوم على ثنائية قوة سلطة البنى الاجتماعية تجاه تبعية الفرد و ارتباطه به، و من جهة ثانية إمكانية تواجد إستراتيجية يمكن لها أن تتحرر من تلك البنى مع البقاء داخل دائرة ما هو شروط موضوعية. كل هذا سوف نعمل على تحقيقه من خلال الاعتماد على أداة تحليل أساسية هي الأخر جاء بها بيار بوردييه ألا و هي مفهوم الرأس مال الاجتماعي باعتباره محرك و موجه لسلوكات الأفراد و محقق للتمايز الاجتماعي داخل المجموعة الاجتماعية وحتى عامل لإعادة إنتاج الطبقات أو الشرائح الاجتماعية في الكثير من الأحيان بطريقة لاشعورية إنه يؤسس في نهاية المطاف للهابيتيس الطبقي ذا الصبغة الاجتماعية بمفهومها الأنثروبولوجي.

مادة الرأس مال الاجتماعي تشكلها عناصر و معطيات الروابط الاجتماعية الطبيعية التي تبني تفاعل الشبكات الاجتماعية داخل المجتمع. و عليه فإن امتلاك الرأس مال الاجتماعي يعني في نهاية المطاف امتلاك للرأس مال السياسي. أداة التحليل هذه ذات الصبغة الإجرائية سوف نضعها ضمن إطار أو مجال ما هو حقل سياسي الذي تتحدد عناصره التركيبية و آلياته التفاعلية عبر ما أسميناه بالاستثمار السياسي فيما هو معطى اجتماعي و المرتبط تجسيده و تحقيقه عبر مسألة توفر قاعدة اللعبة السياسية التي يتم تشغيلها عبر اجتماع العناصر التالية :

الرهنانات + الرأس مال الاجتماعي = الاستثمار السياسي

اللعبة السياسية

هذا ما يجعلنا نستنتج مبدئياً أنه مادام هناك استثمار سياسي متكرر فيما هو رأس مال اجتماعي ومادام أن اشتغال و تفعيل حقل اللعبة السياسية يقوم على مبدأ ضرورة التزود والاستعانة بتلك الآلية الاجتماعية الإجرائية فإن نموذج السلطة السياسية سوف يستمر في أدائه الوظيفي و بالتالي سوف لن يتحقق التغيير لأن السلطة عبر تلك الوظائف تقوم بإعادة إنتاج نفس شروط و قواعد البنى التي أنتجت الرأس مال الاجتماعي في حد ذاته. امتداد هذا الشكل من الرأس مال الاجتماعي إلى دائرة الحقل السياسي يؤدي إلى إعادة إنتاج وظائف مطابقة لتلك الشروط الموضوعية و عليه سريان البعد الوظيفي للسلطة نفهمه و نفسره من خلال الاعتماد على منهجية التحليل التي جاء بها **بيار بورديو** و المحددة ضمن بعد البنيوية التركيبية التوليدية التي تقوم على المقاربة البنائية البنيوية التي تأخذ بعين الاعتبار البناء الاجتماعي للواقع من طرف الأفراد و تواجد بنى اجتماعية موضوعية²⁴ هم . لكن من منظور أن هناك شكل من الإستراتيجية التي تحدد و تفعل و توجه مسألة سريان تلك الوظائف من حيث مستواها المتعلق بإعادة إنتاج نفس المنطق الاجتماعي الذي تقوم عليه بنية تفاعل العلاقات الاجتماعية باعتبارها انعكاس مباشر لشروط تشكل شبكة تفاعل العلاقات الاجتماعية و لقواعد و معايير تفعيلها.

²⁴ Alain Accardo-Philippe Corcuff , op.cit.p177.

في المرحلة الثانية سوف نتجاوز إطار الوصف العام و التحديد الدقيق لخصائص بنية الظاهرة و الميكامزمات التي تحركها وفق منطق معين لننتقل إلى مستوى تحليل و فهم العلاقة الارتباطية بين افرازات تلك الظاهرة وبعده الفعل الوظيفي للسلطة السياسية، هنا سوف نستعين بأسلوب الكشف عن المعطيات المعرفية و العناصر الفكرية ذات الدلالة السوسولوجية التي تختبئ وراء انتاجات تلك الظاهرة و التي تطرحها حركية و ديناميكية علاقة الظاهرة بالواقع الاجتماعي للأفراد من حيث توجهاتهم المختلفة، سوف نستعين أيضا بأسلوب البحث في عمق الظاهرة فكريا و تحليلا بعيدا عن المظاهر الخارجية حتى نصل إلى إدراك بكيفية استنتاجية الإفرازات التي يمكن أن تولدها فعالية عناصر تلك الظاهرة و حتى نكشف عن المعطيات التي تتشكل منها تلك الإفرازات، هذا ما يسمح لنا فيما بعد من استنتاج العلاقة الاستلزامية الموجودة ما بين مظاهر و دلالة تلك الانتاجات و نماذج الوظائف التي تؤديها السلطة السياسية و كيف أن وجود الأولى يستلزم عمليا تحقق الثانية. كل هذا سوف نضعه داخل دائرة و توجيهه البنيوية التوليدية التي سوف نضيف لها بحث ميداني تكميلي يعتمد على تقنية المقابلة و نأخذ له عينة مشكلة من أفراد النخبة السياسية المنتمية إلى غرفتي المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة.

الإطار النظري العام للتحليل :

الإطار التصوري النظري العام الذي سوف نعتمده خلال عملية التحليل لمعطيات بحثنا رسمنا أبعاده البنائية الأساسية على النحو الذي تصب جميع عناصره و معطياته في إجتاه تحقيق هدف

جوهري ممثلا في التعرف عن منابع الوظيفة لاشتغال السلطة السياسية في الجزائر و المحققة لاستمراريتها و المؤكدة لغاية ترسخ حالة اللاتغير السياسي. كل هذا حددناه وفق الخطوات التالية:

I - : خطوة البحث في : ما هي منابع الوظيفة للسلطة السياسية؟ هذه الخطوة سوف نحققها من خلال التطرق إلى العناصر التالية :

1- اكتشاف المرتكزات و المنطلقات الاجتماعية الأساسية المؤسسة لبنية المجتمع الجزائري

2- تحديد ما هي المنطلقات الضرورية لاستمرارية السلطة وظيفيا؟

الطريقة و الأداة حددناها في الوقوف على كيفية سريان العملية الانتخابية التي لا تتحقق إلا من خلال علاقتها التفاعلية بالمجتمع من خلال كيفية اشتغال حقل اللعبة الانتخابية من منظور أنها شكل من الاستثمار الذي يحتاج إلى رأسمال يتم توظيفه من اجل الوصول إلى ربح وتحقيق غاية، في هذه الحالة هي متعلقة بموضوع السلطة السياسية. تحديد ما هي الأدوات والآليات التي تقوم عليها استراتيجية الرجل السياسي. كل هذا يمكننا من الانتقال إلى الخطوة الثانية الممثلة في :

II - : الانعكاسات السوسولوجية تتحدد فيما يلي :

1- إنها تعكس نموذج من المحددات الأساسية التي لها قيمة التواجد القوي و الواسع داخل المجتمع.

2- إنها تعكس المحددات التي تتحكم في بنائية المجتمع، تلك المحددات المعترف بها والمتعارف عليها من طرف أفراد المجتمع.

3-إنها تعكس ماهية المواقع التي تقع أو تحتزن داخلها تلك المحددات؟ هل هي ثقافية؟

اجتماعية؟ سياسية؟ أو اقتصادية؟

4-إنها تعكس الخصوصية العامة لتلك البنية، بتعبير آخر أين يمكن تحديدها و تصنيفها؟ هل

هي تقليدية أم حديثة؟

III : الهدف الثاني : إجراء دراسة تحليلية لتلك المحددات من مستوى ماهية منطقتها التفاعلي و من

حيث ماهية استلزاماتها الوظيفية التي تطرحها، هذه العملية نقوم بها من خلال:

1-عملية تفكيك و اكتشاف لتلك المحددات من حيث بنيتها التركيبية.

2-القيام بمقاربة سوسولوجية لفهم منطقتها الداخلي و لشرح استلزاماتها الوظيفية في علاقتها بما

هو نموذج لسلطة سياسية.

مبررات هذا الاختيار لهذا الشكل من الإطار النظري التحليلي الذي سوف نتقيد به منطلقاته

ليست فلسفية تجريدية ذات هدفية معرفية أو فكرية محضة و ليست إستراتيجية من منطلق هدفية

ذاتية و شخصية أو إرادية ذاتية و إنما إجرائية موضوعية عناصرها قائمة وموجودة على مستوى الواقع

الميداني و خصوصية معطياته و إفرازاته و على هذا الأساس كان اعتمادنا على موضوع العملية

الانتخابية من منظور أنها آلية إجرائية يتحقق عبرها ما هو سياسي و يتم بموجبها تنظيم مسألة

التنافس على موضوع السلطة السياسية، هذه المسألة تتحقق ضمن مستويين من العلاقة، الأولى مع

المجتمع باعتباره المرجع و الثانية مع السلطة السياسية باعتبارها الهدف أو الغاية و لهذا تحقق العملية

التنافسية بالنسبة للانتخاب يستلزم ضرورة توفر الأدوات الكافية التي سوف تمارس ضمن واقع مجتمعي، هذا يستلزم بدوره ضرورة العودة إلى قاعدة المجتمع و الاستعانة بخدماته التي يوفرها بالنسبة للعملية السياسية لأننا نعتبر أن ما هو عملية انتخابية غير ممكنة التحقق من حيث النتائج و الأهداف خارج وجود المجتمع كحقل مكاني و بمعزل عن تدخل و مشاركة أفراد هذا المجتمع كحقل تفاعلي، من جهة أخرى إستراتيجية الأطراف السياسية ضمن كل ما هو عملية انتخابية الهادفة للوصول أو الحصول على السلطة تستلزم الاستعانة بمجموعة من الأدوات والآليات من حيث مستوى تفعيلها، هذه الإستراتيجية ترتبط في سريانها بالقدرة على تجاوز التحديات والقوة على تحقيق الرهانات أي أن العملية كلها تأخذ شكل من الاستثمار الذي يسعى صاحبه إلى تحقيق الربح والتراكم في المردودية النفعية، في نفس الوقت هذه العملية تحتاج إلزاما وضرورة توفر عنصر أو مادة الرأسمال كعامل أساسي يدخل عبر كل مراحل العملية الاستثمارية لكن في هذه الحالة شكل و فعالية هذا الرأسمال الذي ينبغي اعتماده لا تتحدد خارج إطار ما هو قواعد تفرضا اللعبة الانتخابية في حد ذاتها و لا تخرج أيضا عن إطار خصائص و خصوصية المجتمع الذي تقع فيه العملية الاستثمارية و الذي تمارس داخله مسألة السلطة السياسية التي هي في هذه الحالة الهدف والغاية. فإذا كان السياسي في نظر علماء الاجتماع و إذا كانت السلطة السياسية تحديدا تقع وتنشأ و تتحدد في قلب العلاقات الاجتماعية و في رحم المجتمع فإن العملية الانتخابية هي الأخرى أن تقع و تتحقق أهدافها إلا في قلب نفس العلاقات و في رحم نفس المكان. و لأن فهم مسألة السلطة السياسية من زاوية و جانب بعدها الوظيفي هو الذي يهمنا و ليس من مستوى شكلها العام فإن ذلك سوف يسمح لنا أن

نتعرف على نموذجها و نمطها الفعلي و الحقيقي و يسمح لنا ويمكننا من تصنيفها ضمن مستوى أحد أشكال السلطات.

أما بخصوص البعد الأدائي لتلك السلطة السياسية فإننا نربطها هي الأخرى بمبررات إجرائية عملية لان ما يهمنا ضمن مسألة السلطة هو مستوى الاشتغال أي نقطة كيف تتحقق عملية الاشتغال الوظيفي لهذه السلطة، و لهذا المبدأ الأساسي سوف يكون حول النقاط التالية: ماهية ميكانيزمات اشتغال السلطة و إستمراريتها في الاشتغال؟ لقد كان تحديدنا المسبق لمفهوم السلطة من زاوية أنها تعبير ليس فقط عن علاقة تفاعلية اجتماعية تقع ما بين الحاكم و المحكوم و يتحكم فيها معطى الرضا و القبول و ينتج عنها فعل الطاعة بالنسبة للطرف الثاني و إنما من حيث أنها تجسيد لصورة من الآلة الميكانيكية التي لا يتحقق وجودها وأهدافها إلا عبر أسلوب نشاطها الأدائي الذي تقوم به و إلا من خلال ماهية النتائج التي تتوصل إليها بعد كل نشاط و أداء، إننا نصنفها ضمن ما هو مستوى تقني أدائي تشترط عملية تشغيله أن تتحدد مسبقا ماهية الوظائف الأساسية التي سوف يتم القيام بها و التي تحدد بدورها ماهية النتائج المراد التوصل إليها، إذا كل سلطة إذا ما اعتبرناها أداة، لا يمكن التعرف عليها أو فهمها إلا عبر التعرف على أي الوظائف تقوم بها. غاية الوظائف ضمن نموذج الأداة السياسية الممثلة في السلطة هي التأثير في المجتمع أي أن أهدافها و نتائجها توجه أساسا نحو أفراد المجتمع، هذا من حيث المستوى المادي التراكمي، لكن من حيث مستواها الهدفي الاستراتيجي المخفي فإنه يرتبط بالسلطة ذاتها و بغايتها بتحقيق الاستمرارية و الديمومة و تجسيد القبول و الرضا لأن قيمة و قدرة الأداة على التواجد و البقاء يرتبط بالقدرة على انجاز الوظائف و

على الفعالية في تحقيق النتائج من جراء ذلك الأداء. علاقة التفاعل و الترابط و الارتباط مع المجتمع وجودا وديناميكية تجعل من أداة السلطة لا تختار نموذج الوظائف التي تؤديها و إنما تحددها لها مسبقا تلك الاستلزمات التي تضعها وتفرضها نمطية بنية المجتمع و خصوصية منطقتها الداخلي، شروط إنتاج السلطة لوظائفها قصد استمراريتها متوفرة أساسا داخل المجتمع.

هذا التصور النظري العام نحاول تطبيق مستوياته التركيبية عبر اعتماد و توظيف أسلوب التفكير و النقد و الاستنتاج من خلال الالتزام بمنهجية البنائية التوليدية التي اعتمدها **بيار بورديو** و التي تصبح بموجبها الظاهرة الاجتماعية تتميز أكثر بخاصية الديناميكية وبخاصية التكرار في التواجد عبر طول الصيرورة التاريخية الزمنية وفق أشكال مختلفة وأدوار متميزة فتخرج عن إطارها الستاتيكي المقيد ضمن دائرة من الزمن القديم لتتحول إلى قوة منتجة ضمن دائرة من الزمن الجديد قادرة على التأثير و الفعالية في إنتاج أو إعادة إنتاج أنماط من السلوكات و صورة محددة من التراتبيات الاجتماعية وأشكال معلومة من العلاقات.

لماذا هذا التصور النظري العام لأننا نعتقد أن السلطة السياسية في الجزائر تحقق استمراريتها عبر عملية إعادة إنتاج نفس الوظائف التي استلزمها مسألة بنية تفاعل العلاقات الاجتماعية داخل تلك الاتحادات الجماعية البسيطة و المحلية، إنها تجد فيها المنبع الأساسي لاشتغالها الوظيفي المستمر دون توقف أو انقطاع مما يبعدها عن حالة الموت أو الزوال وعليه فإن الميكانيزمات التي تتحكم في اشتغال السلطة السياسية و في استمراريتها بالنسبة للنموذج الجزائري موجودة أصلا داخل الحقل

المجتمعي و عملية التعرف عليها تتم من خلال الكشف عن الاستلزمات الوظيفية التي تؤديها السلطة نفسها.

الاعتراف بقاعدة علاقة الارتباط بين السلطة السياسية و المجتمع و التعرف على تلك الاستلزمات الوظيفية سوف يسمح لنا باكتشاف أي الميكانزمات الأساسية التي يتحدد من خلالها نموذج السلطة السياسية.

ج- في مفهوم الحقل و أهميته التحليلية:

لقد وضعنا في خاتمة طرحنا للفرضية أن قراءتنا للبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري من زاوية تركيبها و حجم و طبيعة تأثيراتها على النسق الوظيفي لاشتغال وسريان الآلة السلطوية والذي سوف يكون من خلال الكشف و التعرف عن :

أولا محتوى ما هو رأس مال سياسي الذي تعتمد النخبة السياسية و الذي تعتبره بمثابة الآلية الأساسية لتجسيد خياراتها و الأداة الضرورية لتحقيق إستراتيجيتها، إنها الدافع الذي يوجه و يبنى منطق اللعبة السياسية و يرسم حدود و شكل الحقل السياسي في مستواه التاريخي والوظيفي لأن اختيار الأدوات و الاعتقاد في فعاليتها و قدرتها على تحقيق نتائج أكبر و أفضل لا يكون تلقائيا أو اعتباطيا بل تفرضه و تحدد ظروفه و شروط المكان الاجتماعي الذي توجد داخله تلك الأدوات، كما أن توجه و توجيه إستراتيجية الفاعل مرهونة بمطابقتها و ملائمتها لخصوصية محتوى تلك الأدوات، إذا المبدأ الذي يحكم إستراتيجية النخبة السياسية و المنطق الذي يبنى ديناميكية اللعبة

الانتخابية مرتبط بمهية الخيارات لما هو أدوات لها أكثر فعالية و أكثر قيمة و قوة ربحية و عليه الاستفهام الأول الذي يفرض نفسه علينا هو : فيم تتمثل هذه الأدوات الأكثر تكرارا و استعمالا و التي تسمح بالمشاركة في اللعبة أولا و تحقق الأهداف و الغايات ثانيا ؟.

يبين لنا **بورديو** في تحديده للخصائص العامة لما هو حقل أن تواجد الفرد داخل أي حقل مرتبط أولا بضرورة اعتراف هذا الأخير بقواعد اللعبة التي يفرضها الحقل نفسه.²⁵ وعليه فإنه من المنظور المنهجي هذا المعطى المعرفي هو بمثابة بعد موضوعي يتجاوز ذاتية وإرادة الأفراد أي أن هناك قوة و سلطة لمنطق اللعبة الذي يفرض نفسه على الحقل وعلى الفاعلين داخله فيتحكم في توجهاتهم و خياراتهم. النقطة الثانية أن دخولك و مشاركتك في اللعبة يكون بهدف تحقيق النجاح و الحصول على الربح، إلا أن الوصول إلى هذه الغاية لا يتم إلا عبر حسن اختيار الأدوات والآليات و الأساليب التي لا تخرج هي بدورها عن مبدأ الربح و الخسارة ولا تتجاوز الخاصية والمهية الإستراتيجية العقلانية لكل فعل سياسي و لا تتعارض مع إطار الشروط العامة الثقافية والاجتماعية للحقل أي أن هناك عملية حسابية لا ترتبط فقط بهدف الدخول إلى اللعبة بل تصل إلى ما هو فعل لانتقاء أدوات النجاح.

الاستفهام الثاني يتمثل في : ضرورة التعرف على القيمة الاجتماعية التي تعكسها تلك الخيارات في علاقتها بطبيعة بنية المجتمع، فمبدأ البحث عن الربح من جهة و قيمة الأدوات التي يتم اختيارها من جهة ثانية ليس مسألة وهمية أو رمزية و إنما تحمل دلالة عملية من حيث تفعيلها وأهمية

²⁵ Danilo Martuccelli, Sociologie de la modernité, Ed Gallimard 1999, p 125.

مادية من حيث جوهرها إنها تعبير عن قيمة جماعية مرتبطة بالمجموعة الاجتماعية نفسها وبنمط و شكل العلاقات التي تتحكم و تحكم عملية تفاعل الأفراد إنها تعكس نمطية محددة من التشكيلة الاجتماعية و من نظام تفاعل العلاقات المتبادلة المهيمنة بشكل شبه كلي على جميع مستويات الوجود الاجتماعي للمجموعة الاجتماعية.

من جهة أخرى، ميكانيكيات ديناميكية الفعل السياسي و تفعيل حقل اللعبة الانتخابية بشكل خاص كلها موجودة داخل دائرة ما هو بنية اجتماعية لشبكة تفاعل العلاقات أي أن مكونات و إفرزات تلك البنية المشكلة في نهاية المطاف إلى ما هو رأس مال اجتماعي هي بمثابة المادة الأساسية لتفعيل مكونات الحقل السياسي، إنها مؤشر أساسي للدلالة و التعبير عن مدى قوة و قدرة السلطة على تحقيق استمراريتها و ديمومتها عبر التاريخ خاصة إذا علمنا أن هذا النموذج من السلطة وفق هذه الآلية من الرأس مال الاجتماعي يجسد بعدا تقنيا أكثر منه سياسيا مرتبط ليس بما هو مسألة لتسيير و تنظيم تناقضات المجتمع العام بل بإنتاج و تحقيق أدوار و وظائف، إنها بمثابة الآلة في بعدها الميكانيكي أي في مستوى أسلوب اشتغالها و حصيلة إفرزاتها، و لهذا فعل وإجراء الأداء الوظيفي بكل أشكاله و مضامينه وفي علاقته ما بين طرفين يمثل تجليات هذا النمط أو النموذج من السلطة على الواقع.

وفق التعبير الماركسي، السلطة ما هي إلا مفهوم يعبر عن تأثير مجموع البنى على علاقات الممارسة إنها تتجسد وفق عنصر القدرة على إنتاج و تحقيق أهداف معينة مهما كانت هوية المستفيد

من هته النتائج، هذا التعريف قريب نوعا ما من التعريف الوظيفي الذي وضعه *بارسونس* الذي يشير في محتواه إلى القدرة على أداء بعض الوظائف لفائدة النظام الاجتماعي العام²⁶.

بالنسبة للنموذج الجزائري جملة خيارات النخبة السياسية مما هو أدوات و آليات لتفعيل اللعبة الانتخابية يمكن حوصلتها بشكل مكثف و متكرر فيما هو اعتماد على مجموع أشكال الرأس الاجتماعي أي أن هناك عودة للاشتغال على ما هو معطى من العلاقات والمعارف والروابط التي لها الصفة أو الخاصية الاجتماعية ممثلة في شبكة العلاقات والارتباطات و التفاعلات التي يحدثها الأفراد فيما بينهم ذات المصدر المجتمعي العام والتاريخي الذي يعترف بوحدة الجماعة وتماسكها و يبعد الصفة الإرادية و الاستقلالية للفرد.

هذا الاستنتاج يكشف لنا أن هناك نوع من المفارقة على مستوى خصائص وشروط بناء و اشتغال الحقل السياسي، فهو لا تتحكم فيه قواعد المعطى السياسي مما هو ثقافة للمواطنة أو إيديولوجية للمعارضة أو حتى مرجعية للبرامج و المشاريع الحزبية و الطبقية بقدر ما تتحكم فيه وتوجهه و تسيره قواعد و شروط حقل مجتمعي آخر مغاير تماما رأس ماله الأساسي اجتماعي مشكل مما هو شبكة للمعارف و العلاقات التي يمتلكها الأفراد.

المقاربة الأخيرة التي جاء بها *بورديو* و المرتبطة بمفهوم الحقل الذي ينظر له على أنه بمثابة الفضاء المبني المشكل من المواقع و المراكز التي تتوقف خاصيتها على المكان الذي يشغله الفرد في هته

²⁶ Nicolas Poulantzas, Pouvoir politique et classes sociales, Ed François Maspéro 1982, p 110-111.

الفضاءات²⁷، هذا يعني أن المجتمع ليس تركيبة لمجموعة من الأفراد وإنما هو تركيبة لمجموعة من الحقول و الفضاءات المكانية التي ينتمي عليها الأفراد ويأخذون داخلها تموقع حسب ما تفرضه شروط ذلك الحقل و حسب ما يمتلكونه من رأس مال أي من نظام للاستعدادات و القدرات التي تحصلوا عليها و تشكلت لديهم من خلال تأثيرات و مساهمة معطيات و مكونات حقول أخرى.

الملاحظة السوسيولوجية التي نكتشفها من تعريف بورديو للحقل هي الصفة الديناميكية التي يتمتع بها و التي تجعله يكون مجال لتجسيد اللعبة و فرض التحديات والرهانات و توجيه وتحقيق الاستراتيجيات، إنه مساحة للصراع و التنافس انطلاقا من قاعدة حجم و طبيعة الرأس مال الذي يمتلكه المتنافس و محتوى هدفه للحصول أو المحافظة أو توسيع ممارسته للسلطة، إذا صورة المجتمع العام و منطق حركيته و ديناميكيته التي هي انعكاس مباشر لما هو موجود داخل الحقل مسألة بديهية فرضتها حتمية وجود المكان أو لنقل الإطار المرجعي الذي تحدث داخله عملية النشاط الاجتماعي أو كما يقول ماكس فيبر مجموع العلاقات التفاعلية المتبادلة ما بين الأفراد والمجموعات الاجتماعية²⁸ و بتعبير كروزيه الفعل الجماعي²⁹، هذا الإطار هو أيضا المخزن الذي يوفر الأدوات و الآليات الكافية لتحقيق الفعل، إنه الإطار الذي يصنع الاستراتيجيات و يوجهها ويفرض اللعبة وقواعدها، إنه مكان إنتاج و تحقق السلطة في بعدها السياسي أو اللاسياسي.

²⁷ Alain Acardo-Philippe Corcuff, La sociologie de Bordieu, Ed Le Mascaret, 1986, p 86.

²⁸ Max Weber, Economie et société 1- Les catégories de la sociologie, Ed Pocket, 1995, p 58.

²⁹ Michel Crozier-Erhard Friedberg, Op.cit, p 15.

د- العملية الانتخابية كدائرة منهجية للبحث:

يوضح لنا *Jean Paget* أن الأمر الذي يجعل رجل العلم يتميز عن عامة الناس من حيث صيرورة عمله البحثي هو التزامه و اعتماده بشكل أساسي و مستمر على تبني الاحتياطات الاستيمولوجية و المنهجية التي تسبق عملية البحث والتي تبني لمبدأ الروح العلمية³⁰، من هنا حاولنا أن نضع و نرسم مسبقا الإطار العام الذي سوف تقع داخله عملية البحث في العلاقة ما بين قوة ترسبات البنى الاجتماعية التقليدية و عملية تأكيد اللاتغير السياسي في نموذج السلطة داخل المجتمع الجزائري.

من منظور سوسيولوجية الفعل السياسي و ما يتطلبه أو يتضمنه من دراسة لأشكال وطرق و أساليب الممارسة التي ينتجها الأفراد داخل إطار محدد لنظام تفاعل العلاقات الاجتماعية التي توفر مرجعية للأدوات الضرورية في تجسيد تلك الممارسة فإن العملية الانتخابية في مستواها المتعلق بإجراءات و خطوات الترشح أو حتى تلك المتعلقة بطرق كسب أكبر من نسبة من الأصوات أثناء الاقتراع، تصبح بمثابة تجسيد للعبة سياسية تتخللها مجموعة من التحديات و الرهانات، يتم التنافس حولها و يتحكم فيها و يفعلها عدد من الاستراتيجيات يتم طرحها و تتبعها الكثير من الأهداف والغايات يتم برمجتها. من جهة أخرى توجهات الأطراف المتنافسة و المشاركة في هذه اللعبة السياسية و خياراتهم للأدوات تظل مرهونة و مقيدة بمجموع شروط و قواعد اللعبة المفروضة مسبقا و بشكل و حجم منابع التي ينبغي اللجوء إليها و العودة إلى مخزونها قصد توظيفها وتفعيلها. من هنا تصبح كل

³⁰ Sylvain Giroux-Ginette Tremloy, *Méthodologie des sciences Humaines*, Ed du Renouveau Pédagogique, 2002, p3

مراحل و خطوات اللعبة السياسية تعكسها صور و خصائص منظومة بنية تلك المنابع و ما تفرضه من معايير و ميكانيزمات و ما تقرره من منطق و استلزام ، في هذا الصدد يقول بورديو " ..الفعل السياسي الحقيقي يقوم على الاستعانة و الاستفادة من المعرفة المحتملة من أجل تقوية الحظوظ الممكنة.."³¹.

ما يهمنا ليس العملية الانتخابية في حد ذاتها، من حيث شكلها العام أو أبعادها وخلفياتها القانونية و التنظيمية، التقنية و المادية، لأن العملية الانتخابية في نظرنا تبقى مجرد صورة من صور فعل المشاركة السياسية (الانتقال إلى مكاتب الاقتراع) و مكون من المكونات الرسمية للحقل السياسي العام قد تساهم في ديناميكية و حركية المجتمع و في بناء تاريخانيته و قد يحدث العكس فتتحول إلى أداة و أسلوب للفرض و الحفاظ على استمرارية و ديمومة نفس نمط و توجه السلطة السياسية فتعارض بذلك مع كل ما هو تجديدي أو تغيير نوعي يسمح بالانتقال من ثقافة انتخابية للتعبير عن هوية اجتماعية شخصية إلى ثقافة للتعبير عن هوية سياسية مؤسسية. بالنسبة لتوجهنا البحثي، هذه العملية في بعدها الديناميكي و الممارساتي المرتبط بتوجهات و خيارات المجموعة الاجتماعية المحددة في أشكال السلوكات و أساليب الممارسات التي تنتجها أطراف تلك المجموعة حول الموضوع الانتخابي. ما ينبغي التركيز عليه بالنسبة إلينا هو شكل و طبيعة منابع الرأسمال الذي توظفه و تفعله تلك المجموعة الاجتماعية. نريد التعرف و الكشف عن المنطق الذي يتحكم في تلك اللعبة، هل هو منطق المنافسة و الاختلاف حول البرامج و المشاريع و التوجهات الإيديولوجية و الفكرية، هل هو

³¹ Pierre Bourdieu, Questions de sociologie, Eds de Minuit, 1984, p 46.

منطق الاعتراف بالتناقضات و التقسيمات و بالتالي القبول بفكرة و فعل العيش داخل المجموعة الاجتماعية و بالمجموعة الاجتماعية و من أجل المجموعة الاجتماعية كمبدأ للتعبير عن الإرادة الحرة و العامة، هل هو منطق الولاء للوطن و الدولة أم منطق الولاء والطاعة للشخص و لقدراته و رهاناته أم منطق الاختلاف في الانتماءات و الروابط الاجتماعية القرابية، العائلية، الجهوية...، ما هي الميكانيزمات التي تفعل و توجه إنتاجات اللعبة، هل هي قانونية إدارية أو دينية عقائدية، هل هي مؤسساتية اصطناعية أم طبيعية اجتماعية ؟.

المسألة الانتخابية كنموذج من العمليات السياسية التي يحتضنها الحقل السياسي³² نعتبرها من منظور تاريخ الفكر السياسي من أكثر الأشكال تجسيدا للمشاركة العامة لمعظم أفراد المجتمع بجميع اختلافاته مقارنة مثلا بالانخراط في الأحزاب أو المشاركة في المسيرات أو تكوين منظمات للمجتمع المدني، ليس لأهميتها في نضر الفرد و إنما لبعدها الإيديولوجي الذي يؤسس لنموذج السلطة السياسية و يحقق لها شرعيتها و لو في صورتها الشكلية الرسمية و لكثافة شحنة الولاء الذي تعكسه أو تفرزه تعبيرا عن مساندة لسلطة قائمة.

تعتبر المسألة الانتخابية أيضا تلك الوضعية الأكثر تعبيرا و تجسيدا لمبدأ و لفعل الصراع والتنافس و للكشف عمليا عن شكل و مضمون التناقضات و الاختلافات والانقسامات الموجودة داخل المجتمع باعتبارها كما يرى هونر حتمية أنثروبولوجية موجودة لدى الإنسان و مشكلة لبنية المجتمع و لتفاعل العلاقات الداخلية، هته التناقضات التي تتحول إلى مادة للاستثمار فيها و إلى آلية

³² Jean Boudouin, Introduction à la sociologie politique, Ed du Seuil, 1998, p 200.

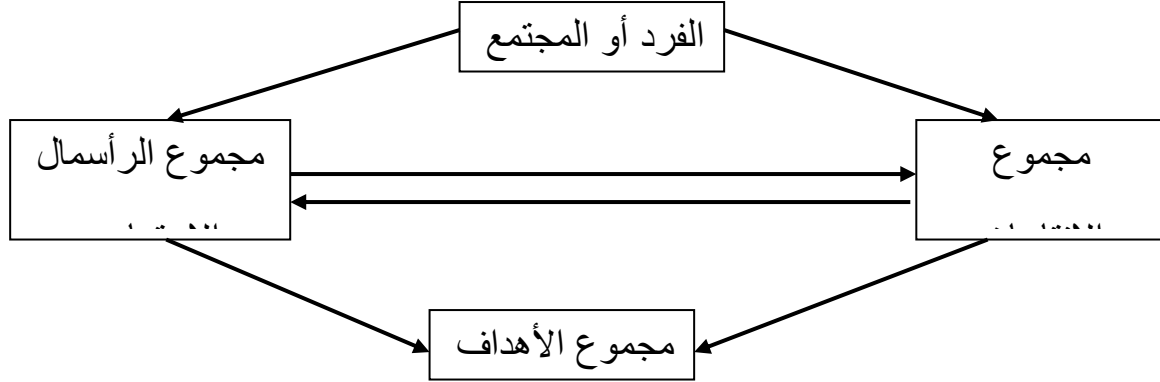
أو أداة لتوظيفها من أجل الحصول والاستفادة على ما هو ربح سياسي. من منظور المرجعية النظرية لبيار بورديو يمكن أن نعتبرها بمثابة الرأسمال المشكل لما هو هابيتيس و عليه خيارات النخبة السياسية خلال اللعبة الانتخابية يجسدها مبدأ الاعتماد على رأسمال أكثر نجاعة و فعالية. معطى الرأسمال الاجتماعي في نظر بورديو يأخذ وضعيتين أو يظهر ضمن حالتين إذا ما تم ربطه بالواقع المجتمعي، فهو في الحالة الأولى المتعلقة بعلاقته بالمجتمع يمثل بنية مبنية *une structure structurée* أي أنه تعبير لمنتوج لمادة أو كتلة مركبة و متكاملة من العناصر و المعطيات أسهمت في بنائها و بلورتها عوامل خارجية موجودة أو ممثلة في تلك الروابط و العلاقات الاجتماعية المحددة و التي أعطت لها تلك الصورة و الماهية.

أما الوضعية الثانية المرتبطة بعلاقتها بالسياسي فإنها تنتقل إلى بنية للبناء *structure structurante* أي أنها تتحول إلى وسيلة أو عامل فعال في تشكل آخر من البنية وفق صورة و ماهية محددة، لهذا فإنه إذا ربطناه بالحقل السياسي و باللعبة الانتخابية تحديدا فإن تجلياته و تظاهراته تظهر عبر أنماط الخيارات التي تعتمدها النخبة السياسية من اجل تنفيذ إستراتيجيتها وتحقيق أهدافها إنها تتحول إلى الأدوات التي يتم تجسيدها والاستثمار فيها قصد الفوز بالمنافسة.

هيمنة معطى الرأسمال الاجتماعي داخل المجتمع الجزائري و سيطرة و انتشار شروط وميكانيزمات الروابط الاجتماعية الطبيعية ذات التكوينات و البناءات التضامنية الطبيعية يعكس نقطة مهمة هي غياب بنية لعلاقات اقتصادية صناعية كانت أو تجارية يمكن أن تتحكم فيها شروط مادية، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى غياب تقسيمات اجتماعية طبقية.

يمكن حوصلة جميع هذه المعطيات المعرفية ضمن هذا الشكل البياني العام الذي يوضح نموذج

و شكل تفاعل و ترابط مكونات اللعبة السياسية في شكلها الانتخابي داخل المجتمع الجزائري



الملاحظة الأساسية التي يمكن استنتاجها من خلال هذا الشكل البياني هي أن علاقة مجموع

انتاجات السلوكيات و الممارسات بمجموع أشكال الرأسمال الاجتماعي قائمة على الثنائية التالية :

أها بنية مبنية و بنية للبناء في نفس الوقت.

خاتمة الفصل الأول:

لقد كشفت لنا عملية التطرق إلى هذا الفصل أننا أنام تحدي منهجي و معرفي كبير متعلق

بضرورة توجيه اهتمامنا البحثي أكثر نحو موضوع حساس جدا ألا و هو إشكالية اللاتغير السياسي

في الجزائر من حيث أسس بنائها و قواعد اشتغالها و آليات تفعيلها، الأمر الذي يتطلب منا أن

نكون يقظين أكثر حتى نتخلص من الأوهام، هذه الظاهرة التي أصبحت أكثر اتساعا و انتشارا

وتكرارا، ليس هذا فحسب بل أصبحت تجسد وضعية مرضية تؤثر مباشرة ليس فقط في عوامل البناء الحضاري المادي و لكن أيضا في ممهّدات و مفعّلات تحقيق تفكير علمي و عقلائي.

ينبغي أن نعلم أن العدو رقم واحد بالنسبة لعلم الاجتماع كتناول إجرائي للظواهر هو مسألة الثبات ليس بمعنى الاستقرار لأن هذا الأخير ضروري سواء في منظومة المعارف أو المجتمعات، إن تحقيق الثبات يعيق علم الاجتماع لأنه يصبح بدون وظيفة يؤديها ما دام أن وجوده الأول كان من أجل البحث في الحركة، في الديناميكية، في التغيير، في اللاتوازنات الكبرى التي تقع داخل المجتمع و التي تعيق أو تعرقل من تطوره. علم الاجتماع نمط من التفكير حول منظومة تفاعل العلاقات التي تتميز بالتغير المستمر و بالتالي فهو لا يقوم على التكرار و إنما على إنتاج الجديد فيما هو معارف نظرية لأن المجتمع في حد ذاته في تجدد مستمر و دائم و بالتالي إذا زال التجدد حكم على المجتمع بالموت فيتحول علم الاجتماع إلى نوع من المهرطقة هدفها ليس البحث و الكشف عن الحقيقة و لكن التبرير لما هو غاية.

قوة الدليل على أن علم الاجتماع كنمط من التفكير العلمي لم يتحقق إلا عندما وضعت المجتمعات البشرية قطيعة مع أشكال التفكير السابق التي كانت ترى في المجتمع موضوع ثابت والتي كانت تقوم على إرجاع نشأة الظاهرة و سريانها إلى ما هو عوامل لقوى فوق اجتماعية أي عندما تم تطبيق أساليب التفكير التي تجعل من المجتمع وحدة بشرية مثالية في تركيبها ووظيفتها و تجعل من التغيير و الديناميكية خطرا و تهديدا و من التناقض عدوا. لكن المجتمع الذي يجدد و يتجدد في بناءاته و منظوماته ووظائفه و أهدافه، فإنه محكوم عليه في نظر ذلك النمط من التفكير بالانقراض و

الزوال. قيمة علم الاجتماع ليس في محتوى مادته النظرية التجريدية و لكن في بعده و وظيفته
الإجرائية و في قدرته على الإجابة على الأسئلة التي يطرحها المجتمع، كل هذا يجعل من الفهم
والتفسير أسلوبا و من التغيير و التغير هدفا وغاية.

الفصل الثاني

المنابع الوظيفية وقوة الرأسمال الاجتماعي

مقدمة الفصل الثاني :

إذا سلمنا أن الظاهرة السياسية في جميع نماذجها التنظيمية والبنائية وفي مختلف أشكالها وصورها العملية والإجرائية وباعتبارها أسلوبا للفعل وكيفية في النشاط، فإنها موجودة في قلب العلاقات الاجتماعية. إنها تتشكل وتتحرك ضمن كل مجتمعي محدد زمانا ومكانا، إنها تعكس خصوصية وخصائص نموذج السلطة القائمة هذا من جهة، ومن جهة ثانية إذا سلمنا مبدئيا أن الفعل أو النشاط السياسي مثله مثل الفعل الإقتصادي يحتاج من أجل إنجازه وتحقيق نتائجه وأهدافه إلى مجموعة من الأدوات والآليات التي ينبغي تفعيلها نحو تلك الأهداف، وإلى منظومة من القواعد والشروط التنظيمية التي توجهه وتحدد شكل وصورة تجسيده، شريطة أن تكون متوافقة في مبدئها وغايتها مع خصوصية البعد الإقتصادي القائم على تحقيق فائض القيمة. وبالتالي الربح والتراكم، فإن السياسي في المقابل هو الآخر يحتاج قصد تشغيله واشتغاله إلى إمكانيات وقدرات، إلى أدوات وطرق، إلى منظومة من القواعد الثقافية والقانونية، أي أنه يحتاج بالمفهوم الإقتصادي إلى المادة الأولية، إلى الرأسمال الضروري والكافي لتفعيله وتحقيق فعاليته، لكن خصوصية هذا المستوى تتحدد بالدرجة الأولى فيما هو اجتماعي، إنه مرتبط أساسا بالمجتمع من حيث تركيبة بنية علاقاته التفاعلية ومنظومتها الرمزية التي تحدد قيمتها التراتبية حسب طبيعة المرجعيات المهيمنة داخل هذا المجتمع، قد تكون دينية أو اجتماعية أو قانونية. إن تحقيق الفعل السياسي ضمن النموذج الجزائري، يمر حتما عبر الاعتماد على أرصدة ومرجعيات تفاعلية موجودة في المجتمع، ومحصورة أساسا في نمطها التقليدي الممثل أساسا فيما هو شبكة للعلاقات الاجتماعية، الأولية والطبيعية غير القانونية أو المؤسساتية.

أمام هذه الصورة المعرفية والفكرية يصبح فعل اشتغال السلطة وممارستها باعتبارها آلية للتنظيم وأداة للفرد والإلزام لنوع محدد من التوجه والاتجاه، لا يخرج عن دائرة ما يتوفر من منابع يحتويها ويخترنها الحقل المجتمعي: منابع تتوفر على أشكال من الرأسمال الاجتماعي الذي يمكن الاستثمار فيه سياسيا والذي يمكن لمنطقه الداخلي أن يكون بمثابة المقياس الذي يوجه بكيفية عملية نماذج الوظائف التي تؤديها السلطة. من هنا التعرف على تلك النماذج من الوظائف وعلى المبدأ الذي يحقق المعقولة السياسية لهذه السلطة ويمنع من حدوث فعل التغيير في منظومة قواعدها يمر حتما عبر الرجوع إلى الحقل المجتمعي وإلى مكونات البنية البنائية للمجتمع من حيث نمط شبكة تفاعل العلاقات الاجتماعية التي ينتجها ويعيد إنتاجها الأفراد من أجل تحقيق وحدتهم واتحادهم.

التعرف على أشكال الرأسمال الاجتماعي التي تحققها وتعكسها هيمنة وديمومة تلك العلاقات التفاعلية في بعدها الواقعي هي التي تسمح لنا بفهم إشكالية اللاتغير ضمن نموذج السلطة السياسية في الجزائر.

المجتمع و قوة بنى شبكة تفاعل العلاقات الاجتماعية:

أ- في تعريف مفهوم شبكة العلاقات التفاعلية :

اعتمادنا صياغة العنوان بهذه الكيفية المعرفية المركبة من ثلاث أقسام أو مفاهيم أساسية يعكس في بعده السوسولوجي الإجرائي عن حالة أو وضعية مجتمعية فعلية يتواجد فيها و عبرها الأفراد. أنها تعبير عن الصورة أو الكيفية التي تظهر و تتأسس من خلالها المجموعة الاجتماعية كبناء أو كبنية تتحدد بموجبها خصائصها التركيبية و خصوصية وحدة و اتحاد أطرافها كما أنها تعكس أيضا

عن الأسلوب الذي يتحقق بموجبه فعل الديناميكية و الحركية لذلك البناء و ماهية العناصر والأدوات التي تساهم في تفعيل وتوجيه ذلك الفعل الذي يعتمد على الأطراف الاجتماعيين من منطلق أنه وجد لتحقيق أهداف و غايات. و عليه ينبغي التحدث عن وجود بنية اجتماعية تحوي بنية تنظيمية لكنهما متميزتين ففي نظر الباحث **Radeliffe Brown** الأولى تعني ترتيب للأفراد يوجد بينهما علاقة منظمة ومحددة و الثانية تعني ترتيب للنشاطات و ترتيب للهرمية³³.

الشبكة : نقصد بها نوع من البناء أو النسيج الفعلي المشكل مما هو كل لمجموعة من العناصر المتداخلة و المترابطة فيما بينها و المحققة لعملية التواصل و الاتصال سواء في شكلها المباشر أو غير المباشر فتتأسس بذلك حركة دائرية مغلقة تحوي أطراف و عناصر محددة وفق مواقع و أدوار مختلفة و متعددة قد تجمعهم و تربطهم حالة من التقارب والاشتراك في نفس الخصائص الاجتماعية أو نفس القواعد و المبادئ المعيارية أو نفس الأهداف و الغايات الإستراتيجية. هذه الشبكة تتحول في مرحلة توظيفها إلى مصدر لإنتاج نموذج من السلطة يخفي قوة و قدرة على التأثير. ما يميز بناء الشبكة أنها تأخذ صفة الانغلاق و التقوقع على نفسها و من جهة ثانية صفة التماسك و الانسجام الداخلي على مستوى منطقتها حتى تحافظ على تمايزها و اختلافها و تحقق وجودها و استمراريتها. الشبكة تعبير عن تنظيم يجسد فعل القوة و السلطة له القدرة على تحقيق و إنجاز هدف التأثير.

العلاقات : هنا تتضح الصورة أو الكيفية الفعلية التي تتحقق بموجبها ديناميكية تلك الشبكة ويتجسد على إثرها ذلك البناء. إذا الذي يعطي الوجود الفعلي لتلك الشبكة هي مادة العلاقات

³³ Guy Rocher, Introduction à la sociologie générale 2-l'Organisation sociale, Ed HMA, 1968, p 160.

والروابط التي تربط ما بين الأطراف فيحدثون بموجبها وضعية لفعل الاحتكاك ولتواصل، الارتباط و الترابط قد يدفعهم لإنتاج أفعال و ردود أفعال مهما كان نمطها و شكلها المهم أنها لا تخرج عن إطار خصائصهم و خصوصيتهم المشتركة و عن أهدافهم و غاياتهم المتبادلة و المتداخلة، إنها العملية التي يتحدد بموجب منطقتها الداخلي موقع و دور كل طرف و تتبين صورة و كيفية اشتغال عامل السلطة بينهما.

العلاقة هنا معطى حقيقي يمكن أن نقيس درجته و شكله لكن ما هو رابطة قد يكون له الصورة الوهمية غير الحقيقية أي لا وجود لها في الواقع و عبر التاريخ و إنما تشكلت بمجرد الاعتقاد المخيالي الجماعي الذي أسهمت في تراكمه و بنائه عناصر و معطيات الخطاب الشفوي القصصي أو الحكواتي أو الخرافي أي عبر عملية التلقي المتكرر الذي تقوم به عملية التنشئة الاجتماعية عبر مختلف خطواتها و مراحلها.

العلاقة يؤسس لها فعل الاتصال و التواصل ما بين طرفين اجتماعيين لديهم وجود مكاني وزماني معلومين، العلاقة فعل أكيد و مؤكد، العلاقة في مستواها الإجرائي و من حيث تجلياتها و مظهراتها الميدانية تحقق مؤشرات الاختلاف و التناقض و تحدد آليات الصراع و التنافس. ضمن كل علاقة تتحقق و تتحدد علاقة للقوى مهما كان شكلها و كيفية اشتغالها، إنها الإطار العام الذي يتواجد بموجبه الفرد و يتحدد من خلاله موقعه سواء إراديا أو غير إراديا.

التفاعلية : إنه المستوى الديناميكي و الحركي مما هو علاقة الذي يتطلب حضور الأدوات والآليات و توفر الطرق و الكيفيات في تجسيد تلك العلاقة و تفعيلها. مستوى التفاعل يعبر العلاقات التي يتحكم فيها و بموجبها فعل الإجراء، إذا التفاعلية هي مستوى كتلة العلاقات التي لا تظهر صورتها من زاوية المنظومة المعيارية أو القيمة و إنما تتحقق من زاوية الفعل الإجرائي وأدواته.

الخاصية و الدلالة السوسولوجية التي يمكن استنتاجها بخصوص ما هو شبكة للعلاقات التفاعلية و التي نحتاج إلى توظيفها ضمن موضوع بحثنا تتعلق أكثر بالبعد الوظيفي الذي تحويه والذي يعكس في جوهره القيمة النفعية التي تتمتع بها لكي تشكل في نهاية المطاف نوع من الرأسمال الاجتماعي الذي قد يأخذ أشكالاً متعددة و مختلفة ضمن الواقع الميداني فيعود لها الأفراد قصد الاستثمار فيها لما تحققه من المعارف الواسعة و ما تجلبه من الربح و الفائدة.

ب- الخصائص السوسولوجية لشبكة العلاقات التفاعلية :

خصوصية الفرضية التي اقترحناها كإجابة مؤقتة لسؤالنا السوسولوجي من حيث مضمونها و بعدها الاجتماعي لا السياسي و من حيث توجهها الكيفي لا الكمي قادتنا إلى اختيار مقارنة سوسولوجية محددة من التحليل سوف نعلم فيها على فهم إشكالية السلطة السياسية في علاقتها بالمجتمع من مستوى البحث في المصادر التي توفرها منابع البنى الاجتماعية حتى تحقق السلطة وظائفها و تؤدي غايتها في الاستمرارية و البقاء. هذه المقاربة أسسنا لها منهجيا و معرفيا بالاعتماد على مفهوم أساسي ضمن ميدان البحوث الاجتماعية المعاصرة و في مجال دراسات علم اجتماع المؤسسة

و النظم ألا و هو مفهوم شبكة العلاقات الاجتماعية الذي استخلصناه من نتائج البحوث التي أجراها **بيار بورديو** عندما تناول بالتحديد و التعريف موضوع الرأس مال الاجتماعي **Capital** .social

هذا التوجه سوف نعلم فيه من الناحية النظرية البنيوية و من الزاوية التحليلية النقدية على أسلوب التفكير لمادة ما هو بناء لبنية تلك الشبكة من العلاقات التفاعلية الاجتماعية التي يحتويها المجتمع من أجل أولا الوقوف و التعرف على نماذج الأشكال التي تبلور و تجسد بموجبها تلك الشبكة من طرف الأفراد الفاعلين و في مستوى ثاني نحاول إن نبين كيفيات تظهر و تفاعل عمليا تلك الأشكال عبر المواقع و الأدوار التي يحتلها ويؤديها الأفراد داخل ذلك البناء و في مستوى ثالث نصل إلى استنتاج مجموع إفرات أنماط العلاقات التي تطرحها تلك الأشكال. كل هذا نضعه و نوجهه في علاقته بما هو فعل سياسي تقوم به نخبة سياسية داخل حقل سياسي يحتفظ بخصوصياته.

معلوم أن تواجد أي مجموعة اجتماعية مهما كان حجمها داخل أي إطار مكاني محدد واستمرارية بقاءه في شكل الكتلة الاجتماعية المتماسكة و مترابطة الأطراف و إمكانية إنتاجها لحركية و ديناميكية داخلية عبر أداء الوظائف و الأدوار في صورة ما هو فعل جماعي يستلزم حتمية توفر نظام لشبكة من العلاقات الاجتماعية بأساليب متعددة و في مستويات مختلفة ما بين الأفراد أو القوى الاجتماعية يتحقق عبرها حالة من كيفيات الاحتكاك ووضعية من طرق التفاعل والتقارب و عليه يمكن القول انه أينما وجدت المجموعة الاجتماعية وجدت مجموعة من العلاقات التفاعلية الاجتماعية و بالتالي وجدت صورة محددة من البناء الاجتماعي التي هي نتاج تاريخي لإرادة الأفراد.

ليست حتمية الشروط التاريخية ولا حتى قوة و سلطة الهرميات و التراتيبات الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية وحدها هي التي فرضت أو ألزمت تواجد هذه المنظومة من شبكة العلاقات التفاعلية و إنما أيضا إرادة الأفراد و توجهاتهم نحو إنتاج وإعادة إنتاج تلك النماذج من العلاقات واختياراتهم للحفاظ عليها ضمن عملية تفاعلهم فيما بينهم. حتى ولو كان جوهرها يغلب عليه طابع الانقسامات و الانتماءات الاجتماعية الطبيعية نجد أن مجموع هذه الروابط التي يتحدد بموجبها عنصر الهوية الاجتماعية للأفراد داخل المجتمع تظل في الكثير من الحالات ضمن بعدها الرمزي المعنوي و في إطارها التراكمي المخفي و في بعض الأحيان ضمن مستواها اللاشعوري اللامعبر عنه واللامنتوق به.

إنتاجات المجتمع لهذه الشبكة من العلاقات تحقق له التواجد الفعلي و المبني داخل إطار مكاني محدد و تعطي له صورة محددة من التنظيم و الدينامكية لكل تفاعلاته الداخلية ولشكل بناءاته الهرمية و تكويناته التضامنية، من جهة أخرى صورة كل ما هو شبكة للعلاقات الاجتماعية تعكس من حيث دلالتها الرمزية و من حيث نمطيتها التركيبية العديد من الخصائص نذكر منها ما يلي :

أ- **خاصية الكثرة و التعدد** : فأى شبكة من العلاقات لا يتحقق تواجدها إلى من خلال شكل المجموعة الاجتماعية التي يتحدد داخلها صفة التعدد و التنوع، إنها التعبير عن الكل المركب كما و كيفا لمجموع ما هو أجزاء و أطراف يحتويها فتعطي أو تحقق له في النهاية صورة لما هو عام يمكن أن يكون معقد أو بسيط ، مؤسس أو غير مؤسس. إذن هناك صيغ متعددة وأشكال

متنوعة لإنتاج العلاقات الاجتماعية و هنا تتجسد فكرة المجموعة كبنية وكمنظومة من القواعد و الآليات التي يشترك حول الالتزام و القيام بها عدد من الأفراد.

ب- **خاصية الاتساع و التوسع** : مركز تواجد العلاقات الاجتماعية و منابع إنتاجها يشمل بنى اجتماعية متعددة و فضاءات مكانية مختلفة، إنه الحضور المتكرر في شتى الحالات والوضعية فالأفراد يعتمدون بشكل متكرر من أجل تحقيق أهدافهم على تلك المنابع كما أن تأثيرها يمس مجموعة كبيرة من الأطراف الاجتماعية باختلاف مواقعهم و أدوارهم مما يجعلها قابلة للتوسع و الامتداد إلى أطراف جدد و إلى فضاءات مكانية أخرى مختلفة بالرغم من أنها متكونة بنمطية من القيم و المعايير الثابتة و المستقرة إلى حد نسبي يجعلها تكون معولبة و غير قابلة للتغير في أهدافها أو التجدد في أشكالها.

ت- **خاصية التناسق و الاتساق** : استمراريتها في البقاء و في إنتاج نفس الافرازات يؤكد على أنها تتحرك و تتفاعل وفق نسقية معلومة و محددة يلتقي حولها العديد من الأطراف و يتداخل و يتشابك من خلالها الكثير من الأهداف و الغايات، إنها تشير إلى منطلق داخلي محدد يفرض نفسه و يخضع له الجميع باعتبار أنه يؤطر و يوجه خياراتهم و توجهاتهم اليومية، انها تخفي داخلها نموذج لسلطة التأثير على الأفراد في شكلها الرمزي فيتحقق الاتصال و التواصل السريع و الفعال و الارتباط و الترابط المستمر و الدائم.

اجتماع الخصائص الثلاث هذه يؤسس لنظام الفعل الجماعي كقيمة تاريخية تحقق الديناميكية و الحركية للمجتمع العام. موضوع شبكة العلاقات الاجتماعية التي ينتجها ويفعلها الأفراد فيما بينهم

ضمن اطر مكانية و زمنية مختلفة و متعددة و المكونة في شكلها العام لما هو بناء مجتمعي، سوف نقوم بالبحث فيها عبر التطرق من الجانب الشكلي إلى ثلاث استفهامات أساسية من حيث حجم و قوة ماهية الأشكال التي تأخذها في تبلورها و ماهية الكيفيات التي تتحقق و تتمظهر من خلالها و ماهية صورة الانتاجات التي تفرزها في علاقتها بما هو فعل سياسي، أما الجانب الكيفي و الضمني فالتطرق إليه يكون من حيث زاوية حجم و قوة التأثيرات التي تمارسها في رسم توجهات الأفراد و في تحديد خياراتهم و تفعيل سلوكياتهم و بناء منطلقاتهم من زاوية أهمية التواجد الذي تحتله على مستوى بنية الشعور و اللاشعور الاجتماعي و السياسي و من زاوية الإمكانيات الوظيفية التي توفرها السلطة عندما تتحول إلى شكل من الرأس مال الاجتماعي يتم استغلاله و الاستثمار فيه.

ج- العلاقة الارتباطية بين الفعل الوظيفي للسلطة السياسية و قوة المرجعية الاجتماعية :

إذا ما التزمنا و تقيدنا بحدود التعريف الإجرائي الذي بلورناه و الذي اعتمدهنا بخصوص مفهوم السلطة السياسية أين حددناه ضمن مستوى ما هو نظام للفعل الواقعي السلطوي بمعنى الأداة أو الوسيلة التي لا يتجسد و لا يتحقق وجودها و لا يتأسس دورها وأهميتها إلا عبر ما هو مجموع نشاطات و أداءات توظف بشكل فعلي و يتم السعي بموجبها إلى تحقيق أهداف والوصول إلى إدراك نتائج لها علاقة مباشرة بخصوصية موضوع السلطة السياسية ذاته بناء على هذا التصور يصبح كل فعل سياسي غير ممكن أن يكون له تواجد فعلي و عملي لأداء عملياته و تحقيق نتائجه إلا من خلال وجود المجموعة الاجتماعية المناسبة و القاعدة المرجعية الضرورية الممثلة أساسا في المجتمع الذي يوفر له و يمنحه منابع الكافية لاشتغاله و سريانه إنه منبع التأثير و النشاط و الوجود و عليه فخارج

دائرة منابع التي يقوم عليها و الموجودة أساسا في المجتمع لا يمكن لهذا الفعل السلطوي أن يستمر في البقاء، إننا نعتبر المجتمع بمثابة المخزن الذي يحوي مختلف منابع في شكلها الثقافي و الاجتماعي والتي بموجبها و على أساسها يمكن لتلك السلطة أو لتلك الأداة أن تؤدي وظائفها و أن تشتغل بصفة مستمرة و منتظمة و بموجبها تصبح لتلك الأداة نوع من المصادقية والشرعية التي تحققها من خلال إفرازاتها و نتائجها فيمنحها القبول من طرف المجتمع و يعطي لها الاستمرارية و الفعالية في التأثير على الواقع. هذه العلاقة الارتباطية بين السلطة كأداة والمجتمع كمصدر أو كمخزن لتوفير منابع و كأساس لتحقيق الاشتغال والتوظيف يشرحها و يوظفها بشكل دقيق جورج بيردو بقوله أن " ..السلطة محددة و مبررة عبر الوظيفة التي تؤديها و هذه هي الخاصية الأساسية للسلطة داخل الدولة الوظيفية التي هي سلطة شرعية من خلال أهدافها وغاياتها.."³⁴ لكن ينبغي أن نميز من خلال هذا القول و من خلال نموذج المجتمع الجزائري أن الأهداف و الغايات بالنسبة لما هو دولة وظيفية لا تصب في تحقيق الحدائة السياسية و إنما غايتها الاستمرارية لنموذج سلطة تسلطية. إذا السلطة تتجسد من خلال الدولة الوظيفية الأداة التي تأخذ على عاتقها تحقيق و تجسيد عدد من الوظائف مرتبطة أساسا بتوزيع و تقديم الغنائم مما يجعل شرعيتها من منظور فعاليتها وقوتها لا تتحدد من خلال علاقة ثقافية مخيالية أو من خلال علاقة شعورية و إنما تتجسد من خلال علاقة هدفية إجرائية محصورة على مستوى مادة النتائج المتوصل إليها و حجم التأثير الممارس على لمواضيع. في نفس الإطار يوضح نفس الكاتب بقوله أن " ..الدولة الوظيفية تقوم على فكرة مفادها أن المجتمع هو المركز، هذه الفكرة لا تنشأ بموجب الصورة التي يكونها الأفراد حول مستقبل مرغوب فيه ، إنها تتأسس مباشرة بموجب

³⁴ Gorges Burdeau, traité de science politique, op-cit, p 726.

البنى الاجتماعية القائمة..³⁵ هذه الصورة التي تظهر من خلالها السلطة و يتشكل على أساسها السياسي تجعل من علاقة السياسي بما هو اجتماعي ، علاقة المجتمع بالسلطة علاقة ارتباطية ترابطية، علاقة للوظيفة و منابع تشغيلها و تفعيلها. السياسي مرتبط بالاجتماعي مادام أنه يجد بداخله الطاقة التي تغذيه و من جهة أخرى الأهداف التي يسعى إليها ، فلا يمكن إن يكون موضوعها إلا الكيفية التي يوجد عليها المجتمع، " كل نظام سياسي سواء من حيث صورته أو أشكال اشتغاله لا يستطيع أن يكون مستقل و منفصل عن خصائص المجتمع الذي يقع داخله ".

بالنسبة لنموذج السلطة السياسية في الجزائر لا يمكن فهمها و إدراك جوانبها السوسولوجية خارج هذا الإطار من الطرح و التصور خاصة إذا تأكد لنا أن مستوى اشتغال وسريان الفعل السياسي و صورته داخل ما أسميناه باللعبة الانتخابية لا يخرج عن إطار وضرورة الاعتماد المكثف و المتكرر على معطيات و عناصر ما هو رأسمال إجتماعي يجد له القاعدة و المنبع ضمن مادة الروابط الاجتماعية و التنظيمات و التكوينات المحلية و يحقق لنفسه التماثل و التجسيد الواقعي عبر مجموع شبكة تفاعل العلاقات التفاعلية ذات النمطية العائلية أو القبلية أو الشخصية، هذا ما يحيلنا إلى استنتاج التعرف و معرفة الصورة والكيفية التي يتأسس عليها المجتمع و التي تتشكل منها بنيته الاجتماعية و التعرف أيضا أي الروابط الاجتماعية الأكثر سيطرة و تفعيلا داخل هذا المجتمع و أي أشكال الرأسمال الأكثر قيمة و أهمية وظيفية و أي أنماط العلاقات التفاعلية الأكثر انتشارا و حضورا داخل نفس الحقل لأن خيارات النخبة السياسية لأدوات تحقيق إستراتيجيتها و اعتمادها على

³⁵ Gorges Burdeau, traité de science politique, op-cit, p 47.

أشكال محددة من الرأسمال الاجتماعي ليس عملية عفوية أو اعتباطية و إنما مسألة إلزامية و ترابطية بكل ما هو بنية مجتمعية و ما تحويه هذه الأخيرة من أشكال محددة للطاقة و ما تخفيه من أرصدة طبيعية للاستثمار، إنها التعبير المباشر الذي يعكس الصورة التي تتشكل منها بنية المجتمع و الكيفية التي تتحرك بموجبها تلك الشبكة من تفاعل العلاقات المكونة لنفس البنية و القيمة الاستعمالية و المرجعية التي يخصصها الأفراد لتلك النماذج من الروابط و التضامات قصد إنتاج ممارساتهم و تحقيق أهدافهم ، إنها شبكة العلاقات التفاعلية ذات الشكل القبلي العائلي، الشخصي، إنها كتلة الروابط الاجتماعية الطبيعية الأولية و أنماط التضامات الميكانيكية. و عليه إذا ما تقدمنا أكثر بخصوص عملية التحليل السوسيولوجي يتبين و يتضح لنا أن تجسيد الفعل السياسي من مستوى أنه تعبير عن نشاط للاستثمار فهو يحتاج ضرورة لعنصر الرأسمال بغض النظر عن تحديد شكله و محتواه المهم أنه يقع ضمن دائرة لعبة انتخابية تنافسية وضمن ما هو خطة إستراتيجية يعتمدها الفاعل، الهادفة في جوهرها إلى غاية الوصول إلى السلطة عبر اكتساب أكبر نسبة ممكنة من الأصوات، كل هذا لا يمكن أن يتحقق إلا عبر حضور العلاقة التفاعلية المباشرة مع ما هو حقل مجتمعي باعتباره المصدر و المخزن الأساسي لتوفير مكونات الطاقة و عناصر الرأسمال الضروري و الكافي لتفعيل و تشغيل ذلك الفعل و تلك الإستراتيجية. إن خيارات النخبة السياسية لماهية الأدوات و الآليات التي ينبغي اعتمادها و توظيفها عمليا هو الذي يحولها إلى رأسمال جاهز لاستعماله سياسيا و الذي يتحدد و يتأسس في شكله العام انطلاقا من طبيعة و خصوصية شبكة الروابط الاجتماعية المهيمنة داخل الاجتماع البشري المحدد مكانا و زمانا. كما يتضح لنا أيضا أن خيارات السلطة السياسية من حيث مجموع

الوظائف التي تؤديها اتجاه المجتمع و التي أشرنا إلى أشكالها سابقا تتحدد و تتحكم فيها بالدرجة الأولى تلك العلاقة الارتباطية مع خصوصية البناء الاجتماعي للمجتمع و مع نمطية شبكة تفاعل العلاقات داخله التي يعتمد عليها الأفراد من أجل تحقيق وجودهم وتحديد هويتهم و رسم توجهاتهم و بناء مواقفهم. يمكننا القول أن خصوصية المنطق الذي تقوم عليه تلك الأشكال الثلاث من الرأسمال الاجتماعي إذا ما وضعناها في علاقتها مع مسألة اشتغال السلطة السياسية و أدائها الوظيفي سوف تطرح على مستوى نتائجها نماذج محددة من الاستلزمات الوظيفية تجعل من فعل ممارسة السلطة أكثر فعالية و أكثر إمكانية لتحقيق استمراريته مادام أن خيارات السلطة السياسية هذه لمنابع الوظائف التي تؤديها اتجاه المجتمع و التي تحرك و تفعل جسمها السياسي و التي تجسد نمطها و بعدها الأدائي، تفرضها خصوصية المنطق الداخلي الذي تحويه تلك البنية من شبكة تفاعل العلاقات التي يتكون منها المجتمع و ما تستلزمه من استلزمات و وظائفية و التي ترى في نموذج السلطة الأداة أو الآلة التي ينبغي لها أن تلتزم تلك الوظائف. إنها تحقق في نهاية المطاف علاقة للتفاعل للترابط بين الحاكم والمحكوم، ووظيفة للتوافق بين منطق بنية المجتمع و منطق اشتغال السلطة السياسية، يتضح لنا من خلال هذا الأمر أن المبدأ الذي يتحكم أكثر في بنية المجتمع من حيث تركيبته و من حيث نمط تفاعل علاقاته الذي تحقق له صورة التنظيم و التوازن و تسمح بتفعيل أفراده لسلوكاتهم وممارساتهم يساهم فيها بشكل قوي وواسع معطى الروابط الاجتماعية الطبيعية الأولية و ليس معطى الروابط الاصطناعية الموضوعية، إذا كلا الحقلين الاجتماعي و السياسي يقومان في اشتغالهما و في استمراريتهما على عملية إنتاج و إعادة إنتاج نفس العلاقة الإستراتيجية الوظيفية و يكرران نفس

المنطق التفاعلي لتلك العلاقة عبر قاعدة الاعتماد تكرارا و حجما على ما هو مادة لأرصدة الرأسمال الاجتماعي و ليس على مادة الرأسمال الاقتصادي أو المهني أو العلمي.

خصوصية تلك الأشكال من العلاقات التفاعلية الدائمة و القوية التي ينتجها و يعيد إنتاجها الأفراد داخل الحقل المجتمعي يجعلها إطارا لتوجيه و تحديد العديد من التوجهات والخيارات ولتحقيق الكثير من الرهانات بل إن خصائص تلك الأنماط من الروابط الاجتماعية التي تتحكم في بناء و تفعيل تلك العلاقات و طبيعة ما تحويه و تخفيه من أساليب منطق التهميش و الإقصاء لكل ما هو مغاير و مختلف و لأسلوب الاحتواء و الاستحواذ الكمي و الكلي للمكان و للأفراد أنفسهم بحثا عن الولاء الشخصي و ما يفرضه من صور للتضامات و الاتحادات المشاعية و ما تنتجه من نماذج للفرد المستلب و التابع و الخاضع، كل هذا إذا ما وضعناه داخل إطاره و توجهه السوسيولوجي و إذا ما ربطناه بإشكالية العلاقة بين المجتمع و السياسي التي هي موضوع بحثنا سوف تقودنا لنجعل من المستوى التفسيري لها يتحدد ضمن البعد التفاعلي الوظيفي الذي يؤديه الأول في صورة الحاكم و يتأثر به الثاني في صورة المحكوم و الذي تفرضه واقعا خصوصية شكل البناء الاجتماعي المنتج في مرحلة لاحقة لمادة ما أسميناه بالرأسمال الاجتماعي، من هنا نستنتج أن هيمنة و سيطرة شكل محدد من البنية الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع تستلزم في الناحية المقابلة شكل و محتوى محدد من الوظائف التي ينبغي للسياسي أن يؤديها، من جهة أخرى ما يجعل أي وظيفة مهما كان شكلها و محتواها و مهما كان هدفها و مصدرها قابلة للتحقيق أو ممكنة للتجسيد عمليا و الاستمرارية إجرائيا هو توفرها على ذلك الإطار المكاني المثل و الأنسب الذي تقع داخله و الذي تسمح قواعده و

شروطه الداخلية بإمكانية تحقيق تلك الوظيفة. إذا ينبغي توفر بنية اجتماعية تركيبية و تنظيمية ملائمة لتجسيد تلك الوظيفة أو الوظائف فلا تحقق لأي وظيفة ولا فعالية لأي وظائف يؤديها السياسي إذا ما كان إطار المكان الاجتماعي الذي سوف تقع داخله لا تتناسب شروطه و قواعده مع منطق تلك الوظائف.

في نفس الاتجاه تصبح إستراتيجية السلطة السياسية مرسومة هي الأخرى وفق تلك العلاقة التي حددناها ، إنها تجعل من وظائفها الأساسية التي لا ينبغي أن تتخلى عنها باعتبار أنها توفر لها الاشتغال و حتى الاستمرارية و هي أيضا مطابقة لذلك المنطق الذي يتحكم في بنية المجتمع و في تفاعل علاقاته الداخلية، إذا استمرارية السلطة السياسية هي باستمرارية أدائها الوظيفي وباستمرارية البنائية الاجتماعية التقليدية للمجتمع كما أن نجاعة تلك الوظائف لا تتحقق إلا من خلال وجود المنابع الضرورية التي توفرها أشكال العلاقات والتي تسمح بإعطاء صورة واضحة عن نموذج السلطة السياسية. هنا العلاقة متداخلة بين ما هو سلطة سياسية تجسد مجموعة من الوظائف و ما هو مجتمع يجسد مجموعة من المنابع.

أشكال الرأسمال الاجتماعي و افرازاتها السياسية:

أ- رأسمال شبكة العلاقات القبلية :

مكونات و مادة الشكل الثالث من الرأسمال الاجتماعي الذي يشكل بنية المجتمع الجزائري، ينبغي الإشارة مسبقا أننا لا نتحدث عن مفهوم القبيلة كبناء اجتماعي عرفته بعض التشكيلات

الاجتماعية القديمة و إنما نهتم بمفهوم القبيلة كأسلوب لإنتاج و إعادة إنتاج بعض أنماط العلاقات التفاعلية في الوقت الحاضر و التي تدخل ضمن تفعيل وتركيبية مكونات الحقل السياسي و اللعبة الانتخابية و الذي تعتمد عليه النخبة السياسية وتستثمر فيه بشكل قوي و متكرر من أجل الفوز في تلك اللعبة التي تفرض عليه مجموعة من التحديات ويرسم عبرها العديد من الرهانات أهمها الوصول إلى السلطة السياسية، يتحدد و يتحقق فيما أسميناه برأسمال شبكة العلاقات القبلية والعشائرية أي أن الهدف الأول في تحقيق الفعل السياسي وفي إنجاز الرهانات السلطوية، و تمرير الإستراتيجية الفردية يتم و يمر بالدرجة الأولى على البحث عن المجموعة الاجتماعية الكبيرة عددا والتي تحقق له المناصرة والمؤالة الكافية و الضرورية و التي تسمح أن يكون له السند الكبير في مواجهة الأطراف المعارضة، و هنا نطرح التساؤلات التالية ضمن هذا النموذج من الرأسمال الاجتماعي، ما هي مادته الأساسية؟ ما هو محتواه الداخلي؟ مما يتشكل؟. هذا الشكل من الرأسمال تتحدد طبيعة مادته في حجم و نوعية العلاقات القبلية المبنية على الروابط العصبية و التي تهيمن داخل الحقل السياسي و يتم توظيفها إيديولوجيا، إنها مجموع الروابط الاجتماعية المبنية على أساس الانتماء إلى نفس الدائرة القبلية أو العشائرية، إنها بمثابة شروط بنائية للمجتمع في بعدها الاجتماعي و ليس المهني أو الاقتصادي أو القانوني و هذا ما يعطي لها قيمة استثمارية داخل المجتمع. ليس العوامل الاقتصادية أو الفكرية أو القانونية و إنما تلك الروابط القبلية التي تعتبر أحد العناصر الأساسية في بنائية المجتمع و العامل الكافي في إنتاج الأفراد لحركيتهم و تفاعلاتهم بعيدا عن كل ما هو علاقة مهنية أو إدارية أو طبقية. إذن المجتمع يحمل داخله و تحركه علاقات قوى من نوع خاص إنها اجتماعية ذات نمطية قبلية سلالية

تحدد بالشعور للانتماء و الارتباط إلى نفس الدائرة القرابية الدموية أو النسبية و الاحتفاظ بنفس مرجعية الجسد المشترك حتى و لو كان في صورته الوهمية.

إنه يتحدد و يتحقق عبر شكل علاقة الفرد بالمجموعة الاجتماعية كتشكيكة اجتماعية تعكس صورة من الوحدة الاجتماعية المغلقة و المتماسكة وفق أسلوب التضامن الآلي ما بين أفرادها، تلك العلاقة تجسد في بعدها الوظيفي التفاعلي شكل من الارتباط و الترابط، من الاتصال و التواصل سواء شعوريا أو لا شعوريا ما بين الفرد و تلك المجموعة الاجتماعية التي ينتمي إليها بحكم رابطة قبلية أو عشائرية محددة فتفعل مسألة تحديد هويته الاجتماعية التي لا تتحقق إلا من خلال و عبر علاقته بالمجموعة نفسها التي يجد فيها المنبع أو المرجع الذي يوفر له الاختلاف أو التمايز عن الآخر (..أنا من القبيلة الفلانية..أنا من بني فلان...، ..أنا جدودي من القبيلة الفلانية...) لكن عنصر تشكل المجموعة القلية أو العشائرية لا ينظر له من حيث شكله و صورته أي من حيث مكوناته و عناصره البنائية التركيبية التي يمكن أن تزول عبر التطور التاريخي و لكن ننظر لها من حيث طبيعة وخصوصية بعد العلاقات و شكل التفاعلات الوظيفية الداخلية ما بين أفراد هذه المجموعة وهنا العامل الذي يؤسس للعلاقة القبلية هو الشعور بالارتباط و التمسك والانتماء إلى وحدة اجتماعية أفرادها لديهم خاصية الاشتراك في نفس الرابطة الاجتماعية الطبيعية ذات الخصوصية القبلية، هذا من جهة و من جهة أخرى عامل الأشكال السلوكاتية و الممارساتية التي ينتجها هؤلاء الأفراد و نمطية العلاقات و التفاعلات التضامنية التي يلتزمون بها، ما يهمنا ضمن هذا الشكل من الأسماح الاجتماعي و ما يميزه عن الشكلين السابقين هو الحجم الكبير من مجموع الأفراد الذين يمسهم هذا الأسماح و المستوى

الواسع من دائرة العلاقات التفاعلية التي ينتجها ويتأثر بها نفس الأفراد، من هنا نجد أن الرجل السياسي يحول تلك الشبكة من العلاقات و كيفية ارتباطه و ترابطه مع المجموعة القبلية التي ينتمي إليها وفق رابطة قرابية ذات محتوى وخاصة عرقية سلالية قد تكون حقيقية أو وهمية فيحولها إلى نوع من الرأسمال الاجتماعي الذي يعتمد عليه قصد الاستثمار فيه و توظيفه من أجل الانخراط و المشاركة في اللعبة السياسية الانتخابية لكن الصورة القبلية التي تشكل مادة هذا الرأسمال قد تتحدد و تتمظهر عبر شروط و معطيات غير قرابية ترتبط أكثر بالانتماء المشترك إلى نفس الإطار المكاني المحدد جغرافيا أي تقاسم لفترة زمنية طويلة نفس البقعة الترابية، الأمر الذي يسمح بالتأسيس للمجموعة الاجتماعية التي لها روح الوحدة و التي تبعث في نفوس أفرادها الإحساس و الشعور بالارتباط و التضامن بينهما فتجعلهم يتقاسمون نفس مادة الرأسمال الثقافي الرمزي الذي يشكل فيما بعد مادة مخيالهم الجماعي.

إننا أمام تشكيلة اجتماعية تعبر في نمطها عن صورة محددة من الوحدة والتماسك التي تذوب داخلها مختلف الذوات بل تصبح تعبيرا عن تركيبة اجتماعية ليس لأطراف فاعلين ومستقلين (Individus Sujets) و إنما لأطراف غير فاعلة و غير متحررة ثقافيا (Individus objets) يحكمها و يوجهها شعوريا أو لاشعوريا عامل الولاء للجماعة احتراماً و طاعة ، انتماء و خضوعاً. هذا النموذج من التشكيلة الاجتماعية و هذا الشعور بالانتماء القبلي الذي يلازم الفرد خلال حياته و الذي يعبر عنه وفق أنماط إعادة إنتاج نفس السلوكات والممارسات و نفس أشكال المواقف و العلاقات و الذي يؤسس لمبدأ وحدة الجماعة و تماسك و تضامن أفرادها كل هذا يخفي ضمن مستوياته التفاعلية البسيطة والمعقدة ثقافة رفض و منع تواجد التفاوتات و التقسيمات و

بالتالي عدم القبول لحدوث علاقات للاستغلال التي من شأنها أن تؤسس للتناقض و التنافس فترسم خطوات و مراحل التطور و التقدم، هذا ما يفسر لماذا الأفراد ينتجون مواقف و ردود أفعال سلبية ورافضة كلما تبدأ مظاهر الاختلاف المادي تتشكل و تتمظهر واقعيا. هذا التناقض الذي يتمخض عنه الإعلان عن بداية التقسيم الاجتماعي للعمل و بداية رسم التراتيبات الاجتماعية وفق ميكانزمات و مؤشرات أكثر موضوعية هو بمثابة تجديد لوحدة و تماسك المجموعة الاجتماعية و بداية تلاشي وحدة اللحمة العصبية و القبلية.

على مستوى هذه الفكرة تصبح الرؤية الخلدونية واضحة جدا عندما يتم التطرق بالتحليل إلى العلاقة ما بين العصبية التي تؤسس لغاية الملك و الحضارة في مستوى نتائجها وإفرازاتها المادية، إنها تبين أن مسألة الحضارة تتعارض مع معطى العصبية باعتبار الأولى نقيض للثانية فهي بمثابة تهديد للملك و مؤشر لزوال الدولة، السبب في نظر *ابن خلدون* راجع إلى أن قوة العصبية التي تؤسس لنشأة بداية الملك و الدولة و المثلة عمليا ووظيفيا في بعد روح المجموعة القبلية و وحدتها و مناصرة أفرادها لبعضهم البعض تبدأ تتلاشى عندما تبدأ تبرز في الوجود معطيات و مؤشرات الاختلافات و التقسيمات الاجتماعية في شكلها المادي خاصة الممثل في صور البذخ و الترف، الأمر الذي يؤدي إلى انسلاخ الفرد عن المجموعة و انفصاله عنها فتبدأ العصبية في الضعف و تبدأ روح التضامن و مبدأ الملازمة و الحماية للأفراد فيما بينهم في التقلص. كل هذا مرجعه الأساسي هو عناصر و معطيات المسألة الحضارية.

هذا الطرح يجعلنا نستنتج أن صورة العلاقة القبلية و هيمنة نموذجها الدائري سواء في بعده الثقافي التصوري أو في أسلوبه السلوكياتي الممارساتي يزداد تأكيدا و استمرارية خاصة داخل المجتمعات الريفية أي تلك التي لا يعتمد إنتاجها على إنتاج فائض القيمة من خلال عنصر قوة العمل فهي تكتفي من أجل تلبية حاجياتها و من أجل سد ثغرات الأزمة الاقتصادية بالاعتماد على إعادة توزيع مداخيل و عائدات الربح. داخل هته المجتمعات عنصر العمل يفقد قيمته مما يؤدي إلى غياب وعي فردي أو جماعي يؤمن أو يعترف بالاختلافات و التقسيمات الاجتماعية و الطبقيية بل تستبعد أيضا صورة الفرد الفاعل والمستقل الذي يبحث عن التمايز و الارتقاء. معطى قوة العمل كقيمة ثقافية أولا و كأسلوب لإنتاج فائض القيمة و لتحقيق الثروة و الارتقاء ضمن السلم الطبقي ثانيا مهم جدا في تشكل المجتمعات الحديثة و التاريخية التي لديها استعداد لإحداث الديناميكية و التغيير و التي لا يعترض أفرادها على وجود علاقات للاستغلال في مستوياتها الطبقيية المشروع. النظر إلى هذا المفهوم على أنه تجسيد لقيمة رمزية على مستوى منظومة قيم المجتمع العام و اعتباره الأساس و المنطلق الضروري لرسم و بناء تاريخانية المجتمع يجعل هذه المجتمعات لديها قابلية أولية بإفرازات و إنتاجات الحضارة خاصة في مستوياتها الاجتماعي و في بعدها الإختلافي والتناقضي، بتعبير آخر عنصر العمل هو بمثابة مؤشر للاستعداد قصد الانتقال إلى وضعية جديدة ومتجددة و للتأسيس لعلاقة وفق معطيات و أسس و قواعد مختلفة بشكل عام إنه المبدأ المهم في رسم خطية مستمرة للتاريخ تكمل من خلالها كل مرحلة المرحلة التي سبقتها بدون الوقوع في حالة للانكسار أو الهدم الشامل للبناء المتحصل عليه الذي قد يعيدنا إلى حالة أو وضعية الحالة الأولى أي إلى وضعية الصفر فنبقى بذلك

ضمن دائرة تاريخية مغلقة و متكررة في مراحلها وخصائصها بحيث أن بدايتها و نهايتها معلومتين و متطابقتين حسب التصور الخلدوني للمجتمعات القبلية. إذا عنصر العمل هو الذي ينتج التغيير و لهذا المجتمعات التي نخشى التغيير هي المجتمعات التي تفتقد لعنصر العمل كأساس لإنتاج الاختلاف و كمبدأ لتعميق الحركة التطورية للمجتمع.

الملاحظة الأخرى التي يمكن استنتاجها ضمن نفس الإطار هي أن صورة المجموعة الاجتماعية في نمطها الذي تحدثنا عنه و الذي يتحكم فيه مبدأ سيطرة تفاعل العلاقات القبلية الموجهة و المؤطرة للفرد لا تساهم في تشكيلها معطيات الشروط المادية و لا عوامل التقسيمات الطبقية و لا حتى العلاقات الاستغلالية بقدر ما تتحكم فيها مظاهر و شروط طول المحاكات و الاحتكاك المتكرر و المستمر ما بين الأفراد الموجودين داخل نفس الإطار المكاني أي عنصر المعاشرة و المعاشية الواقعية و الدائمة ما بين الأفراد داخل نفس الانتماء المكاني، الأمر الذي يكسب الفرد خصائص نفس عادات و تقاليد المجموعة الاجتماعية و يعكس على مستوى ذهنيته خصوصيات هويتها و منظومتها القيمية و الرمزية مما يجعل منه جزء من عصبيتها و عنصر من تركيبها فيتحقق لديه حالة من الشعور بالارتباط و الترابط مع الجماعة الاجتماعية³⁶، هذه الفكرة أشار إليها ابن خلدون عندما ذكر أن حقيقة العصبية قد تكون مرتبطة بأساس النسب الحقيقي أو الوهمي كما قد تكون قائمة على أساس العلاقة بالمكان، و من هنا كان تعصب الفرد لعصبية يرجع إلى طول المعاشرة و مدى تشبعه بعادات و تقاليد المجموعة و بالروح العصبية السائدة و مدى ارتباط مصلحته بمصلحتها و وجوده بوجودها،

³⁶ محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون - العصبية و الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 182.

يقول ابن خلدون "لا معنى لكونه من هؤلاء أو هؤلاء إلى جريان أحكامهم و أحوالهم عليه و كأنما التحم بهم.." ³⁷ .

مفهوم العصبية ضمن هذا الإطار نحدده في الدلالة التالية: هي المجموعة الاجتماعية "المتضامنة عضويا.." . في نفس الاتجاه يطلعنا الغزالي من خلال شرحه على تعريف أقرب إلى الأول لنفس المفهوم " يقال أشعري المذهب أو معتزلي أو شفعوي أو حنفي و معناه أن يتعصب له أي ينصر عصابة المتظاهرين بالموالاة و يجري ذلك مجرى عناصر القبيلة بعضهم لبعض" ³⁸ .

العصبية تقترب أكثر من مفهوم العصبية الذي يعني المجموعة الاجتماعية المتماسكة و التي تحكم أفرادها رابطة طبيعية مشتركة و توجههم غاية بشرية واحدة ممثلة في الحفاظ على بقاء وحدة الجماعة عبر اعتماد أسلوب الملازمة، الحماية و الدفاع ما بين جميع أفرادها و خلال جميع الحالات و الوضعيات.

النقطة الأساسية التي تستوقفنا من الناحية السوسيولوجية بخصوص الظاهرة القبلية هو أنه في ظل عدم اعتراف المجموعة الاجتماعية بالاختلافات و التقسيمات الداخلية التي تحويها يبقى التناقض الخارجي هو العنصر الوحيد الذي يحرك و يشغل بعدها الوظيفي الهادف إلى المحافظة على استمرارية وحدتها و تضامن علاقات تفاعل أفرادها، هذا التناقض يضل ممثلا فيما هو خطر أو عدوان خارجي و من هنا تحديد الاختلاف والاعتراف به يكون على مستوى ثنائية العلاقة بين الداخل و الخارج،

³⁷ نفس المرجع، ص

³⁸ نفس المرجع، ص 135.

بين الأنا و الآخر، بين النحن و الهم، بين من ينتمون إلى نفس المجموعة الاجتماعية القبلية و من هم خارجها، هذه الوضعية تنتج بدورها ازدواجية وظيفية تتحدد ضمن مستويين الأول داخلي متعلق بغاية تحقيق التضامن الميكانيكي عبر أسلوب الحماية و الدفاع والمساندة المتبادلة التي يحركها عامل النعرة و التعصب للجماعة، الثانية خارجية متعلقة بالدفاع والحرب مع كل ما هو تهديد أو خطر أجنبي. تظهر هذا التناقض ضمن إطاره الواقعي يبرز أكثر خلال حالات الأزمة أي متى تتعرض وحدة المجموعة الاجتماعية إلى الخطر الذي يهدد و يفكك قوة و سيطرة العصبية فتؤول إلى الضعف و الزوال. ما يشكل الوحدة القبلية هو الجماعة المتضامنة هذا الأمر يتحقق غالبا في حالات الشعور بالخطر الذي يولد و ينتج لدى الأفراد الشعور بضرورة الاتحاد و التوحد لكن الأمر الذي يسمح بتعبئتهم من أجل هذه الغاية ليس معطى التناقض الخارجي في حد ذاته و إنما مبدأ و عنصر الخوف الدائم و المستمر و هنا ينبغي الإشارة إلى أن ظاهرة الخوف نأخذها في شكلها الطبيعي أكثر أي تلك الصورة والكيفية بذلك المعنى الذي تحدث عنه هوبنر عندما كان يتكلم عم مرحلة الحالة الطبيعية التي في نضره التصوري عرفتها المجتمعات البشرية أين كان الخوف المستمر هو المسيطر ما بين الأفراد و الأامن هو الغالب في حياتهم بسبب وضعية الحرب و الصراع الدائم الذي يفرزه عامل الاختلاف في المصالح و الأهداف. بالنسبة للخوف على مستوى المجموعة القبلية لا يتحدد في شكل العلاقة بين الفرد و الفرد و إنما في شكل العلاقة بين المجموعة القبلية و باقي المجموعات الأخرى مع بقاء حالة الشعور بالخوف في صورتها الطبيعية أي الخوف البشري عكس الخوف الاصطناعي حيث العلاقة تكون مع السلطة كمؤسسة و مع القانون كمنظومة معيارية و عبر حضور نموذج الفرد المستقل و

الحر، هذا المستوى سوف يستمر في التطور حتى يسمح في نهاية المطاف بالوصول إلى حالة التعايش السياسي الذي هو بمثابة وضعية للقبول بمبدأ التداول على المواقع و الأدوار التي لها علاقة بإنتاج القرار السياسي أي التي لها ارتباط بموضوع ممارسة السلطة السياسية من خلال اعتماد و التزام مبدأ و فكرة و ثقافة ضرورة التنازل الإرادي سواء في شكله الفردي أو الجماعي عن بعض الحقوق و عن جزء من الحريات مقابل اعتماد الآخر نفس الموقف و الخيار فيحصل بذلك نوع من العقد الاجتماعي الذي يمكن من تحقق مصلحة الجميع. الذي يؤسس لما هو اجتماع سياسي ليس معطى الخوف الطبيعي و إنما الرغبة في العيش و الأمل في الحياة حتى نتقل إلى حالة الخوف الاصطناعي.

بالنسبة للاجتماع البشري الذي تهيمن فيه نمط العلاقات القبلية عامل الخوف الدائم والمستمر يولد موقف و رد فعل لإقصاء و رفض الآخر المختلف موقف لإنتاج علاقة معولبة لا يقبل منطقتها الداخلي باندماج ذلك الفرد المختلف و المغاير و عليه فتشكل المجموعة الاجتماعية المغلقة ذات العلاقات التفاعلية القبلية ما هي إلى تجسيد لتحالف اجتماعي ضد مجموعة قبلية أخرى فيدفع الأفراد من أجل التعريف بهويتهم إلى اختيار انتمائهم القبلي عوض انتمائهم الإداري الرسمي أو انتمائهم الوطني، هنا تختبئ الدلالة الأنثروبولوجية للانتماءات التقليدية و ليس الدلالة الإدارية القانونية، انه التجسيد و التأكيد الفعلي على الهوية الاجتماعية في بعدها الطبيعي الذي يتحدد وفق مرجعية عصبية مكانية جهوية و ليس وفق مرجعية سياسية أو اقتصادية أو فكرية. المنظور السوسولوجي يؤكد لنا أن عملية بناء و تشكل الاجتماع البشري في صورة المجتمع الحديث يقوم عبر اعتماد مبدأ الرغبة في الحياة وليس الخوف المستمر من الموت عبر بناء علاقات للتفاعل المتبادل مع الآخر وليس من

خلال الاستعداد لمواجهة و إقصاء و تهميش الآخر العيش بسلبياتنا واختلافاتنا، أن ننقل حالة الخوف من الآخر الاجتماعي و نضعها في شخص القانون و المؤسسة لان هذه الأخيرة تبقى ولا تموت هذا ما جعل هوبنر يشبه الدولة بصورة التنين ذا الرؤوس العديدة.

ب- رأسمال شبكة العلاقات الشخصية (المعارف):

نموذج الشكل الثالث من الرأسمال الاجتماعي الذي نجد لديه حضور مكثف و متكرر ضمن تجليات اللعبة السياسية الذي يتم العودة إليه و الاستثمار فيه بشكل قوي من طرف النخبة السياسية خلال مراحل اللعبة الانتخابية يتحدد فيما أسميناه بشبكة العلاقات الشخصية التي تجسدها واقعا علاقات الاحتكاك و التفاعل المباشر ما بين الأشخاص بعيدا عن دائرة التوجيه والإلزام الذي تفرضه منظومة المعايير و القواعد و الشروط القانونية والمؤسسية وحتى الأخلاقية سواء الرسمية منها أو غير الرسمية و التي أوجدتها فقط إرادة الأفراد أنفسهم و حاجتهم للدخول في علاقة اجتماعية مع الآخر نظرا للصفة المجتمعية التي يتمتع بها كل شخص و التي تلزمه العيش مع المجموعة الاجتماعية و الدخول في علاقة تفاعلية مع أطرافها ليس لأنها تعكس أو تعبر عن حتمية أنثروبولوجية أو تاريخية مثلما يرى بعض الفلاسفة لكن من حيث أنها تعبير عن ضرورة اجتماعية فرضها عامل الحاجة الذي يرافق الإنسان خلال طول مسار حياته و يحركها مبدأ البحث عن الفائدة.

إنها شبكة من العلاقات الاجتماعية الممثلة في شكلها و صورتها الطبيعية البسيطة التي يحتاج إليها الإنسان حتى يتحول إلى كائن اجتماعي قادر على البقاء و الاستمرارية لكنها تبقى فقط ضمن

نموذجها الطبيعي و لا ترقى إلى مستواها الاصطناعي الذي يمكن بموجبه التأسيس للنسقية الاجتماعية و للديناميكية التفاعلية في شكلها المجتمعي العام الممهدة لإنتاج حركية تاريخانية يصبح فيها الفرد الطرف الفاعل الأساسي عبر إنتاجه الحضاري.

مستوى العلاقات الشخصية لا يرقى إلى مستوى البحث عن تحقيق مبدأ التعايش الجماعي الذي يتجاوز خاصية الإنسان كائن طبيعي تتحكم فيه فقط المصلحة الذاتية وتوجهه الغاية الغريزية البيولوجية و تتحكم فيه قاعدة الإقصاء و النفي للآخر المختلف، أكثر من هذا إنها لا تسمح بالارتقاء إلى دائرة القدرة على إنتاج البناءات التنظيمية و الهيكلية واستحداث التكوينات المنظوماتية و المعيارية التي تمكن من تنظيم أحسن للعلاقات والتفاعلات الجماعية و تسيير أفضل للمصالح المشتركة وفق فعالية أكثر في الإجراءات والاستنتاجات ينتقل بموجبها الفرد إلى مستوى الكائن الاجتماعي الذي ينتج تاريخانيته بنفسه و بإرادته بعد أن يتحصل على مكانة اجتماعية جديدة داخل المجتمع سواء مهنية أو سياسية أو اقتصادية ... تحدد موقعه و انتمائه الطبقي أو النخبوي داخل التراتبية الاجتماعية الجديدة هي الأخرى، هذا الشكل من شبكة العلاقات الشخصية لا يؤسس و لا تتحكم في تشكله عوامل الاشتراك في نفس الرابطة أو الانتماء القرابي عائلي كان أو قبلي مثلما حدث بالنسبة للأشكال الأولى التي أشرنا إليها سابقا و لا تنظمها أيضا عوامل و عناصر الاشتراك في نفس الرابطة الاصطناعية سواء كانت ثقافية أو تنظيمية أو مؤسساتية و إنما تفرضه و توجده رابطة الاشتراك في نفس الانتماء المكاني سواء الجغرافي أو المهني وتبنيه نمطية لعلاقات عاطفية حميمة التي يتولد على إثرها سلوك الاحترام و التقدير ويفعلها عامل الاحتكاك والتقارب المستمر و

الدائم. لكن الذي يؤسس لديناميكيته و فعاليتها هو عنصر المصلحة أي الاشتراك في تقسيم و توزيع و تبادل المصالح، من هنا يصبح عنصر الرابطة الاجتماعية يتجاوز ذاتية الفرد و علاقته بالمجموعة الاجتماعية و يتجاوز أيضا مكانته و علاقته بالتراتبية الاجتماعية الرسمية ليمتظهر في شكل رابطة الاشتراك في تقسيم و توزيع و تبادل المصالح، إنها الضرورة أو الحاجة المصلحية في بعدها البراغماتي النفعي الذي يؤسس للعلاقة المباشرة دون الحاجة إلى وساطة لرابطة رسمية. تجليات هذا الشكل من العلاقات الشخصية تظهر في صور الصداقة "...هناك صاحبي..." أو المحبة "...هناك نعرفه حبيبي..." أو الحوار "...هناك ولد حومتي جاري..." أو الأقدمية "...هناك نعرفه من بكري ، كنا مع بعض..." من هذا المنظور يشكل عنصر المكان الهوية الاجتماعية للأفراد فهو الذي يحقق تلك الرابطة و ذلك الانتماء المشترك، يقول جورج بيردو "... الحضور الدائم على منطقة جغرافية يمنح لمفردات الصديق و العدو صورة أو خاصية فيزيقية، الذي يقوى الحضور، أو في مقابلها يتحدد أصل المجموعة الاجتماعية ودور الحماية للسلطة..."³⁹.

مقارنة بالأشكال الأولى من الرأسمال الاجتماعي مادة هذا الشكل ليست معطى طبيعي جاهز و مكتمل يمكن العودة إليه و الاستثمار فيه متى شئنا ربما يكون سابق تاريخيا في وجوده على الفرد نفسه و يستمر حتى بعد زواله و لكنه منتج إرادة الفرد ذاته ساهم هو في تشكله عبر علاقته و احتكاكه و تقاربه و تفاعله مع الآخر، إذا ليس هناك فعل لإلزام خارجي عائلي أو قبلي يحرك ويوجه النشاط و العلاقة المتبادلة و إنما هناك إلزام في شكل الحاجة و المصلحة "...هناك ولد حومتي نعرفه

³⁹ Gorges Burdieu, op.cit, p 535.

من بكري يحشم مني كي نوعده ما ييخلنيش.. " ، " هذاك نعرفه خدمنا مع بعض قرى معايا، يسمع لي كي نقصده..".

غاية العلاقة و الاجتماع ضمن هذا الخطاب أوجدها عنصر الاشتراك في نفس الإقامة المكانية أو في نفس النشاط المهني لكن يبقى نمط الرابطة يسيطر عليه البعد العاطفي و يفرضه تبادل المصالح و تقاسمها بالدرجة الأولى و عليه فإن دائرة العلاقات الشخصية تصبح موجودة مسبقا حيث تم نسج عناصرها التركيبية من قبل أن يتم التوجه إلى الاشتراك في اللعبة الانتخابية أي قبل أن يتم اعتمادها كاختيار أداتي و قبل النظر إله على انه يمثل مادة قابلة للاستثمار فيها و لاستغلالها سياسيا من أجل تمرير أو تحقيق استراتيجية معينة. إنها تبني محيط الحقل المجتمعي ككل في جميع مستويات تفاعل أفراد و ترسم توجهاتهم و منطلقاتهم إنها تحدد نمط خياراتهم و علاقاتهم الترابطية و الارتباطية و تصنع أشكال التشكيلات و التكتلات الجماعية الصغرى غير الرسمية في شكل وحدات اجتماعية مغلقة أو نصف مغلقة في بعض الحالات. من حيث البعد الوظيفي فإن هذا الشكل من الرأسمال الاجتماعي يعطي سهولة أكثر و حرية أوسع في التغلغل داخل مستويات و دوائر متعددة و مختلفة لمراكز السلطة، إنه يحقق فرص أكثر للوصول إلى المصلحة و تحقيق الأهداف إنه يعبر عن إمكانية تواجد الفرد في أكثر من موقع أو حقل اجتماعي و تفاعلي في أكثر من مركز للسلطة مما يمنح له قوة و مساحة أوسع من الحركة و النشاط و من العلاقات التفاعلية المتبادلة عبر مستويات متفاوتة و مختلفة من سلم التراتبية الاجتماعية سواء الأفقية أو العمودية إذا كلما اتسعت دائرة شبكة العلاقات الشخصية كلما اتسعت دائرة السلطة أي قوة النفاذ إلى مراكز تحقيق المصلحة.

تجليات البعد الوظيفي السوسولوجي لهذا الشكل من الرأسمال الاجتماعي يتم التعبير عنه ميدانيا ضمن تداول الخطاب العامي مثل عبارات "...فلان عنده المعرفة..."، "...فلان عنده ركيذة..."، "...فلان عند لكتاف..."، كلمة (لكتاف) هنا مرتبطة بنوع من الشكل البنائي التركيبي و الهرمي للجسم الاجتماعي المستمدة نموذجاً و مقارنة بالبناء الهرمي للجسم البيولوجي للإنسان حيث يتجلى ضمن البناء وجود مركز أو نقطة محددة تعكس نوع من القوة و السلطة تقوم على أساسها و ترتكز بناء عليها معظم أطراف و أجزاء الجسم ككل. انها تقوم بدور موقع أو مركز ثقل بالنسبة لباقي الأجزاء الأخرى يعتمد عليها البناء ككل حتى يحافظ على تماسكه وتوازنه و حتى لا يتعرض للتفكك و يفقد بالتالي انسجامه فينهار. إنها عكس نموذج علاقة للتراط و الارتباط الشرطي ما بين المركز و الأطراف حيث يصبح فيها كل شخص ينتمي إلى طرف تابع و مرتبط ضرورة و إلزاماً بالمركز من هذا المنظور تحقيق البقاء و الحفاظ على السلطة مرتبط بالبقاء ضمن هذه الشبكة.

هذا الشكل من العلاقات الشخصية التي هي إنتاج لإرادة الفرد و يؤسس لها مجموع عناصر عاطفية تحوي ضمن دائرتها الداخلية نموذج لعلاقة إجتماعية أخرى حددناها من خلال قراءتنا السوسولوجية في ما أسميناه نموذج علاقة (كورتي) أي ذلك الوسيط الذي يلعب دور التقريب ما بين عاملين إجتماعيين كل واحد منهما لديه غاية و مصلحة محددة. ما يميز هذا الفاعل الاجتماعي هو تمتعه بدراية أكثر و امتلاكه لعلاقات أوسع تسمح أن يكون لديه شبكة من العلاقات التي تسهل عليه عملية الاتصال و التواصل مع الكثير من الأطراف الاجتماعية المتواجدين داخل مواقع و مستويات مكانية متعددة و مختلفة دون أن يحتاج هذا الفاعل إلى التقيد بمنظومة القواعد و المعايير

القانونية الرسمية، لكن يبقى مصدر و قوة هذا الشكل من العلاقات الشخصية الذي يتجسد عبر نموذج (الكورتي) يتحدد ويتحكم فيه عنصر تقسيم و تبادل الخدمات ليس في صورتها المادية فقط و لكن حتى في شكلها الاجتماعي الرمزي أي ليس عبر فعل إنتاج فائض القيمة الذي تفرضه نمطية علاقات العمل. عنصر الوساطة يتكرر على مستوى كل أشكال الرأسمال الاجتماعي، على مستوى بنية شبكة تفاعل العلاقات جميعها و كأن المبدأ أو المحرك لتلك النماذج من العلاقات التي يصب الهدف منها نحو تحقيق عامل الحفاظ على أسلوب الخضوع و الطاعة للأفراد و على استمرارية عجزهم و قصورهم من خلال إدماجهم داخل إطار لشبكة من العلاقات الزبونية التي توفر لهم في المقابل عنصر الحماية و المساعدة المادية، ضمن هذا الإطار يصبح فعل التسلط بمثابة ظاهرة كلية. و لهذا حتى الرأسمال الاقتصادي أو المالي يصبح في هذه الحالة أقل قيمة وظيفية عندما نقرنه بالرأسمال الاجتماعي لشبكة العلاقات الشخصية بحيث أن أهميته وفعاليته في تحقيق الأهداف و الوصول إلى الغاية ترتب في درجة أدنى.

خصوصيات و خصائص هذا الشكل من الرأسمال الاجتماعي تكشف لنا الملاحظات التالية

:

- أن المجتمع ما هو إلا تجسيد فعلي و بناء أساسي لتكوينات اجتماعية غير طبقية أو نخبوية أو حتى مؤسساتية و إنما لبناءات من الوحدات الاجتماعية البسيطة و الشخصية ممثلة في مجموع المعارف التي لها نمطية عصبية ليس وفق اشتراكها القرابي و لكن بناء على شكلها الانغلاقية و بعدها التفاعلية الذي يلغي كل من هو خارج هذه الدائرة فيحول الأفراد إلى كتلة مجتمعية متميزة لها منطقتها و

تنظيمها الخاص بها و يعطي لها القوة و السلطة الفعلية و يحولها إلى مجموعة اجتماعية غير قابلة للاختراق و مستعدة للتفاعل على مستوى جميع أفرادها وفق مبدأ تبادل الخدمات. إذن الوحدات الاجتماعية الأكثر فعالية و الأوسع حضور و انتشار داخل المجتمع ليست تكوينات لوحات اجتماعية في شكلها الاصطناعي وفي صورتها المهنية أو الفكرية أو الاقتصادية بالرغم من وجود بنائات هيكلية و قاعدية مادية متطورة لها الصفة الحضارية المتقدمة لكن المشكل أنها لم تنتج أو تفرز مثل ما كان متوقعا في حالة احتكاك و تفاعل الأفراد بها و اندماجهم داخلها و امتلاكهم لها لم تنتج تغيير و تأثير في العمق الثقافي و البنيوي للمجتمع و لم تفرز على مستوى البناءات والتكوينات الاجتماعية وحدات تنظيمية جديدة تتناسب مع منطلقات و قواعد تلك البناءات الهيكلية وتتماشى مع متطلباتها التنظيمية و الوظيفية، لم تنتج هويات جديدة بمكانات و أدوار متجددة قد تتخذ من المصنع مثلا موقع لها و من الحركة و النضال أسلوب لتفعيلها و من التغيير هدفا لخياراتها بل ضلت التكوينات الاجتماعية الشخصية هي المهيمنة و المسيطرة ضمن واقع العلاقات و التفاعلات ما بين الأفراد و المجموعات الاجتماعية الموجهة و المفعلة لتوجهات وخيارات هؤلاء الأفراد، هذه الوحدات استمرت في الاحتفاظ بدورها التراكمي وبأسلوبها التكراري و بشكلها التقليدي البسيط، إنها تكوينات مجتمعية تجسد من حيث محتواها البنيوي نوع من التراكم الكمي العددي للأشخاص الذي يتخذ من الإقصاء والتهميش مبدأ لاستمراره و من الانغلاق هدفا لتحقيق مصالحه و من الستاتيكا استراتيجية لبقائه و هيمنته.

- تركيبة هذه البناءات الاجتماعية ذات الأساس الشخصي تتحكم فيها عناصر و معطيات ذاتية و لا توجهها قواعد تنظيمية معيارية ذات دلالة و غاية مجتمعية مشتركة، إنها تفرضها ضرورة الشروط المصلحية و قواعد المحددات الرمزية الممتلئة في معطيات الزمالة أو الصداقة أو الحوار أو العشرة التي ينتج من خلال تفعيلها فعل تسديد الخدمات الشخصية وفق مبدأ التراضي و التوافق المبدئي و الطبيعي الذي لا تحكمه و لا تتحكم فيه أي شروط مؤسساتية أو قواعد قانونية فقط (..العين تحشم من أختها..) إنها تؤدي وظيفة للتبليغ و للمساندة و التحفيز قصد تحقيق الأهداف (يليق يكون كإين و حدين يهدروا عليك... و حدين تعرفهم و يعرفوك.. يحشموا منك... بلا بيهم ما تقدر ادير والوا... هو ما الصح.. لو كان قاع عندك الدراهم.. يليق تولى ليهم..).

هذا الشكل من الرأسمال الاجتماعي الذي تساهم في التأسيس له تلك الشبكة من العلاقات الشخصية ينتج لنا من الناحية الواقعية نوع من الاجتماع البشري القريب في شكله و في أهدافه و خصائصه إلى ما هو تجمع طبيعي بعيدا عن ذلك الاجتماع أو العمران الذي يمكن أن يؤسس للحضيرة أو للمدينة.

ج- رأسمال شبكة العلاقات القرابية :

الشكل الثاني من الرأسمال الاجتماعي الذي تعتمد عليه النخبة السياسية من أجل تجسيد إستراتيجيتها خلال اللعبة الانتخابية يتمثل فيما أسميناه بشبكة تفاعل العلاقات القرابية كمعطى

اجتماعي طبيعي يتمتع و يتميز به الرجل السياسي خارج إطار الحقل السياسي أي في علاقته وارتباطه و انتمائه القرابي بالمجموعة الاجتماعية، هذه الشبكة من العلاقات التي تعكس في صورتها العامة و تعبر من حيث محتواها الداخلي عن نوع من النسيج الاجتماعي الذي يبينها الأفراد فيما بينهم عبر التزامهم و ارتباطهم بالروابط الاجتماعية الأولية التي تتحكم فيهم طبيعياً و يتأسس بناء عليها صورة و نموذج المجتمع البسيط. انطلاقاً مما تفرضه و تحدده شروط و عناصر الاشتراك في نفس الرابطة القرابية سواء كانت قريبة أو بعيدة، حقيقية أو وهمية المهم أنها تكشف في بعدها المورفولوجي عن طبيعة و خصوصية التكوينات و التركيبات المجتمعية و عن نمط العلاقات التفاعلية ما بين الأفراد فيظهر المجتمع على أنه تركيبة ليس لمجموعات أو كتل ذات طبيعة مهنية أو تجارية أو صناعية أو حرفية... و إنما تركيبة لجماعات قرابية تحكمها و تتحكم فيها تضامانات واتحادات ميكانيكية يخضع فيها الفرد إلى سلطة و حكم الجماعة و يؤسس لاستمراريتها منطق الحفاظ على الوحدة و التلاحم بعيداً عن التنافس و الصراع الذي يؤسس في نهايته ضمن نتائجه و عبر وظائفه لمبدأ الاختلاف و التناقض وفق صورة نمطية أو غير نمطية يمكن أن تسمح لخلق ديناميكية داخل مجتمع و بإنتاج حركة للتجديد في أشكال العلاقات و صور التعايش الكمي و الكيفي.

صفة هذا الرأسمال التي تختص و تتمتع بها هذه الشبكة من العلاقات تتحدد و تتحقق ليس فقط من حيث حجم و طبيعة البنية التركيبية لها و لكن أيضاً من حيث أهمية البعد الوظيفي الذي تحدته بخصوص قوتها و قدرتها على تفعيل العلاقات ما بين الأفراد و على تأطير و توجيه السلوكات و الممارسات من حيث أنها مصدر لإنتاج صور التضامانات التي يستطيع الفرد أن يتحصل من ورائها

و بموجبها على الدعم و المساندة لتحقيق أهدافه السياسية (...يليق يكون كاي ناس تعرفهم و يعاونوك، سيرتو بني عمك...، بلا بيهم ما تقدر ادير والو..) بل لديها انعكاسات مادية ورمزية على المجموعة القرابية ككل (...المهم يكون عدنا واحد فالسلطة، خارج من عدنا...) حتى يتحول فيما بعد عنصر القرابة هذا إلى مصدر للجاء يتم استخدامه في حالات الأزمة ووضعيات الحاجة، فتحدد حالة لإعادة إنتاج منطق (كول و وكل)،(لي كلا دجاج الناس ..يسمن دجاجه) هذا المنطق يقوم على مبدأ توزيع و تقديم الخدمات و الحصول عليها وليس على مبدأ علاقات الاستغلال المبنية على عامل التقسيم الاجتماعي للعمل و الذي يسمح بتحقيق فعل إنتاج فائض القيمة و القدرة على اكتسابه و امتلاكه.

عنصر القرابة لا نتناوله على أنه مفهوم تجريدي أو نظري يؤدي وظيفة للتفسيرية التحليل على مستوى فعل التفكير أو على أنه أداة نصف بموجبها تواجد مجموعة اجتماعية تحكم أفرادها عناصر الاشتراك الحقيقي أو الوهمي في نفس الانتماء الدموي أو العرقي أو في نفس الرابطة الاجتماعية الطبيعية بشكل عام وفق صلة الرحم أو النسب البعيد أو القريب بل نأخذ على انه مادة أو طاقة من الوظائف إذا ما تم استغلالها و تشغيلها يمكن أن تحقق مجموعة من الحاجات والغايات إنها بمثابة كم من الرأسمال البشري الذي يوفر عنصر المساندة و الملازمة و يحقق الدعم والمساعدة إنها أيضا كم من الرأسمال الرمزي الذي يوفر الاحترام و التقدير و يحقق الاعتراف والتعرف، باختصار إنها شبكة من العلاقات المتبادلة التي تؤثر بموجبها على خيارات و توجهات الأفراد فتعطي للمجموعة الاجتماعية القوة و الوحدة و تجعل أفرادها يشعرون بأنهم مستعدون لتحقيق أهداف مشتركة نحو

غايات مماثلة، إنها شبكة من الأفعال و ردود الأفعال التي تعبر عنها مجموعة من النتائج تأثيرها يمس مجال واسع من الأهداف غايتها الموحدة الحفاظ على وحدة وسلطة المجموعة (الجماعة) من هنا كل طرف له علاقة أو ينتمي إلى هذه الشبكة فهو يستطيع بقوة وسلطة الشبكة ذاتها (الجماعة) أن يستفيد من الكثير من المزايا المصالح و يصبح هذا الشكل من الرأس مال مخزون من الاستعدادات أو من الطاقة التي يحتفظ بها الفرد على مستوى ذاكرته أو مخياله و يلجأ إليها متى استدعت الضرورة لتوظيفها، (..هناك بن عمي..هناك نعرفه مليح .. راني خاله لوقت الحوزة.. كي نحتاجه نروحله..).

في هذا الإطار من التحليل تستعمل الباحثة رحمة بورقية مفهوما نرى انه أكثر دلالة سوسيولوجية تعبيرا عن الواقع الجزائري، إنه مفهوم الإستراتيجية العائلية الذي يعبر عن خصوصية هيمنة منطق القرابة الذي يتحكم في اشتغال بنى المجتمع و منها البنية العائلية، منطق غير مرتبط بالبعد البنائي للعائلة في حد ذاته الذي يرجعنا كما تقول نفس الباحثة إلى مرجعية معطيات تحليل النظرية الانقسامية و إنما منطق المواجهة الذي يهدف للحفاظ على الذات وعلى وحدت و تماسك المجموعة الاجتماعية من خلال اتخاذ مواقف و خيارات أكثر إستراتيجية⁴⁰. هذا المنطق يجد له الأرضية المناسبة خاصة في حالات الأزمة و الانسداد التي تدفع بالأفراد إلى البحث عن البديل الاستراتيجي الذي توفره في هذه الحالة البنى الاجتماعية في شكلها التقليدي.

عناصر و معطيات هذا الشكل من الرأسمال الاجتماعي تتشكل بالدرجة الأساسية و في مرحلتها الأولى داخل دائرة البنية العائلية المشكلة لأول و أصغر وحدة اجتماعية ضمن المجتمع والتي

⁴⁰ رحمة بورقية، مرجع سبق ذكره، ص 98.

ينتمي إليها الفرد و يخضع لنظامها الداخلي سواء في صورتها البسيطة أو الموسعة، إنها توفر للأفراد شكل من الرابطة العائلية المبنية في استمراريتها على صلة الدم أو الرحم أو المصاهرة إنها تؤسس لصورة من العلاقات الارتباطية المبنية على مبدأ التلاحم و الالتحام حول مركز واحد يجسده نموذج الأب أو الأخ الأكبر سنا باعتبارهما رمزا للسلطة المطلقة و المستمرة، أهمية و فعالية مكانة الأب مثلا تتحدد وفق الدور الذي يؤديه تجاه أفراد العائلة حفاظا على تماسكهم و وحدتهم فهو مصدر لإعانة البناء و حمايتهم، بناء على هذا المنطق تتجسد العلاقة التفاعلية الارتباطية و يتحقق بشكل إلزامي أو استلزامي لدى الأبناء ضرورة إنتاج فعل الولاء للأب و فعل المناصرة و الملازمة لكافة أطراف العائلة. الدائرة القرابية هذه يمكن أن تتوسع فتتجاوز حدود نفس الرابطة الدموية للعائلة الواحدة لكي تشمل تركيبة لمجموعة من العائلات الممتدة تاريخيا أو تلك التي تربطها بها علاقة للنسب إنها دائرة أكثر اتساعا تشمل أطرافا لنفس الرابطة العشائرية و القبلية التي يؤسسها الجد المشترك قد يكون حقيقيا أو وهميا وعليه يضل المؤشر القرابي هو المرجع الذي يسمح بتحديد هوية الأنا و الآخر و التعرف عليهما و الدخول في علاقة تفاعلية بينهما مما يعني أن مسألة توزيع الأفراد و تموقعهم داخل الفضاء المجتمعي يتم وفق ما تفرضه معطيات و شروط الانتماء القرابي التي تصنع هويتهم الاجتماعية قبل أي هوية أخرى فتضل عملية الاتصال و التواصل مع أطراف نفس الشبكة القرابية يتم بموجب الاشتراك في نفس الرابطة القرابية التي تجمعهم، من جهة أخرى هذه الهوية الاجتماعية التي يتمتع بها الفرد و تصنع مكانته و تمايزه، عند ربطها بقربات أخرى تنتقل إلى مستوى أكبر و أوسع فتتحول إلى هوية قرابية للمجموعة الاجتماعية ككل فتصبح مصدر لتشكيل ما يشبه نظام للفعل الجماعي الذي تحدث عنه

ميشال كروزيه و الذي اعتبره بمثابة منتج له منطق وخصائص أساسية حددها فيما هو نشاط لمجموعة من الأفراد و في أنها مبنية و أخيرا منظمة⁴¹.

قيمة البعد القرابي في هذه الحالة و قوته التأثيرية و فعاليته الإجرائية تتمظهر وتتجسد عمليا من خلال القدرة على إنتاج الحراك الجماعي و على توجيه سلوكات الأفراد و تفعيل ممارساتهم وبناء تفاعل علاقاتهم و تحديد توجهاتهم لاسيما الهوية القرابية الفردية و الجماعية التي يمكن أن تظهر في صورة الانتماء العائلي المشترك، عمليا العلاقة القرابية تحقق لكل فرد شخصيته الاجتماعية، شخص يمكن أن يندمج داخل المجتمع التقليدي عبر المكانة التي يحتلها داخل النظام الأبوي، الاسم الذي من خلاله يتم التعرف عليه ما هو إلا توضيح لمكانته الاجتماعية، إذن العلاقة القرابية تشكل شبكة واسعة من الارتباط والتعاون⁴². من هنا تصبح مسألة غاية التعرف على الذات و تحديد أدوارها لا يتم من خلال الذات نفسها و ما تتمتع و تتميز به من استعدادات وقدرات ذاتية و لكن من خلال العودة إلى الجماعة الاجتماعية في خصائصها و خصوصياتها أولا و من خلال التنبؤ و الدخول الفعلي ضمن دائرة توجهات و خيارات الفعل الجماعي الذي تسلكه الجماعة ككل. و من هنا تصبح أيضا مسألة تحديد التراتبية الهرمية و ضبط التقسيمات الاجتماعية داخل المجتمع يتم انطلاقا من حجم و اتساع الشبكة القرابية المتواجدة في المكان المحدد و مدى قوة الرابطة العائلية أو العصبية لهذه الشبكة أي مدى تلاحم و تضامن أطراف بنيتها الداخلية و انغلاق دائرة انتماءاتها الفعلية التي تمتع من دخول الغريب و تعرف هوية العدو.

⁴¹ Michel Crozier-Erhard Friedberg, L'acteur et le Système, Op.cit, p16.

⁴² Guy Rocher, Introduction à la sociologie générale T2 L'organisation sociale, Ed HMH, 1968, p181.

رأسمال شبكة العلاقات القرابية يمثل الإطار المرجعي الأساسي و الآلية العملية التي تتم بموجبها عملية التأسيس للبناءات المغلقة و لأسلوب و أشكال التضامانات الميكانيكية التي تتميز بالثبات و الاستمرارية و تحد من فعل حراك و استقلالية الفرد عن شروط و قواعد المجتمع العام، من جهة أخرى الوحدة الاجتماعية للعائلة تمثل المصدر الأول لإنتاج الهوية الفردية و الجماعية سواء عبر عملية التنشئة الاجتماعية أو عبر الانتساب القرابي للأب أو الأم أو عبر وظيفة الإعالة التي تتكفل بها هذه العائلة تجاه الأبناء فتنتج علاقة بين طرفين اجتماعيين طرف المعيل الذي يقدم الخدمة و المعال الذي يتلقى و يستفيد من هذه الخدمة مقابل الولاء المطلق و التبعية التامة.

ضمن هذا الشكل من الرأسمال الاجتماعي القائم على أساس الرابطة القرابية حقيقة كانت أو وهمية يدخل نموذج آخر من التكوينات الاجتماعية و من الانتماءات القرابية لكن ليس على أساس صلة الدم أو النسب أو الرحم و لكن على أساس رابطة المكانة الاجتماعية التاريخية لأحد أطراف الدائرة العائلية (ابن شهيد ، ابن مجاهد ...) أو ما يطلق عليه عموماً عبر الخطاب الإيديولوجي أو التداول الشعبي "العائلة الثورية" انه تجسيد لأحد الانتماءات الرمزية التي تصب فيما هو بطولي و ثوري ارتبط بمشاركة أحد الأقارب خلال مرحلة تاريخية ماضية في مسيرة حركة نضالية و دفاعية لها بعد وطني تركت بصماتها الرمزية و تأثيراتها الاجتماعية و خلفياتها الإيديولوجية على حاضر و واقع المجتمع المعاصر سواء في ذاتيته الثقافية أو من حيث بعده التفاعلي الاجتماعي فأنتج شبكة اجتماعية في صورة المجموعة الاجتماعية المغلقة التي تقوم على إقصاء الآخر هذا البعد من الرأس مال الاجتماعي يحقق لدى الرجل السياسي الذي ينتمي إلى نفس الدائرة وظيفة و مكانة اجتماعية

تسمح في حالة استغلالها و توظيفها بالحصول على موقع متميز ضمن التراتبية الاجتماعية للمجتمع و توفر له الحماية أولا و السلطة ثانيا التي يخترق بموجبها عوائق وحواجر النسق الاداري و القانوني و يكسب من خلالها الاحترام و الرضا الشعبي فتحوله إلى الرجل الأكثر حظا و الأكثر قدرة للوصول إلى المناصب السياسية بل الأكثر تزويدا بأدوات الصراع و المنافسة التي تمكنه من الفوز و النجاح خلال أي منافسة انتخابية، إنها تعطي له شرعية ممارسة الفعل السياسي منطلق الهبة و مقابلهما، إنه الأولى و الأجدر (يستاهل..بوه كان مجاهد، هناك ولد شهيد...) فيتحول منطلق المقابل إلى التزام و إلزام يعطي لصاحبه الشرعية و يفرض على الآخرين الاعتراف بهذه الشرعة وفق ما تفرضه قاعدة التاريخ المقدس و الماضي المجد الذي يحمل ضمنه معالم الشجاعة و البطولة ووفق ما تفرزه و تنتجه خصوصية البنية الثقافية من رمزية و تعالي لكل ما هو سلوك أو موقف رجولي له الخاصية الإجرائية لا التجريدية و لكل ما هو انعكاس أو ارتكاز لعلاقة تفاعلية ميدانية أفرزها الواقع (هذا كبوه توفى على خاطر الوطن، على خاطر باش نعيشوا حنا غايا..).

ما يمكن استنتاجه هو أن هذا الشكل من الرأسمال الاجتماعي الذي يكون بنية الهابيتيس السياسي لدى النخبة السياسية يتميز بطابع القداسة و الرمزية إذا ما نظر إليه من زاوية مادته الثقافية القرابية المشكلة لبنية المخيال الجماعي للفرد و إذا ما ربطناه بإفرازات الانتماء التاريخي القبلي للمجتمع و إذا ما تطرقنا إلى محتوى مادة تركيبته الداخلية فهو تجسيد لشبكة من العلاقات التفاعلية القرابية ذات البعد العائلي القبلي بالدرجة الأولى، والتي لديها امتداد عبر التطور و التمرحل التاريخي و التي ساهمة في بلورتها و تشكيلها مجموع الروابط و الانتماءات المتعلقة بصلة الدم أو النسب المشترك

أي كل ما هو مرتبط بمادة الأصول الاجتماعية الأولى للفرد التي تشكل المرجع الأول في صنع هويته الذاتية و هويته مع المجموعة الاجتماعية ككل هذه المادة التي ننظر لها على أنها معطى طبيعي غير قابل للتغيير و رمز للاعتراف التاريخي بأصول الفرد و مؤشر للتعرف الجماعي على الهويات أما إذا تناولناها من زاوية البعد الوظيفي و ربطناها بدائرة الغاية السياسية فإنها تصبح أكثر الأشكال حضورا و توظيفا داخل الحقل السياسي و خلال اللعبة الانتخابية تحديدا لأنها تحقق الدعم و الولاء لصاحب القرابة و الإقصاء و التهميش للمختلف قرابيا.

عملية تحليل ميكانيزمات الحقل السياسي في الجزائر و قواعد تنظيم و تسيير مسألة اللعبة الانتخابية في بعدها الإجرائي الواقعي تبين لنا أن مبدأ التنافس و الصراع و أن غاية الوصول إلى الربح السياسي لا تتم عبر اعتماد إستراتيجية الاستثمار و التوظيف لما هو أدوات و آليات الرأسمال العلمي أو الإيديولوجي أو المهني و لا حتى المادي فهو لا توجهه التحديات السياسية و لا تتحكم فيه الشروط القانونية و لا تشغله الرهانات المعيارية الإيديولوجية و إنما تتحكم فيه و توجهه إستراتيجية توظيف رأسمال شبكة العلاقات القرابية.

هذا ما يجعل مثلا أهمية القائمة الانتخابية لا تتأسس وفق إيديولوجية الحزب الذي ترشح باسمه الأشخاص و لا حتى محتوى و طبيعة البرنامج الذي يتم اقتراحه و إنما إستراتيجية الحزب تقوم على انتقاء الأسماء التي لها وجود ووزن تراتبي داخل المجتمع أي الأسماء التي تجلب لنفسها الولاء و المساندة الواسعة، إذا وضع القائمة الانتخابية مرتبط بنجاحها و مرهون بالصورة الايجابية و الفعالة التي يعكسها مرشح رأس القائمة من حيث علاقته القرابية مع المجموعة الاجتماعية. لكن الإشكال يبقى

متعلق ليس بنمطية محتوى هذا الشكل من الرأسمال الاجتماعي و لكن بإفرازاته و تأثيراته على البعد السياسي .

صور المنطق الداخلي المحركة للرأسمال الاجتماعي:

التفكيك و التعرف على مادة أشكال الرأسمال الاجتماعي ذات الاستعمال المكثف من طرف الرجل السياسي قصد الاستثمار فيها خلال مراحل المشاركة في اللعبة الانتخابية والتي تعكس في مستوى بعدها المرجعي و علاقتها بالحقول المجتمعي أهميتها و قيمتها الاجتماعية الثقافية قبل السياسية و على دورها الأساسي في بناء و رسم شبكة منظومة العلاقات التفاعلية ما بين الأفراد داخل المجتمع من منطلق الخصوصية القبلية أو العائلية أو القرابية كل هذا كشف لنا على أن تلك النماذج من شبكة العلاقات التفاعلية هي الأكثر انتشارا و الأوسع حضورا و الأقوى استعمالا و توظيفا سواء على مستوى الفعل السياسي أو الاجتماعي كما أكد لنا على الطبيعة التقليدية لتلك المنظومة من العلاقات و أن فاعلية بعدها الوظيفي و التفاعلي راجع أساسا إلى أن بنيتها تخفي و تحوي داخلها منطق محدد يمكن أن نبين صوره على النحو التالي :

1- هيمنة منطق ملء الفراغات المكانية: الخصوصية القبلية التي تؤسس و تتحكم في

شبة تفاعل العلاقات ما بين الأفراد داخل المجتمع الجزائري و المشكلة في نهاية المطاف لما أسميناه بالرأسمال الاجتماعي الذي يتم توظيفه سياسيا خلال مسار اللعبة الانتخابية يقوم بالدرجة الأولى على أساس هيمنة منطق ملء الفراغات المكانية أينما وجدت حتى داخل ما

هو حقل سياسي و على فرض أسلوب احتكار و استحواذ المكان بشكل مطلق و بدون مشاركة احد. إنها عملية لإعادة إنتاج و إعادة تفعيل نفس المنطق الذي كان يتحكم في نموذج الاجتماعات البشرية القبلية و العشائرية التي يتحدد وجودها و تتحقق هيمنتها من خلال السيطرة المطلقة على المكان وبالتالي الاستحواذ على مكوناته، فالذي يملأ الفراغ ويتواجد داخله حتما هو الذي يمتلكه و بالتالي يحصل و يتحصل على أداة و منابع كل أشكال السلطات، إستراتيجية الرجل السياسي في المجتمع الجزائري تقع ضمن هذا التوجه الذي يعتمد فيه أدوات و آليات لها صفة الستاتيكا فهي لا تبحث عن التغيير و ليس لها هدف تحقيق التجديد و إنتاج الجديد أو تقديم الإضافة و المزيد الذي يمكن أن يسمح بإعطاء و منح للمكان و مكوناته نوع من الديناميكية و صفة جديدة و متجددة شكلا ووظيفة تتلائم و تتأقلم مع مجموع و مختلف التحولات و التغيرات التي يمكن أن تقع ضمن محيط هذا المكان وفق قواعد و شروط جديدة تسمح بإعادة البناء و التنظيم الدائم لهذا المكان وفق تقنيات جديدة و مختلفة تحقق الريح المتراكم صعودا كما و نوعية، بكيفية تتناسب مع طموحات و تطلعات أطراف المجموعة الاجتماعية المرتبطة أو المنتمية إلى هذا المكان بل إنها تجعل المجال مفتوح بشكل دائم على مشاركات و مساهمات أخرى متعددة و مختلفة قادرة على إعطاء فرصة للإنتاج و الإبداع الأكثر، كيفية تجعل من الفعل الجماعي مصدر و أساس للحركة و التحول للبناء والتنظيم وبالتالي للتطور، من هنا يمكننا وضع تصنيفين للمجتمعات فهناك مجتمعات تستثمر في ملء الفراغات المكانية و فقط و أخرى

تستثمر في تفعيل و ديناميكية معطيات و أدوات تلك الفراغات المكانية عبر التجديد والإبداع المستمر عبر فعل التأثير و المساهمة و الإسهام.

بالنسبة لنموذج العلاقة القبليّة، المكان ليس معطى رمزي تجريدي بل هو معطى مادي كمي باعتبار أن التواجد الفعلي في المكان هو الذي يعطي لصاحبه حق ممارسة السلطة والتحكم في الثروة و منافعها و حق التصرف فيها و احتكارها، هذا دليل على غياب العنصر المؤسسي القائم وفق خاصية العقلنة و الموضوعية والكيفية الإستراتيجية الأداة التي تعطي للمكان الصفة السببية و الهدفية الوظيفية بدون تحويله إلى موضوع للملكية أو مادة أو ثروة للاستحواذ. حتى تواجد الشخص داخل المكان يصبح مؤقت و يتحكم فيه مبدأ التداول الذي يفرضه عامل الاهتمام الممارسي و ليس الوجود الشخصي.

من منظور الطرح الحداثي المبدأ الذي يقر بضرورة ملء المجالات المكانية و عدم تركها فارغة أو جعلها تتحول إلى غايات يتحكم فيها و يمتلكها الأشخاص هو توفر العنصر المؤسسي و اشتغاله بفعالية فهذا الأخير هو الذي يحقق الاستمرارية و يجعل طرف الشخص هو الذي يتغير، يأتي و يذهب، يكون و يزول، من هنا تصبح الغاية ليس ملء الفراغ المكاني بالقدر ما هو تشغيله و تفعيله مؤسسيا عبر إسهامات و إنتاجات الأشخاص أنفسهم بالأفكار و المشاريع و البرامج و الاقتراحات و هنا يقع مجال التنافس و تتحدد طرق و أدوات تحقيق النجاح و التطور بكيفية موضوعية و ليس من خلال السباق حول من هو الأول الذي يملأ الفراغات. منطوق العلاقة القبليّة الذي ينضّر إلى الفضاءات المكانية على أنها في وقت من

الأوقات فارغة أو شاغرة و تحتاج على ضرورة ملئها قد تحول المكان إلى نوع من الحياة الفردية و ليس إلى ملكية جماعية يتجسد وفقها وعبرها نموذج الفعل الجماعي الذي تنظمه و توجهه قواعد و مبادئ المسألة المؤسساتية ، الدافع العام الذي يشترك فيه الجميع و الذي يحكم و يتحكم في سلوكات الأفراد يتمثل في أنه لا ينبغي ترك الفضاءات المكانية خاصة تلك التي تكون مصدر للسلطة فارغة لكن أدوات تحقيق هذا الدافع هو الذي يقع حوله الاختلاف و التباين فإذا كان الهدف الحصول على السلطة والاستحواذ عليها فإنه يؤدي حتما إلى احتكار المكان و غلقه أمام كل الخيارات الأخرى وعولبته بشكل نهائي حتى لا يسمح باندماج أطراف أخرى، إنه تعبير عن فعل للإقصاء والتهميش يعتمد أو يفرض الأحادية السلطوية و التسلطية في نفس الوقت فتسقط بذلك الصفة الرمزية و التجريدية للمكان و تزول الوظيفة الديناميكية و التاريخانية للمجموعة الاجتماعية و تتحول الانتماءات الموضوعية والروابط الاصطناعية إلى مسألة ثانوية بل وإلى حقيقة وهمية و غامضة هنا يقول **برتران بادى** في كتابه الدولة المستوردة أنه " ..ما أن يعلن عن قيمة الانتماء إلى القبيلة و العشيرة أو العائلة الموسعة حتى يصبح تعبير الهوية الإقليمية تعينا هشاً وغامضاً أو مشكوك في أمره.. "43 .

إذا فعل التأثير على شروط المكان ومعطياته و القدرة على إحداث الديناميكية والحركية داخله تحقيقاً للنتائج المتوقعة و للنماذج التنظيمية و البنائية الجديدة غير متوفر عبر هيمنة منطق

⁴³ برتران بادى، الدولة المستوردة، 2006، ص 114

شكل العلاقات القبلية، لأن نتائج و إفرازات تلك الأشكال من العلاقات لا تقوم على أساس الاعتراف بالتنوع و التعدد و إنما على الأحادية والوحدة في محتواها و شكلها.

بالنسبة للرأسمال الاجتماعي فهو مرتبط في شكله و وظيفته بالشخص ذاته من حيث ذاتيته و هويته مما يجعل عملية تحققه و تفعيله تشترط مسبقا الإقصاء و التهميش لكل من يختلف عن تلك الذاتية وعن تلك الهوية كما أن نتائجه لا تظهر من خلال تجسيده ضمن الواقع.

الاحتفاظ بالسلطة من خلال توظيف الرأسمال العلمي يتم عبر الإنتاج بخلق ديناميكية واسعة ضمن حقل المنافسة و عبر تحديد هذا المنتج بالخصائص و المميزات الجديدة و المتميزة موازاة و مقارنة بإنتاجات أخرى من نفس المادة، لكن بالنسبة لعملية توظيف ما هو رأسمال اجتماعي فإن الاستفادة من نتائجه هو الذي يمنح عنصر السلطة و يحقق عامل التمايز، من هنا تصبح عملية عولبة المكان و غلقه بعد ملئه تؤدي مباشرة إلى منع وجود مبدأ الصراع و سيادة عامل الاعتراف بالاختلافات و التناقضات فبمجرد أن يتم ملء الفراغ يصبح الصراع أمر مرفوض.

من جهة ثانية عملية التأثير و التحكم في الأساليب و الأدوات الفاعلة في إنتاج النتائج و الاستفادة منها هو الذي يمنح فرصة الحصول على السلطة و ليس مسألة ملأ المكان، أيضا عولبة المكان و غلقه نهائيا بعد ملئه يؤدي إلى منع وجود مبدأ الاختلاف و التعدد و إلى رفض التنافس و الاجتهاد، الاهتمام و الاشتغال يكون بالانتقال من كيف يتم

ملء الفراغ المكاني إلى كيف ينبغي الحفاظ على السلطة من خلال الحفاظ على الاستقرار و عليه فإن اعتماد منطق ملء الفراغات المكانية يجعل من شروط تحقيق المنافسة و التمايز المبنية على الاجتهاد و الكفاءة مسألة ثانوية كما يسمح المجال لحضور شروط أخرى غير عقلانية و غير موضوعية. قد تكون العلاقات الزبونية بكل مظاهرها الممثلة في الرشوة و المحاببات أو تكون الشخصية الممثلة في نموذجها الكارزماتي المرتبط بالموقع الاجتماعي للفرد و بدوره اتجاه صاحب الجاه و النفوذ.

عكس ما هو رأسمال علمي الذي هو معطى نسبي قابل للتغيير و التوسيع في مكونات مادته و نتائجه فإن قيمته و فعاليته لا تظهر إلى من خلال مطابقتها مع قواعد و شروط فطرية و منهجية موضوعية و عبر مقارنتها في أدواتها و طرقها واستنتاجاتها وخطواتها مع أشكال أخرى من الرأسمال العلمي و بالنظر إلى بعدها الإجرائي في علاقة نتائجه بالميدان، كل هذا يحقق صفة التنوع و الثراء الفكري ويعطي للمادة العلمية خصوصيتها الجديدة و المتجددة نحو ما هو أرقى و أكثر موضوعية، أما بالنسبة إلى الرأسمال الاجتماعي الذي تتجسد معطياته و عناصره على مستوى ما هو معطى طبيعي و الذي يظهر مثلا في خصوصية بنية شبكة تفاعل العلاقات القبلية فإن المنطق الداخلي الذي يحركه و يشغله لا يقع إلى ضمن غاية احتواء المكان و تحويله من فضاء عمومي إلى فضاء خاص.

الفضاءات المكانية ضمن هذا المستوى من البحث نعتبرها بمثابة منابع للسلطة مثلها مثل الفضاء التجاري أو الاقتصادي أو الصناعي و لهذا علاقتنا كأطراف بشرية بها تقوم

وتأسس من خلال البحث عن المصلحة و الفائدة و عليه فإن الفضاءات المكانية التي تعرف فراغ أي التي لم يتحقق فيها استثمار تقوم على أساس أن الكل يريد أن يكون له موقع أو تواجد داخل هته الفضاءات رغبة في الاستثمار و تحقيق الربح و الحصول على السلطة لكن الاختلاف يبقى على مستوى ماهية المنطق العام الذي يتحكم في هذه الغاية والذي يجعل من تلك الأدوات والطرق التي نعتمدها قابلة للتجسيد الفعلي، بتعبير آخر أي منطق يبنى و يتأسس عليه هدف الحصول والمحافظة على السلطة مع العلم أن المنطق يتحدد شكله وخصوصيته بالنظر إلى شكل و محتوى الرأسمال الذي يتم الاستعانة به و توظيفه إذا هناك حتما سيادة لمنطق ما هو الذي يحرك و يفعل موضوع اللعبة داخل أي فضاء مكاني؟، ما هو الذي يجعل مبدأ العلاقة التفاعلية مع المكان تكون بهذه الكيفية و هذه الصورة دون الأخرى؟ و يجعل نتائج و إفرازات هذه العلاقة تكون بهذا المستوى و الأسلوب؟ إنها شكل لعلاقة استلزامية، فعندما يكون عامل و أداء الرأسمال الاجتماعي بمكوناته ومصادره الاجتماعية التقليدية المتمثلة فيما هو رابطة قبيلة أو قرابية أو ما هو شبكة للمعارف الشخصية هو المرجع الأساسي والضروري الذي يعتمده الفرد و يدخله في عملية الاستثمار و في خياراته الإستراتيجية أثناء مشاركته في اللعبة الانتخابية فهذا يعني أن المنطق الذي يوجه خياراته و يؤسس لهاناته سوف يكون متعلق أكثر بانشغال كيف يمكنني ملء تلك الفراغات المكانية بأسرع وقت ممكن؟ حتى يتمكن بعد ذلك من غلقه و عولبته تحضيراً لإبعاد كل منافسة و لمنع كل مشاركة أخرى يمكن أن تأتي من طرف أو شخص آخر يحمل رغبة في الانتماء و

الانخراط داخل المكان قصد الاستثمار فيه ومن أجل الحصول على جزء من السلطة. خصائص وخصوصية الرأسمال المعتمد في أي لعبة و داخل أي حقل تحدد خصائص وخصوصية المنطق الموجه و المشغل للعبة و لفعل العلاقة بين المكان والسلطة، هذا المنطق هو الذي تعتمده في مرحلة ثانية السلطة السياسية في علاقتها بالمجتمع وبما هو مكان لفضاء عمومي بل إنه هو الذي يجعلها تشتغل بشكل مستمر دون توقف فيتحقق لها عامل الديمومة الوظيفية تجيد و تعبر بها عن قدرتها على البقاء حية دون أن تتعرض للموت أي للتغيير والزوال فهي حية نشطة بوظائفها. منطق ملء الفراغات المكانية و عدم تركها شاغرة أو التنازل عنها لطرف آخر يمكن له أن يملأها و يشغلها هو الأساس المحرك لاستمراريتها، فهي حاضرة دوما عبر أدائها الوظيفي و الوظائف الداخلي داخل كل ما هو فضاء عمومي مانعة بذلك إمكانية تشكل الفعل الفردي أو الجماعي المتحرر والمستقل، الفاعل و المؤثر ، القوي و المنظم، الفراغات المكانية غير مسموح بها لأنها تمثل بتعبير كروزييه مناطق للشك Zone d'incertitude التي تتحول فيما بعد إلى مناطق غير متحكم فيها و بعيدة عن مراقبة السلطة، منطقة خاضعة لسلطة أطراف آخرين أكثر من هذا إنها مناطق يتحقق فيها ردود الفعل المختلفة والمتناقضة قد تسمح بتشكيل نموذج لسلطة ثانية و مضادة Contre pouvoir إنها سلطة الفاعل أو المجموعة الفاعلة التي تستطيع أن تضغط بها على السلطة الرسمية، هذا الأمر هو الذي يدفع السلطة السياسية و يجعلها حاضرة بشكل واسع و متكرر داخل جميع الفراغات المكانية و عبر جميع المناسبات التي يمكن أن تكون مصدر لتشكيل

عنصر التهديد و الخطر، عنصر الاختلاف و التناقض ووضعية للصراع و التنافس، إنها حالة لهيمنة منطق ملء جميع الفراغات المكانية الموجودة داخل الفضاء العمومي للمجتمع و في جميع المستويات حتى الإنسانية والخيرية منها مثل "عملية توزيع قفة رمضان" فالفعل التفاعلي التضامني الذي ينبغي أن يقوم به أفراد المجتمع نجد أن السلطة هي التي تحكروه و تستحوذ عليه إنها في هذه الحالة تقوم بالتحكم والسيطرة على كل جزء أو مساحة من الفضاء العمومي حتى لا تسمح ببروز قوى اجتماعية جديدة و فعالة لها القدرة على إنتاج فعل النشاط و خلق الديناميكية التي قد تسمح لها فيما بعد من امتلاك سلطة موازية لما هو سلطة سياسية.

إنها السلطة السياسية عبر بعدها الوظيفي الذي يتحكم فيه منطق ملء الفراغ فتحقق تواجدها الدائم و المستمر خلال كل نشاط و تفاعل حتى تقوم بإقصاء و تهميش مختلف القوى التي يمكن أن تتشكل داخل المجتمع التي يمكن أن تكون مصدر لإنتاج الفعل الخيري أو السياسي أو الثقافي أو الديني أو النقابي المستقل و المتحرر الذي يخلق الفعالية و الحركية و ينتج التغيير و التجديد، فعل يسمح بإنتاج و بناء شبكة مختلفة من العلاقات الاجتماعية، فعل من النشاط و المشاركة يتحقق فيه عامل الاستقلالية فيمنح للفاعل السلطة في الوجود و في العلاقة.

استمرارية السلطة لا يتحقق عبر الاعتراف بمبدأ الاختلاف و التنافس الذي يحقق الوصول إلى التمايز و فرض التواجد بموجب أسلوب الإنتاج و النشاط و الفعالية ولهذا فهي لا تعمل على

تحرير القوى الاجتماعية و السماح لها بالاندماج ضمن حقل المشاركة فيما هو مسألة
عمومية. وفق هذا المنطق فإن السلطة السياسية في الجزائر تعتمد و بشكل مستمر استراتيجية
منع قيام أو تشكل قوى اجتماعية متعددة.

الاستنتاج العام الذي يمكن أن نخلص إليه هو أن وحدة البنية التركيبية والمرجعية المشكلة
للحقل المجتمعي الذي تسيطر و تهيمن عليه أشكال من العلاقات ذات البعد التقليدي وذات
الخصوصية الطبيعية في نموذجها العائلي و القبلي والقروبي و الحقل السياسي الذي تتحكم فيه
و تفعله و توجهه معطيات و عناصر ما هو مادة لرأس المال اجتماعي تستمد مكوناته من
أصول و مراجع و منابع موجودة أساسا داخل الحقل الأول، إن الأشكال الثلاث لشبكة
تفاعل العلاقات الاجتماعية الذي تعتمده النخبة السياسية من أجل الاستثمار فيه يخفي
داخله منطق أساسي مرتبط بما أسميناه بملء الفراغات المكانية أي منطق بسط السيطرة و
النفوذ على المكان والاستحواذ عليه من خلال الحضور الكمي داخله وليس الفعل و النشاط
الكيفي هذا قد يمنع أو يؤثر على إمكانية اعتماد شكل علاقة للتعاقد ما بين الأفراد تعطي
الفرصة للجميع في إمكانية الانخراط داخل هذا المكان و المشاركة الفعلية و العملية في بناء و
اشتغال عناصره و مكوناته مكان أكثر انفتاح و ديناميكية وليس مكان لسيطرة علاقة
الاحتواء و التبعية.

2- هيمنة منطق اللاتجديد في الأدوار:

يشير **كروزييه** في خضم دراسته الميدانية لظاهرة البيروقراطية أن كل نظام للتفاعل المتبادل

يجوي نظام للأدوار⁴⁴ و في نفس الإطار يبين و يشرح لنا **رايمون يودون Rymon**

Boudon وفق درجة عالية من التنظير و التجريد أنه لا يمكن الحديث عن الأدوار إلا

داخل إطار توجد فيه درجة محددة من التنظيم للعلاقات ما بين الأطراف الفاعلة⁴⁵. بتعبير

عام يمكن القول انه أينما وجد نظام من العلاقات التفاعلية ما بين الأفراد حتما هناك إنتاج

لمجموعة من الأدوار لكن السؤال الذي يفرض نفسه علينا هل جميع أشكال العلاقات

التفاعلية تنتج حتما نفس الأدوار بنفس المحتوى ونفس الشكل بكيفية متكررة و نمطية؟ بتعبير

آخر هل هناك صورة واحدة و ثابتة للأدوار التي تنتج خلال مسار و سيرورة تاريخ تفاعل

العلاقات؟ لهذا عندما نعود إلى نموذج نظام تفاعل العلاقات التي حددناها من خلال بحثنا في

أشكال الرأسمال الاجتماعي و التي شكلت في نهاية المطاف أدوات و مراجع تفعيل مراحل

وخطوات اللعبة الانتخابية داخل الحقل السياسي الجزائري تمكنا الوصول على أن هذه

النماذج تتصف بنوع من التمايز يجعلها تختلف عن باقي أشكال و صور تفاعل العلاقات

ذات الخصوصية المؤسسية وذات الطبيعة العقلانية القانونية و الإدارية أو حتى تلك التي يتم

طرحها ضمن مستوى نموذج العلاقات الاصطناعية التي تهدف في جوهرها إلى غاية تحقيق

⁴⁴ Michel Crozier, Le Phénomène bureaucratique, Ed du seuil, 1963, p 177.

⁴⁵ Rymon boudon, La logique du social, p 111.

فعل التعايش ما بين جميع أفراد المجتمع مهما كانت خصوصية انتماءاتهم وهوياتهم المتعددة و المختلفة خاصة تلك الاجتماعية الطبيعية.

عنصر التمايز هذا لا يتحدد من حيث الطبيعة البنائية الشكلية في جانبها العام والخارجي أو من حيث توزيع و ترتيب وحداتها التركيبية و التكوينية التي يتحدد من خلالها و توجه بموجبها مسالة أسلوب و كيفية اشتغالها و سيرانها الدائم و المتقطع وإنما تتحدد من حيث ماهية و خصوصية بعدها التفاعلي و من حيث طبيعة منطقتها الداخلي الذي تقوم عليه حركية جميع عناصرها و الذي يتحكم في نفس الوقت في جميع مستويات و جوانب تفاعلاتها الداخلية و الخارجية بل أكثر من هذا منطقتها الداخلي يكشف هنا عن محتوى أهدافها و انتاجاتها سواء المتعلقة بأشكال و حجم علاقات القوى و السلطة المشكلة وواقع توزيعها في الميدان و كيفية توظيفها أو تلك المتعلقة بتحديد ترتيب و تموقع الأفراد داخل المواقع و الوظائف و الأدوار المتعددة.

ما يجعل تلك الأشكال من العلاقات التفاعلية المشكلة و المحددة لما هو رأسمال اجتماعي (قبلي - عائلي - شخصاني) تتميز بقوة البقاء و قدرة الفعل و التفعيل، هو هيمنة منطق الالاتجديد في الدوار فهي مبنية و مؤسسة على هيمنة هذا المنطق الذي يخفي من ورائه مدى محدودية هذا الشكل من العلاقات في بناء الاجتماعات البشرية الأكثر تعقيدا و تنظيما والأكثر تنافسا و تدافعا و الأبرز وجودا تاريخانيا وعدم قدرتها على التحكم في تغيرات وتحولات الواقع و التاريخ بشكل أكثر فعالية وتنظيم. إنه المنطق الذي يجعل من أسلوب

التكرار في فعل الدور و البقاء على نفس نمطها القديم أداء و غاية قصد تحقيق التوازنات الداخلية و الوصول إلى التحكم فيها و منع تشكل قوى التغيير و التأثير الذي قد يخل بالتوازنات القديمة و يخلق موازين قوى جديدة و مختلفة يعيق مبدأ تاريخانية الأفراد والمجتمع بشكل عام أي قدرة المجتمع و قوته الإرادية في إنتاج فعل الحركة و التغيير نحو الأحسن ويؤسس لحالة من الثبات و التكرار في المواقع و الوظائف.

و سواء تعلق الأمر بالنسبة لهذه المادة من البنية الاجتماعية من حيث مستوى وزاوية تجسيدها الفعلي و الواقعي كشبكة أو منظومة أو كتلة من العلاقات والتفاعلات المتبادلة والاحتكاكات و الارتباطات المتكررة أو باعتبارها بمثابة صيغة أو كيفية محددة من التوجهات التي يختارها و يعتمدها الأفراد لبناء اجتماعاتهم البشرية وتحديد انتماءاتهم الجماعية المعقدة و البسيطة المستمرة والمؤقتة و أيضا لرسم ارتباطاتهم و ترابطاتهم، احتكاكهم و تفاعلهم المتبادل قصد الوصول إلى الأهداف والغايات طبعا داخل أطر وفضاءات مكانية اجتماعية متعددة و مختلفة أو تعلق الأمر ببعدها الوظيفي بحيث يتم اعتبارها بمثابة آلية أو مرجعية لتراكم مادة ذات قيمة استثمارية تأخذ شكل الرأسمال الاجتماعي يتم الإنفاق فيه خطابا و سلوكا من أجل تحقيق رهانات ما و تجاوز تحديات ما تفرض شروط و قواعد سريان اللعبة الانتخابية داخل حدود ما هو حقل سياسي. فإننا نجد أن هناك نوع من الهيمنة لمنطق اللاتجديد في الدور و كأن أساس تواجد هذه الأشكال من العلاقات التفاعلية و جوهر استمراريتها و تحقيقها للفعالية مرتبط و محصور إلزاما ضمن مسألة اللاتجديد في الأدوار الأساسية، إنه

المنطق الذي يفرض نفسه على الأفراد داخل واقع اجتماعي محدد، إنه اللاتجديد في محتوى بنية العلاقات و في المستويات المتعددة من علاقتها بعنصر الزمن و تحدياتها المختلفة و بعنصر المكان و منطلقاته المتعددة و المتغيرة و كأن بناء هذه النماذج من العلاقات التفاعلية و قوة فعاليتها في الواقع مرتبط و تتحكم فيه ضرورة اللاتجديد في تلك الأدوار الموسعة و المحددة ما بين الأطراف الفاعلة و المشكلة لنظام تفاعل تلك العلاقات.

صحيح أن مسألة التعرف على ماهية الأدوار و تحديدها مرتبط أو تفرضه طبيعة و ماهية المكانة أو الموقع الذي يحتله أو يشغله الفرد داخل نظام شبكة تفاعل العلاقات أو بتعبير بورديو داخل الحقل لكن قيمة هذه الأدوار و أهميتها على إحداث التأثير و إنجاز التغيير ضمن الواقع من خلال تحقيق فعل الإسهام و جلب الإضافة و توفير الحاجة لا يتأتى إلى من خلال ربطها بحجم و قيمة التحديات و الرهانات التي يفرضها الواقع و يطرحها المجتمع أي بطبيعة مكونات المطالب و الحاجيات و غاياتها البعدية المستقبلية مما يستلزم من الناحية العملية ضرورة تطابق و مسايرة تلك الأدوار لمتطلبات و رهانات ذلك الواقع و شروطه وليس العكس لأن المستوى الثاني أي المجتمعي هو أكثر موضوعية تتحكم فيه متغيرات أكثر واقعية أهمها متغير التاريخ أو الزمن الذي لا يعرف التوقف أو الثبات فهو في حركية مستمرة و في تغير دائم من حيث إفرازاته و انتاجاته مما يحولها عندما تكون في شكلها المطلي إلى مسألة متجددة باستمرار حتى و لو كانت مسألة الانتماء إلى المكان ثابتة وبدون تحول.

اختلاف المجتمعات و تمايزها لا تبنيه صور التطورات المادية و الإنجازات الاقتصادية و لا تؤسسه أشكال التراكمات الحضارية لأن هذه الأخيرة ما هي إلا تمظهرات لانعكاسات وانتاجات أوجدها الفعل المجتمعي المنظم و العقلاني الذي يحقق التمايز الكمي المادي، أما التمايز الكيفي الذي يؤسس للاجتماعات الراقية سلوكا و فكرا تنظيما و بناءا فيصنعه عامل التفكير و لهذا التصنيف سوف يكون على النحو التالي : مجتمعات تمارس فعل التفكير و أخرى أفرادها عاجزين أو بعيدين عن ممارسة فعل التفكير. إذا كان ماركس يقول أن تاريخ المجتمعات هو تاريخ للصراع الطبقي فبالنسبة علم الاجتماع السياسي يمكن القول أن تاريخ المجتمعات البشرية هو تاريخ للصراع حول و من أجل السلطة، ما نقصده بالتفكير هنا ليس الأسلوب الآلي الروتيني المرتبط بضرورة آنية و ذاتية و لكن الأسلوب البنائي المنتظم المرتبط بإشكاليات البعد المجتمعي و الحضاري العام الذي يأخذ بعين الاعتبار مبدأ و غاية مراعاة فكرة و سلوك العيش مع الآخر و بالآخر و من أجل الآخر. إدراك هذا الفرق بين نمطي التفكير و الوقوف على الاختلاف بين ما هو آلي ذاتي و ما هو بنائي تاريخي يكون من خلال التعرف على محتوى و مضمون الأسئلة أو الاستفهامات التي يتشكل منها نشاط التفكير لدى الأفراد لأن نمط التفكير الذي نقصده لا يتحقق إلا من خلال وساطة السؤال حجما و مضمونا الذي يجعل من العملية نشاطا عقليا ذا ديناميكية وذا إبداع يسمح بالانتقال من المجهول إلى المعلوم و من الوصول إلى إدراك الحقيقة أو الحقائق المراد البحث و الكشف عنها و لهذا درجة تطور المجتمعات أو تخلفها يقع فيما نسميه بدرجة التفكير الذي

يقوم به الأفراد، كما أن حجم و قوة التحديات و الرهانات التي يطرحها المجتمع و التي تتطلب أدوار بنفس المستوى ما هي إلى انعكاس لحجم و قوة وقيمة الأسئلة والإستفهامات التي يتم طرحها داخل مجتمع ما. من جهة أخرى التفكير نشاط ذا ديناميكية تتدخل فيه عملية تفاعل العديد من العناصر و المعطيات التي لها صفة التجدد المستمر فهو عكس التذكر الذي يجعل الفرد في دائرة مغلقة و ثابتة مبنية على التكرار و يتم فيها أسلوب اعتماد و إحضار فقط ما هو قديم دون الخروج عن دائرة الثابت المعلوم سابقا. فعل التفكير يقوم على طرح أسئلة بخصوص إشكاليات جديدة ومفتوحة كل هذا يجعل من العلاقة بين تجديد الأدوار و تغيير الرهانات و التحديات علاقة استلزامية.

إذا ما نظرنا إلى خصوصية علاقات التفاعل ذات الأنماط القبلية أو العائلية أو الشخصية المشكلة لما أسميناه بالرأسمال الاجتماعي المستثمر فيه من طرف النخبة السياسية نجد أنها تخفي داخلها منطق محدد ألا و هو اللاتجديد في الأدوار.

فقيامها و اشتغالها بدون انقطاع و عدم تأثرها بالتغيرات و التحولات التي تتعرض لها من المحيط و تماسك بشكل قوي لعناصر و مكونات بنائها و التزام الأفراد بقواعدها وحدودها راجع إلى هيمنة منطق عدم المساس بشكل و محتوى الأدوار التي يؤديها الأطراف الفاعلة فهناك إلزام متكرر لنفس الأدوار السابقة المحددة والمضبوطة سلفا بصفة نهائية بحيث تفرض صورة من الستاتيكا التي ينبغي أن يقوم بها الأفراد حتى و لو تغيرت شروط و معطيات الفضاء التفاعلي الذي تقع داخله تلك الشبكة من العلاقات إذا هناك محاولة للحفاظ على

نمذجية تلك العلاقات التفاعلية من خلال الإبقاء و الاحتفاظ بنفس الأدوار القديمة من حيث أهدافها و قواعدها ومعاييرها.

خصوصية بنائية تلك العلاقات التفاعلية في شكلها العمودي من القمة إلى القاعدة، من القوي إلى الضعيف، من الحاكم إلى المحكوم، من الكبير إلى الصغير، و طبيعة نمطها التضامني في شكله الميكانيكي الذي يمنع داخليا من تشكل أي قوى فاعلة جديدة أو سلطة متحررة و موازية سواء كان مصدرها هوية الفرد المستقل و الفاعل أو هوية المجموعة الاجتماعية المبنية و المنظمة يرفض خارجيا كل آخر مختلف ومغاير اجتماعيا و نمطيا، من جهة أخرى نمط أساسها التفاعلي القائم على أسلوب التبادل الكمي عوض التعاون الكيفي و الإسهام الفعلي بحيث أن أسلوب الأول تحركه قاعدة احتكار سلطة المكان وامتلاك الهدف الذي تقوم على أساسه مسألة التفاعل بل إن مادة نتائج و أهداف تلك العلاقة تكاد تكون معلومة و محددة مسبقا من حيث محتواها و توزيعها فلا ينبغي الخروج عن حدوده أو تجاوز قدراته لأنه لا يعكس صورة من تفاعل القوى المتعددة و المختلفة و إنما يتحدد من خلال تفاعل للأنماط كل هذا يتحقق حول نظام تفاعل تلك العلاقات التي تأخذ نوع من العلاقة السيبرنطيقية **Cybernétique** الميكانيكية المغلقة و المسيجة التي لا تقبل أي تجديد أو تغيير فهي يتحكم فيها و يوجهها مبدأ روتينية نفس المهام و الأدوار التي يؤديها كل عنصر داخل النظام العام.

منطق اللاتجديد في الأدوار ضمن شبكة العلاقات التفاعلية المغلقة لا يراعي عامل التغير في الزمن الذي هو أصلاً حتمي و لا يتأثر بإفرازات و انتاجات ذلك التغير وبالتالي فهو لا يقبل أن يطابق الأدوار التي يحتويها بتلك التحديات و الرهانات الجديدة التي يفرضها التطور في الزمن لان في ذلك تجاوز للأدوار القديمة و ربما حتى التفكيك في نماذج العلاقات التفاعلية البسيطة و المتكررة. يتم التفاعل و التعامل مع تلك الرهانات الجديدة بنفس خطوات و توجهات الأدوار القديمة و عبر إعادة تكرار داخل جميع المستويات و ضمن كل دائرة من التحدي مهما كانت طبيعتها و مهما كان سياقها الزمني الذي تنتمي إليه وبعدها التفاعلي الذي ترتبط به، لهذا نجد مثلاً دور الأب القائم على أساس التوجيه والردع و الفرض و الإلزام في علاقته بالأبناء هو نفسه دون أن تطراً عليه تغيرات دون تجديد أو استحضر لأدوار جديدة مقابل أدوار قديمة و هذا حتى و لو وقع تغيير في المستويات الجنسية، البيولوجية ، التعليمية ، الاجتماعية و المادية و كأن تحقيق الغاية أو الوصول إلى إدراك الضرورة الأولى التي وجدت من أجلها تلك الأدوار السابقة لم تكتمل بعد و لم يتم الانتهاء أو الإتمام من إنجازها أو تحقيقها فهي لا تزال قائمة و لا يزال هناك حاجة ملحة لضرورة تجسيدها بنفس الكيفية دون انقطاع.

الانتقال إلى استحداث أو تحديث أدوار جديدة انطلاقاً من نفس الانتماء للمكانة الاجتماعية يعتبر أمر مرفوض و غير مرغوب فيه حتى تبقى تسيطر نفس أشكال العلاقة العمودية داخل الحقل المجتمعي إنه نموذج علاقة الشيخ بالمريد التي تحدث عنها الباحث المغربي

عبد الله حمودي والتي تجعل مسألة الأدوار التي يؤديها كلا الطرفين في دائرة من الانغلاق و الثبات الدائم و التكرار المستمر بتعبير بسيط لكنه يحمل دلالة سوسيولوجية يمكن القول أن منطق اللاتجديد في الأدوار شبيه بالمنطق الذي يريد أن يجعل من نفس الثياب الوسيلة الوحيدة لتلبية ضرورات و لتحقيق أغراض مختلفة و متعددة وفق مناسبات و مواقع كثيرة غير متشابهة (العمل، النوم و الزفتف...).

الأمر يصبح أكثر تعقيدا عندما يتعلق بالحقل السياسي حيث تصبح السلطة السياسية تعتمد منطق الالتزام بالوفاء بنفس الأدوار التي كانت تقوم بها خلال فترات زمنية سابقة مرتبطة بمرحلة تكوين ما يسمى بالدولة المستقلة، مرحلة البناء و التأسيس التي فرضتها ظروف و شروط الخروج من وضعية استعمارية أولا و ألزمتها حالة من الفراغ الإداري و التنظيمي ثانيا مما استلزم ضرورة القيام بأدوار للوصاية و الخلاص و الحماية و القيادة التي يسهر على تنفيذها الرجل الحامي الأمر الوكيل باعتباره المنقذ و المخلص للأمة، في المقابل هناك دور للولاء و الطاعة و التبعية التي يقوم بها المحكوم لكن هذا الدور المرتبط بالحكم و التحكم في شؤون ما هو مصلحة عامة كان من المفروض أن ينتقل بعد فترة تاريخية معينة إلى دور للتنظيم و التسيير إلى دور لتفعيل القدرات و إدماجها و ليس إلى جمع و تجميع تلك القدرات ضمن دائرة مغلقة. في سياق ما هو نظري يشير هوبنر عندما يتحدث عن فكرة الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاصطناعية إلى أن الهدف كان يتحدد في أن يجعل من التسلط و فرض الحكم الفردي من طرف الحاكم الدور الأساسي لما هو فعل سياسي من منطلق أن تحديات

و رهانات المجتمع الانجليزي في تلك الفترة كانت تتميز بحالة من الاستقرار التي ضلت تتطلب ذلك التوجه و الخيار السياسي الأمني لكن بعد تجاوز تلك المرحلة أصبح ذلك التنين ذو الرؤوس المتعددة الذي يخيف الأفراد و يمتلك حريتهم ويمارس عليهم إكراها تحول إلى مجرد شخص مسالم و متعاون من أجل المصلحة المشتركة، شخص يقبل بتقاسم السلطات تنين برأس واحد ليتحول في مرحلة ثالثة إلى مؤسسة لها الطابع الموضوعي والاشخصاني، طابع بأكثر عقلنة و أكثر براغماتية قانونية يستفيد من نتائجها أفراد المجتمع العام.

منطق اللاتجديد في الأدوار بالنسبة لنموذج السلطة السياسية في الجزائر يراد منه القول أن هدف تحقيق الوحدة الوطنية في شكلها السياسي و الاجتماعي و بناء السيادة الداخلية وفرض التوازنات المتبادلة لم يتم الوصول إلى تحقيقه بعد و أن الخطر الأول قائم و مستمر و التهديد من زوال هويتنا و انتمائنا لا يزال مطروح أي أن مجموع التناقضات والتحديات التي كانت موجودة داخل المجتمع في فترة سابقة لازالت حاضرة و لم يتم بعد تجاوزها وعليه ليس هناك ضرورة للبحث في إحداث أدوار جديدة حتى و لو كانت هناك تحديات و رهانات آنية تفرض نفسها علينا فينبغي البقاء ضمن نفس دائرة الأدوار السابقة و لا نهتم بدور تفعيل القدرات والإمكانيات دور إنتاج الفرد الفاعل دور تفكيك نظام علاقات قديمة و العمل على بناء نظام علاقات جديدة (Déstructuration - Restructuration) دور إنتاج المجتمع المدني التاريخاني الذي يشارك بنوع من الاستقلالية و السلطة الموازية في خلق فعل حر و قوي خاص به يمارسه من أجل تحقيق تطلعاته و أهدافه المحلية.

3- هيمنة منطق البحث عن الولاء الكمي :

ضمن هذا المستوى من الطرح وهذا التوجه من البحث فإن مفهوم الولاء لا نعني به الطاعة في أسلوبها و صورتها الطبقية القائمة على الخضوع لإرادة عليا و الالتزام بتوجهاتها وخياراتها و الامتثال لقراراتها و أحكامها و لكن أن نربط وجودها واستمراريتها و بقائها من حيث فعاليتها و ديناميكيتها باستمرارية و فعالية وجود الأخر حتى و لو كان مختلفا وبالتالي انتاجاته من السلوكات و الممارسات و من الآمال و التطلعات مرهونة و مرتبطة في تحققها بل يحددها و يوجهها في شكلها ونتائجها و أهدافها ضرورة مراعاة وجود الأخر و لهذا الخروج عن أو فقدان الولاء داخل المجموعة الاجتماعية قد يعني بالنسبة للطرف الأول الموت.

الولاء قد يقيدك أو يحددك و قد يمنحك مجال أوسع للنشاط و الحركة و للإنتاج والإبداع، قد يحقق لك الاستقلالية مع البقاء ضمن فضاء الشأن العام الذي ينتمي ويشترك الآخريين فيه فيسمح لك بذلك الحصول على غاية التعايش ثقافة و سلوكا، من هنا يصبح عنصر الولاء السبيل الأمثل لتحقيق الذات و منبع للحصول على السلطة سواء المتعلقة بالشخص ذاته فتعطي له القوة و تمنح له القدرة على ممارسة الفعل و على الوصول لتحقيق نتائج تلك الممارسة أو قد يكون مرتبط بسلطة الجماعة التي يتحقق وجودها بوجود العلاقة الاجتماعية و تفاعلها المتبادل ما بين طرفين اجتماعيين أ و ب كلاهما يتمتع بالحرية والاستقلالية في ذاته و في قراراته و عليه كل ما كان لديك ولاء أكبر كان لديك سلطة أوسع و كان بمقدورك أن تتحكم في توجيهه و تنظيم موضوعات السلطة و في التأثير بشكل فعال على هذه الموضوعات

و على أهدافها و علاقتها بالأفراد. قوة الولاء دليل على قيمة و أهمية الذات التي يوجه لها أو تلك المستفيدة من هذا الولاء و من خلفياته سواء الرسمية أو غير الرسمية، حتى لو أخذنا المسألة من المنظور الاقتصادي فإننا نجد أن الإقبال الواسع للحصول على السلعة و الرغبة المتزايدة على اقتنائها دليل و تعبير عن الاعتراف لصاحبها أو لمنتجها بحضوره القوي داخل السوق كطرف فاعل و بالتالي تعبير على أن لديه سلطة في التأثير على كيفية سريان اللعبة الإنتاجية و على قدرته في التحكم في السوق و في توجهاته.

الولاء نعتبره بمثابة المنبع للتأكيد على إجرائية و قوة فعل تحقيق السلطة في بعده وشكله الممارساتي الواقعي من خلال قدرته على التأثير و فرض الإلزام بمقدار ما لديك من حجم و بنية للولاء بمقدار ما سوف تمارسه من سلطة بمقدار فعالية التأثير على الموضوعات من حيث مساحة المجال الذي يمس ذلك التأثير، إن القدرة على توجيهه للعبة و على التحكم في قواعدها و ميكانزوماتها مرتبط في الأساس بالقدرة على امتلاك عنصر الولاء و الاعتراف الأمر الذي يحقق في مرحلة ثانية القدرة للحصول على السلطة لكن الاختلاف و التباين يبقى مطروح على مستوى شكل الولاء و ماهيته التي يتم اعتمادها في عملية الاستثمار والذي يؤسس بدوره لمنطق التعرف و التحكم في اللعبة بحيث ما إذا تم التحكم فيها سوف يتم حتما التحكم في نتائج اللعبة و في قواعدها.

عمليا استخلصنا شكلين من الولاء، الأول نعتبره كمي يتحقق ضمن علاقة اجتماعية بدون شروط نوعية أو خصائص و أدوات كيفية، الأولوية و الأساس فيه للحجم العددي من

الولاءات النابعة أو التي يمنحها الأفراد، إذا المهم بالنسبة لهذا الشكل ليس طبيعة الولاء و ما مدى فعاليته و بما يتميز من حيث نتائجه و أهدافه و لكن المهم هو ما المقدار الذي يشكل هذا الولاء في ميزان التعداد الكمي أي أن قوته مرتبطة بحجمه و ليس بفعاليته أو نوعيته وأسلوب تحققها و لا بنتائجه و طرق الوصول إليها و لهذا قد تكون نتائج و رهانات اللعبة و السلطة في حد ذاتها مغايرة لتطلعات الولاء.

هذا الشكل من الولاء يتحدد بالنظر إلى الأطراف التي هي مصدر للولاء على أنها موضوعات مادية شبيهة بالأرقام الحسابية و ليس بالنظر إليها على أنها عناصر وكائنات فاعلة و مؤثرة، فإنها تحقق الاختلاف و التمايز ضمن الواقع انطلاقا من حجم و نوعية فعل تأثيرها و حجم المساهمة الذي تقوم به و ليس من حيث عددها.

الشكل الثاني من الولاء كيني أهميته مرتبكة بطبيعة النتائج التي يحققها أولا وبشروط تحقق هذا الولاء ثانيا و بأهدافه و غاياته ثالثا أي أن الأمر غير مرتبط بالولاء في حد ذاته و إنما بما يترتب عن هذا الولاء بداية و نهاية، سببا و نتيجة ولهذا تحققه مرهون بوجود أطراف قادرة على إدراك ذاتها المستقلة و الفاعلة، واعية لسلوكاتها و نتائجها و بتحقيق علاقة تفاعلية متبادلة، إنها عملية تمهد لتشكيل مبدأ و قاعدة العقد الاجتماعي المبني على أساس الاعتراف بسلوك التنازل من كلا الطرفين قصد تحقيق القبول و الإقبال، الاعتراف و الرضا ، لكن هذه المرة الهدف ليس أن يحصل الشخص على الولاء و فقط و إنما المحافظة على صورة المؤسسة كمييار و كقيمة لها القدرة على الاستمرارية و البقاء إنها صورة الذات الخالدة بناء و تنظيمًا،

فكرا و ممارسة، إنه نظام الفعل الجماعي الذي ترتبط أطرافه من أجل تحقيق ذاتهم و هويتهم الاصطناعية و ليس الطبيعية و لهذا فإنه في كل الحالات هناك ضرورة لوجود الولاء مهما كان شكله من اجل القيام بتفعيل اللعبة و من أجل تحقق فعل ممارسة السلطة لكن الاختلاف سوف تحدده خصوصية الشروط المحيطة بالعبة أولا و ثانيا و هذا هو المهم بالنسبة للمنطق الداخلي الذي يحكم و يتحكم في سرقات تلك اللعبة وفي اشتغالها، فكيفية اشتغال اللعبة الانتخابية في حقلها السياسي الجزائري و طريقة سريانها وطبيعة تلك الميكانزمات و القواعد المتحكمة فيها وخصوصية انتاجاتها كل هذا مرتبط بماهية المنطق الذي تقوم عليه تلك اللعبة والذي يفرض نفسه على المتنافسين في بناء وتوجيه استراتيجيتهم و في انجاز رهاناته و تجاوز التحديات و العواقب التي يطرحها الحقل و عليه مسألة التعرف والكشف عن حقيقة المنطق الداخلي أمر أولي و أمر لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال التعرف على ماهية وخصوصية مادة الرأسمال الاجتماعي الذي نعتبره أداة أكثر توظيفا و أكثر فعالية أي الأكثر تحقيقا للربح و النجاح بالنسبة لنموذج الناخب الجزائري، فعندما يكون موضوع الرأسمال الاجتماعي وفق الأشكال الأساسية الثلاث التي استخلصناها والتي تطرقنا إليها بالتحليل سابقا و عندما يكون منبع وأصل عناصر ومكونات ذلك الرأسمال موجودة و متوفرة أساسا ضمن ما هو حقل مجتمعي أو فيما هو مادة لعلاقات اجتماعية تحكمها خصائص و قواعد أكثر تقليدية أي أنه يحددها بالدرجة الأولى ما هو شروط اجتماعية طبيعية و عندما تكون مادة هذا الرأسمال هي بناءات لشبكة من العلاقات التفاعلية التي تقع و تنتج بكيفية مستمرة و متكررة

في شكلها وصورتها الأولية و البسيطة داخل المجتمع و داخل بناءاته المختلفة و عندما تكون الأطراف المكونة لهذه الشبكة من العلاقات و المفعلة لها هم أشخاص في صفتهم وهويتهم الطبيعية و غير قادرين على التخلي عن انتماءاتهم الاجتماعية الأولية و عن روابطهم الطبيعية عندما يتعلق الأمر بفعل المصلحة العامة و عندما يرتبط تحقق هذا الفعل بضرورة الانخراط ضمن حقل الفضاء العمومي أي ضمن وضعيات بنائية مؤسسية و في حالات متميزة تتعلق أساسا بموضوعات عمومية و ليس بالفضاء الخاص، بما هو مصلحة مشتركة و ليس شخصية، بما هو بناء للمواطنة و ليس بناء للشخصنة فإن الأمر يصبح يتحدد ضمن مستوى ما هو ولاء كمي و ليس كفي مرتبط بالبحث عن أشخاص ملتزمين و خاضعين و ليس أفراد فاعلين و مؤثرين مشاركين و مساهمين. طبيعة و شكل البناء الاجتماعي و انتاجاته من أشكال العلاقات العائلية و القبلية و الشخصية المؤسسة في نهاية المطاف لما هو رأسمال جاهز للاستثمار فيه سياسيا يخفي داخله منطق الولاء الكمي. قوة البناء و فعالية العلاقات الاجتماعية تتحقق أكثر بالحجم العددي و الكمي من شكل المنطق الذي تحدثنا عنه لهذا جوهر اللعبة أي منطق الرأسمال الاجتماعي الذي يشكل ويشغل آليات تلك اللعبة قائم على أساس البحث عن أكبر و أوسع ولاء ممكن لكن في شكله الكمي و صورته الارتباطية من خلال الاهتمام و التركيز على الجانب الشكلي وعلى الخصائص و الخصوصيات الشخصية للأفراد و على مكونات انتماءاتهم و روابطهم العائلية و القبلية و الشخصية إنهم الأفراد الذين يمنحون الولاء، إنه منطق العلاقة التفاعلية الشخصية، في هذه الحالة نحن أمام واقع

مجتمعي محدد يتحكم فيه أساسين، الأول محصور ضمن علاقة تفاعلية شخصية ومباشرة تتحقق ما بين الشخص -أ- والشخص -ب- يرتبطون بهوية واحدة و يشتركون في نفس الخصائص الاجتماعية الطبيعية، ثانيا علاقة مباشرة وجها لوجه دون وجود أي وساطة لواء تنظيمي مؤسسي مستقل و موضوعي أو مرجعية قانونية محايدة مما يجعل فعل الولاء و توجيهه لا يكون نحو المؤسسة و قواعدها و منطلقاتها التي لها صفة الاستمرارية والديمومة و التي تفرض على الأفراد ضرورة التفاعل بشكل إيجابي مع أهدافها و ليس مع الأهداف الشخصية للأفراد.

إذا كان منطق الولاء الكمي يتحقق من خلال سيطرة مبدأ و شرط التقارب الشكلي الذي يراعا فيه البعد العددي بالدرجة الأولى فإن منطق الولاء الكيفي يتأسس و يقوم على مبدأ و شرط التمايز و التنوع الكيفي بخصوص المادة أو الفكرة أو المشروع الذي يحمله الشخص و ليس الشخص في حد ذاته، بتمايز و جدية الأدوات الموظفة لتحقيق أهداف المشروع.

عكس هذا الولاء الكيفي مرتبط بموضوع العلاقة ما بين الأفراد التي تجمعهم و ليس بالعلاقة في حد ذاتها، مرتبط بفكرة أو مشروع متعالى في أهدافه و أدواته، مشروع يتجاوز ذاتية الأفراد مما يجعل إمكانية وقوع الولاء يمر عبر وجود أفراد يتقاسمون نفس الفكرة و يشتركون في نفس الطرح و الأهداف و متشبعون بنفس الدلالة الرمزية مما يجعل العلاقة تكون بين أطراف فاعلة، أطراف مشاركة بإسهاماتها أطراف يتمتعون بالاستقلالية والذاتية و ليس علاقة مع أشخاص أشياء يتأثرون و لا يؤثرون، يخضعون و لا يساهمون. و بالتالي فإن الإجماع يقع في شكله

الكمي الذي يهدف إلى إنشاء الجماعة المشاعية التي يحكم أفرادها روابط اجتماعية عاطفية وأخلاقية هذا الشكل من المنطق الذي يتأسس على هيمنة الولاء الكمي من حيث الشكل وفعالية شبكة العلاقات الاجتماعية البسيطة يعيق تشكل المجموعة الاجتماعية التي تتعايش داخلها الاختلافات و التناقضات.

العلاقة الاجتماعية في شكلها القبلي أو العائلي أو الشخصي تعيق تشكل المجموعة الاجتماعية التي يتعايش داخلها أو ما بين أفرادها معطى الاختلاف و التناقض أي صورة المجموعة الاجتماعية التي يفعلها شكل التضامن العضوي. من منظور الخيارات و التوجهات الوظيفية للسلطة السياسية في الجزائر في علاقتها بالمجتمع وفي علاقتها بمبدأ رعاية و تحقيق الاستمرارية و الديمومة لنموذجها فإن منطق الولاء الكمي الذي تحويه بداخلها بنية شبكة العلاقات القبلية مثلا سوف تعكسه بشكل أساسي ما نسميه ببعده الوظيفية الأبوية أولا و ببعده وظيفية التعبئة السياسية ثانيا.

خاتمة الفصل الثاني:

يوضح لنا **دوبري** على لسان الفيلسوف العربي **محمد عابد الجابري** أن الظاهرة السياسية تجد دوافعها فيما يطلق عليه اسم اللاشعور السياسي الذي هو عبارة عن بنية قوامها علاقات مادية جمعية تمارس على الأفراد و الجماعات ضغطا لا يقاوم، علاقات من نوع العلاقات القبلية العشائرية و العلاقات الطائفية و المذهبية و الحزبية الضيقة التي تستمد قوتها مما تقيمه من ترابطات بين الناس من

نعرة و تناصر أو فرقة و تنافر، هذه البنية من العلاقات اللاشعورية تبقى قائمة و فاعلة رغم ما تتعرض له البنية الفوقية للمجتمع من تقسيمات⁴⁶.

اعتمادا على هذه الرؤية المعرفية الدقيقة و الواضحة لمفهوم اللاشعور السياسي من جهة وتقييدا بحدود خيار التوجه الاستراتيجي للتحليل من جهة ثانية، يمكننا أن نضع تعريفا تقريبا للمجتمع باعتباره كتلة مكثفة لأشكال متعددة و مختلفة من شبكات تفاعل العلاقات الاجتماعية تفاعلها وتحركها أشكال متعددة من قوى الرأسمال الرمزي أو الاجتماعي أو المادي أو ... وعليه فإن أي حقل سياسي في دائرته الانتخابية تحديدا يكون أكثر نجاعة وأكثر فعالية في كسب رهاناته عندما يمر عبر التوظيف و الاستغلال المباشر لأشكال تلك القوى من الرأسمال المهيمنة داخل المجتمع، من هنا كشف لنا تناول التفكيكي لمكونات التركيبة البنائية للمجتمع في نموذج الجزائر أن هناك هيمنة قوية لأشكال محددة من الرأسمال الاجتماعي تظهر في صور ما أسميناه بنظام شبكة تفاعل العلاقات القبلية، القرابية والشخصانية المبنية في مجموعها على قواعد الولاء لروابط و اتحادات أكثر منها اجتماعية طبيعية و ليس مؤسساتية و التي يسمح داخلها للأفراد من تحقيق هويتهم وإنتاج خياراتهم و توجهاتهم فيتحقق لهم انتماؤهم إلى الكتل و المجموعات الاجتماعية التي تلغي الصفة الفردانية المبنية على الاستقلالية، إذن المجتمع في هذه الحالة تحركه أكثر قوى اللاشعور الاجتماعي الذي يحافظ على استمراريته و قوة توظيفه حتى و لو تفككت و زالت بناه التركيبية العتيقة لأنها تحتفظ و تحتزن داخلها بعدها الإيديولوجي و الثقافي الرمزي، هذا اللاشعور الاجتماعي الذي يتحول إلى اللاشعور السياسي يتم

⁴⁶ محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 13.

عبره تفعيل المنطق الداخلي لتلك الأشكال من الرأسمال الاجتماعي القائم على البحث على الولاء

الكمي عوض الكيفي وعلى ملء الفراغات المكانية و على اللاتجديد في الأدوار.

الفصل الثالث

الاستلزامات الوظيفية للسلطة و إفرازاتها السياسية

مقدمة الفصل الثالث:

إذا تقدمنا في عملية التحليل يتبين لنا أن صور المنطق الذي احتوته تلك الأشكال الثلاث من الرأسمال الاجتماعي إذا ما تم وضعها في علاقة مع اشتغال السلطة و أدائها الوظيفي سوف تطرح نماذج محددة من الاستلزمات الوظيفية تجعل من فعل السلطة فعلا أكثر إجرائية و فعالية يمكنها من تحقيق استمراريتها و ديمومتها لان خيارات السلطة السياسية لماهية نماذج الوظائف التي ينبغي أن تؤديها اتجاه المجتمع و التي تجسد نمطها وبعدها الأداتي و التي تحقق لها قاعدة تواجد تفرضها خصوصية المنطق الداخلي الذي تحويه بنية شبكة تفاعل العلاقات و ما تطرحه من استلزمات وظيفية التي تحقق في نهاية المطاف علاقة للتفاعل و الترابط ما بين الحاكم والمحكوم وتنتج وضعية للاقتراب والتقارب بين منطق البنية و نمط الوظائف السلطوية و لهذا فالقراءة المتأنية من موقع غاية تحديد العلاقة السيبرنطيقية لموضوع إشكالية سريان و اشتغال السلطة السياسية في الجزائر و علاقتها في المجتمع وفق رؤية سوسيولوجية تفكيكية لمادة و بنية نظام تفاعل العلاقات الاجتماعية ما بين الأفراد و المجموعات بحثا عن المنطق الذي يحركها و اعتمادا على أسلوب التحليل و النقد في آن واحد لإفرازات تلك البنية تفرض علينا الإحاطة و الإلمام الشامل و الواسع للموضوع من مختلف جوانبه التركيبية دون إهمال لأي جانب كما تستلزم علينا الإيضاح الدقيق لمعظم عناصره المعرفية و الفكرية التي تتأسس عليها و بموجبها دلالاته العلمية و خصوصيته السوسيولوجية فتسمح لنا بالخوض في عمق و جوهر الأشياء وعلاقة الأشياء فيما بينها و عليه نعتقد أنه لا يمكن لنا المباشرة في الإجابة على سؤالنا السوسيولوجي المتعلق باستفهام : ما هي المنابع الوظيفية التي تعطي للسلطة استمرارية في

نموذجها ؟ دون التطرق لتحديد طبيعة تلك الوظائف التي تقوم بها السلطة و التي تعطي لنا استنتاج أن هناك استمرارية و ليت تقطع، أي أنها تؤكد لنا أن هناك استمرارية في نموذج السلطة مادام أن هناك استمرارية في ماهية و طبيعة تلك الوظائف التي تؤديها مع العلم أن القاعدة البيولوجية توضح لنا أن بقاء العضو على قيد الحياة واحتفاظه بقيمته مرهون ومشروط عمليا و ميكانيكيا باستمراره في أدائه للوظيفة أو الوظائف المرتبطة به وبالتالي في فعالية تلبيةه لحاجيات ما، في المقابل موت العضو يكون بالتوقف عن أدائه الوظيفي وعليه السؤال الذي ينبغي طرحه : فيم تتمثل هذه الوظائف المتكررة التي تلتزم السلطة السياسية بأدائها، و التي تعكس بشكل أو بآخر خصائص و خصوصية هذه السلطة، بل وتفيد المرتكزات الأساسية لقيامها و ديمومتها؟.

لقد اتضح لنا عبر عملية التحليل التي أجريناها أن المبدأ الذي يبني و يتحكم أكثر في بنية المجتمع هو تلك الأشكال الثلاث من الرأسمال الاجتماعي الممثلة في أنماط تفاعل العلاقات أي أن عملية تنظيم و توازن المجتمع و تفعيل علاقاته تساهم فيها بشكل قوي وواسع روابط اجتماعية طبيعية أولية أكثر ما هو خيارات لأدوات و روابط اصطناعية موضوعية، إذا الأفراد في كلا الحقلين الاجتماعي و السياسي يستمرون و يشتغلون في إنتاج سلوكياتهم و توجيه خياراتهم بالاعتماد تكرارا و حجما على مادة أو أرصدة ما هو رأسمال اجتماعي و ليس ما هو رأسمال مهني أو علمي أو اقتصادي.

خصوصية تلك الأشكال من العلاقات التفاعلية الدائمة و القوية التي ينتجها و يعيد إنتاجها الأفراد داخل الحقل المجتمعي يجعلها إطارا لتوجيه و تحديد الكثير من التوجهات والخيارات ولتحقيق

العديد من الرهانات، كما أن خصائص تلك الأنماط من الروابط الاجتماعية العائلية أو القبلية أو الشخصية التي تتحكم في بناء و تفعيل بنية المجتمع وطبيعة ما تحويه و تخفيه من أساليب من منطق التهميش و الإقصاء لكل ما هو مغاير ومختلف و لمنطق الاحتواء و الاستحواذ الكمي للمكان وللأفراد بحثا عن الولاء و ما تفرضه من صور للتضامانات و الاتحادات الآلية و ما تنتجه من نماذج للفرد المستلب والتابع والخاضع، كل هذا إذا ما وضعناه داخل إطاره و توجهه السوسيولوجي و إذا ما ربطناه بإشكالية العلاقة بين المجتمع و السياسي التي تقيدها بان نجعل المستوى التفسيري لها يتحدد ضمن البعد التفاعلي الوظيفي الذي يؤديه الأول و يتأثر به الثاني والذي تفرضه واقعا خصوصية و طبيعة البناء الاجتماعي المشكل من شبكة العلاقات التفاعلية المكونة في مرحلة لاحقة لما أسميناه بالرأسمال الاجتماعي لوجدنا أن هيمنة و سيطرة شكل محدد من البناء الذي يقوم عليه المجتمع يستلزم شكلا و مضمونا محددان من الوظائف التي يؤديها السياسي. من جهة ثانية ما يجعل أي وظيفة ما مهما كان شكلها و مهما كان هدفها ومصدرها ممكنة التحقق عمليا و قابلة للاستمرارية إجرائيا هو توفرها على الإطار المكاني المثل و المناسب الذي من المفروض أن تقع داخله و الذي تسمح قواعده و شروطه الداخلية بإمكانية تحقق تلك الوظيفة، إذا ينبغي توفر البنية التركيبية و التنظيمية الملائمة لتحسيد أي وظيفة، فلا تحقق لأي وظيفة في أي مجتمع كان دون وجود نضام محدد لشبة من العلاقات التفاعلية التي لها قابلية التكيف و احتواء تلك الوظائف، إنها الوضعية التي تلتقي وتتطابق فيها قواعد ومعايير تلك العلاقات مع أبعاد وأهداف تلك الوظائف و أن لا يكون تعارض بين منطقتها و ما تستلزمه من وظائف.

الاستلزامات الوظيفية للسلطة و نماذجها الأساسية:

1- في تحديد مفهوم الاستلزام الوظيفي :

إذا سلمنا مبدئيا أن موضوع الرأسمال الاجتماعي هو معطى واقعي مشكل من مجموع الاستعدادات و القدرات ذات الخصوصية المعينة التي يتمتع بها الفرد أو المجموعة الاجتماعية وكحقيقة تاريخية تراكمية لها امتداد ضمن سيرورة مراحل التطور الزمني للمجتمع فلا بد أن نستنتج بأن هذه المادة من الرأسمال ستعكس من الناحية العلائقية العملية صورة البنية التركيبية الاجتماعية التي يتحدد و تتشكل على أساسها وحدة الوجود المجتمعي العام للمجموعة و تعبر عن نموذج العلاقات التفاعلية التي يعتمدها أطراف تلك البنية والمهيمنة و المسيطرة على فضاء الحركة والنشاط و عبر إنتاجها و إعادة إنتاجها بشكل مستمر و متكرر. فإن الحفاظ على ديناميكية وتوازن هذه البنية من حيث خصوصية تنظيمها و ما يفرزه من أشكال للتضامات و طبيعة تركيبها و ما تطرحه من أصناف للهويات و الانتماءات و الولاءات و من أنماط للترتيبات والتقسيمات الاجتماعية والمجموعاتية. كل هذا مرتبط من الناحية الإجرائية التفعيلية بضرورة تحقق العديد من الاستلزامات الوظيفية التي تتطلبها تلك النماذج من العلاقات التفاعلية حتى تحافظ على بقائها و كيفية توزيع المواقع و الأدوار بالنسبة للأطراف المنتمة لتلك العلاقة و المتواجدة في نفس الحقل و يفرضها أيضا منطقتها الداخلي الذي يشغلها و مبدؤها التكويني الذي يؤسسها ويوجهها.

من هنا أصبح إلزاما علينا قبل التطرق إلى تحديد ماهية تلك الاستلزمات الوظيفية التي تطرحها أشكال الأعمال الاجتماعي الثلاث التي توصلنا إلى الكشف عنها سابقا والتعرف على محتواها و شكلها، أن نعطي و نضع تشريحا سوسيولوجيا توضيحيا و لو بشكل مختصر لذلك المفهوم و أن نوضح الدلالة المعرفية له التي لها علاقة مباشرة باهتمامنا البحثي و التي سوف تساعدنا و تقربنا من فهم العلاقة السياسية مع مسألة السلطة.

المنظور السوسيولوجي الذي اعتمدناه في بحثنا و الذي وضعناه من خلال محتوى فرضياتنا الأساسية المتعلقة بعلاقة الخصوصية التقليدية للبنية الاجتماعية في مستوى ما هو نضام لتفاعل العلاقات من جهة و استمرارية نموذج السلطة السياسية الذي يتحقق عبر استمرارية أدائها الوظيفي من جهة ثانية، فرض علينا أن نتناول مسألة الوظيفة السياسية من حيث أنها تعبير عن نشاط له صفة الديناميكية، عن عملية أو مجموعة من العمليات لها صفة التنظيم و الترتيب تتطلب وجود منظومة من العناصر و الأدوات التي تسمح لها بأن تجسد و تحقق أهدافها، هذا التجسيد الآداتي في منظوره التقني الذي حددناه بخصوص مفهوم السلطة السياسية و الذي ربطناه بأسلوب الاشتغال والتوظيف فرضته علينا معطيات الواقع المجتمعي للدراسة، نظرنا إلى السياسي عموما و إلى السلطة السياسية تحديدا المشكلة و المجسدة ليس في صورتها المؤسساتية و نمطها القانوني و إنما في نموذجها الكارزماتي الزعاماتي المشكل و المبني على أساس ما هو شروط لخصائص شخصية استثنائية و فوق عادية دفع بالأفراد إلى وضع جميع تطلعاتهم و مختلف أهدافهم و أحلامهم في يد الشخص الكارزماتي ، إنه تجسيد لصورة الشخص المخلص و الحامي و المدبر لشؤون الأفراد، هذا ما جعل مسألة السلطة

تحدد ليس بمدى قدرتها على التنظيم و التسيير لما هو شأن عام و في مدى إسهامها في تحقيق و توفير شروط تشكل قوى اجتماعية جديدة يسمح لها بالاندماج في الحقل السياسي وبالمشاركة في ما هو فعل للقوى التاريخية إنها عكس هذا تتحدد إيجابيا أو سلبيا في علاقتها بالأهداف و بالنتائج المتوصل إليها بمدى تبنيها و تلبيتها للحاجيات المادية و الاجتماعية للأفراد.

من جهة أخرى منطلق التحديد أو التعريف سوف يكون إنطلاقا من مرجعية المحتوى المعرفي الذي حددناه سابقا لمفهوم السلطة السياسية حيث اعتبرناها بمثابة الأداة والآلية العملية التي تتحدد و يتحقق عبر مستواها الأدائي مجموعة من الممارسات والنشاطات المحسدة في الواقع لتحقيق غاية أو هدف معين و المقيدة لفعل السلطة⁴⁷، من هنا سوف يتشكل لدينا مستويين ضمن تركيبة هذا الجهاز السلطوي:

1-المستوى الوظيفي : إنه جانب النشاط و الاشتغال و الحركة و السرطان الذي تؤديه وتحديثه تلك الأداة عبر مجموعة من العمليات و وفق عدد من المراحل و الخطوات. إنه جواب على استفهام كيف تشتغل تلك الأداة أو ذلك الجهاز؟ إنها تتحقق عبر توفر و تضافر عنصر الأداة مع الطريقة من أجل الوصول إلى نتيجة.

2-المستوى الوظيفي : إنه جانب موضوع الاشتغال الذي تجرته و تؤديه تلك الأداة، إنه جواب على سؤال الاشتغال حول أو على ماذا؟ الجواب يتحقق عبر توفر عنصر الأهداف و النتائج. اجتماعيا نحن نشير إلى جانب ما ينتظره أو ما يتوقع حصوله من خلال حضور تلك الأداة.

⁴⁷ Danilo Martuccelli, Sociologie de la modernité, Ed Gallimard, 1999, p33.

الوظائفية : هذا المفهوم يتعلق بمستوى شكل و نموذج ماهية و محتوى الوظائف التي تؤديها تلك السلطة عبر اشتغالها. الوظائفية تتميز عبر نتائجها و أهدافها المحققة و المنجزة عمليا و عبر تأثيرها وأثارها المترتبة.

الاستلزام الوظيفي : كلما كانت بنية شبكة تفاعل العلاقات الاجتماعية التي ينتجها و يعيد إنتاجها الأفراد وفق خصائص محددة و منطق معين كلما كانت تتطلب و تستلزم ماهيات محددة من الوظائف. كلما كان أسلوب التضامانات التي يعتمدها الأفراد و شكل الولاءات التي يقومون بها وفق صورة محددة كلما كانت الروابط الاجتماعية تحكم الأفراد بنمطية معينة.

الاستلزام : شكل العلاقة التفاعلية الشرطية و موقع الأطراف داخل الحقل يحدد استلزاما صورة من الوظائف فشكل اليد و موقعها داخل الهيكل البنائي للجسم البيولوجي و طبيعة المنطق العام الذي ترتبط به و يتحكم فيها و الذي لا يخرج عن سيطرة الكل البنائي والبنوي كل هذا يستلزم نموذج و شكل وظيفي محدد يتعلق بأداء و ضيفة للمس - للحمل - للدفع - للامسك وليس و ضيفة للأكل أو التنفس أو السمع. هناك استلزام شرطي ، كلما وجد الأول تحقق الثاني فيقع نوع من التطابق و التلازم أو التوافق ما بين شكل و بنية الأول و شكل و نموذج الوظائف المترتبة عنه.

تعيين ماهية الوظائف التي يتم التقييد بها و القيام بأدائها تحددتها ماهية شروط و معطيات الوجود المكاني الذي تقع داخله أو الذي سوف توجه إليه بمعنى أن هناك نوع من الارتباط الشرطي بينهما و التوافق الكيفي و ليس الكمي، أي أن كيفية توزيع المواقع داخل الحقل وكيفية تفعيل و تفاعل

العناصر المكونة له و كيفية اشتغال منطقه الداخلي يحدد و يبين ماهية الوظائف التي يستلزمها حفاظا على كيفية ارتباطه و ترابطه بتلك البنية ، من هنا التغيير في ماهية و محتوى الوظائف يتطلب التغيير في ماهية البنية الاجتماعية وخصوصية تركيبها مما هو شبكة لروابط و علاقات تفاعلية.

أداء الوظائف و تحقيقها ليس خيارا إراديا سلطويا و إنما استلزاما حتميا فرضته مسألة حضور وهيمنة ما أسميناه القوى الفوق سياسية المتواجدة ضمن بنية ما هو شبكة لعلاقات تفاعلية والمحركة لها و فرضته تلك النمطية من الروابط الاجتماعية المشكلة لبنية المجتمع و التي نعتبرها كأطر بنائية اجتماعية و كمرجعيات هوياتية انتمائية لها قوة الحضور والتأثير بخصوص تنظيم و بناء و تفعيل شبكة تفاعل العلاقات بل و حتى في تحديد خيارات و توجهات الأفراد. الروابط لا تعبر عن فكرة أو تصور يحمله و يعتقد فيه الفرد بمجرد انتمائه إلى المجموعة الاجتماعية.

عنصر الاستلزمات الوظيفية في مستواها السياسي يقودنا إلى الاستنتاج التالي : أن التمييز بين نموذج الدولة الحديثة و التقليدية يمكن أن نشرحه على النحو التالي علما أنه ليس الإطار الوصفي هو الذي يبيننا بل الإطار التحليلي فما يميز الدولة التقليدية عن الحديثة مرتبط بأسلوب التشكل والبناء لذلك النموذج و من حيث خصائص و خصوصياته، من حيث كيفية وقوع و حدوث هذا التشكل. فالدولة التقليدية تشكلت عبر امتداد لبناءات اجتماعية قديمة و بسيطة عائلية قبلية عشائرية سبقت في وجودها الدولة و في ارتباطها الزمني التاريخي، هذا الامتداد لا يتحقق على مستوى تراكم البناء الهيكلي المادي و إنما يستمر على مستوى قوة و فعالية البناء الثقافي المخيالي وعلى مستوى قوة البناء العلائقي التفاعلي الذي ينتجه و يعيد إنتاجه الأفراد فتحدد بذلك تراتبيتهم الاجتماعية و انتماءاتهم

الهوياتية و اتحاداتهم التضامنية. إنه مستوى التوظيف المرجعي لمعطيات تلك البنية و ذلك البناء و الحضور الوظيفي و الوظائف لتلك المرجعيات و لمنطقها الداخلي (ليس القبيلة ولكن القبلية) .

أما الدولة الحديثة تشكلت عبر إنتاج و تأسيس بناءات سياسية جديدة و معقدة، إنه التأسيس من نقطة بداية معلومة جديدة و متجددة، مختلفة و مغايرة عن البناءات السابقة أو الحاضرة لكن بشكل مغاير قد يكون اجتماعي أو ديني ، تلك البناءات توقفت استمراريتها الهيكلية وانقطع امتدادها الوظيفي ليترك أو ليفتح المجال لتشكيل بناء جديد و لاشتغال وظيفي متميز إنه الزوال للقديم مقابل حضور الجديد.

من هنا يصبح الاستلزام الوظيفي في بعده السياسي الخاص بنموذج المجتمع الجزائري يقع ويتحدد ضمن نفس دائرة الاستنتاج الذي وضعناه سابقا لكن هذه المرة الاختلاف سوف يكون ليس على مستوى ماهية الوظائف المستلزمة التي حددتها و فرضتها قواعد و شروط البنية الاجتماعية للمجتمع و إنما تكون و ترتبط أكثر بمن يقوم بتحريك و تفعيل و توظيف تلك الوظائف و من هو المستفيد من نتائجها و آثارها، إنها السلطة السياسية تحديدا المثلة في نموذجها السلطاني.

2- سوسيولوجية الفعل الوظيفي للسلطة السياسية :

إذا ما انطلقنا من خلاصة نتائج قراءتنا الأكاديمية النظرية للكثير من الأطروحات التي تناولت بالبحث و التحليل لموضوع الرأسمال الاجتماعي و لو اقتصرنا على حدود منهجية بحثنا التي اعتمدها و إذا ما نظرنا إلى معطى السلطة السياسية من زاوية بعدها الإجرائي الواقعي باعتبارها

جهاز أو آلة أدائية تمارس نشاط أو مجموعة من النشاطات قصد تحقيق مجموعة من النتائج لخلصنا

إلى الملاحظات التالية :

- يطلعنا **بيار بورديو** في خضم بلورته لنظرية إعادة الإنتاج **La Reproduction** أن

عنصر الرأسمال يقع ضمن دائرتين من الانتماء الزماني القديم و الجديد و بين مستويين من

التمظهر الشكلي الستاتيكا و الديناميكا، إنه حسب تعبيره "...منتوج للتاريخ الذي سوف

ينتج بدوره التاريخ..." فهو بمثابة موروث لمادة من العلاقات تشكلت عبر تفاعل و تأثير

مجموع الشروط و العوامل المنتمية من حيث بعدها الزماني إلى مرحلة الماضي لكن في نفس

الوقت هذا المورث القديم سوف يكون له الدور في رسم و بناء التاريخ من جديد أي التاريخ

القادم إن صح التعبير. من جهة أخرى و خلال تعريفنا الإجرائي لمفهوم الرأسمال الاجتماعي

بيننا و بكيفية عملية ذات دلالة اقتصادية أن كل ما هو رأسمال باعتباره شكلا لوساطة ما هو

إلا تجسيد لمجموعة من القدرات الممثلة في شبكة دائمة من العلاقات التفاعلية المعترف بها

والمعارف عليها من طرف أفراد المجتمع المعين و التعبير عنها اجتماعيا في مجموع تلك الروابط

الدائمة و المقيدة التي تعطي للمجموعة الاجتماعية نوع من التميز و التمايز في كل

خصوصياتها المشتركة أي أن مادة هذا الرأسمال شكلا ومضمونا أوجدتها و حددتها سلفا

طبيعة و شكل بنية تفاعل العلاقات الاجتماعية. كل هذا جعل من الحقل السياسي الذي

هو فضاء للتنافس من أجل السلطة السياسية لا يشغل إلا عبر وجود وساطة ممثلة في ما هو

مادة لرأسمال اجتماعي وجعل قوته في قدرته على التفعيل التي تتحقق إلا بقوة المجموعة

الاجتماعية و قدرتها على الاعتراف بهذا الرأسمال و بالاعتقاد فيه و بالتمسك به، ليس فقط كقيمة رمزية ولكن أيضا كأداة و كوساطة عملية تحقق أهداف و غايات، إنه بمثابة الرصيد الذي يحقق الربح و المردودية إذا ما تم الاستثمار فيه فأهميته و قيمته تظهر في ماهية الوظائف التي يستلزمها. يشير منجحة ثانية فكر **بورديو** أن مسألة الهايتوس تمثل ذلك النظام من التوجهات المتحصل عليه و الذي يشكل في مستواه الممارساتي كأنه مبدأ للتصنيف، كأنه شكل من التصور و التقدير كمبدأ لتنظيم الفعل⁴⁸ إنها الإشارة المباشرة لعلاقة الهايتوس كتراكم من الاستعدادات بما هو مستوى للإجراء، للفعل والنشاط هنا تتحدد أهمية و قيمة الهايتوس من زاويته الإجرائية.

- يتفق الكثير من الباحثين على أن موضوع السلطة السياسية في شكلها العام و في منطلقها المبدئي ما هي إلا تعبير و تجسيد لعلاقة تفاعلية اجتماعية بين الحاكم والمحكوم (**ماكس فيبر** على سبيل المثال لا الحصر) لكن إذا ما نظرنا للمسألة من زاوية بعدها الإجرائي العملي كفعل و من حيث علاقتها بالمحكوم كذات بشرية واجتماعية في نفس الوقت فإنها تصبح بمثابة جهاز أو آلة سياسية أوجدها الأفراد أنفسهم و فرضتها الضرورة الاجتماعية من اجل العيش و البقاء مما يجعل قيمتها وأهميتها ليس في طبيعة عناصرها و شكل أدواتها و أسلوب تفعيلها و إنما في غايتها في ماهية الوظائف التي تؤديها و في حجم و نوعية النتائج التي تتوصل إليها يقول **جورج بيردو** "السلطة مبررة عبر الوظيفة التي تؤديها وهنا تحديدا تتحدد

⁴⁸ Nathalie Bulle, Sociologie et éducation, Ed Puf,2000,p 121.

خاصية السلطة ضمن الدولة الوظيفية التي تعتبر سلطة شرعية من خلال نتائجها.⁴⁹ بل إن استمراريته وديمومتها مرتبطة عمليا باستمرارية أدائها لتلك الوظائف التي أسست من أجلها و بمدى قابليتها من طرف أفراد المجتمع و مدى قدرتها على تحقيق الفعالية أي على إنتاج التأثير، في هذا الصدد تؤكد لنا النظرية السياسية لدى ابن خلدون إن زوال الدولة (الملك) في المرحلة الثالثة من عمرها يرجع في الأساس إلى ضعف عصبيتها و تراجع قوتها المبنية على التلاحم و الاتحاد ما بين أفراد نفس القرابة القبلية لكن هذا التلاشي في دور العصبية و هذا الحتمية في زوال الدولة سببه يرجع إلى أن الدولة (الملك) في حد ذاتها بدأت تتخلى تدريجيا عن الوظائف الأساسية التي حددتها لها قاعدة العلاقة العصبية ألا وهي وحدة المجموعة الاجتماعية و الدفاع عنها و حمايتها و الملازمة والمناصرة لأفراد نفس العصبية والإبقاء على تضامن أفرادها مقابل هذا بدأت تتوجه إلى القيام بوظائف أخرى ممثلة في تحقيق الرفاهية و الحصول على البذخ و السعي وراء المصلحة الخاصة والاحتواء على الملك و التخلي عن روح النعرة العصبية و الجماعية. لكن ما ينبغي أن ندركه هو أن مجموع الوظائف التي تحدها الدولة من اجل استمراريته و التي تؤدي إلى تعرضها إلى الزوال في حالة التخلي عنها و تعويضها بوظائف أخرى، فرضتها و ألزمتها طبيعة البنية القبلية الاجتماعية و النمطية العصبية لشكل تفاعل العلاقات الاجتماعية ونموذج و شكل الوحدات الاجتماعية القائمة و

⁴⁹ Georges Burdeau, Traité de Science Politique T3, Ed LGDJ-Paris, 1968, p726.

المنبئة على روح التضامن الآلي و على أسلوب الروابط الطبيعية، يقول ابن خلدون في هذا

الصدد "و على قدر ترفهم و نعمتهم يكون إشرافهم على الفناء فضلا عن الملك.."50

يجب أن نعلم مسبقا أن مفهوم الوظيفة هو تعبير عن نشاط و أسلوب، عن فعل لتلبية

حاجات ما أو لملاً فراغات مما يطرحها الواقع و تفرضها الضرورة المجتمعية المحددة مكانا وزمانا

مثل ما يرى أصحاب النظرية الوظيفية بشكل مختصر إنها كيفية من التطابق ما بين توجهات

و أهداف هذه الوظيفية و البنية الاجتماعية الموجهة إليها أو المقصودة من طرف تلك

الوظيفة، فهي قبل أن تكون أداء و إجراء فإنها أسلوب من التقارب بين أبعاد مادة هذا

الأداء و أبعاد مادة الموضوع الذي سوف توجه إليه هذه الوظيفية مطابقة مع شكل بنية

المجموعة الاجتماعية و شكل تفاعل العلاقات التي ينتجها أفرادها بكيفية متكررة.

- ضمن النموذج النظري الخلدوني تكون الدولة (الملك) قوية و متماسكة وظيفيا لما يكون الأنا

العصبي يسيطر على الأنا الشخصي، لما تكون المصلحة المشتركة للعصبية تسيطر على المصالح

الشخصية. و لأن العلاقات السائدة ضمن هذا الإطار هي علاقات المساهمة والمشاركة في

الفوائد لمادية و المعنوية فإنها تصبح نفس العلاقات التي مكنتها من الانتصار في حربها نحو

الملك هي علاقة تضامن و تعاون و تناصر ، هذا ما يشير إليه **الجابري** في محتوى كتاب

العصبية و الدولة 51 .

50 بوزباني الدراجي، العصبية القبلية، دار الكتاب العربي-الجزائر، 2003، ص 211.

51 محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون - العصبية و الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 247

الحفاظ على قوة العصبية و من ثم قوة الدولة (الملك) يكون بالحفاظ على ديمومة نفس الوظائف التي تتناسب مع قواعد العلاقات التفاعلية العصبية، التغيير في محتوى و شكل الوظائف يستدعي أولا التغيير في شكل و محتوى بنية تفاعل العلاقات الموجودة داخل المجتمع. الانتقال من عالم وحدة العصبية و تلاحمها الى عالم السباق من اجل الجاه المفيد للمال الذي يهدم المصلحة الخاصة يؤدي الى ضعف العصبية و بالتالي الى زوال الدولة (الملك) حتى ان الولاء في هذه الحالة نعتبره ولاء كمي عددي بالنظر لحجم المجموعة الاجتماعية من حيث انها مصدر لتحقيق المصلحة المشتركة عبر منطلقاتها و مضامينها الإيديولوجية القائمة على التلاحم و الوحدة و المناصرة و الدفاع. فساد العصبية المحرك الأساسي للملك يحصل لما يقع الانفراد بالمجد و الاستفادة الشخصية بتبعاته المادية و غير المادية و منع الآخرين من الحصول على تلك الفوائد أو كما يقول ابن خلدون "...امتناع التطاول للمساهمة و المشاركة..."⁵²

3- الإطار التحليلي لفهم إشكالية إشتغال السلطة السياسية في الجزائر:

إذا ما التزمنا و تقيدنا بحدود التعريف الإجرائي الذي بلورناه سابقا بخصوص مفهوم السلطة السياسية أين حددنا مضمونه ضمن مستوى ما هو نظام للفعل السلطوي باعتباره تجسيد للأداة أو الوسيلة التي لا يتحقق وجودها و لا يتبين دورها و أهميتها إلا عبر مجموع ما هو نشاط وأداء و توظيف يتم السعي من ورائه لتحقيق أهداف و الوصول إلى إدراك نتائج لها علاقة بما هو سلطة

⁵² محمد عابد الجابري، نفس المرجع، ص 494.

سياسية. بناء على هذا التصور يصبح كل فعل سياسي (كل أداة) غير ممكن أن يكون لديه تواجد فعلي و عملي و لا يمكن إجراء عملياته و تحقيق نتائجه إلا من خلال وجود الدائرة الاجتماعية المناسبة و القاعدة المرجعية الضرورية الممثلة هنا في المجتمع الذي يوفر له و يمنحه المنابع الأساسية لاشتغاله و سريانه فهو منبع التأثير و النشاط و الوجود داخل دائرة المنابع التي يقوم عليها الموجودة أساسا في المجتمع، إنه المخزن الذي يحوي كافة المنابع سواء في شكلها الثقافي أو الاجتماعي التي يتم بموجبها و على أساسها للسلطة أي لتلك الأداة أن تؤدي وظائفها و أن تشتغل بكيفية مستمرة ومتوازنة، بل إنه بموجبها تصبح لتلك الأداة نوع من المصادقية و الشرعية التي يمنحها القبول بها و الاستمرارية و الفعالية في التأثير و في النتائج، هذه العلاقة الارتباطية بين السلطة كأداة و المجتمع كمصدر لتوفير منابع للطاقة و كأساس لتحقيق الاشتغال و التوظيف يشرحها و يوضحها بشكل دقيق الكاتب جورج بيرو " ..السلطة محددة و مبررة عبر الوظيفة التي تؤديها و هذه هي الخاصية الأساسية للسلطة داخل الدولة الوظيفية L'Etat Fonctionnel التي هي سلطة شرعية من خلال أهدافها و غاياتها.."⁵³.

إذا السلطة تتجسد من خلال الدولة الوظيفية الأداة التي تأخذ على عاتقها تحقيق و تجسيد عدد من الوظائف و الوصول إلى مجموعة من النتائج مما يجعل شرعيتها تتحدد بمنظور فعاليتها وقدرتها، إنها لا تتحدد و لا تتحقق من خلال علاقة ثقافية مخيالية و إنما عبر علاقة هدفية إجرائية محصورة على مستوى مادة و خصوصية النتائج المتوصل إليها.

⁵³ Gorges Burdeau, Op-cit, p 726.

في نفس الإطار يوضح نفس الكاتب بقوله "إن الدولة الوظيفية تقوم على فكرة مفادها أن المجتمع هو المرتكز، هذه الفكرة لا تنشأ بموجب الصورة التي يكونها الأفراد حول مستقبل مرغوب فيه، إنها تتأسس مباشرة بموجب البنية الاجتماعية القائمة.."⁵⁴ هذه الصورة التي تظهر من خلالها السلطة السياسية و يتشكل على أساسها و بموجبها كل ما هو سياسي تجعل من علاقة الاجتماعي بالسياسي، علاقة المجتمع بالسلطة علاقة ارتباطية ترابطية، علاقة للوظيفة و منابع تشغيلها و تفعيلها (السياسي مرتبط بالاجتماعي ما دام أنه يجد داخله الطاقة التي تغذيه و من جهة أخرى الأهداف التي يسعى إليها، لا يمكن أن يكون موضوعها إلا الكيفية التي يوجد عليها المجتمع... كل نظام سياسي سواء من حيث صورته أو أشكال اشتغاله لا يستطيع أن يكون مستقلا و منفصلا عن خصائص المجتمع الذي يقع داخله).

بالنسبة لنموذج السلطة السياسية في الجزائر قد لا تختلف كثيرا عن ما تم ذكره سابقا، فلا يمكن فهمها و إدراكها كإشكالية معرفية خارج هذا الإطار من الطرح و التصور السوسولوجي خاصة إذا تأكد لنا أن مستوى اشتغال و سريان الفعل السياسي في صورته وضمن مجال اللعبة الانتخابية لا يخرج عن إطار الاعتماد المكثف و المتكرر على مرجعيات معطيات و عناصر الرأسمال الاجتماعي الذي نجد له القاعدة و المنبع ضمن مادة الروابط الاجتماعية الأولية و يحقق لنفسه التماثل و التجسيد عبر شبكة تفاعل العلاقات الاجتماعية في شكلها القبلي، العائلي و الشخصي التي يستمر في إنتاجها و إعادة إنتاجها الأفراد ضمن واقعهم المجتمعي، هذا الاستنتاج يحيلنا مباشرة إلى استنتاج

⁵⁴ Gorges Burdeau, Op-cit, p 47.

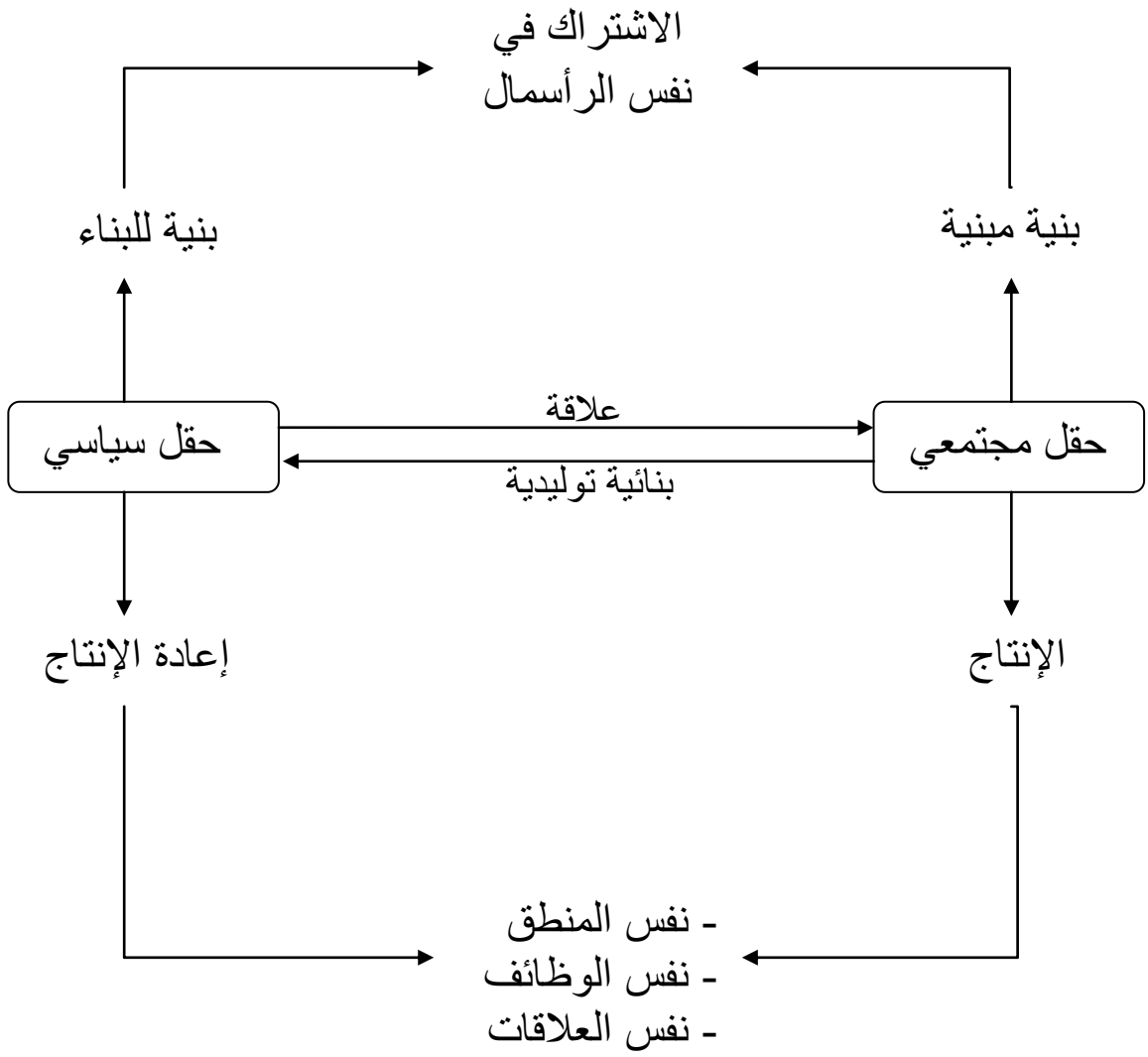
آخر، ألا و هو التعرف ومعرفة الصورة الكيفية و البائية التي يتأسس عليها المجتمع والتي تتشكل بموجبها بنيته الاجتماعية و أي روابط اجتماعية أكثر سيطرة داخل هذا المجتمع و أي أشكال الرأسمال الأكثر قيمة و استعمال و أي أنماط العلاقات التفاعلية الأكثر انتشارا و تكرارا لان خيارات النخبة السياسية لأدوات تحقيق إستراتيجيتها و اعتمادها على أشكال الرأسمال الاجتماعي ليس مسألة عفوية أو اعتباطية و إنما هي إلزاما و ترابطا بالمجتمع و ما يحويه من أشكال محددة للطاقة و ما يخفيه من أرصدة وظيفية جاهزة للاستثمار فيها. إنها التعبير المباشر الذي يعكس الصورة التي تتشكل عليها بنية المجتمع العام و الكيفية التي تتحرك بموجبها شبكة تفاعل معظم العلاقات الاجتماعية المكونة لتلك البنية و القيمة الاستعمالية والمرجعية التي يخصصها الأفراد لتلك النماذج من الروابط الاجتماعية و التضامانات، إنها شبكة العلاقات التفاعلية ذات الشكل القبلي العائلي و الشخصي، إنها كتلة الروابط الاجتماعية الطبيعية الأولية و أنماط التضامانات الميكانيكية.

إذا ما تقدمنا أكثر في عملية التحليل يتبين و يتضح لنا أن تجسيد الفعل السياسي من مستوى أنه تعبير عن نشاط للاستثمار فهو يحتاج ضرورة لعنصر الرأسمال بغض النظر عن تحديد شكله لكنه يقع ضمن دائرة ما هو لعبة انتخابية تنافسية و ضمن ما هو خطة إستراتيجية يعتمدها الفاعل الهادفة في جوهرها إلى غاية الوصول إلا السلطة عبر اكتساب أكبر نسبة ممكنة من الأصوات، كل هذا لا يمكن أن يتحقق إلا عبر حضور العلاقة التفاعلية المباشرة مع الحقل المجتمعي باعتباره المخزن و المصدر الأساسي لتوفير مكونات الطاقة و الرأسمال الضروري و الكافي لتفعيل وتشغيل ذلك الفعل و تلك الإستراتيجية. خيارات النخبة السياسية لماهية الأدوات و الآليات التي ينبغي اعتمادها

و توظيفها عمليا خلال مراحل اللعبة الانتخابية هو الذي يحولها إلى رأسمال جاهز لاستعماله سياسيا و الذي يتحدد و يتأسس في شكله العام انطلاقا من طبيعة و خصوصية شبكة الروابط الاجتماعية المهمة داخل الاجتماع البشري المحدد مكانا و زمانا.

قوة هذه الشبكة من الروابط تتحدد من حيث اتساع دائرة استثمارها منت جهة و من حيث حجم و قيمة انتاجاتها و تأثيراتها من جهة ثانية في جلب المنافع المادية أو الرمزية وفي تحديد المواقع و المراكز الاجتماعية و في رسم التكوينات و التكتلات الجماعية و في بناء التضامانات والاتحادات و التحالفات العصبية، إذا ديناميكية الحقل السياسي تتحكم فيه معطيات و عناصر الحقل المجتمعي، فالثاني يوفر للأول و يزوده بالطاقة و الأدوات الضرورية لاشتغاله و قيامه.

أما إذا ما توجهنا في التحليل إلا مستوى ما هو سلطة سياسية فإنه يتضح لنا أن خيارات هذه السلطة لا تخرج عن الإطار الذي تمت الإشارة إليه سابقا بحيث أنه كلما كانت بنية شبكة تفاعل العلاقات التفاعلية التي ينتجها و يعيد إنتاجها الأفراد بخصائص محددة و بمنطق معين ، كلما كانت هذه البنية تتطلب و تستلزم ماهيات محددة من الوظائف، كلما كان أسلوب التضامانات التي يعتمدها الأفراد تتحقق بشكل محدد كلما كانت مجموع الروابط الاجتماعية.



نموذج نظري للتحليل حول كيفية اشتغال السياسي في علاقته بالمجتمع

4- اللاإستقلالية الفعل الوظيفي للسلطة السياسية عن المجتمع :

إذا كان العديد من الباحثين في ميدان السياسة عموما و الانثروبولوجيا خصوصا قد انتهوا من خلال دراستهم لإشكالية نشأة و تكون ظاهرة الحداثة السياسية مرتبط بحقيقة أن الفضاء السياسي بكل مكوناته و أبعاده يضل منفصلا و مستقلا عن جميع شروط و قواعد ما هو فضاء اجتماعي سواء كان عائليا أو قريبا أو اثنيا، في هذا الإطار يوضح لنا جورج بالوندييه " ..أن الفضاء السياسي يبدأ أين ينتهي مجال الفضاء العائلي.. " هذه الحقيقة يصبح لها نوع من الاستثناء إذا ما قمنا بمقارنتها على نموذج الحقل السياسي الجزائري حيث يتضح لنا عبر عملية التحليل لأدوات تفعيل ما هو سلطة سياسية و لخصائص تكوينها البنائي ونماذج اشتغالها أنها لا تتحقق على استقلاليتها عن قواعد و شروط تلك البنى الاجتماعية المكونة للمجتمع أي أن ديناميكية ما هو سياسي في بعده الوظيفي تتجسد و تعتمد أكثر على محددات لديها وجود داخل المجتمع و على نماذج لديها موقع ما بين أفراد المجتمع أنفسهم، تلك النماذج التي يغلب عليها طابع النمطية الأبوية أو الخصوصية البتريمونيالية الأمر الذي يدفع نحو تقليص مساحة إمكانية تشكل الفرد الفاعل والمستقل سياسيا الفرد الذي يملك قوة الحصول على سلطة موازية مقابل سلطة سياسية، ما تجسده تلك البنية الاجتماعية بالنسبة للمجتمع الجزائري من نظام لتفاعل العلاقات و ما تخفيه من صور للروابط الأبوية و ما يتحكم فيها من منطق للولاء الكمي جعل علاقتها بالبعد الوظيفي للسلطة السياسية لا يخرج عن إطار تلك الشروط الأساسية التي تتحكم في بنائية المجتمع بل ويجولها إلى الأرضية المناسبة التي يقع عليها فعل اشتغال السلطة السياسية.

من جهة أخرى نحن نعلم أن التاريخ السياسي للمجتمعات الأوروبية هو تاريخ للصراع بين السياسي و الاجتماعي، بين الطبيعي و الاصطناعي، بين المؤسس واللامؤسس، هذه الملاحظ نجدها عبر كافة أنماط التفكير للباحثين و الدارسين بل إنها تشكل مادة التصور الفلسفي لما هو مجتمع و لما هو تاريخ لهذا المجتمع و لهذا فإن مختلف الإشكاليات المعرفية التي كانت تطرح، هدفها الأول كان البحث في حدود كلا الفضائين وأي نموذج من العلاقة التي ينبغي أن تكون بينهما، ما هي خصائص ما هو فضاء عمومي و ما هو فضاء خاص؟ ما هي شروط و الميكانزمات التي تتحكم في كل واحد منهما، أي الوظائف التي من المفروض أن يؤديها الأول بخلاف الثاني؟ ضمن هذا الاتجاه من التصور يتموقع الفكر السوسولوجي **لماكس فيبر** عندما يذهب إلى أن إعطاء نوع من التميز لما هو سياسي من حيث إطاره المكاني و استمرارية قدرته على ممارسة الإكراه، هذا التميز هو الذي يؤسس في نهاية المطاف إلى تشكل نموذج الدولة الحديثة الذي يعطي له **فيبر** التعريف التالي "إنها مؤسسة سياسية ذات طابع مؤسسي حيث الهيئة الإدارية تطالب ضمن فضاء جغرافي محدد احتكار ممارسة الإكراه المادي المشروع.."55.

لكن بالنسبة لتاريخ المجتمعات العربية فإن الملاحظ أنه تاريخ سيطرت فيه الشروط الاجتماعية على كل ما هو سياسي و هيمن فيه الطبيعي على الاصطناعي فوضعية اللاتغير في بنية المجتمع و في شبكة تفاعل علاقاته الاجتماعية و ما طرحه أو تفرزه من أشكال للتضامات الميكانيكية و من أنماط للروابط الاجتماعية الطبيعية الأولية و ما يحركها ويفعلها من منطلق ملء الفراغات المكانية و

⁵⁵ Jean Baudouin, op.cit, p58.

لجمع لولاءات الكمية من جهة و استمرارية هيمنة نفس البعد الوظيفي و نفس الصورة الأداة في شكلها الزبوني و في نمطها الأبوي بالنسبة لنموذج السلطة السياسية الذي يتحقق وجوده و تتحدد فعاليته عبر اعتماد نفس أشكال تلك الاستلزمات الوظيفية المؤداة اتجاه المجتمع من جهة ثانية، كل هذا جعل موضوع السلطة السياسية و مسألة السياسي بشكل عام يتم تعريفه من خلال محدد الاستقلالية من حيث خصائص مكوناته و أدواته و من حيث قواعده وآلياته التفاعلية و التفاعلية و يتم التعرف عليه أيضا من خلال اللانفصاله عن البنى و الاتحادات الاجتماعية الأخرى الموجودة داخل المجتمع؟ الأمر الذي أفقد السياسي قوة التحديد الذاتي و صفة التميز البنائي و التمايز النسقي و التحديد الوظيفي، انه يقع ضمن وضعية اللاقطعية مع أشكال الممارسات و أساليب العلاقات و حتى مع ماهية الأهداف و الانتاجات التي تتحدد بموجبها تلك البنى الاجتماعية المحلية. كل هذا يجعل من السياسي معطى ثابت لا يتمتع بالقابلية على التحديد و يصبح موضوع بعيد عن إمكانية تعرضه أو تأثره بما هو عملية أو فعل لحداثة سياسية التي يمكن أن تجعله يتحدد ويتأسس وفق كفاءات جديدة في التنظيم و أساليب متجددة في الممارسة و صور بديلة في الأهداف والنتائج و أنماط مختلفة و متميزة في البناء تكون مغايرة تماما لتلك الأنماط القديمة و لتلك الصور البسيطة في نظمها و أهدافها فيمتنع عن حصوله على استقلالية أكثر و توجهه نحو مركزية أوسع و فعالية أحسن يحقق بموجبها ذاته التجريدية وهويته الاصطناعية القانونية التي تتحكم فيها شروط ما هو فضاء عمومي و قواعد ما هو مصلحة مشتركة، كل هذا يتحقق ويتجسد عمليا بناء على قوة السياسي و على سلطته الذاتية التي يتحصل عليها عبر أدواته السياسية و من خلال مؤسساته الإدارية دون أن يشاركه في

ذلك بنى أو سلطات أخرى محلية ذات صورة اجتماعية. اللااستقلالية السياسي نتيجة ساهم فيها كل من المجتمع من خلال استمرارية هيمنة داخلية بنى لعلاقات تقليدية و السلطة السياسية من خلال رفضها الاعتراف بتشكيل و تواجد الاختلافات و التناقضات و منعها للصراع السياسي بين مختلف القوى المتواجدة داخل المجتمع خاصة الاقتصادية منها، ضمن هذه النقطة يشرح لنا الأستاذ **عدي الهواري** كيف أن الدول العربية فشلت فيها مسألة قيام الحداثة بقوله : ".أن الأطراف التي أخذت على عاتقها هذه المهمة هي نفسها التي كانت ترفض خطابا و ممارسة استقلالية السياسي و كانت ترفض وجود قوى اقتصادية متنافسة.."⁵⁶.

يجمع الكثير من الباحثين في تعريفهم و تحديدهم لمفهوم الحداثة* على أنها تعبير عن نمط من العلاقة التي ينتجها الفرد ما بين مستوى الحاضر و الماضي، بين الجديد و القديم، من حيث معطى الزمن. هذه الوضعية تستلزم من الناحية الواقعية بدورها سلوك و تفكير و ممارسة جديدة تسمح بالتخلص من الأشكال الماضية و من هيمنتها القديمة بتعبير أدق يمكن القول أن الحداثة ما هي إلا شكل من الاهتمام بما هو حاضر و قائم و موجود و بطريقة و كيفية مختلفة و متميزة عن تلك التي كانت في السابق، إنها الكيفية الجديدة في الرؤيا للأشياء و المواضيع و في التعامل و التفاعل معها عبر طرح أسئلة و استفهامات جديدة تتطلب أجوبة جديدة كل هذا يدفعنا إلى الاستنتاج و القول أن مسألة الحداثة في بعدها السياسي هي تعبير عن كيفية جديدة في بناء و اشتغال السلطة التي تسمح

⁵⁶ Lhouari Addi, L'Algérie et la Démocratie, Ed La découverte Paris, 1995, p36.
*بخصوص هذا الموضوع يمكن العودة إلى كتاب « Sociologie de La Modernité » للكاتب Danilo Martuccelli.

كما يرى **برتوان بادى** إلى أن تتحول إلى محرك للمجموعات الاجتماعية و للتضامات الاصطناعية مبنية تحديدا على فضاءات مختلفة⁵⁷.

إن قيام الحداثة لا يرتبط إطلاقا بعنصر التقدم و التطور في الزمن و لا حتى بعامل التغيير المادي الهيكلية هنا يقول هشام شرابي "التغير المادي الكمي بحد ذاته لا يمكن أن يحقق التحول الجذري الذي تتطلبه الحداثة الصحيحة و أن ما تحققه حتى الآن من تغير في الكم المادي إنما هو تعزيز للوضع القائم و تحديث لضعفه و تخلفه، الأمر الذي يجعله أكثر قدرة على حماية السلطة الأبوية القائمة و فرض قيمها و علاقاتها و بالتالي استمرار المجتمع موضوعيا في حالة ضعفه وعجزه.."⁵⁸ و إنما هي مسألة مرتبطة خصوصا بإرادة الأفراد التي تتحدد عبر بداية اهتمامهم بالنظر إلى المواضيع الموجودة داخل المجتمع بطريقة جديدة و بأهداف مختلفة عن تلك التي كانوا يقومون بها في مرحلة سابقة، هذا الجديد في النظر وفي التعامل مع المواضيع لا يرتبط بمكان و زمان محددين مما يعني أيضا أن الوصول إلى مرحلة الوعي بأن أدوات التفكير و النظر القديمة أصبحت غير مجدية و لا تستجيب مع تحولات و تطورات المرحلة الراهنة و لا تتوافق مع تحديات و رهانات المجتمع الحاضر مما يدفع إلى تصنيفها ضمن دائرة ما هو تقليدي.

إذا الحداثة أو الرؤية الجديدة تدفع أكثر إلى البحث عن البديل أو البدائل الكافية والضرورية لتحقيق فعالية أكثر و للوصول إلى عقلنة أوسع خطابا و ممارسة مما تستلزم سوسيولوجيا غاية التوجه نحو فرض تخصص أدق في الوظائف و مأسسة أوسع في النشاطات و الممارسات، هذا يعني أن

⁵⁷ Bertrand Badie, Les deux Etats, Ed du seuil, 1997, p 39
⁵⁸ هشام شرابي، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص 92.

الحدائة لا تقاس بحجم النتائج المادية المتوصل إليها بالقدر ما تتحدد و تقاس بمدى استعداد الأفراد و قوتهم ثقافيا على إنتاج تفكير جديد و بلورة بدائل مختلفة بخصوص طرق التفاعل مع الواقع، إن الحدائة تقاس بنوعية و ماهية الأهداف المبرجة و بخصوصية النتائج المتوصل إليها مقارنة بالنتائج و الطرق السابقة.

الحدائة عملية تضع قطيعة تاريخية مع مختلف أشكال الممارسات التي كانت تتحدد بموجبها سابقا و مع جميع الأنماط التنظيمية القديمة التي كانت تتفاعل بموجبها و مع العديد من الغايات التي كان يسعى إلى تحقيقها، إنها تعبير عن قطيعة مع كل ما هو معطى أو خاصة تقليدية تجاوزها عامل التطور و التغيير التاريخي للمجتمع، هذه الحتمية التاريخية للتطور هي التي تدفع إلى البحث عن البدائل في الأدوات و الطرق التنظيمية و الوظيفية التي تمكن من تحقيق وظائف بصورة أكثر فعالية و عقلانية و المتمثلة في تسيير و تنظيم تناقضات المجتمع و التي تقع داخل مساحة ما هو فضاء عام فتتجسد بذلك استقلاليتها وانفصاله عن تأثير سلطة تلك البنى أو التكوينات الاجتماعية المحلية الطبيعية التي تتواجد داخل المجتمع ذات الاتحادات المشاعية و التضامانات الميكانيكية، عكس هذا الذي وقع بالنسبة للنموذج السياسي الجزائري هو وضعية الامتداد الخطي و الاستمرارية في سيطرة الشروط و القواعد الاجتماعية الأولية في تحديد و بناء و اشتغال ما هو حقل سياسي، انها حالة من استمرارية ظهور و تمظهر السياسي عبر صورة و نماذج وظيفية و تنظيمية تقليدية قديمة، كل هذا يقابله امتداد في شكل و نموذج شبكة تفاعل العلاقات الاجتماعية، امتداد في ماهية المنطق الداخلي الذي يؤسس و يوجه تلك الشبكة، امتداد في غياب صورة المجتمع التاريخاني الذي يتشكل في بنيته مما هو

تقسيمات و تناقضات و اختلافات و فيما هو تعامل وتفاعل الأفراد معها فيعطي سيادة لمبدأ القوة التاريخية من حيث صورتها الفعلية و كفاءتها التفاعلية فالمجتمع يضل ينظر اليه على انه بعيد عن كل ما هو تعدد وصراع و عن كل ما هو تميز كيني سواء في النشاط أو على مستوى التفكير، هذه الصورة التي يمكن أن تؤسس في غايتها للاجتهاد و للانضباط العقلاني و المؤسساتي لكن الواقع يعبر عكس هذا و يؤكد أنه تعبير فقط مثل ما يقول **عدي الهواري** عن فكرة موجودة فقط على مستوى المخيال⁵⁹ أو الخطاب و ليس التعبير عن واقع سوسيولوجي. ففي نضر الأفراد المجتمع لا يعبر عن حقيقة سوسيولوجية و إنما هو مجرد فكرة أو تصور يحمله الفرد على مستوى مخياله، إنه بمثابة الوهم أو الحلم الذي يعتمد في مكوناته التركيبية على نماذج قديمة تاريخيا مرتبطة بتاريخ معين لكن ما تبقى منها هو سوا الحنين و البكاء، انه يمثل ما كان سابقا و ما ينبغي أن يكون حاليا لكن فقط في مستوى الفكرة أما ما هو كائن فعلا فالأمر مختلف إنه الواقع الفعلي المجسد بكل تناقضاته و تحدياته التي نصطدم بها يوميا (....يا حصره كي كنا بكري..... كانت كائنة النية..... المحبة ما بين الناس....).

في نفس الاتجاه يشير **هشام شرابي** إلى نفس الفكرة ونفس الملاحظة لكن هذه المرة تشمل جميع المجتمعات العربية. فهو يرى أن العائلة تشكل للفرد الشعور بالمسؤولية اتجاه العائلة نفسها و ليس اتجاه المجتمع بالنسبة إليه المجتمع الأكبر يتصوره الفرد كفكرة مجردة لا ينطبق عليها مفهوم المسؤولية بهذا الشكل المجتمع يمثل سوى عالم الصراع والكفاح الذي ينتزع الفرد لنفسه فيه مكانا يدعم كيانه و كيان العائلة⁶⁰.

⁵⁹ Lhouari Addi, L'Algérie et le Démocratie, op.cit, p35.

⁶⁰ هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الطبعة 3، 1984، الدار المتحدة للنشر-لبنان، ص 38.

هذه الصورة للتعبير عن المجتمع يمكن أن نجد لها تحديد نظري و تقسيم نموذجي أيضا عند

الباحث **تونيزر TONNISE** عندما يتحدث بخصوص المجتمعات المشاعية التي وضع لها مجموعة

من الخصائص من أجل تعريفها فهو يرى أن هناك شكلين من المجتمعات الأولى ينشأ و يتأسس

انطلاقا و وفق الإرادة العضوية للأفراد التي يتحكم فيها مبدأ الطبيعة البشرية و عامل التكرار والتعدد

أما الثاني فيتحكم فيه و ينتجه الإرادة المفكر فيها للأفراد **La Volonté réfléchie**

وفق مبدأ البرمجة العقلانية للأدوات و الأهداف المسطرة مسبقا، الإرادة الأولى يقابلها نموذج من

الاجتماع البشري البسيط تنظيما و عقلنة أما الثانية يقابلها نموذج من الاجتماع البشري المعقد و

المؤسس عقلنة، قد يبدو لنا في البداية أن هذا الطرح و هذا التصنيف أقرب إلى التقسيم المثالي و

النموذجي بتعبير ماكس فيبر لكن من الناحية السوسولوجية المنهجية فإنه يسمح لنا بالاختيار

الموضوعي للمفاهيم الأكثر إجرائية والأقرب لفهم و تحليل واقع مجتمعي جزائري دون الدخول في

مناهات ابستمولوجية، هذا التقسيم يساعدنا في توجيه بحثنا و تفكيرنا و مقارنتنا النظرية حتى نصل

أو نتحصل على جملة من النتائج المعرفية نفهم و نفكك بها ذلك الواقع و قد نزيل الإبهام عن

أسئلتنا العلمية.

إن السياسي في المجتمع الجزائري يضل يتحدد من خلال عودته و اعتماده على كل ما هو

شروط و عناصر اجتماعية، إنه يحقق هيمنته من خلال اعتماده على نماذج من التنظيم و من

العلاقات المتواجدة أصلا و مسبقا داخل الحقل المجتمعي ضمن تكويناته الاجتماعية المحلية المبنية على

الاتحادات العائلية أو القبلية أو الشخصية في هذا الإطار يقول **برهان غليون** إشارة إلى المجتمعات

العربية أن "...الدولة تعيش على استهلاك العصبية الجزئية و المؤقتة التي تنمو في القطر انطلاقا من تضامانات قديمة أو جديدة.."⁶¹.

سيطرة هذه الشروط لا تحقق التخصص الوظيفي للسياسي و لا تمنحه المكانة **Le Statut** الخاصة به و التي تميزه عن باقي المكانات الأخرى الموجودة داخل المجتمع بل إنها تجعل مسألة تشكل سلطة الدولة تتحقق أساسا على قاعدة و شروط سلطة القبيلة وليس وفق علاقة الاختلاف و التناقض بين الحداثة و التقليد⁶².

من الناحية الموضوعية استقلالية السياسي تمنح معطى السلطة مركزية أكثر و تجعل من هذا المركز المكان الوحيد لممارسة كل ما هو إكراه لديه شرعية بتعبير ماكس فيبر يتحول إلى المكان الوحيد لاحتكار و ممارسة الأشكال المادية و الرمزية للإكراه داخل ما هو حقل عمومي و الموجه نحو تنظيم المجتمع العام شريطة أن تخضع له جميع السلطات المحلية الأخرى بل إن هذا المركز يتحول إلى مصدر لتحقيق السلطة الوحيدة التي يتم التنافس و الصراع حولها من طرف مختلف القوى السياسية الموجودة داخل المجتمع. تصبح السلطة السياسية في هذه الحالة مجرد وسيلة وليس غاية في حد ذاتها، وسيلة لتنظيم و تسيير مختلف التناقضات و الاختلافات مما يجعلها قابلة للتغيير و التجديد في أدواتها و طرقها متى تغيرت التحديات و الرهانات التي يفرضها تطور المجتمع أي متى ازداد المجتمع تعقيدا و تعددا في قواه الداخلية و في رهاناته المستقبلية، إنها الوسيلة التي تتحقق بها فعالية أكثر. لكن إذا ما اعتبرنا أن السياسي هو مجرد استمرارية لما هو اجتماعي فإن ذلك يفقده تميزه ويجعله يتحدد وظيفيا

⁶¹ برهان غليون، المحنة العربية- الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 30.

⁶² Ouvrage collectif sous la direction d Elizabeth PICARD, Ed Harmand Colin, 2006, p59

ضمن دائرة التكرار و من حيث الشكل و محتوى الوظائف التي يؤديها و التي تضل محصورة و مقتصرة فقط على ما هو توزيع للغنائم و الثروة و ليس على ما هو إنتاج للثروة التي تتطلب اندماج القوى المنتجة و مشاركتها في تحقيق غاية نموذج دولة الرفاهية، انه التوجه نحو تميز النسق السياسي عن باقي الأنساق الاجتماعية الأخرى مثل ما يبين لنا ذلك *بارسونس* عندما كان يتحدث عن العلاقة بين التطور التاريخي للمجتمع و التطور السياسي للدولة الذي يستلزم في نظره ضرورة وجود نسق قانوني هو الآخر مستقل يسمح على مأسسة وظيفة الدولة و على جعل السلطة تحصل على شرعيتها في ممارستها و تدخلها في كل الميادين التي لها علاقة بالحقل العام⁶³.

إن الحداثة السياسية تستدعي في نظر *عدي الهواري* أن ننظر إلى مكان السلطة على انه فارغ يتم احتكاره ليس عبر وسيلة العنف و القوة و إنما عبر العهدة المؤقتة⁶⁴ لكن ما نجده بالنسبة للمجتمع الجزائري هو العكس أين تهيمن و تسيطر بنى الروابط الاجتماعية الطبيعية و أشكال العلاقات التفاعلية القبلية و العائلية فإن المبدأ يقوم على أساس احتكار السلطة من طرف مجموعة من الأفراد الذين يعتبرون أنفسهم أنهم الأجدد و الأمثل لتسيير شؤون الأمة و السهر على مصلحة الأفراد مما يعني أن الصراع الطبيعي حول هذه السلطة سوف يكتفي بالإسراع على ملء المكان وعلى السيطرة عليه شخصانيا بل و تملكه بكيفية منفردة دون تجدد أو تجديد، فعوض أن يكون المكان حقل لممارسة وسيلة السلطة فإنه يتحول هو في حد ذاته إلى سلطة و إلى غاية و ليس أداة تزول أو تتغير فقط عندما يتغير الأشخاص، من هنا نشاط الأشخاص ليس القيام أو إحداث البديل

⁶³ بارتان بادي - بيار بيرنيوم، مركز الانتماء القومي-لبنان، ص 28-29.

⁶⁴ Lhouari Addi, L'Algérie et la Démocratie, op.cit, p37.

الإيديولوجي و الاستراتيجي و إنما إقصاء وإزاحة الأشخاص من المكان قصد احتكاره من جديد من طرفهم، هذا يدفعنا للوصول إلى استنتاج آخر هو أن هؤلاء الأشخاص هدفهم و غايتهم ليس التغيير في نموذج السلطة من حيث معايير و قواعد التنظيم العام عبر طرح البديل و إنما عبر العمل على الاستخلاف في ملء المكان و مع إعطاء استمرارية لنفس نموذج السلطة أي دون إحداث أي قطعة تاريخية و نوعية بخصوص آليات التنظيم العام و ميكانزمات الاشتغال للسياسي بشكل عام، هذا ما يدفع إلى تمظهر السلطة في شكلها النيوباتريمونيالي الذي يجعل من قاعدة و منطق الفضاء العام فضاء خاص و مما هو ملكية عامة إلى ملكية خاصة يتم التصرف فيها بكيفية شخصية متفردة* .

غياب استقلالية السياسي عن المجتمع أفرز من الناحية الواقعية تواجد أكثر من سلطة وبالتالي أكثر من مركز لممارسة هذه السلطة التي تحولت إلى غاية في حد ذاتها تتحقق عبرها المصالح الخاصة مما جعل الأفراد يحددون تواجدهم و بينون ولاءهم في علاقتهم بالكيانات والاتحادات الاجتماعية المحلية عوض تحديد علاقتهم بالسياسي و بالدولة، إنهم يوجهون ثقتهم في تحقيق أهدافهم نحو تلك الكيانات و نحو تلك الآليات و القواعد و الأرصدة التي توفرها بنية العلاقات الاجتماعية الطبيعية، إنهم يتعدون عن التوجه إلى السياسي وأدواته الموضوعية والقانونية، هذه المفارقة يشير إليها عبد الله العروي و يعممها على كافة المجتمعات العربية حين يقول " .. أن نضرة الفرد العربي إلى السلطة ... لم تنجح في تركيز الكيان القائم و تحويله إلى مجتمع سياسي .."⁶⁵ .

* بالنسبة لـ S.Eisenstadt " ..البيتريمونيالية الجديدة تحدد و تعكس وضعية أين يكون مركز السلطة ممتلك من أجل غاية إبقاء داخل السلطة نخبة سياسية تسهر و تستثمر في مشروع بناء عصرنة البناء الوطني للدولة.." - عبد الرحيم لمشيبي (L'Algérie en crise) p365
⁶⁵ عبد الله العروي، مفهوم الدولة، الطبعة 8، المركز الثقافي العربي- المغرب، 2006، 170.

تبقى مسألة أساسية ينبغي الإشارة إليها ألا و هي إذا كانت عملية تحقيق الحادثة تمر عبر أسلوب وضع قطيعة مع كل ما هو تقليدي فالسؤال الذي يفرض نفسه علينا هو: متى ينبغي التحلي عن هذا القدم؟ متى ينبغي وضع تلك القطيعة؟ متى يمكن أن نبنى تاريخانية جديدة؟ الجواب سوف يكون: عندما يشكل هذا القدم عائق أمام كل ما هو تجديد أو تغيير إذا ما أصبحت مادة هذا القدم غير قادرة على تقديم الإجابة الواضحة و الكافية للأسئلة التي يطرحها الواقع الحاضر، إذا ما أصبحت أدواته و آلياته في وضعية للاهتلاك و أقل إنتاجية للفعالية.

نماذج الاستلزامات الوظيفية للسلطة السياسية :

1- الاستلزام الوظيفي الأول : نمطية الروابط القبلية واستلزامها الوظيفي

النقطة الأساسية التي تستوقفنا من الناحية السوسولوجية بخصوص الظاهرة القبلية هو أنه في ظل عدم اعتراف أفراد المجموعة الاجتماعية بالاختلافات و التقسيمات الداخلية يبقى التناقض الخارجي هو الوحيد الذي يحرك و يشغل بعدها الوظيفي الهادف إلى المحافظة على استمراريتها والبقاء على وحدتها و تضامن علاقات تفاعل أفرادها.

هذا التناقض يضل ممثلا فيما هو خطر أو عدوان خارجي، من هنا تحديد الاختلاف والاعتراف به يكون على مستوى ثنائية العلاقة ما بين الداخل و الخارج، ما بين الأنا والآخر، ما بين (ولد الحومة و البراني) ما بين من ينتمون إلى نفس المجموعة الاجتماعية القبلية و من هم خارجها، هذا الأمر ينتج بدوره ازدواجية وظيفية، الأولى داخلية متعلقة بغاية تحقيق التضامن الميكانيكي عبر

أسلوب الحماية و الدفاع و المساندة التي يحركها عامل النعرة و التعصب للجماعة (حسب تعبير ابن خلدون)، الثانية خارجية متعلقة بالدفاع و الاستعداد للصراع مع كل ما هو تهديد أو خطر أجنبي. تظهر هذا التناقض في الميدان يبرز خلال حالات الأزمة أي متى تعرضت وحدة المجموعة الاجتماعية إلى تهديد التفكيك لوحدها و قوة و سيطرة العصبية، متى تعرضت إلى الضعف و الزوال لأن ما يشكل الوحدة القبلية هي الجماعة المتضامنة، هذا الأمر يتحقق غالبا في حالة الشعور بالخطر الذي يولد و ينتج لدى الأفراد الشعور بضرورة الاتحاد و التوحد. لكن الأمر الذي يسمح بتعبئتهم من أجل هذه الغاية ليس معطى التناقض الخارجي في حد ذاته بالقدر ما هو مبدأ وعنصر الخوف الدائم و المستمر و هنا ينبغي الإشارة إلى أن ظاهرة الخوف نأخذها في شكلها الطبيعي أكثر أي في تلك الصورة و الكيفية و ذلك المعنى الذي تحدث عنه هوبنر عندما كان يتكلم عن خصائص مرحلة الحالة الطبيعية في بعدها النظري التي عرفتها المجتمعات البشرية أين كان عامل الخوف المستمر هو المسيطر و حالة اللأمن هي المهيمنة ما بين الأفراد بسبب الحرب و الصراع الدائم. بالنسبة لعامل الخوف على مستوى المجموعة القبلية لا يظهر في شكل العلاقة بين الفرد والفرد و إنما يظهر أكثر في العلاقة ما بين المجموعة القبلية والأخرى لكي يبقى دائما يأخذ صورته الطبيعية أي ذلك الخوف البشري الذي يعرفه أي شخص عكس ما هو خوف اصطناعي حيث العلاقة تكون مع السلطة كمؤسسة، مع القانون كآلية و وسيلة للتنظيم عبر حضور نموذج الفرد المستقل والحر. هذا المستوى سوف يستمر في التطور ليسمح في نهاية المطاف من الحصول على حالة للتعايش السياسي التي هي بمثابة القبول بمبدأ التداول على المواقع و الأدوار التي لها علاقة بإنتاج القرار السياسي أي التي لها ارتباط بموضوع و مسألة ممارسة

السلطة السياسية من خلال اعتماد و التزام قاعدة و فكرة و ثقافة و معيار ضرورة التنازل الإرادي سواء في شكله الفردي أو الجماعي عن بعض الحقوق وعن جزء من الحريات و من السلطة مقابل اعتماد الآخر نفس الموقف و الخيار فيحصل بذلك نوع من العقد الاجتماعي الذي يسمح بتحقيق مصلحة الجميع دون أي إقصاء أو تهميش لأي طرف، هذا الأمر هو الذي يؤسس لما نعتبره اجتماع سياسي إذا ليس معطى الخوف الطبيعي هو الأساس والمفعل و إنما الرغبة و الطمع في العيش و الأمل في الحياة فتنقل المجموعة الاجتماعية من حالة الخوف الطبيعي إلى حالة الخوف الاصطناعي الذي يسمح بتحقيق الاستقرار و إمكانية اندماج كل القوى المتعددة و المختلفة إلى دائرة أو حقل المجتمع السياسي.

بالنسبة للاجتماع الذي يهيمن فيه نمط العلاقات القبلية عامل الخوف الدائم و المستمر يولد موقف و رد فعل للإقصاء و لرفض الآخر المختلف، موقف لإنتاج علاقة معولبة لا تقبل باندماج الآخر المغاير إلى المجموعة الاجتماعية المغلقة بنائياً. فتشكل المجموعة الاجتماعية ذات العلاقة التفاعلية المعولبة ترفض الاعتراف بالآخر من منطلق اختلاف خصوصية هويته القبلية و العشائرية. إذا الذي يحرك أكثر المجموعة القبلية و يفعل و يوجه تفاعل علاقاتها الداخلية، الذي يبني و يشكل صورة أو نموذج التشكيلة الاجتماعية في شكل المجموعة المتضامنة التي تختص بهوية محددة هو التناقض الخارجي بالدرجة الأولى الممثل في عنصر التهديد القادم من الآخر حتى و لو كان ذلك وهمياً انه الشعور بالخوف من الآخر الطبيعي، هذا ما يجعل البنية الداخلية للمجتمع القبلي تتأسس من تكوينات اجتماعية عصبية و تقسيمات عرقية سلالية يذوب داخلها الفرد و تطغى عليه سلطة

المجموعة و علاقة الارتباط و التبعية بها، أنها وضعية لغياب التقسيمات الطبقية و علاقات الاستغلال و التدرج التي تعرفها المجتمعات الحديثة و تساهم في تطورها و حركيتها، والتصنيفات والترتيبات التراتبية الأفقية التي تضل غائبة فلا وجود لصورة أو نموذج الفرد الفاعل و المستقل. الجميع ينضرب إلى المجتمع القبلي على أنه كتلة بشرية مشكلة من مجموعة من الأفراد يشتركون في خصوصية واحدة ووحيدة و تجمعهم و تربطهم رابطة طبيعية تفعلهم و تحركهم لإنتاج علاقة تضامنية آلية لا اختيار للفرد فيها و لا تعدد و تناقض للمعايير و المنطلقات داخلها، الهدف موحد و الغاية واحدة إنها وحدة المجموعة و أحادية سلطتها.

إن المنظور السوسولوجي يؤكد لنا أن عملية بناء أو تشكل أي اجتماع بشري في صورة المجتمع الحديث يتم و يقوم عبر اعتماد مبدأ الرغبة في الحياة و ليس وفق عامل الخوف المستمر من الموت عبر بناء علاقات للتفاعل مع الأخر و ليس من خلال الاستعداد لمواجهةته و لإقصائه و تهميشه، العيش بسليباتنا و اختلافاتنا و التعامل معها وتسييرها، أن ننتقل من حالة الخوف من الأخر الاجتماعي الطبيعي لكي نضعها في شخص القانون والمؤسسة لان هذه الأخيرة أكثر موضوعية و مستمرة في البقاء فهي لا تموت ولا تزول بزوال الأفراد، هذا ما جعل هوبنر يشبه نموذج الدولة بصورة التنين ذي الرؤوس العديدة.

الاستلزام الوظيفي الثاني الذي تفرضه تلك الصورة من العلاقات التفاعلية العائلية ذات الأساس الأبوي يتمثل بالنسبة لمستواه الاجتماعي فيما هو وظيفة للإعالة أي للتكفل الشامل والكامل بحاجات و متطلبات أفراد العائلة من طرف المعيل الذي هو الأب، ليس من منطلق وجود عقد اجتماعي ما بين الطرفين أين يتم الاتفاق المبدئي و المسبق حول مضمونه و أبعاده و لكن وفق ضرورة طبيعية فرضتها الرابطة العائلية بالدرجة الأولى وحددتها العلاقة السلطوية التدريجية بالدرجة الثانية التي منحت للأب باعتباره الوالد حق ممارسة السلطة و التصرف الطبيعي و المطلق في شؤون أفراد عائلته، هذا الاستلزام الذي تطرحه تلك الأشكال سوف تعيد إنتاجه السلطة السياسية من أجل الحصول على ميكانزمات اشتغالها و سريانها بشكل دائم و مستمر، سوف تتبناها كآلية أساسية في تحقيق إستراتيجية علاقتها الاحتوائية للمجتمع في جميع جوانبه و مستوياته المادية منها و الرمزية و في تجسيد فعلها التاريخاني دون إشراك أي قوى اجتماعية ثانية، هذا الاستلزام يتعلق تحديدا بالقيام بوظيفة ربعية تسعى من خلالها السلطة السياسية إلى تحقيق نموذج دولة الرفاهية والرعاية المطلقة وفق أسلوب العطاء واليد السخية الموجهة لترقية حيات الأفراد المادية والاجتماعية قصد إعطاء صورة ايجابية و مناسبة للمجتمع في شكلها الخارجي الكمي الذي يراعا فيه الجوانب الحياتية اليومية و ليس جوانب و معايير الحيات التفاعلية مع ما هو سياسي، مع ما هو حرية و مشاركة سياسية و تداول على السلطة و حوار متمدن يحقق الذات المفكرة و الفاعلة المشبعة ليس ماديا و لكن علميا و ثقافيا، لقد تبين لنا أن إستراتيجية النخبة السياسية المرتبطة بالمشاركة في اللعبة الانتخابية و الهادفة إلى تحقيق رهان الوصول إلى السلطة السياسية بالمرور عبر عملية الكسب و الحصول على أكبر ولاء

جماعي ممكن لا يمكن تجسيدها و العمل بموجبها إلا من خلال البقاء ضمن دائرة العلاقة التفاعلية و التفاعلية بين ما هو رأسمال اجتماعي كمادة استثمارية متحصل عليها و ما هو رهانات لعبة انتخابية كغايات مصلحة أي بين الناخب السياسي وأشكال التحالفات المشكلة للوحدات الاجتماعية المغلقة ذات الرابطة القبلية أو العائلية أو الشخصية لكن كل هذا يتحقق من خلال التركيز و عبر الاعتماد أكثر على معطى المبدأ و القاعدة التي تؤسس وتحرك تلك التحالفات و ليس على أشكالها و صورها أي ليس البعد العلائقي الشخصي الممثل شعوريا وعاطفيا و الذي يتحكم فيه عنصر الرابطة الاجتماعية و إنما بعد الاستلزام الوظيفي الذي يحمله و يفرضه ذلك المبدأ، وعليه من منطلق اعتماد أسلوب تبني إعادة إنتاج نفس الاستلزمات الوظيفية التي تقوم عليها تلك التحالفات من جهة و التي يتطلبها ويفرضها مبدؤها الأساسي من جهة ثانية الهادف إلى الحفاظ على وحدة و تضامن الأفراد الذين ينتمون إليها.

إن الاستلزام الوظيفي الثاني الذي تطرحه تلك البنى من العلاقات الاجتماعية و الذي يجسد الصورة المطلوبة لأطراف تلك الوحدات و التحالفات الاجتماعية المشكلة في جوهرها مما هو شبكة لعلاقات من التفاعلات القبلية و العائلية و الشخصية و الذي يشكل القاعدة الأساسية في تكون الصورة البنائية لهذه الوحدات و الكيفية الارتباطية و الترابطية لأطراف هذه البنية، أما في علاقتها بما هو سياسي فإنها تشكل الصورة الوظيفية الثانية التي ينبغي أن تؤديها السلطة السياسية تجاه المجتمع، إنه يتمثل في معطى البحث عن الحصول أو الاستفادة من الإعانة و الإعالة المادية والرمزية حتى تحقق هذه البنية توازنها و استقرارها و حتى تحافظ على وجودها و استمراريتها، هذا المعطى الذي كشفته لنا

عملية البحث بين لنا أن مسألة اللعبة الانتخابية في مستوى تفعيل قواعدها التنافسية تقوم أساسا على ذلك الاستلزام الوظيفي و أن النخبة السياسية تحديدا تقوم بالتركيز والاعتماد أكثر من أجل تحقيق إستراتيجيتها على ذلك الاستلزام.

فسيادة مبدأ علاقة الاحتواء الذي يتحكم في قيام و سريان شبكة العلاقات التفاعلية في أشكالها الثلاث و الموجهة نحو امتلاك الفرد و الانتزاع منه صفة الطرف المستقل و القادر على تحديد و تحقيق ذاته بذاته و أن مصيره و مستقبله يتطلب منه أن يبني وجوده من خلال انتمائه الى مجموعة التحالف (..لازم يكون عنده جماعته لي يتهلوا فيه و يتهلا فيهم...)،(..لازم يكون عنده الكلو نتاعه.. بلا بيه ما يقدر يدير والو..).

من جهة أخرى قيام تلك العلاقة المبنية ممارسة على التعبئة الأبوية و البطورية التي بينها طرفين اجتماعيين الأول يحمل صفة الراعي المهتم و المنشغل بشؤون الرعية والمنتمي إلى موقع المهيمن و المسيطر الذي تتحقق فيه شروط و خصائص القوة و السلطة و الثاني يحمل صفة القاصر و العاجز التابع الذي تتحقق فيه شروط و خصائص الضعف، الارتباط و التبعية للأول و الطاعة له. كل هذا يدفع تلك البنية من العلاقات حتى تحقق فعاليتها و إستمراريتها إلى اعتماد استلزام وظيفي متعلق بإحداث الرعاية و الإعالة والكفالة الموجهة نحو أفراد نفس المجموعة الاجتماعية، يشترط فيها أسلوب تقاسم و توزيع الغنيمة (..كول و وكل..) الهادف سياسيا إلى كسب أكبر حجم من الولاء.

قوة الرأسمال الاجتماعي الناتج عن هذه الأشكال من العلاقات الاجتماعية و عن هذه الصور من التحالفات و التضامانات و الروابط القبلية و العائلية و الشخصية و ضمن هذا المستوى من الاستلزام الوظيفي الذي تفرضه سوف تتحدد من منظور قواعد اللعبة الانتخابية في عملية الاستثمار أساسا ضمن عنصر مبدأ الاحتواء الذي يطبع و يؤسس حركية و قيام تلك العلاقات، أي أن الاهتمام و الاشتغال و التركيز سوف يوجه نحو منطق ذلك المبدأ الذي يشترط ضرورة إعادة تبنى و إنتاج نفس الاستلزام الوظيفي الذي فرضه ذلك المبدأ و الذي تقوم عليه تلك البنية من العلاقات. كما تقوم في مستوى سريان اللعبة الانتخابية على ضرورة الالتزام بتقديم المعروف و تسديد الخدمة إلى أفراد نفس المجموعة الاجتماعية التي تحكمها نفس الرابطة كما تستلزم في مستواها السياسي المركزي الهادف إلى تحقيق الاستمرارية و الحفاظ على الاستقرار و التوازن العام، ضرورة القيام بالوظيفة الرعية.

إذا خصوصية هذه البنية الاجتماعية القائمة على العلاقة الأبوية تشترط من حيث استلزامها الوظيفي على مستوى ديناميكية كل من الحقل الاجتماعي و الحقل السياسي يتحكم فيه ويؤسسه نفس المبدأ و نفس المنطق الذي تتطلبه العلاقة الأبوية المتمثلة في بلورة و إنتاج بعدا وظيفيا ذا محتوى مادي و ذا دلالة اجتماعية يعكس نمط بسيط و تقليدي من حيث تلك العلاقات التفاعلية المبنية على الطاعة و الولاء للمعيل و على التلبية والإشباع للمعال، إننا أمام وضعية للإنتاج ولإعادة إنتاج كيانات أبوية و ليس كيانات سياسية بخصوص نموذج تشكل الدولة و بخصوص كيفية اشتغال و تفعيل عنصر السلطة السياسية حيث يصبح الفرد فيها مستلبا و فاقد لوجوده إذا منع أو قطعت عنه الاستفادة من الإعالة.

مقومات اشتغال السلطة السياسية و ميكانزمات قوة آدائها الوظيفي التي تعطي لها القدرة على الاستمرار و الفعالية، توفرها طبيعة و خصوصية الاستنزيمات الوظيفية التي تحتويها وتطرحها تلك البنية الاجتماعية التي تعتبر بمثابة صور جاهزة و متماسكة لأشكال تفاعل العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع. إن فكرة سيادة العلاقة الأبوية المستحدثة في المجتمعات العربية و التي تحدث عنها **هشام شرابي** من خلال إرجاعها إلى تأصل نظام هذه العلاقة التقليدية القائم على خيار الولاء و الذي تعززه و تغذيه تقاليد الوساطة⁶⁶ لم يكن ليتحقق و يستمر في البقاء بهذه القوة و الفعالية لولا وجود وضعية تلبية الحاجات المادية ولولا أن هذا النظام يحقق للفرد الحماية و يمنحه الإعانة و الإعالة ..طالب المعروف ومنتجه والوسيط يحصلون جميعا على فائدة ما.."⁶⁷ إن قوة بنية تفاعل العلاقات في شكلها العائلي والقبلي و الشخصي و المبنية جميعها على مبدأ سيادة الرابطة الأبوية من حيث بنائها وتفاعلها تشترط في استمراريتها بعدا وظيفيا يتعلق في مستواه الاجتماعي الأولي والبسيط تحقيق هدف الإعانة التي يستفيد منها أفراد نفس المجموعة الاجتماعية مقابل إنتاجهم لعنصر الولاء و الطاعة سواء بكيفية شعورية أو لا شعورية كما أنها تفرض في مستواها السياسي على تقديم المعروف و الخدمة التي يمنحها الحاكم اتجاه المحكوم، إنها وضعية تستلزم في مستواها السوسولوجي بما اصطلح عليه بالوظيفة الربعية المرتبطة أساسا بتقديم و توزيع عائدات الربح الطاقوي على أفراد المجتمع و من هنا نجد أن الدولة ضمن هذه العلاقة تسهر على توزيع كل الخيرات و المنافع المادية و الرمزية ماعدا موضوع السلطة السياسية الذي يبقى غير قابل للتقسيم أو التوزيع على القوى السياسية الموجودة

⁶⁶ هشام شرابي، ص 94.

⁶⁷ هشام شرابي، نفس المرجع، ص 95.

داخل المجتمع فهي ترفض بشكل مطلق توزيع منابع القوة السياسية على القوى الفاعلة في جميع أشكالها سواء الدينية أو الاقتصادية أو حتى الثقافية، إنها تحتكر بصفة كلية دائرة ممارسة السلطة السياسية.

خيار الوظيفة الربعية و اعتمادها من طرف السلطة لم يكن اعتباطيا أو عشوائيا و لم يأتي ليحدث تصادم مع مكونات البنية الاجتماعية للمجتمع و مع منطق و منطلقات تفاعل العلاقات الاجتماعية التي ينتجها الأفراد فيما بينهم و ما تحققه هذه الأخيرة من صور للتضامات و أنماط للتفاعلات و أساليب للارتباطات و الترابطات و ما تحققه من أهداف للتوازنات و الاستعداد لفرض الذات و حمايتها. الوظيفة الربعية جاءت أساسا لإعادة إنتاج تلك النماذج من العلاقات و من أنماط الارتباطات ما بين الأفراد و ذلك التفاعل العمودي الذي تؤسسه السلطة الأبوية داخل العائلة، جاءت لتكرس نفس منطق التبعية و الخضوع، إذن هناك علاقة استلزامية مباشرة ما بين البعد الوظيفي للسلطة و الخصوصية البنيوية للعلاقات الاجتماعية، إجرائيا و من منظور رؤية الأفراد للسياسي المحدد عمليا فيما هو بعد وظيفي و فيما هو قدرة على تحقيق الإشباع لحاجيات ما فإن الاستلزام الوظيفي المتعلق بالقيام بوظيفة ربعية تسعى من خلاله هذه السلطة إلى تحقيق نموذج دولة الرفاهية والرعاية وفق أسلوب العطاء و اليد السخية التي يتمتع بها الحاكم و الموجهة لترقية حياة الأفراد المادية و الاجتماعية قصد إعطاء صورة إيجابية و مناسبة للمجتمع في شكلها الخارجي والكمي الذي يراعى من خلاله فقط الجوانب الحياتية اليومية و ليس جوانب و معايير الحياة التفاعلية

مع ما هو سياسي، مع ما هو حركة و مشاركة مجتمعية لتحقيق الذات السياسية المستقلة، مع ما هو تداول على السلطة.

هذا الشكل من العلاقة الارتباطية بين أفراد المجتمع و نموذج دولة الرفاهية التي تظهر بموجبها على أنها الملاذ الوحيد و الأساسي للأفراد من أجل تحقيق وجودهم، جعل الباحث **Paul vielle** يعطي لها تسمية دولة الحضانة ⁶⁸ **L'Etat Nourricier** حيث الكل ينتظر منها أن تتكفل بجميع متطلباته و حاجاته، من جهة أخرى نجد أن المنطق الذي يعمل على إعادة توزيع الخيرات يكون الشرط الأساسي لاستمرارية السلطة و لاحتكارها المطلق لدائرة الفضاء السياسي يؤدي حتما إلى عرقلة التراكم الأولي للرأسمال الاقتصادي و لتطور التقسيم الاجتماعي الطبقي الذي نعتبره بمثابة الخاصية الأساسية لقيام ديناميكية شاملة داخل المجتمع و العامل الجوهري لإنتاج الأفراد لتاريخانيتهم.

3-الاستلزام الوظيفي الثالث:

منطق اللاتجديد في الأدوار الذي كشفنا عنه من خلال تفكيكنا لبنية الأشكال الثلاث للرأسمال الاجتماعي المعبر عنها عمليا عبر شبكة العلاقات التفاعلية التي ينتجها و يعيد إنتاجها الأفراد فيما بينهم داخل المجتمع و المستثمر فيها سياسيا تزيد في التأكيد على خاصية أساسية تتميز بها معظم مجتمعات العالم الثالث و التي أشار إليها الباحث ميشال كامو **Michel Camau** ضمن مقالته المعنونة (**L'Exception Autoritaire ou l'improbable point**)

⁶⁸ Revue Peuples Méditerranéens, Janvier-Juin 1995, p 316.

69) d'Archimède de la politique dans le monde Arabe) حيث بين أن

الدولة ضمن هذه المجتمعات مبنية على أساس التقسيمات الاجتماعية Les fragmentations sociales التي تحولت إلى ميدان للاتفاق و للتراضي سواء على مستوى العلاقات مع السلطات الاجتماعية أو من حيث اشتغالها الداخلي، إنها مرتبطة في نظر هذا الباحث بالتنظيمات الاجتماعية المبنية على تضامانات في شكلها القبلي أو اللغوي التي تتنافس معها للاشتراك في الحق و القدرة على تعزيز القواعد التي تحكم الحياة الاجتماعية محاولة للمراقبة الاجتماعية التي ترجمتها عملية تصاعد القوى لأحد الأجهزة القصرية الأمنية البيروقراطية إذا مسألة تشكل ميدان التراضي هنا لا يقع ضمن شكله الرسمي المعترف به الذي تبنيه و تفعله أطر قانونية مؤسساتية و تتحكم فيه قواعد و معايير موضوعية مما يدفع للقائد أو الزعيم إلى تبني اختيار إستراتيجية البقاء.

إن المبدأ الثالث الذي تقوم عليه تلك الأشكال الثلاث المؤسسة لإستراتيجية و توجهات الرجل السياسي في الجزائر خلال ما هو عملية للعبة انتخابية يتمثل في عنصر الولاءات الشخصية أو الشخصية التي يلتزم بها الأفراد اتجاه القائد بكيفية شعورية أو غير شعورية والتي تعطي انطباع المحافظة و الحماية لانتمائه و هويته الاجتماعية الممتدة عبر التاريخ والتي تعطي بدورها رمزية قيمة للمجموعة الاجتماعية ككل. إنها بمثابة المرجع الانتمائي للفرد و المحدد الأساسي لهويته الأولى الطبيعية، هذه الشبكة من العلاقات التفاعلية تأخذ نموذج من التحالفات و الاتحادات التي تتأسس على أسلوب العلاقات المباشرة و الشخصية لا المؤسساتية فهي تقع خارج إطار ما يمكن تسميته بالعقد

69 Ouvrage collectif sous la direction de Elizabeth Picard, Op.cit, p 42.

الاجتماعي الذي يجعل الأطراف الاجتماعية المتعاقدة في وضعية من الاستقلالية و المساواة هذه التحالفات تبقى ضمن إطارها الضيق المتعلق بالمجموعة الاجتماعية ذات الأصول و الخصائص الطبيعية المشتركة والهادفة أساسا إلى تحقيق المصالح الخاصة لأفراد نفس المجموعة الاجتماعية. إننا أمام شكل من التكتلات المجموعاتي المغلقة على نفسها و الراضة لأي تغيير في نمطها البنائي الداخلي و في أسلوب توجيهها التنظيمي و التفاعلي الذي لا يعترف بوجود إطار للتعایش داخل بناء مجتمعي عام و أوسع لجميع الأفراد و لا يعتقد في إمكانية تحقق المصلحة العامة عبر تحقق المصالح الخاصة. إنها تحالفات ترى في نفسها النموذج الأمثل مما يجعل مجال تفاعلها و نشاط أفرادها فضاء يندمج فيه الخاص مع العام ليشكل إطار واحد دون تميز منطقته الأساسي في وحدة التحالف و رمزيته و قوته في الولاءات الشخصية المطلقة التي تحول أفرادها إلى تابعين غير فاعلين، إلى مستلبين يبحثون بشكل مستمر عن الوصاية التي تحقق لهم الأمن و الأمان و تمنحهم الافتخار والاعتزاز بهويتهم و انتمائهم الجماعي الضيق.

احتواء الفرد في أنه للجماعة من منطلق الانتساب و الارتباط المباشر بها كمحدد اجتماعي فعلي و كمرجعية رمزية تاريخية جعله يحمل في ذاته كيان الجماعة و ليس كيانه الشخصي، جعله يحمل هوية الجماعة و ليس هويته الفردانية فهو يقع في حالة من الولاء الشخصي نحو الأفراد مما يفقده تاريخانيته و قدرته على الانفصال و البقاء خارج إطار الجماعة باعتبار إنها تحقق له الحماية في انتمائه و هويته، أمره بأمرها و بقاءه ببقائها، انغلاق الفرد على ذاته من خلال ارتباطه المباشر وولائه المطلق و الشخصي نحو الأفراد يجعله لا يحدد إنتاج تفاعلاته و لا يحقق أهدافه إلا داخل إطار هذا

الفضاء و ضمن دائرة وجود الجماعة التي ينتسب إليها و التي تحقق له الحماية عبر قاعدة توفير حق الانتساب واكتساب هوية محددة تؤسس لوجدانه و لكيانه الاجتماعي. هذا التخلي للفرد عن ممارسة حرته و سلطته لم يتم بموجب إرادة واعية و مدركة لحقوقها و لم تفرضه ضرورة تاريخية علائقية قد تأخذ صورة العقد الذي تتحدد بموجبه وضعيات إستراتيجية و مواقف عقلانية و غايات مصلحة هدفية و إنما فرضته و مررتة شروط البنية الاجتماعية للمجتمع و كيفية وضعها لتراتبية اجتماعية معينة أنتجت نمطية محددة لنماذج لشبكة تفاعل العلاقات التي تتحكم فيها قواعد و أطر عائلية و قبلية و شخصية إذا المسألة غير مطروحة بالكيفية السوسولوجية التي نظر لها هوبنر عندما كان يتحدث عن كيفية الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاصطناعية أي عندما حاول تفسير كيفية قيام أدوات و طرق تشكل السلطة و قيام الحاكم. فالأمر بالنسبة للمجتمع الجزائري خارج عن دائرة وجود وضعية لعلاقة قوى متباينة و متصارعة تسمح عملية التراكم التاريخي و الاستراتيجي لكليهما و تدفعهم إلى ضرورة التفكير الفعلي بالتخلي عن بعض أو جزء من مصالحهم و من حريرتهم لصالح الغاية السياسية غاية تحقيق مصلحة المجتمع المحددة في استقراره و استمرارته وفق أساليب أكثر تنظيم وفعالية

نمطية تفاعل العلاقات القبلية و العائلية و الشخصية يهدف أفرادها و يبحثون على تحقيق التفوق و فرض التمايز عن التكوينات آو الاتحادات الاجتماعية الأخرى ذات نفس النمطية لهذا نجد أن المبدأ الأساسي الذي يعتمده هؤلاء الأفراد يقوم على رفض الآخر المختلف و إقصائه من دائرة نفس الوحدة الاجتماعية. ميكانيزمات اشتغال تلك العلاقات التفاعلية القائمة على أساس ما هو روابط اجتماعية طبيعية كشف لنا من خلال عملية البحث أن محرك و مشغل الحقل السياسي في

مستوى ما هو لعبة انتخابية يستند على قوة الرأسمال الاجتماعي الذي يستمد مادته الأولية من تكوينات الأشكال الاجتماعية المحلية، من جهة أخرى خصوصية المنطق الداخلي الذي تحويه تلك الأشكال و صورة نموذج الفرد الذي تنتجه عملية تفاعل معطيات و عناصر تلك الأشكال جعل النخبة السياسية تحدد علاقتها بمسألة السلطة السياسية من حيث بعدها الآداتي الذي تؤسسه و تبنيه قاعدة الفعل أو النشاط وما يترتب عنه من نتائج و آثار على صاحبه.

إستراتيجية النخبة السياسية المرتبطة أساسا بالمشاركة في اللعبة الانتخابية و الهادفة إلى تحقيق رهان السلطة السياسية بالمرور عبر كسب أكبر ولاء جماعي ممكن و المبنية على ضرورة تجاوز تلك التحديات التي يفرضها حقل اللعبة لا يمكن تجسيدها و العمل بها إلا من خلال البقاء ضمن دائرة العلاقة التفاعلية و التفعيلية ضمن ما هو رأسمال اجتماعي كمادة استثمارية متحصل عليها و ما هو رهانات للعبة انتخابية لها غايات سياسية مصلحية أي بين توجهات الناخب السياسي و أشكال التحالفات المشكلة للوحدات الاجتماعية المغلقة ذات الرابطة القبلية أو العائلية أو الشخصية لكن بالتركيز أكثر على معطى المبدأ أو القاعدة التي تؤسس و تحرك تلك التحالفات و ليس على مادة أشكالها أو معطيات صورها بمعنى آخر ليس التركيز أكثر على البعد العلائقي الشخصي و الكمي الممثل شعوريا و عاطفيا والذي يتحكم فيه عنصر الرابطة الاجتماعية و إنما بعد الاستلزام الوظيفي الذي يحمله ويفرضه ذلك المبدأ من منطلق اعتماد أسلوب تبني إعادة إنتاج لهذا الاستلزام الوظيفي الذي تقوم عليه أصلا تلك التحالفات من جهة و التي يفرضه مبدأها الأساسي الهادف إلى الحفاظ على وحدة و تضامن مجموع الأفراد ، إذا إستراتيجية الرجل السياسي تقوم على تفعيل واستغلال

المبدأ الذي تتأسس عليه مسألة بناء و تشكل شبكة العلاقات التفاعلية باعتبار أن قوة نموذج هذه الشبكة ليس في حجمها أو في اتساعها و انتشارها و إنما في قيمتها الاستثمارية في مبدأها الذي تقوم عليه و الذي يعطي لها القدرة على الفعالية و الاستمرارية والذي يحولها في نهاية المطاف إلى شكل من الرأسمال الذي يمكن الاستثمار فيه، هذا المبدأ يمكن أن نحدده في عنصر الانتساب إلى الجماعة كهوية (..أنا واحد منكم...،...أنا من الجماعة الفلانية...،..شكون هي جماعتك...) هذه الهوية مبنية على قاعدة و أسلوب فعالية الولاءات الشخصية المباشرة التي تهدف في جوهرها إلى تحقيق حالة من الشعور بالتفوق والتميز الاجتماعي مقابل هويات أخرى. هذا البعد التلاحمي التضامني في شكله الوجداني المرتبط بالمجموعة الاجتماعية من الزاوية الرمزية له أي من حيث أنه تعبير و تجسيد لانتماء وهوية جماعية لها امتداد تاريخي في تصور و في مخيال و في ذاكرة الأفراد حتى ولو كان الأمر وهمي و غير حقيقي يعجز المنطق العلمي البرهنة عليه بالأدلة و البراهين التاريخية، المهم أن هذا الانتماء يمثل نوع من الافتخار و الاعتزاز بالذات و بالهوية الارتباطية سواء القبلية أو العائلية مما يشترط عدم التخلي عنها مادام أنها تمثل قيمة رمزية أو نوع من الإرث الوجداني التاريخي.

شبكة العلاقات الاجتماعية وقف المنطق الذي تحدثنا عنه يتحكم فيها مبدأ الانقياد للآخر ، إنها تفرز علاقة للحاكم بالمحكوم التي تأخذ الشكل التالي المحدد مجازا في أسلوب أو نموذج : علاقة المريض بالطبيب حيث يدخل الأول في علاقة طاعة مطلقة اتجاه الثاني في علاقة استسلام مطلقة لسلطة و إرادة الثاني حيث يضع المريض ما هو ملكية له (جسده) تحت تصرف مطلق للطبيب يفعل فيه ما يشاء.

خصوصية هذا المبدأ سوف يتطلب في علاقته بالسلطة السياسية استلزاما وظيفيا محددًا حددناه في الوظيفة القيادية التاريخية للمجتمع عبر اتخاذ السلطة على عاتقها مهمة ترقية المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا، مهمة رسم تاريخ المجتمع في توجهه و في نهايته ، إنها تمثل الراعي و الحامي الوحيد و الأمثل للمجتمع و لمصالحه و لشؤونه العامة دون أي منازع و دون إشراك أي طرف أو قوة أخرى لهذا فهي لا تتردد في توظيف جميع الإمكانيات المادية و القدرات الإدارية للدولة من أجل تحقيق تلك الغاية بل إنها تتصرف فيها كأنها ملكية خاصة لها. السلطة السياسية في الجزائر تأخذ على عاتقها غاية تحديث المجتمع، هذه الوظيفة تشترط أن تملك السلطة السياسية الفضاء العمومي و أن تجعل الحقل الذي سوف تمارس داخله معطى للملكية خاصة يمكن التصرف فيه بشكل انفرادي و مطلق. الاستحواذ الشخصي على مشروع تحديث المجتمع يكون عبر إلغاء و نفي التناقضات و الاختلافات و منع تشكل قوى اجتماعية جديدة و مغايرة تستطيع أن تتحول إلى أدوات لتشكيل سلطة موازية قد تكون اقتصادية أو ثقافية أو حتى دينية و يصبح بإمكانها الاندماج ضمن حقل تحقيق المصلحة المشتركة. هذه الوضعية هي التي أسماها **كامو** بدولنة المجتمع⁷⁰ **L'Etat**isation **de la société** باعتبارها نوع من الممارسة للرقابة المباشرة من قبل البيروقراطية على مختلف المؤسسات الاجتماعية هذه الكيفية تحققت بالنسبة للنموذج السياسي الجزائري عبر استراتيجية اختيار أسلوب التحديث الذي كان نتيجة دوافع عاطفية إيديولوجية أكثر منها عقلانية موضوعية.

⁷⁰ Michel Camau, Caractère et rôle du constitutionalisme, dans les états Magrébines, Annuaire de l'Afrique du nord, 1977, p405.

إذا هيمنة قوى العلاقات الشخصية المبنية على أساس الولاءات المباشرة للأفراد فيما بينهم داخل المجتمع و سيطرت منطق النفعية على مستوى تفاعل تلك العلاقات أعطى الفرصة للسلطة السياسية حتى تجعل من الوظيفة القيادية مهمتها الأساسية و هدفها الرئيسي الذي يتجسد عبر عملية التحديث الكلي للمجتمع و على جعل مستوى المشاركة السياسية للمجتمع شبه منعدمة يمكن الاستعانة بها من أجل التعبئة فقط، بناء على هذا تصبح مسألة السلطة السياسية مقيدة في صورتها البريمونيالية الجديدة التي تتحقق عبر أسلوب شخصنة مركز الممارسة السياسية أين يمثل الزعيم السياسي الذي يجعل من موقفه الخيار الوحيد لكل القرارات السياسية منها و الاقتصادية، إنه شكل من الاحتكار المطلق لما هو فعل للبناء الدولاتي و تصبح باقي الأحزاب و التنظيمات الأخرى مضطرة للانتماء إلى دائرة تلك السلطة البريمونيالية و تبنيتها المطلق لخيارات القائد.

المسألة لا تتحدد على مستواها الاقتصادي و لا تقتصر على توجيه و بناء الإطار المادي للمجتمع ولكن تتوسع لتشمل التوجه و البناء الروحي الثقافي للأفراد لهذا نجد السلطة تحتكر حتى وظيفة حماية الهوية التاريخية و الهوية الوطنية للمجتمع إنها تتخذ من التاريخ و تراكماته ملكية خاصة لها حق الانفراد بالتصرف فيها و توظيفها ايدولوجيا إنها تتمتع بالحق المطلق في تمثيل المجتمع في هويته الاجتماعية و في انتمائه التاريخي الوطني فهي تستحوذ على المركز السياسي و تحوله إلى حقل للتصرف الشخصي من منطلق و من مبرر حماية الوحدة الوطنية و الحفاظ على تماسك المجتمع و توازنه الداخلي.

الصورة القيادية للحاكم تجعل منه الشخص و النموذج المثالي الذي تنبعث منه خصائص
الشعور بحب الوطن و حب الانتماء إلى نفس التاريخ و نفس الرابطة الاجتماعية، الحاكم يعكس في
شخصه و في خطابه و خياراته الذات الجماعية في بعدها التاريخي و في انتمائها و رابقتها
الاجتماعية، انه يجسد ذاكرة الجماعة و مخيالها الجماعي الذي ينبغي أن يبقى محافظا على استمرارته
و ديمومته و يحافظ على رمزيته و قداسته حتى يعطي للأفراد الشعور بالاعتزاز والافتخار بانتمائهم و
برابطتهم الاجتماعية.

سيطرت منطق العلاقة الأبوية و قوة حضورها داخل المجتمع ارتبط في بعده السياسي بهيمنة

استلزام الوظيفة القيادية، هذه الفكرة يتبناها و يدافع عنها الباحث **رايمون بنهاين Raymond**

Benhaim عندما يتساءل هل الدولة التسلطية سوف تبقى دائمة في المغرب العربي؟ و يقدم

الجواب بأن بقاءها مرتبط بإعادة إنتاج سحر العلاقة الأبوية ... لأنها قائمة بذاتها و تتغلغل لأنها

طبيعية فهي مفروضة على الجميع ، هذه العلاقة يجسدها في نموذج القائد و الزعيم⁷¹ ، في نفس

الاتجاه يذهب الباحث جوليلين سيزار **Jolellyne Cesari** إلى القول أن شبكة الرعاية

والتضامات الجهوية تجدد و تحقق نسقيتها في نموذج و صورة الزعيم الذي يمثل وحدة الدولة⁷².

بشكل عام يمكننا القول أن منطق اللاتجديد في الأدوار الذي تحويه تلك الشبكة من

العلاقات التفاعلية التقليدية المهيمنة داخل المجتمع الجزائري تؤسس بطريقة غير مباشرة لنوع من

التقسيم و التوزيع في المواقع و في الوظائف بشكل تلقائي و بنوع من التراضي الذي لا يتحقق طبعاً

⁷¹ Revue Peuples Méditerranéens N° 70 Janvier 1995, p 85.

⁷² Ibid, p 190.

عبر أسلوب العقد الاجتماعي المصرح به علنا و عملا، هذا من جهة ومن جهة ثانية منطلق ملء الفراغات المكانية الذي يفرضه التواجد و الحضور الفعلي أو الوهمي الدائم و المطلق لصورة القائد داخل مساحة أو فضاء الممارسة و النشاط و على مستوى حقل إنتاج الفعل و بلورة القرار، يؤسس لشكل من علاقة اللاتوازن مبنية على الارتباط من جهة و الاحتواء من جهة ثانية يصبح فيها الفرد لا يتحرك إلا بوجود الموجه والقائد ، انه بتعبير آخر تأكيد لمبدأ البحث عن الولاء الكمي الذي يجعل من الأفراد أدوات غير فاعلة تتحدد في قابليتها و جاهزيتها للتأثر بتوجهات القائد. الوظيفة القيادية تدفع الأفراد أن يجعلوا من القائد الشخص الذي يتولى مختلف انشغالاتهم واهتماماتهم و يصهر و يتكفل بتحقيق تطلعاتهم بل انه يقوم بتوجيهه حتى منطلقاتهم و مرتكزاتهم الرمزية و المعيارية، إنها الوظيفة التي يتخلى فيها الأفراد عن مسؤولياتهم و ينسحبون من دائرة ممارسة سلطتهم والقدرة على مواجهة تحدياتهم بشكل ذاتي و شخصي. الوظيفة القيادية تستلزم وظيفة للإشراف و للتوكيل حيث يوكل الأول أموره و شؤونه بكيفية غير شعورية في الكثير من الحالات يدفع و يسند فيها حل مشاكله و الفصل في أزماته لطرف آخر يأخذ صفة ولي الأمر، إنها وظيفة تؤدي إلى خلق مساحة يصبح فيها الأول غير قادر على لعب دور أساسي فتتقلص حريته وسلطته و تستثنى قراراته و تتحول إلى مجال إضافي بالنسبة للثاني تعطي له قدرة و سلطة زائدة وتمنحه حرية و نشاط أوسع.

الوظيفة القيادية تفرز نمطية عمودية من علاقة التفاعل حيث يتم بموجبها توزيع الأدوار وتحديد المواقع بكيفية ثابتة تحكمها شروط التفوق و الغلبة للأول على الثاني وتفرضها أدوات الإكراه و التسلط الممارسة اتجاه الثاني، كل هذا يتم بحكم طبيعة المواقف الاجتماعية التي أسست لهذه

التراتبية العمودية، التحديد في الأدوار يجعل مجالات التفاعل غير واسعة و لا يفتح آفاق جديدة للتنظيم و البناء قد تكون أكثر فعالية، تحديد الأدوار يتم بصفة نهائية بحيث لا تتحكم فيه قدرات و إمكانيات الأفراد بالقدر ما تتحكم فيه خصوصية شروط الانتماءات الاجتماعية إنها معطى سابق و جاهز لا يقبل التغيير أو الإضافة عليه بل حدد مسبقا ليقى بهذه الصفة و هذا الشكل. هذه الصورة القيادية التي تعكسها و تفرضها نمطية العلاقات الاجتماعية المهيمنة تقودنا إلى مفهوم آخر يحمل نفس الدلالة و المعنى، إنه مفهوم الراعي و الرعية الذي ينسب إلى شخص الحاكم و المحكوم حيث يختص الأول بالسهر على قيادة الثاني إلى مواقع الحياة الفضلى فهو الذي يتولى شؤون إطعامهم ، تعليمهم و إسكانهم ... و لا شيء يحدث دون موافقته و دون وضع بصمات بركته عليه، هذه الوضعية من العلاقة تفقد الثاني صفة القدرة على التحرر و امتلاك الإرادة الذاتية و السلطة الفعلية في تدبير شؤونه و إدارة أهدافه دون مراعاة بوجود الآخر. كل هذا يمكن التعبير عليه من خلال مفهوم السلطة الرعوية الذي جاء به فوكو⁷³

الوظيفة القيادية تدفع على البحث المستمر عن المخلص و المنقذ فتجعل مصير الأفراد مرتبط و متعلق بحضور القائد (...الركيزة..الساس... كي يروح تروح قاع الدار...). إن الأفراد ينضرون في شخص القائد وسيلة للنجاح بل إنه يأخذ صفة ولي الأمر مع العلم أن مفهوم الأمر هنا هو مرادف و تعبير عن دلالة للسلطة الآمرة التي تقابلها مباشرة صورة للطاعة المطلقة. من جهة أخرى الوظيفة القيادية تسمح بإنتاج شكل من العلاقة الزبونية.

⁷³ محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 40.

في كتابه *العرب و القيادة* ييلور خليل أحمد خليل مفهوم أساسي يمكن أن نعتمد عليه في فهم إشكالية السياسي داخل المجتمعات العربية بالقول " ..الزعامة الاستلزامية المبنية على أساس الاستنفاع و التنفيع، إستنفاع الزعيم بمنصبه و بنفوذه و سلطته و تنفيع الأزام (الأتباع والأعوان) من الهبات و المصالح الشخصية حسب درجة ولائهم الشخصي للزعيم"⁷⁴. لكن الوظيفة القيادية لا تقتصر فقط على ما هو مسألة استلزامية بل تتجاوزها لتشمل مستويات من الوظائف العديدة والمختلفة تمس الكثير من الدوائر حتى يتحول الحاكم إلى مصدر كل شيء إنه يحقق نموذج ولي الأمر، هذا ما يعكس صورة الدولة المخزنية التي عرفتها العديد من المجتمعات المغاربية إنها تعبير عن صورة أشار إليها الباحث *عبد الباقي الهرماسي* قد انتهت تاريخيا كهيكل لكنها مازالت متواصلة كذهنية و في معاني تواصل الذهنية المخزنية إصرار الحاكم على التواجد في جميع قطاعات الحيات الاجتماعية سواء في مجال السياسة أو الاقتصاد أو الدين، فهناك مراقبة تجعل الحاكم لا بد أن يكون مصدر كل سيادة فإن لم يستطع ذلك فهو على الأقل يكون الوسيط الضروري لجميع التحركات⁷⁵.

الصورة القيادية التي تجسدها مسألة ممارسة السلطة السياسية و التي أسست و مهدت لتشكل نموذج الدولة التحديثية التي تقوم في خصائصها - كما أشار إلى ذلك *برهان غليون* - على مبدأ تفويض جماعي افتراضي غير معلن و غير مكتوب و تتصرف كما لو كانت النائب الأعلى و الوريث الشرعي لسلطة تاريخية⁷⁶. من هنا يصبح هدف الدولة التحديثية ليس تحرير الطاقات و تفكيك

⁷⁴ حسن النقيب، آراء في التخلف، مرجع سبق ذكره، ص 66.

⁷⁵ عبد الباقي الهرماسي، فكر ابن خلدون - الحداثة-الحضارة و الهيمنة، سلسلة كتب المستقبل العربي عدد 54، مركز دراسات الوحدة العربية،

2006، ص 104.

⁷⁶ برهان غليون، المحنة العربية -الدولة ضد الأمة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

العقبات و تفعيل القدرات من أجل خلق حركية و السماح بتشكيل مراكز متعددة من القوى الاجتماعية التي تساهم بشكل متكامل بينها في إحداث النقلة والتغيير، في اتجاه معاكس تصبح الحداثة عملية يرتبط منطلقها التفاعلي بعمق المجتمع ضمن شروطه الاجتماعية و محدداته الثقافية و تراكماته التاريخية التي ينبغي أن نقف عليها موقف الملاحظ و الناقد حتى نكتشف حدود القوة و الضعف ضمن مضامينها و نستكشف العائق والمعوق الذي يجعلها تمنع عملية التغيير و التطور، من هنا يمكننا الحديث عن نموذج خاص من الحداثة له صفة التميز والتمايز.

الصورة القيادية للحاكم هي التي تفسر لماذا هناك غياب للممارسة السياسية المرتبطة أساسا بالقدرة على تنظيم و تسيير التناقضات داخل المجتمع العام و على السماح باندماج جميع القوى الاجتماعية داخل الحقل السياسي و تحويلها إلى قوى فاعلة و مشاركة في تحقيق الفعل الجماعي، عكس هذا تصبح هيمنة الفعل القيادي مرتبطة أكثر بفرض شكل من العلاقة التفاعلية العمودية والمباشرة بين القائد و جماعته المحصورة ضمن أسلوب المر و الإلزام الشخصي، يقول William B.Quandt "بالنسبة لنظام تسلطي من السهل القيام بالقيادة بدل ممارسة السياسة.." ⁷⁷.

اشتغال السلطة السياسية في الجزائر و محدداتها الأساسية:

1- النموذج السياسي الجزائري و أبعاد اشتغاله:

إذا كان مفهوم الاستمرارية في بعده الإجرائي يعني الدوام و البقاء المتواصل الظاهرة من حيث إشغالها و سريانها فإن التغيير في المقابل يعني به الموت الذي يؤدي إلى زوال الظاهرة - أ- من أجل

⁷⁷ William B.Quandt, Société et pouvoir en Algérie, Ed la Casbah, 1999, p48.

الانتقال إلى الظاهرة - ب- باعتبار أن الأولى تتحدد ضمن ظاهرة القديم أما الثانية فتتحدد ضمن ما هو جديد. مسألة الموت و الزوال في تعبيرنا هذا تتحقق عندما تتوقف الظاهرة - أ- عن أدائها للوظائف، عن اشتغالها العادي، عن انقطاع سريانها فهي في هذه الحالة تفقد قيمتها و أهميتها، تفقد فعاليتها ما دام أن العضو يتحدد في بعده الوظيفي من خلال نشاطه و مردوديته، من خلال اشتغاله و لهذا استمرارية العضو في البقاء يعني استمرارية تمتعه بالقيمة و الأهمية الفعلية للنشاط الذي يقوم به، إنه يحقق بذلك فعل التواجد و الاستمرارية، من جهة ثانية أهمية الوظيفة كقيمة ليس في أدائها فقط و إنما أيضا في مردوديتها، في علاقتها على إحداث التغيير.

إننا ننطلق من فكرة أن خصائص الظاهرة من حيث محتواها معلوم لدينا مسبقا تحصلنا عليه من خلال حوصلة قراءتنا للعديد من الدراسات و البحوث التي تناولت موضوع السلطة السياسية في الجزائر لكن يبقى المجهول لدينا هو لماذا هذه الخصائص بالتحديد؟ ما الذي يجعل السلطة السياسية في صورة ذلك العضو تكون لديها مردودية وبالتالي تحقق استمرارية؟ إننا نعتقد أن مسألة تشكل الوظائف و قيامها ليس اختيارا ذاتيا تقوم به السلطة بل هو إلزام تفرضه خصائص و شروط المكان الاجتماعي و الثقافي الذي تتواجد داخله تلك السلطة، إذن المسألة مرتبطة بالأساس بالمجتمع و ليس بالسلطة السياسية.

بالنسبة إلينا نعتقد أن البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع التي حددناها أساسا فيما هو نموذج لشبكة من تفاعل العلاقات الاجتماعية و لنمط من الروابط الاجتماعية الطبيعية التي فرضت تلك الأشكال من الوظائف أي أن هناك سيطرة و هيمنة لمعطى العلاقات الاجتماعية التقليدية في

تحديد نموذج العلاقة ما بين السلطة السياسية و المجتمع و لهذا فإننا نجد من زاوية البعد السياسي ومن جانب الحقل التفاعلي و تحديدا اللعبة الانتخابية أن شكل الرأسمال الذي يتكرر استعماله والاستعانة به و اعتماده كخيار أساس من طرف النخبة السياسية المتنافسة هو ذلك الذي يصب من حيث منابعه في محتوى تلك العلاقات و تلك الروابط الاجتماعية الطبيعية، إنه المبدأ الذي يتحكم في ديناميكية الحقل السياسي و العامل الذي يوجه اللعبة الانتخابية.

التعرف على طبيعة أي شكل من الأدوات و أي نمط من الرأسمال المعتمد سياسويا يعكس لنا طبيعة المجتمع في تركيبته و في نمط تفاعل علاقاته الداخلية، يكشف لنا أي منطق يتحكم في حركية و ديناميكية تلك البنية الاجتماعية لان اللعبة الانتخابية في مستواها المتعلق بفعل الترشح لا يمكن أن تتحقق إلا في علاقتها بالمجتمع فكل فعل سياسي يقوم به المترشح هو في نهاية المطاف موجه نحو المجتمع و أي إستراتيجية يعتمدها لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا من خلال وضعها في علاقة مباشرة بالمجتمع و معطياته و أي أداة يستعان بها لا تخرج عن إطار المجتمع و منطقته الداخلي.

في مرحلة أخرى هذا الشكل من الرأسمال يتحول إلى نوع من الاستلزمات الوظيفية التي تقوم بها السلطة و التي تصبح في علاقة للتطابق أو للاختلاف.

أ- بعد القوى فوق السياسية:

اشتغال و سريات السلطة السياسية في الجزائر عبر أدائها الوظيفي لمجموعة محددة من الوظائف التي تساهم في تشكيلها مجموع مادة أشكال الرأسمال الاجتماعي جعلتنا نستنتج أن الحقل

السياسي من حيث صورة بنائته و كيفية تركيبته بخصوص تحديد مكانات الأطراف السياسية وفق مواقع محددة داخل هذا الحقل و من حيث تحديد الأدوار و الوظائف و تحديد نمط العلاقات التفاعلية و أشكال التقسيمات و الترتيبات الاجتماعية، كل هذا جعل هذا الحقل تتحكم فيه محددات لقوى فوق سياسية وجودها يقع خارج حدود ما هو حقل سياسي و طبيعتها موجودة أساسا ضمن ما هو حقل اجتماعي مصدره شروط و معطيات لروابط اجتماعية طبيعية و أولية بكل أشكالها و لتكوينات و اتحادات محلية بسيطة. في هذه الحالة مسألة الهوية السياسية لا تأخذ نموذج اصطناعي و ليست وضعية متحصل عليها بناء على قاعدة و مبدأ صراع القوى مع السلطة السياسية و إنما هي مجرد صفة محولة من شخص لآخر محدداً تتجاوز إرادة الأفراد ، قوتها وسلطانها محدودة و مغلقة كما أن عملية البناء السياسي سوف تركز أساسا على آليات و أدوات لها الطابع الاجتماعي سواء في بعدها القبلي أو العائلي أو الجهوي و يوجهه حضور عامل اللاشعور السياسي الذي تحدث عنه الجابري في دراسته لإشكالية العقل السياسي العربي و الذي استمده من الباحث **دوبريه**.

تلك القوى الفوق سياسية تحقق و تنتج اتحادات سياسية مبنية على أساس ولاءات وارتباطات اجتماعية شخصية بالدرجة الأولى أكثر منها سياسية ، إنها مبنية على الإقصاء و التهميش و ليس على الاجتماع و الإجماع و لا حتى على الاعتراف و الاندماج داخل ما هو فضاء عمومي إنها تخدم مصالح شخصية عصبية محدودة و ليس مصالح عمومية مشتركة تحقق وجود و استمرارية زمانية مكانية عوض استمرارية مؤسساتية تاريخانية، إنها اتحادات تبحث و تعتمد أكثر على

تكرارية الأدوار و الوظائف و ليس على تجديد تلك الوظائف، غايتها الثبات وليس التغيير ، إنها مبنية على نمط تفاعل علاقات شخصية مباشرة وجها لوجه و ليس على علاقات تفاعل مؤسساتية قوتها و سلطتها في مرجعيتها الطبيعية، في قداستها التقليدية و ليس في نتائجها و أهدافها ، فعاليتها في رفضها لوجود الجديد و في تحقيق التجديد و القيام بالأحسن والأفضل ، نمطها معولب و مغلق الذي لا يقبل الانفتاح والمنافسة مع نموذج مختلف و مغاير. إننا أمام صورة للمجتمع الذي يصبح فيه شروط ومعطيات ما هو اجتماعي طبيعي له قوة الحضور والتأثير في مواجهة أي جديد و أي فعل للتغيير الذي يطرح بدائل في منظومة القواعد و في أشكال الممارسات، يوضح لنا في هذا الإطار جورج بيردو *G.Burdeau* هذا النموذج من التأثير الذي قد تمارسه بعض القوى الاجتماعية في عرقلة عملية التغيير يقول " .. المقاومة الاجتماعية متوفرة أو موجودة وقائمة في الإكراه الذي يمارسه النظام القائم على الأفراد من أجل إعاقه التجديد و الوصول إلى حالة اللارغبة في التغيير ، هذه المسألة تجعل من الممارسة السياسية بل و توجهها نحو مهام التسيير عوض أن تكون موجهة نحو الصراع الهادف إلى الحصول على السلطة.."⁷⁸.

فإذا كان العديد من الباحثين في ميدان السياسية عموما و الأنثروبولوجيا خصوصا قد توصلوا من خلال نتائج دراستهم إلى حقيقة أن إشكالية نشأة الظاهرة السياسية و كيفية اشتغالها في صورتها الحديثة و في نموذجها المؤسسي و في أن حقل الفضاء السياسي بكل مكوناته و أبعاده يضل منفصلا و مستقلا عن جميع شروط و قواعد ما هو فضاء عائلي، يقول *بالوندييه* : " إن الفضاء

⁷⁸ Gorges Birdeau, op.cit, p 529.

السياسي يبدأ أين ينتهي مجال الفضاء العائلي" و عليه فإن هذه الحقيقة يصبح لها نوع من الاستثناء إذا ما قمنا بمقارنتها مع نموذج الفضاء السياسي الجزائري حيث يتضح لنا عبر عملية التحليل لأدوات تفعيل السياسي و لخصائص تكويناته ولنماذج توظيفه و اشتغاله ، أنه لا تحقق فيه خاصية الاستقلالية عن قواعد و شروط البنى الاجتماعية التي تكون المجتمع و أنه يقع في ديناميكية و تتجسد وظائفه و أهدافه أكثر عبر محددات لقوى نرى أنها فوق سياسية تنتمي إلى حقل آخر و يتحكم فيها منطق آخر بشكل أكثر وضوح إنها تعبير عن قوة الروابط الاجتماعية الطبيعية ذات النمطية العائلية أو القبلية أو الشخصية التي تبنيتها و تؤسسها علاقات تفاعل قرابية أكثر منها مؤسسية و تحركها أشكال تضامانات آلية أكثر منها عضوية الأمر الذي يدفع نحو تقليص مساحة إمكانية تشكل صورة الفرد الفاعل و المستقل ، الفرد القادر على إنتاج توجهاته و منطلقاته و حتى تاريخانيته بشكل ذاتي و إرادي ، الفرد الذي يمتلك قوة الحصول على سلطة موازية لما هو سلطة سياسية ، الفرد المواطن الذي يحدد ذاته و يحقق دوره العام بارتباطه بالدولة كشخص معنوي وقانوني و ليس كشخص طبيعي ، غياب هذا النموذج من الفرد و هيمنة تلك المحددات من القوى الفوق سياسية يجعلنا نستنتج أننا أمام حالة من العودة إلى نموذج تركيبة البنى الاجتماعية البسيطة وإلى صور المجتمعات التقليدية، هذا ما تجسده صور و أشكال نظام و تفاعل العلاقات الذي يتحول إلى أشكال من الرأسمال الاجتماعي ، كل هذا إذا ما وضعناه في علاقته بالبعد الوظيفي للسلطة السياسية يتحول إلى نوع من الشروط الأساسية والمناسبة لتفعيل و لاستمرارية ذلك البعد الوظيفي بل إنه يتحول إلى الأرضية المناسبة التي يقع عليها البعد الوظيفي للسلطة السياسية و يقع داخلها تحقيق و تجسيد نشاط الفعل السياسي .

معظم الباحثين الذين تطرقوا لموضوع السلطة السياسية يؤكدون أنه إذا كان مبدأ ولادة السياسي و تشكله يقع في قلب العلاقات الاجتماعية و داخل رحم المجتمع و أن اشتغال و ديمومة هذا السياسي سوف لن تخرج عن هذه الدائرة و عن إطار هذه العلاقة بين المجتمع و موضوع السلطة السياسية، فلا إمكانية لاشتغال و ديمومة أي نموذج سلطة سياسية إلا باعتمادها و أدائها لمجموعة من الوظائف مثلها مثل أي كائن بشري (توقف الوظيفة يعني موت العضو في حد ذاته وربما زوال للجسم ككل) فلا فعالية و لا استمرارية لهذه الوظائف إلا بارتباطها بالمجتمع وبالرهانات والتحديات التي تطرحها مسألة تفاعل العلاقات داخل المجتمع. من جهة أخرى سريان و اشتغال هذه الخيارات من الوظائف لا تتحقق إلا بارتباطها بالمجتمع و بالحقل الذي تقع فيه أي أنها المنبع الذي يحقق لها الدعم و الطاقة الضروريتين.

إذا كانت استمرارية السلطة السياسية في استمرارية أدائها للوظائف و في ديمومة منابع طاقتها التي تحركها فإن أهمية فعاليتها و قيمة مردوديتها هي في تطابق أهدافها مع خصائص وخصوصية الحقل الاجتماعي الذي تقع فيه أي في خصوصية ارتباطها وخاصية علاقتها بالمجتمع هي في موازاة أهدافها مع متطلبات نظام تفاعل علاقات الأفراد داخل المجتمع و عليه خصوصية بنية العلاقات القبلية تتماشى و تتوافق أكثر مع كل ما هو وظيفة ريعية التي تتوافق بدورها مع كل ما هو علاقة أبوية.

السلطة السياسية عبر وظائفها سوف تعيد إنتاج نفس إنتاجات و إفرازات نظام تفاعل تلك العلاقات الاجتماعية التي تقع داخل المجتمع و التي تؤسس لبنيته الداخلية و لهيمنة المنابع الأساسية و

الضرورية للحفاظ على أدائه و استمرارية وظائفه و عليه فإن منطق اشتغال السلطة هو نفسه منطق اشتغال تلك العلاقات التفاعلية.

الحقل السياسي في مستواه العقلاني ينبغي أن يحقق استقلاله عن المجتمع و تكويناته وتنظيماته المحلية و أن يتأسس في شكله و في امتداده على محددات لقوى تنبع من خلال إرادة الأفراد و رغبتهم و قدرتهم على إحداث التغيير و الانتقال نحو ما يطلق عليه بالحدثة السياسية وقف شروط وقواعد لا تقوم على منطق ملء الفراغات المكانية و المساحات الشاغرة داخل المجتمع عبر الاستحواذ عليها و عولبتها و غلقها أمام أي اندماج و مشاركة لأطراف و قوى أخرى مختلفة وإنما بالاستثمار داخل هذه الفراغات المكانية و بتركها مفتوحة أمام العملية التنافسية حتى تحقق شرط الاختلاف و التعدد الذي يسمح بالانتقال إلى مستوى التصنيف والترتيب و التمايز للقيم وللأفعال و الذي يوجهنا و يقودنا في مرحلة متأخرة إلى التغيير والتجديد المستمر و المتكرر نحو الأحسن و الفضل عمليا و نتيجة.

ليس منطق اللاتجديد في الوظائف و الأدوار الذي يقوم على قاعدة و مبدأ التقسيم المسبق و النهائي للوظائف و الأدوار و على التوزيع المغلق للأطراف داخل المواقع بهدف تحقيق نمطية واحدة ووحيدة لشكل و نموذج بناء و تفاعل العلاقات السلطوية و بالتالي إنتاج صورة خطية في الاتجاه و الاختيار و في الانتماء و الارتباط و إنما التغيير في الغايات و في الأهداف التي تستلزم بدورها تغيير و تجديد في الوظائف و الأدوار تتناسب أكثر مع تلك الغايات حتى تحقق وظائف تتحسن و ترقى من حيث معطى القدرات و الكفاءات و من حيث الفعالية في الأساليب و الطرق الأكثر قدرة على

الإنتاج و التأقلم بالاعتماد هذه المرة على مبدأ التداول على المواقع و ليس احتكارها و على قاعدة تغيير النتائج و ليس ثباتها.

ليس منطق البحث على الولاءات الكمية المبنية على قاعدة الولاءات الشخصية والشخصية الموجودة و المتوفرة داخل الاتحادات الجماعية المحلية ذات الصبغة المشاعية التي تقوم نظمها التفاعلية على تضامانات ميكانيكية يحركها و يشغلها بالدرجة الأولى مبدأ التعصب للجماعة و الارتباط المطلق بسلطتها التي يفقد من خلالها الفرد لفعاليته و فردانيته واستقلاليته و قدرته ليتحول إلى تابع و خاضع إلى قاصر و عاجز فيأخذ مكانة المؤثر فيه مما يجعله لا يستطيع التحرر من أسلوب البرمجة الميكانيكية التي يفرضها عليه منطق اللاتجديد في الأدوار و إنما منطق التأسيس لولاءات أكثر نوعية و كيفية تتحدد عبرها هوية الأفراد و مكانتهم من خلال القدرة على وعي الأشياء و القوة على الانتقاء و الاختيار المثل للأدوات و الطرق، ولاءات يراعى فيها الخصائص النوعية و الخصوصية الكيفية لفعل الفرد و للعلاقات التفاعلية مع الموضوع حتى تكون هناك إمكانية لإحداث عملية تاريخانية⁷⁹ بخصوص تطور المجتمع ولاءات ليس نحو الأشخاص ككتلة بشرية عددية و إنما نحو المؤسسات و مشاريع و أفكار تلك المؤسسات باعتبار أنها تجسد نوع من البناء لنظام تفاعل العلاقات المتبادلة التي يكون ميدانها الفضاء العام و التي يتحكم فيها و يوجهها هدف تحقيق المصلحة المشتركة و الاستمرارية الكلية للمجتمع حتى يخرج عن دائرة اشتغال السياسي بكيفية سبرنيطقية.

⁷⁹ Alain Tourain, Pour la sociologie, Ed, p168

قوة الحضور الكمي للروابط الاجتماعية الطبيعية و الأولية كأهمية و كقيمة استثمارية بالنسبة للفعل السياسي و الممثلة فيما هو معطى اجتماعي سواء قبلي أو عائلي أو شخصاني و ليس معطى علمي أو فكري أو مهني جعل الحقل السياسي تتحكم فيه و يتحدد من خلال أهمية و قوة تلك المحددات الفوق سياسية التي تعكس بدورها خصوصية مادة التراكمات النموذجية لأشكال العلاقات التفاعلية المشكلة لما هو مخيال جماعي أو لنقل اللاشعور سياسي و التي يغلب عليها الطابع الذاتي بالدرجة الأولى. حضور هذه القوى على مستوى اللاشعور يجعلها تتميز بنوع من القيمة فتتحول إلى شكل من المرجع و المصدر الذي يوفر الأدوات الكافية للاستثمار فيها سياسيا. قوة هذه الروابط الاجتماعية هي التي تجعل إمكانية الانتقال إلى البناء أو التأسيس لنموذج الدولة الحديثة العقلانية أمر غير ممكن و تجعل من السياسي عامة و من الدولة خصوصا تتحدد في شكلها التقليدي فتعكس في بعدها الوظائفى فعالية لإعادة توظيف نفس الوظائف التقليدية التي كانت تتحكم في أنساق و بنى الاتحادات المجتمعية القديمة، يشرح لنا الباحث **هشام جميعط** هذه الفكرة من خلال قوله "أن البنية النوعية لصلات القرابة و استمرار الصلة القبلية و الجهوية على قوتها يشوهان كل تركيب عقلاى للدولة و كل تسيير مستقل للمؤسسات.." ⁸⁰ وعليه نستنتج أن مادام هناك حضور قوي لتلك الأشكال من القوى فوق السياسية داخل ما هو فضاء أو حقل سياسي فلا إمكانية للانتقال إلى مستوى ووضعية للحدثة التي تتطلب في جوهرها ضرورة وضع قطيعة بخصوص أساليب التنظيم و أدوات التسيير و نماذج التوظيف القديمة.

⁸⁰ فكر ابن خلدون – الحدائة و الحضارة و الهيمنة، سلسلة كتب المستقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 105

في الختام يمكننا القول أنه متى غابت السياسية كقيمة أخلاقية بوصفها الوسيلة و الآلية
الضرورية لتنظيم و تسيير الشأن العام و توفير أدوات عقلنة المجتمع فإن الأفراد يستسلمون إلى أي قوة
أو سلطة متوفرة سواء كانت قبلية أو عائلية أو جهوية.

ب- بعد الظاهرة القبلية و مقاربتها سوسولوجيا:

ما يهمنا ضمن هذا البحث ليس الأسرة أو القبيلة أو العشيرة في حد ذاتها أي ليس البناء
الهيكلية لهذه الوحدات و التكوينات الاجتماعية و إنما نماذج تلك العلاقات التفاعلية التي تنتجها
الأفراد فيما بينهم التي تقع ضمن إطار ما هو قبلي أو عائلي أو عشائري أي تلك الشبكة من
العلاقات التي يتحدد شكلها و نمطها إنطلاقا من محددات قواعد البناء العائلي أو القبلي أي أنه
يؤسسها و يعمل على اشتغالها و توجيهها نفس الميكانيزمات و المنطلقات التي تتحكم فيما هو
صورة أو بناء قبلي و عشائري إنه بشكل عام الاشتراك في نفس المنطق الداخلي و الاختلاف في
صورة البناء الخارجي.

هذا النموذج من العلاقات اكتشفنا أن لديه نوع من الامتداد التاريخي، نوع من الاستمرارية
في الزمن حتى و لو كان ذلك البناء الهيكلية الاجتماعي الذي كان يحويه سابقا قد زال و تغير عمليا،
هذا النموذج لديه أيضا نوع من الانتشار المكاني و القدرة على التواجد حتى داخل أطر أو فضاءات
مختلفة و متعددة و داخل حقول غير اجتماعية قد تكون سياسية أو اقتصادية أو حتى دينية. فعملية

إنتاجه و إعادة إنتاجه يتم عند الكثير من الأفراد مهما كان موقعهم الاجتماعي أو المهني أو الثقافي و ضمن العديد من دوائر و حقول العلاقات التفاعلية.

ربما السبب في هذه الاستمرارية هو غياب البدائل و عدم وجود و حضور أطر بنائية مؤسساتية جديدة و مختلفة تفرز و تطرح نماذج من الروابط و العلاقات المغايرة، روابط لها صفة الفردنة و العقلنة و المواطنة و لها الخصوصية الطباقية المهنية و النخبوية و عليه فالقرء مضطر إلى العودة إلى موروثه التقليدي قصد تحقيق أهدافه و إثبات ذاته و هويته مادام أنه يجد في ذلك الموروث المنابع و الأدوات الكافية لتحقيق غاياته. كل هذا يتحقق في ضل غياب أطر تنظيمية وبنى تفاعلية حديثة خاصة إذا كانت تلك الأطر و النماذج من شبكة تفاعل العلاقات التي يعاد إنتاجها تتميز بالفعالية في تحقيق الهداف و في تمرير و تجسيد الاستراتيجيات، يقول **دور كايم** " إن المخيال العاطفي و الأمني الذي نواجه به اللااستقرار و الفوضى قد جعل من الأسرة الأناسة العاطفية الأكثر إشكالية"⁸¹ ، يقول **بيار بورديو** في نفس النقطة " العلاقات الأسرية في صفتها الرسمية ترمي إلى أن تصبح المقياس الذي يبنى على أساسه و تقام كل علاقة اجتماعية"⁸²

هدفنا من هذا العنصر ليس الجمع الكمي لأكبر معطيات فكرية و عناصر نظرية و لا حتى السرد الوصفي لمجموع الخصائص الشكلية لما هو موضوع للقبيلة و إنما محاولة فك إشكال سوسولوجي نعتبره أساسي و ضروري من الناحية المعرفية الكيفية يرتبط أكثر بالمستوى الكيفي في

⁸¹ رشيد حمادوش، مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة – امتدادية أم قطيعة، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع- الجزائر، 2009، ص 250.

⁸² Pier Bourdieu, A Propos de la famille comme catégorie sociale, Acte de la recherche en sciences sociales n° 100, Décembre 1993, p 33.

فهم أي ظاهرة اجتماعية مهما كان نمطها، تلك الكيفية التي تتميز بها الظاهرة هي المبدأ الذي يحقق لها خاصية الفعالية و التواجد المستمر و المكثف عبر مواقع مكانية و فترات تاريخية مختلفة.

هذا الخيار يسمح لنا من الناحية المنهجية بالتركيز أكثر على الجانب الوظيفي التفاعلي ومستوى الأداء الفعلي لسلوكات و ممارسات الأفراد من حيث انتاجاتهم المستمرة والمتكررة، إننا نهتم أكثر بالانتماء التاريخي للظاهرة في مستواها الوظيفي و ليس التركيبي الشكلي، من هنا ينبغي أن نشير مسبقاً أن هناك مفهومين مختلفين ينبغي التمييز بينهما خلال كل عملية بحث و دراسة: القبيلة (La Tribus) و القبلية (Le Tribalisme) الأول كمعطى مادي و كمي والثاني كأسلوب فكري و كيفي، في هذا الإطار يرشدنا الكاتب *إيليزاس Elizas* خلال دراسته للمجتمعات العربية المعاصرة إلى أفضلية الاستعمال والتحدث عن مفهوم القبلية عوض القبيلة لأنه يرى أن ذاتية المجموعة داخل هذا الواقع تتشكل عبر حدود الاتصال و الارتباط بالأخر⁸³، القبيلة حاضرة ليس فقط في مستوى البنية الذهنية و العقلية للأفراد بل حتى على مستوى نمطية السلوك الاجتماعي و أسلوب إنتاج العلاقات و التفاعلات ما بين الأفراد و المجموعات الاجتماعية حاضرة على مستوى أشكال الاحتكاكات و الارتباطات المكونة للاجتماعات البشرية البسيطة و المعقدة على مستوى ماهية شروط و قواعد الانتماءات الاجتماعية للأفراد. بشكل عام القبيلة التي لها أساس عصبي و تتمظهر في أنماط الدفاع و الحماية و المطالبة أعطى لها المفكر **المنصف الوناسي** تشخيصاً متميزاً ذكر في قوله أنه ترتد الذهنية العربية إلى أقرب مرجعية ألا و هي القبيلة التي تتحول في ظروف الإخفاق و

⁸³ Ouvrage collectif, La politique dans le monde arabe, Ed, p 59.

الفشل إلى مصدر توظيف و توظيف مضاد و هنا نحن اقرب إلى مفهوم الرأسمال الاجتماعي الذي نقصد به الأداة و الآلية التي تسمح في حالة توظيفها إلى خلق حركية تكون لها مردودية نفعية، إنها بتعبير ابن خلدون بمثابة عصبية تسمح بجلب لصاحبها كل من المناصرة و الحماية و الدفاع، تجلب لصاحبها الوقار والاحترام و التقدير، هذا ما تحققه أيضا القبلية لأنها في نظرنا بمثابة مجموعة من الإمكانيات و القدرات ذات البعد الاجتماعي الذي تتمتع به المجموعة البشرية فتحولت عبر التطور التاريخي إلى نوع من القيمة الارتباطية ذات الدلالة القرابية الجاهزة للاستثمار فيها.

زوال الصورة البنائية التركيبية للموضوع و اختفاء الخصائص و المكونات الشكلية له لا يعني نهاية الموضوع و فنائه المطلق و توقف وجوده داخل الإطار المكاني و الانتماء الزماني القائم و الحاضر و بالتالي وضعه و تصنيفه ضمن دائرة تاريخية و خانة مكانية نعتبرها سابقة ماضية و قبلية، فقوة الظاهرة ليس في صورتها و شكلها الكمي و البنائي وإنما في بعدها التفعيلي و التأثيري الذي ينتجه و يحققه مستواها الوظيفي الأدائي الذي قد يستمر ويتجدد عبر كل الأطر المكانية و الزمانية الحاضرة و المستقبلية كما أن قيمة الظاهرة هي في رؤية الأفراد لها و في تعاملهم و تفاعلهم معها و في تبيينهم و تعاملهم مع عناصرها و انتاجاتها، البعد الوظيفي هو الذي يعطي للظاهرة قوة ثانية ممثلة في قدرتها على التأقلم مع معطيات مختلفة و متعددة و على التماثل داخل و وراء تكوينات و تنظيمات جديدة و وفق صور بنائية مغايرة، هذا المستوى السوسولوجي من التحليل هو الذي ينبغي أن نهتم به و أن نعتمد التركيز عليه لفهم الميكانزمات و الآليات الداخلية للظاهرة سواء في تطورها أو تغييرها. إذا الظاهرة التي قد نعتقد أنها قديمة أو أنه تم وضعها ضمن وعاء التراث أو أنها تنتمي زمانيا و مكانيا إلى عالم آخر

ماضي تجاوزناه تاريخيا، قد يكون لها امتداد زمني واستمرارية وظيفية تفعيلية في الوقت الحاضر، المسألة هنا ليست تكرارية عفوية أو تراكمية شكلية فرضها التطور التاريخي و إنما هي ضرورة مجتمعية و حتمية جماعية استلزمها خصوصية الواقع و متطلباته و فرضتها إرادة الأفراد الممثلة في عدم رغبتهم عن التخلي عنها أو تجاوزها مقابل ارتباطهم و ترابطهم بها وظيفيا، تفاعلهم و تفعيلهم لها عمليا، فرضها أيضا غياب البديل أو البدائل التي ينتجها الأفراد أنفسهم، إن استمراريته في استمرارية المجتمع لاحتضانها و توظيفها في توفر الأطر والشروط المناسبة لبقائها و ديمومتها. القبليّة هنا لا تعبر عن ذلك البناء الذي يمكن أن يتعرض للهدم و السقوط في أي لحظة تاريخية بالقدر ما هي تعبير عن روح هذا البناء الذي يتميز بالتواجد المستمر و الذي يمكن له البقاء والاشتغال حتى مع زوال البناء نفسه و اختفاء أشكاله فهو قادر على الحضور داخل بنايات أخرى جديدة و مختلفة، هذه الروح يحتملها و يعتنقها الأفراد أنفسهم عبر مخيالهم الفردي والجماعي، عبر خياراتهم و مواقفهم، إنه يتجسد في ذلك اللاشعور السياسي.

قد يعرف نوع من البنى الزوال لكنها تعود لتظهر مجددا على مستوى الواقع و لتأخذ حجم من الحضور الفعلي ضمن سلوكيات و ممارسات الأفراد خاصة في حالات الأزمة و في وضعيات غياب البديل، إنها تؤكد على قوتها و قدرتها المستمرة و المتكررة في تحقيق الربح و جلب الفائدة و ابعاد المضرة، إذا المسألة لا تتعلق بالبناء في حد ذاته كصورة هيكلية بالقدر ما تتعلق بالمنطلقات التي تؤسس للنموذج و بالمنطق الذي يوجهه و يشغل هذا البناء.

كل هذا يصب منهجيا و يلتقي عمليا مع خيارنا الذي اعتمدناه منذ بداية البحث و على ماهية الزاوية التي ركزنا عليها بالنسبة لإشكالتنا و التي حددناها أساسا في الجانب الوظيفي التفاعلي مما هو سلطة سياسية حددناها في مستوى الأداء الفعلي و ما ينتجه الأفراد من سلوكات و ممارسات و من أنماط للعلاقات التفاعلية التي لها صفة التكرار و الانتشار و التي تعكس من الناحية الكيفية مدى فعاليتها و قوة حجم نتائجها، من هذا المنطلق اهتمامنا البحثي و أهمية الجانب السوسولوجي مما هو مسألة قبلية رأينا أنه لا يتحدد فيما هو قبيلة من حيث أنها إطار أو هيكل بنائي مجتمعي تتحدد على مستواه العديد من المكونات البنيوية و التركيبية ليس من حيث المستوى الشكلي التركيبي الذي يعطي نمطية محددة للبناء و إنما حددناه فيما هو مسألة قبلية انه المستوى الإجرائي كعملية يحدد بموجبها الفرد أو المجموعة أسلوب و كيفية لتشكيل نوع من الاتحادات والتحالفات ليس في مستواها البنائي و لكن في بعدها الأدائي الوظيفي الذي يبحث عن تحقيق غاية و هدف. انه مستوى الطريقة التي تخفي وراءها دوافع و مبررات اختيارية فيما هو اعتقاد أو إدراك ذاتي يحقق نوع من التمسك و الاعتماد أكثر بهذا الأسلوب و هذا الاتجاه عوض اتجاهات أخرى مغايرة.

القبلية هنا هي أيضا تعبير عن أداة تحقق أهداف و تنتج فعالية و تعكس اجتماعيا سيطرة مبدأ المصلحة و الصراع من أجل تحقيقها. القبلية هنا لا تعبر ذلك البناء الذي يمكن أن يتعرض للهدم و السقوط في أي لحظة بقدر ما تعبر عن روح هذا البناء الذي يستمر في التواجد و يمكن له البقاء حتى مع زوال ذلك البناء و الاختفاء و الحضور داخل بناء آخر جديد و مختلف، هذه الروح يحملها و يعتنقها الأفراد أنفسهم عبر مخيالهم الفردي و الجماعي و عبر خياراتهم و مواقفهم و عبر

إدراكهم و تصوراتهم، قد يعرف نوع من السبات المؤقت دون أن يزول نهائيا لكي يعود ويتمظهر مجددا على مستوى الواقع و ليأخذ حجم من الخضوع الفعلي ضمن سلوكات و ممارسات الأفراد خاصة في حالة الأزمة و في وضعيات غياب البديل و إذا ما تأكد أن هذا الأخير غير قادر على تحقيق الربح و جلب الفائدة و إبعاد المضرة، يقول *إيليزاس Elizas* " إن المسألة لا تتعلق بالبناء في حد ذاته بالقدر ما تتعلق بالمنطلقات التي تؤسس للنموذج و بالمنطق الذي يوجد و يشغل هذا البناء متعلق بمستوى ثقافة و ذهنية الأفراد التي يجيدون في تمريرها و تجسيدها داخل الواقع عبر سلوكاتهم و ممارساتهم"، هذه الفكرة يشير إليها الكاتب **محمد نجيب بوطالب** بأكثر وضوح و دقة حين يقول " إذا كانت الحياة القبلية قد انهارت في الوقت الراهن ... فإن الذهنية و الوعي القبليين بما يرتبط بهما من ممارسة لم يغيب عن العلاقات الاجتماعية بمعناها الواسع" ⁸⁴.

القبلية نعتبرها ضمن بحثنا هذا نوع من الرابطة الاجتماعية التي تشكلت بدايتها الأولى داخل بناء القبيلة، هذه القبيلة التي سوف تأخذ شكل الآلية العملية تحولت في الوقت الراهن إلى خيار يحقق وجوده ضمن شكل العلاقات التفاعلية ما بين طرفين اجتماعيين قصد تفعيل خيارات و تحقيق أهداف و بالتالي هذه الرابطة قد تظهر و تتمظهر ليس بالضرورة ضمن بناء للقبيلة و إنما داخل بناءات أخرى مغايرة و معاصرة إنها وضعية لسيطرة مبدأ كيف يمكن تفعيل العلاقة الاجتماعية؟ و وفق أي منطق و معيار يمكن تشكل صورة الجماعة؟.

⁸⁴ محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص93.

حتى مسألة العصبية التي يعتبرها ابن خلدون بمثابة المكون الأساسي لبنية الاجتماع القبلي والقوة المحركة لفعل البحث عن الملك يرى الباحثان **Descloitz** و **Debzi** أنها "محاكمة بجدلية الخفاء و الجلاء فهي طاقة محرّكة تحظى بالعناية و تحقق وحدة الأفراد داخل المجموعة وبالتالي مازالت تحافظ على أهميتها داخل الذاكرة الجماعية"⁸⁵.

صفت الجدلية سوف تشمل حتى العناصر و المكونات المرتبطة بتلك العصبية نفسها مثل عنصر الملازمة و المناصرة التي تحكم أفراد هذه المجموعة القبلية أو العصبية .

نفس الملاحظة أشار إليها **بارترون باديه Bertron Badier** في كتابه **الدولة المستوردة** عندما قال "أن المتحدات الجماعية تعيد تركيب نفسها كما تعيد انتشارها"⁸⁶ هنا الحديث يشمل مختلف الاتحادات الجماعية مهما كان شكلها و نمطها المهم أنها لا تقوم على بعد الخيار الفردي للأطراف المشكلة لها و إنما يؤسسها منطق المجموعة و سلطتها.

في نفس الاتجاه يميز الباحث **إلياس إلياس Elias** مسألة القبلية و يعرفها من خلال العديد من الخصائص أولها و أساسها استقلالية المجموعة القبلية الأمر الذي يعطي لها شكل من السلطة و القوة لتصبح مرجعية بالنسبة للأفراد⁸⁷.

هذه النزعة الجماعية في التوجه إلى إعادة إحياء ما كان محتبئا و مخفيا، إلى إعادة تفعيل وتشغيل ما كان منسيا و قديما، إلى العمل على بعث من جديد تفعيل رابطة اجتماعية قبلية هي

⁸⁵ الزبونوية السياسية، ص 374.

⁸⁶ بارتران باديه، الدولة المستوردة ترجمة شوقي الدويهي، دار الفارابي-ANEP، 2006، ص 109.

⁸⁷ Ouvrage collectif, p

بمثابة قوة خفية و سحرية يحملها الفرد في ذاته و مخياله تعززت أكثر و أصبحت تؤدي دور للتفعيل و التأثير و لتشكيل هوية الفرد الجماعية كل هذا بسبب غياب قوة أو سلطة ثانية تنافسية و موازية لها يمكن أن تطرح كبديل في تحريك العلاقات التفاعلية و في توجيه الغايات و الأهداف الفردية والجماعية وجدت أيضا لأن السياسي هو الذي برر لاستمراريتها من خلال رفضه القيام بتفكيكها و إعادة بنائه لعلاقات و روابط جديدة لأنه وجد فيها المرجع الكافي لتحقيق استمراريته هو الآخر. في هذا الصدد يقول محمد نجيب بوطالب : " النزعة القبلية يبلورها مفهوم يسود في الفترات التي يتأزم فيها وجود القبيلة كبنية اجتماعية خصوصا حينما تحاصر تلك البنية و يصبح وجودها غير مرغوب فيه باعتبارها علامة من علامات المجتمع التقليدي لذلك تتحرك النزعات القبلية باعتبارها تعبيرات عن الهويات المعاصرة خصوصا حينما لا تكون البنى و الهياكل البديلة قادرة على استيعاب الأفراد ولا تنجح بتعبأتم لصالحها، و تجد مخلفات النزعة القبلية استمراريتها أيضا في النزعات "88 .

القبيلة يمكن أن نعتبرها بمثابة نموذج من السلطة الذي تحقق وجوده و تأسست فعاليته وقدرته على تحقيق الغايات الشخصية غير السياسية مما جعل نموذج الدولة يصبح هو الآخر بمثابة كيان أبوي أو قبلي عوض أن يكون كيان سياسي و قانوني، السبب ليس في انعدام الهياكل البنائية المؤسساتية مقابل سيطرت بنى و هياكل القبيلة و إنما بسبب هيمنة الخاصية القبلية في بعد خصوصية الروابط التي تتحكم في ديناميكية الاتحادات التي يؤسسها الأفراد فيما بينهم و أيضا الكيفية في

⁸⁸ محمد نجيب بوطالب، مرجع سبق ذكره، ص 64.

اشتغال هذا السياسي و في نمطية الوظائف التي يؤدها اتجاه المجتمع. الدولة نعتبرها في هذه الحالة تكوينات اجتماعية لأفراد لديهم انتماءات وهويات طبيعية أولية و ليس هويات فردانية و سياسية.

قوة الظاهرة تتجلى في مستواها الكيفي الوظيفي التفعيلي و ليس الكمي البنائي، تتجلى في بعدها الأداتي الذي يختاره الأفراد و في قدرتها على اختراق و تجاوز حدودها الداخلية لتنتقل إلى فضاءات عملية و مجالات مكانية و وظيفية أخرى، هذا ما تعبر عنه و تعكسه الظاهرة القبلية التي يعرفها الباحث **محمد نجيب بوطالب** بأنها " الكيفية التي تنتقل بواسطتها أشكال التضامن القرابي و تتحول إلى ميادين السياسية و مجالات التنافس حول السلطة "⁸⁹ إذا مسألة القبلية ترتبط بما هو مجموع الطرق و الأساليب التي يتم توظيفها من طرف الأفراد و التي تنتمي إلى مجالات مكانية و فضاءات تفاعلية قديمة او تقليدية و ترتبط بمجالات سياسية مختلفة العملية لا تعني البناء بقدر ما تعني مستوى التوظيف الذي يخفي وراءه مبررات إيديولوجية و تحركه أهداف مصلحة و الذي يعتمد و يتم بموجبه إعادة تفعيل و تشغيل نفس القاعدة أو المنطق الداخلي الذي كان يؤسس لذلك البناء من قبل لكن هذه المرة الهدف ليس لصالح البناء ككل و نظامه الداخلي و إنما لصالح الفرد أو المجموعة التي تعتمد و تؤمن بمنطق ذلك البناء بل قد تكون تنتمي إلى بناءات حديثة و معاصرة و لها خاصية سياسية أو اقتصادية.

الملاحظ هنا هو أن أساس القبلية ككيفية و ليس كبناء هو مسألة النزعة باعتبارها خيار و تمسك بتوجه أو بفكرة أسس لها مبدأ الاعتقاد المطلق و الذاتي في محتواها دون الحاجة إلى البرهنة

⁸⁹ نفس المرجع، ص 63.

عليها أو التبرير لها موضوعيا، هذا من جهة و من جهة ثانية أن القبلية كنزعة تتجاوز حدود الاعتقاد الضمني بالفكرة لتشترط قيام الذات الفاعلة و الموجودة داخل إطار مكاني و زماني محدد و لتمظهر واقعيًا عبر سلوكياتهم و ممارساتهم الفعلية فيصبح الفرد في هذه الحالة يفضل الارتباط والولاء للمجموعة التي يشترك معها في خاصية قبلية تمنحه التمايز و الهوية، هذه الملاحظة توصل إليها الباحث محمد نجيب بوطالب بعد دراسته لموضوع القبلية في المغرب العربي حيث استنتج أن " النزعة القبلية نزعة يعبر عنها سلوك الفاعل المرتبط بتغليب الولائي للمجموعة القبلية و للهوية القبلية"⁹⁰ كل هذه الملاحظات التي توصلنا إليها بخصوص المسألة القبلية إذا ما ربطناها ووضعناها في علاقتها بموضوع الدولة تدفعنا إلى القول أن المقاربة السوسولوجية لظاهرة القبلية في علاقتها بنموذج الدولة بالمتجمع الجزائري تبين لنا أن كل من الخطاب و الممارسة التي تعتمدها السلطة السياسية وتوظفها تتميز بشكل من الازدواجية فهي كيانات تريد أن تطرح نفسها على العالم الخارجي من منظور أنها تكوينات سياسية حديثة بمنطق الدولة المؤسساتية في حين أنها على المستوى الداخلي تأتي كتعبير عن تجمعات قبلية محكومة بمنطق القبلية التاريخية و السلطة البطريكية التي تمنح الحاكم احتكار السلطة و رسم الثورة.

إننا أمام حالة للتحديث و ليس للحدثاثة الظواهر فيها تتحدد عبر الخصائص الخارجية للدولة في شكلها البنائي الذي يعتمد جلب أدوات و مواد العصرية و التكنولوجيا المتطورة أما على مستوى البعد الداخلي المتعلق بأساليب تفاعل العلاقات و إنتاج السلوكات والممارسات فهي تظل تتميز

⁹⁰ محمد نجيب بوطالب، مرجع سبق ذكره، ص 62.

بالصفة التقليدية مما يفقد البناء بعده الوظيفي الفعال و الكيفي الذي يسمح بالارتقاء والتطور نحو الأحسن. الصفة التقليدية تعتمد البناء الاصطناعي الثابت و المغلق الذي يوجهه ويحركه عامل التهميش و الاقصاء لكل ما هو قوة و سلطة ثانية إنه يتشكل من هويات قبلية عشائرية و ليس من هويات فردانية تحكمها و تحددها خصائص وخصوصيات اصطناعية تعبر عن المواطنة و العقلنة. هذه الصورة من المجتمع و هذه الازدواجية بين العصرية و التقليد التي تتحكم في العلاقة السياسية و تؤسس لاشتغال الدولة المستحدثة ساهمت في قيامها و استمراريتها شروط غياب بني وتنظيمات اجتماعية مغايرة و جديدة قادرة على استيعاب و احتواء طموحات و آمال تطلعات الأفراد و قادرة على توجيه وإنتاج أنماط من السلوكات و الممارسات و العلاقات الجديدة و المتجددة.

البنى المتوفرة في شكلها الرسمي تضل عاجزة أمام تطلعات الأفراد مما يفتح المجال أمام استمرارية نماذج البنى و أشكال التنظيمات التقليدية ذات النزعة القبلية و أيضا ذات النزعات الجهوية. فبالرغم من التأثير الكبير و الواسع الذي مارسه الاستعمار الفرنسي داخل المجتمع الجزائري عبر عمليات نزع الملكية و الترحيل الإجباري للأفراد من أجل غاية تفكيك البنى الاجتماعية التقليدية خاصة في شكلها القبلي إلا أن مسألة النزعة القبلية ضلت مستمرة حتى بعد الاستقلال و أصبح موضوع العودة إلى تحديد الذات الاجتماعية للفرد و للمجموعة يتم عبر الانتماء إلى القبيلة و الاعتماد على رابطة العصبية و لو في شكلها المستحدث و ضل يتمظهر عبر صور الوعي و أشكال الباء الثقافي الرمزي و أساليب الولاءات الفردية للجماعة و أنماط السلوكات و الممارسات و إنتاج العلاقات تحت غطاءها التقليدي القبلي.

حتى مشروع التنمية الاقتصادية الشاملة الذي شرعت في تبنيه الدولة الجزائرية بعد الاستقلال
المجيد في شكله الهيكلي القاعدي و فيما اصطلح على تسميته بالثورة الصناعية التي عكستها خيارات
التوجه نحو اعتماد المشاريع الضخمة الممثلة فيما هو صناعة ثقيلة كان هدفها بالدرجة الأولى
إيديولوجي اجتماعي ارتبط أكثر بإرادة الرئيس و بقرارته الشخصية من أجل إعطاء أكثر شرعية و
مصداقية لأسلوب التوجه السياسي الشعبي و لم يكن قائم و مبني على أساس قواعد و شروط
اقتصادية عقلانية لهذا نتائجه من الناحية السوسولوجية لم تسمح بتراكم معطيات لتشكيل بناء ثقافي
جديد و مختلف يتلاحم و يتناسب مع معطيات و شروط الواقع الاقتصادي الجديد الذي يفرض
ضرورة تشكيل لدى العامل ثقافة المصنع و الوعي الطبقي. لم تتمكن كذلك من تشكيل أنماط جديدة
و مغايرة من أشكال العلاقات و التفاعلات التي ينبغي أن توجهها منظومة قيم و معايير مغايرة هي
الأخرى عن تلك التي كان يعرفها المجتمع من قبل فأصبح الفرد داخل المصنع تتحكم فيه هويتين
الأولى تقليدية دائمة و الثانية إدارية مؤقتة، أصبح يعيد إنتاج نفس أشكال الانتاجات الاجتماعية
التقليدية حتى داخل المصنع و أصبحت شروط التقسيم والصراع الطبقي غائبة مقابل حضور شروط
التقسيم القبلي العشائري بعيدا عن كل ما هو انتماء طبقي أو مصنعي أو مؤسسي الذي يمكن من
خلاله أن تنتج هويات جديدة لكن سيطرت شروط العصبية القبلية والولاء للجماعة التقليدية هي
المرجع الذي يبني و يصنع الفرد داخل مجموعته وخارجها وعلى مستوى الإطار الوظيفي الرسمي و غير
الرسمي، أصبح موضوع إدراك الذات والتعريف بها للجواب على السؤال من أكون ؟ يتم من خلال
العودة إلى الارتباطات والانتماءات التي لها علاقة بالمجموعة الاجتماعية القبلية أولا و عبر الاختلاف

و التناقض الاجتماعي الطبيعي في صفته السلالية العرقية أو المكانية الجهوية ثانيا، يفقد بذلك الفرد ذاتيته و يتحول إلى تابع. كل هذا لا يتحقق وفق شروط و مؤشرات الانتساب إلى موقع ودور داخل المجموعة و ليس بالانتماء إلى البناءات ذات الطبيعة الاصطناعية التي تجسد في بعدها التركيبي و الوظيفي نموذج الفرد بخصائص المواطنة.

هذه الاستمرارية التاريخية و هذا الحضور الدائم و المعاصر لنماذج نصنفها و نصفها أنها تقليدية بخصوص شكل العلاقات الاجتماعية القبلية داخل المجتمع و التي تحققت عبر إعادة إنتاجها من طرف الأفراد و عبر العودة المتكررة إلى منابعها و الاستثمار فيها سياسيا من منطلق قيمتها الاستعمالية و قوتها الرمزية، يدفعنا إلى ضرورة التفكير عند عملية البحث العلمي إلى ضرورة بلورة مفاهيم جديدة نعرف و نعين بموجبها تلك الأشكال الجديدة من التنظيمات و من انتاجات السلوكات و الممارسات التي تقع داخل المجتمع.

محددات القوى فوق السياسية في اشتغال النموذج السياسي الجزائري:

أ- محدد القوة القبلية:

المقاربة السوسيولوجية لظاهرة القبلية في علاقتها بنموذج الدولة في المجتمع الجزائري تبين لنا أن كل من الخطاب و الممارسة الذي تعتمده و توظفه هذه الدولة بشكل متكرر يتميز بازدواجية فهي كيانات تريد أن تطرح نفسها على العالم الخارجي على أنها تكوينات سياسية حديثة بمنطق الدولة في

حين أنها على المستوى الداخلي تأتي إلا أن تبقى تعبيراً عن تجمعات قبلية محكومة بمنطق الغاية العصبية و السلطة البطريكية التي تمنح للحاكم احتكار السلطة و رسم الثورة⁹¹.

إننا أمام حالة للتحديث و ليس للحدثة الظواهر فيها محددة في شكلها البنائي الذي يعتمد أسلوب جلب أدوة و مواد العصرية و التكنولوجيا المتطورة أما على المستوى الداخلي المتعلق بأساليب تفاعل العلاقات و إنتاج السلوكات و الممارسات فهي تظل تتميز بالصفة التقليدية مما يفقد البناء العام بعده الوظيفي الفعال والكيفي الذي يسمح بالارتقاء والتطور، الصفة التقليدية تعتمد البناء الاجتماعي الثابت والمغلق الذي يوجهه ويحركه عامل التهميش و الإقصاء و الرفض المطلق لكل ما هو جديد أو تجديد يتشكل هذا البناء من هويات قبلية عشائرية و ليس من هويات فردانية حديثة تحكمها و تحدها خصائص و خصوصيات اصطناعية موضوعية تعبر في جوهرها عن صورة للمواطنة، هذا النموذج من المجتمع و هذه الازدواجية بين العصرية و التقليد بين الحديث والقديم الذي تتحكم في علاقتهما مسألة التأسيس لشكل الدولة المستحدثة يستجيب في قيامه واستمراره على شروط غياب بني و تنظيمات اجتماعية مغايرة و جديدة قادرة على استيعاب واحتواء طموحات و آمال و تطلعات الأفراد، قادرة على توجيه و إنتاج أنماط سلوكات و ممارسات و علاقات جديدة و متجددة. البنى المتوفرة في شكلها الرسمي تظل عاجزة أمام تطلعات الأفراد مما يفتح المجال أمام استمرارية تفعيل نماذج لبني وأشكال التنظيمات التقليدية ذات النزعة القبلية و ذات النزعة الجهوية، فبالرغم من التأثير الكبير و الواسع الذي مارسه الاستعمار الفرنسي داخل المجتمع الجزائري عبر أساليب نزع الملكية و

⁹¹ محمد نجيب بوطالب، مرجع سبق ذكره، ص 85.

الترحيل الإجباري للأفراد من أجل هدف تفكيك البنى التقليدية في شكلها القبلي العشائري إلا أن النزعة القبلية ضلت مستمرة حتى بعد الاستقلال و أصبح فعل العودة إلى تحديد الذات الاجتماعية للفرد والمجموعة يتم عبر الانتماء إلى القبيلة و بالاعتماد على رابطة العصبية و لو في شكلها المستحدث و ضل يتمظهر عبر صور الوعي وأشكال البناء الثقافي الرمزي و أساليب الولاءات الفردية للجماعة و أنماط إنتاج العلاقات تحت غطاءها التقليدي القبلي.

حتى مشروع التنمية الاقتصادية الشاملة الذي شرعت في تبنيه الدولة الجزائرية بعد الاستقلال و الجسد في شكله الهيكلي القاعدي فيما اصطلح عليه بالثورة الصناعية التي عكستها خيارات التوجه نحو اعتماد المشاريع الضخمة الممثلة فيما هو صناعة ثقيلة كان هدفها بالدرجة الأولى إيديولوجي اجتماعي ارتبط أكثر بإرادة الرئيس و قراراته من أجل إعطاء أكثر شرعية ومصداقية لأسلوب التوجه السياسي الشعبي و لم تكن تلك المشاريع قائمة و مبنية على أساس قواعد و شروط اقتصادية محضة أو خيارات عقلانية مدروسة لهذا نتائجها من الناحية السوسولوجية لم تسمح بتراكم بنى ثقافية جديدة و مختلفة تتلاءم و تتناسب مع معطيات و ظروف الواقع الاقتصادي الجديد المرتبط مثلاً بضرورة تشكل لدى العامل ثقافة المصنع و وعي الطبقة، لم تمكن كذلك من تشكل أنماط جديدة و مغايرة من السلوكات و الممارسات و أشكال العلاقات والتفاعلات التي ينبغي أن توجهها منظومة قيم و معايير مغايرة عن تلك التي كان يعرفها المجتمع من قبل، أصبح الفرد داخل المصنع تتحكم فيه هويتين الأولى تقليدية دائمة و الثانية إدارية مؤقتة، أصبح يعيد نفس أشكال الانتاجات الاجتماعية التقليدية حتى داخل المصنع. شروط التقسيم والصراع الطبقي ضلت غائبة مقابل حضور شروط

التقسيم القبلي العشائري و الجهوي فضلت هوية الفرد لا تتحدد إلا من خلال عناصر و معطيات ما هو روابط اجتماعية طبيعية بعيدا عن ما هو انتماء طبقي أو مصنعي أو مؤسساتي التي يمكن أن تنتج هويات جديدة و مغايرة. شروط العصبية القبلية و مبدأ الولاء للجماعة هي العناصر التي تصنع الفرد داخل مجموعته و خارجها على مستوى الإطار الوظيفي الرسمي و غير الرسمي، أصبح موضوع إدراك الذات و التعريف بها للجواب على سؤال من أكون؟ يتم من خلال الارتباط و الانتماء إلى المجموعة الاجتماعية القبلية أولا و عبر الاختلاف و التناقض الاجتماعي الطبيعي في صيغته السلالية العرقي أو المكانية الجهوية ثانيا فيفتقد هذا الأخير ذاتيته و فردانيته و يتحول إلى تابع ليس وفق شروط و مؤشرات الانتساب إلى موقع و دور داخل المجموعة و ليس إلى الانتماء الاقتصادي ذا الطبيعة الاصطناعية التي تحوي في بعدها التركيبي الفرد بخصائص المواطنة.

إذا ما حاولنا أن نضع خلاصة عامة لهذا العنصر فيمكننا القول أن شروط و عناصر شكل البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري تتحدد أساسا في :

1- وحدة المجموعة الاجتماعية في شكلها القبلي العشائري و ما تفرزه من أشكال للتضامات و الاتحادات الآلية ما بين الأفراد و ما تطرحه من صور للعلاقات الارتباطية و الولاءات الشخصية للفرد اتجاه المجموعة الاجتماعية و ما تحققه من أهداف للمناصرة و الحماية والدفاع.

2- انتمائها القبلي سواء في شكله القرابي أو المكاني الجهوي أكثر مما هو انتماء إداري قانوني، فرابطة الاجتماع البشري الذي يشكل المجموعة الاجتماعية ليس حديثا وإنما تقليدي طبيعي

مما يعيق تشكل نموذج الفرد المستقل و لا يسمح بمأسسة الفعل والعلاقة الهادفة إلى تحقيق المصلحة المشتركة و البناء المجتمعي العام ضمن كل ما هو إطار للفضاء العام الذي تنتمي وتشتغل داخله مختلف الأفراد و المؤسسات.

3- أما المنطلقات التي تشغل و تفعل دائرة تفاعل العلاقات:

أ- الخوف الدائم و المتكرر من الآخر المختلف و المعبر عنه في شكله و نمطه الطبيعي الشخصي و ليس المؤسساتي القانوني إنه عامل التناقض الخارجي حتى و لو كان في بعده الداخلي الذي يتحدد من خلال نفس أطراف المجموعة الاجتماعية، هذا التناقض يبني و يوجه موقف و فعل الرفض و الإقصاء لكل من هو مختلف و أجنبي باعتباره لا يميل نفس الخصائص القبلية أو لا ينتمي إلى نفس الدائرة المكانية و بالتالي فهو مرادف لنموذج العدو الذي يهدد وحدة واستقرار المجموعة الاجتماعية، هذا الوضع ينتج نموذج المجتمع المغلق غير المنفتح، المجتمع الذي يتحدد في ذاته كل شيء بكل مكوناته وفي المحافظة عليها و على تكرار السبيل للبقاء و في عولبة علاقاته التفاعلية .

ب- الجاه المكرس عمليا و المعتمد وظيفيا و استراتيجيا من أجل الاستفادة من تداعياته و تراكماته، إنه تجسيد لنوع من التناقض الداخلي الذي يؤسس بكيفية غير رسمية للاختلاف و الانقسام الفردي و الجماعي و للتوزيع و الترتيب الاجتماعي في علاقته لما هو سلطة غايته مادية و معنوية لكن في شكلها النهائي و في صورتها الخارجية لأن وقوع الجاه و تحقيق انتاجاته و الاستفادة من إفرازاته لا يتحكم فيه عنصر قوة العمل وأسلوب

إنتاج فائض القيمة و لا يقوم على منطق الاستثمار وفق علاقة إنتاجية استغلالية تحدث

حركية و ديناميكية مجتمعية. علاقة الجاه و النفوذ غايتها إنتاج حالة للانسداد و

للاستبداد فهي علاقة تتم في مستواها العمودي التسلطي و ليس الأفقي التساهمي.

حضور شكل الرأسمال الاجتماعي القبلي كأداة و كآلية ضمن الحقل السياسي وتوظيفه

خلال مراحل اللعبة الانتخابية بتعبير آخر انتقال أشكال التضامن القرابي في شكله القبلي و تحولها

إلى ميادين الحقل السياسي و مجالات التنافس حول السلطة يجعل اللعبة السياسية في شكلها

الانتخابي هي بمثابة حالة للمعركة التي تهدف إلى إقصاء الآخر دون الاعتراف به و العمل على نفيه

بشكل مطلق من حقل المنافسة مقابل فرض أسلوب البقاء الذاتي هذا يتحقق بدافع الشعور بالخوف

من الخطر الآتي من الآخر المختلف هوية وانتماء قبليا أو عشائريا الذي قد يهدد وحدة المجموعة

الاجتماعية بأكملها و يفقدها القوة و السلطة و يبعدها من داخل الحقل و لهذا حالة الاستعداد

للمواجهة و رد هذا الخطر تستدعي وتتطلب في نظر المتنافسين حماية و مساندة وملازمة من طرف

كافة أفراد المجموعة القبلية مما يستدعي ضرورة العمال على الاستثمار في ذلك الرأسمال من شبكة

تفاعل العلاقات التي تفرزها و تغذيها أنماط البنى القبلية، من هذا المنطلق تصبح مساهمة الشروط و

القواعد التي تتحكم في سريان و تنظيم اللعبة الانتخابية لا تتحدد وفق طبيعة سياسية أو قانونية

بالدرجة الأولى و إنما اجتماعية قبلية أطرافها الفاعلة ليست نخب سياسية وفق هويات حزبية بقدر ما

هي هويات عصبية بانتماءات قبلية تحدياتها و رهانات ليس إيديولوجية حدثية أو اقتصادية تنموية و

إنما تقليدية فتوية، توزيع الأفراد ضمن الحقل السياسي الانتخابي و تحديد مواقعهم يكون من خلال

انتماءاتهم القبلية و من خلال حجم الجاه الذي توفره المجموعة الاجتماعية. ما يمكن استنتاجه من خلال هذه النقطة هو عدم استقلالية الحقل السياسي في تحديد عناصر و مكونات وجوده و مبادئ و قواعد تنظيمه مما استلزم حضور و تدخل الحقل المجتمعي من خلال إنتاجه لشبكة من العلاقات التفاعلية تتحول إلا شكل من الرأسمال الاجتماعي يتم الاستثمار و الاعتماد عليه من طرف النخبة السياسية و هذا ما يعكس حجم و قوة تأثير مجموع مكونات الروابط الاجتماعية داخل المجتمع و يعكس من جهة أخرى النمطية التقليدية التي يبنى من خلالها هذا المجتمع.

الرأسمال القبلي إذا نظرنا إليه من زاوية بعده النفعي الوظيفي في علاقته بما هو غاية سياسية تطرحها أو تفرضها مسألة اللعبة الانتخابية و تحددتها و توجهها خصوصية الرهانات التي تعتمدها النخبة السياسية، فإننا نستنتج أن أهميته و قيمته لا تتحدد من حيث مادته التركيبية القرابية أي فيما هو عامل الانتساب و الانتماء إلى نفس الرابطة و إنما تتحدد في نمطيته و أسلوبه الإستعمالي والتفاعلي الذي يوفره و ينتجه عنصر الجاه الذي توظفه المجموعة القبلية في توجيه و التأثير على الفرد و على خياراته و توجهاته فهي تتخذ منه نموذج للسلطة قصد فرض هيمنتها و سيطرتها. إذا استعمال الرأسمال القبلي أثناء عملية الاستثمار السياسي و قدرته على تجاوز التحديات و تحقيق الرهانات مرتبط بالاعتماد على تسخير أداة الجاه التي تستحوذ عليها المجموعة القبلية أولاً والسلطان أو الحاكم ثانياً بقوة العصبية بقوة جاهها و قوة الفرد بقوة عصبية إنهاء القاعدة التي تحكم وتتحكم في الحقل السياسي و في تفعيل اللعبة الانتخابية بشكل محدد، هذه القاعدة مصدرها المجتمع بالدرجة الأولى معطياتها و عناصرها محتفية داخل بنية المجتمع و ضمن شبكة تفاعل علاقته الاجتماعية،

الحصول على الربح و تحقيق النجاح يعتمد أثناء اللعبة الانتخابية على حجم و مقدار الجاه الذي توفره المجموعة الاجتماعية القبلية أي قوة و قدرة التأثير الذي يمكن أن تمارسه تلك المجموعة أو لنقل بشكل أدق ذلك الرأسمال من شبكة تفاعل العلاقات الاجتماعية القبلية و مدى قوة و قدرة التأثير الذي يمكن إن تمارسه عبر إمكانية الحصول على أشكال الحماية و المساندة والنصرة إنه مستوى من الحجم الكمي وليس الكيفي الذي يوفره ذلك الشكل من الرأسمال عبر فعل الجاه، عنصر الجاه في هذه الحالة نقصد به القدرة على المنح و العطاء أو المنع و الإقصاء و إذا ما نظرنا إليه من زاوية المستفيد منه أو المستثمر فيه فإنه يعني حجم الولاء و الدعم الذي يمكن أن يتحصل عليه و يتلقاه من المجموعة القبلية بحكم ارتباطه و انتمائه لهذه المجموعة وفق مبدأ الرابطة الطبيعية أو الانتساب القبلي. الجاه يعني مقدار العلاقة بمصادر السلطة التي تحقق بدورها سلطة أخرى كلما اتسع مقدار الجاه كانت الفرصة أكبر للنجاح و للحصول على السلطة ليست قوة المال هي المحرك للعبة الانتخابية و إنما قوة رأسمال شبكة العلاقات القبلية فالمال في هذه الحالة قد يفقد فعاليته و يصبح أقل قيمة وظيفية مقارنة بقوة الرأسمال الاجتماعي.

هنا الجاه في شكله القبلي يجلب للفرد الولاء الذي يجلب له السلطة و يحقق له الثروة وتراكم المال، قوة و فعالية الرجل السياسي ليست في أهمية مشروعه أو برنامجه أو خطابه أو رأسماله العلمي و الفكري و ما يتضمنه من بديل أو بدائل اقتصادية أو سياسية أو ثقافية إنما في الجاه الذي تمنحه له الجماعة القبلية و يتحصل عليه بموجب شبكة العلاقات الاجتماعية في شكلها القبلي الذي يستثمر فيها. خيار الرأسمال القبلي كأداة و تحديد شبكة العلاقات القبلية كأسلوب للدخول و المشاركة في

اللعبة الانتخابية من أجل تحقيق رهانات سياسية سلطوية بالدرجة الأولى لا يرتبط بالقيمة العلمية التي يحملها المشروع أو البرنامج.

ب- محدد القوة التقليدية :

من منظور الطرح الاستراتيجي الذي يقوم على مبدأ تحديد قواعد اللعبة و رهاناتها التي تفرض كيفية محددة من التعامل و التفاعل مع أدوات و طرق تحقيق تلك الرهانات فإن عملية التغيير تصبح لا تخضع إلى مسألة ذاتية و إنما ترتبط بقوة الشروط الموضوعية التي تحمل في ذاتها قوة التأثير على الواقع مما يحولها إلى نوع من السلطة الفاعلة و لهذا لا يمكن الحديث عن إمكانية حدوث التغيير المؤسس و المبني ضمن أي نموذج من البناء التنظيمي ولا يمكن قيام الجديد و طرح البديل لكل ما هو موجود حاضر إذا لم يعرف الأول (القديم) أزمة بخصوص منطلق اشتغاله و على مستوى نظام تفاعل علاقاته الداخلية و بالنسبة لأبعاده الوظيفية المتعلقة بتحقيق مجموعة من الرهانات. فقط ضمن هذه الوضعية يصبح الحديث عن إمكانية تغيير القديم بالجديد ممكنة و تصبح مسألة استبدال أدوات و طرق تفعيل النظام و اشتغاله ضرورة تاريخية و اجتماعية، لأنها أصبحت الأدوات القديمة عاجزة على تحقيق صيرورة المجتمع و غير قادرة على التأقلم مع التحديات الجديدة التي يطرحها الواقع.

يطلعنا نموذج التاريخ السياسي الأوروبي بخصوص الكيفية التي تشكلت و تأسست بموجبها مسألة الدولة الحديثة بكل ما تحمله من خصائص متميزة و مستقلة عن الشكل التقليدي أن هذا التأسيس الجديد لم يتحقق إلا عندما عرف المجتمع المدني أزمة بخصوص الاندماج مرتبطة بتشكيل

الروابط و التضامات الاجتماعية المشاعية التقليدية على تلبية حاجات الأفراد و عدم قدرتها على تحقيق التوازن و التفاعل المتبادل و نتيجة ظهور رهانات فردانية جديدة لم يتمكن النظام الاقطاعي من تنظيمها، إنها أزمة تناقضات و غخلافات جديدة كشف عنها صراع القوى المتعددة والمختلفة، تجاوزت في بعدها فعالية آليات و أدوات التنظيم السياسي للدولة التقليدية، هذه القوى التي أصبحت لها رغبة في البحث عن البديل، رغبة في المساهمة في التأسيس له عبر توجيهها للحصول على السلطة. ما يلاحظ على النموذج السياسي الجزائري شيء آخر هو سيطرت نموذج العلاقات التفاعلية التقليدية و هيمنة شكل الروابط الاجتماعية الطبيعية التي تؤسس لبنية المجتمع العام و التي لازالت عبر التطور الزمني تحتفظ بقدرتها على الاشتغال و قوتها على التفاعل و التعامل مع معطيات الواقع، مازالت لها نوع من الهيمنة للحفاظ على بعض الآليات و الميكانيزمات الوظيفية التي يعتمدها الأفراد لتحقيق رهاناتهم أي ليس هناك أزمة تدفع إلى ضرورة البحث عن البديل فقوة التقاليد و منطق سلطتها على تنظيم تفاعل العلاقات و على توجيه النظم الزبونية والبنائات الأبوية و الأهداف الشخصية لازالت قائمة فلم تصل بعد إلى مستوى تتعارض فيه مع التحديات والتحويلات الجديدة، مع أدوات و آليات تنظيمها. من جهة أخرى، قدرة السلطة السياسية على العودة إلى مادة و عناصر هذه التقاليد و الاستثمار فيها إيديولوجيا لا يزال مستمرا حتى ما نطلق عليه بالقوى الاجتماعية، سواء الاقتصادية أو الدينية أو الثقافية تنظر لنموذج تلك العلاقات التقليدية عاملا مناسبا لتحقيق رهاناتها و لا تمتلك رغبة أو طموح كطبقة أو كقوة اجتماعية للوصول إلى السلطة، فمثلا القوة الدينية الممثلة في حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ FIS التي كان لها هذا الطموح ضلت تطرح نفسها كالأبن

العاصي غير الطاع لأبيه الذي هو حزب جبهة التحرير الوطني FLN أي أنه لم يخرج عن دائرة القديم ولم يتحرر من سلطة التقاليد فكان هدفه الاستحواذ على مركز السلطة الأبوية و إعادة إنتاج نفس العلاقات الزبونية و الشخصية إذن عملية التغيير و التأسيس للحدثا السياسية تستلزم تحقق انفصال أو قطيعة ما بين قواعد اللعبة التقليدية و الجديدة، هنا الانفصال راجع إلى حدوث الأزمة على مستوى اشتغال و فعالية النموذج الأول، فمادام هناك سيطرة لقواعد اللعبة الممثلة في التقاليد داخل المجتمع و مادام هناك توظيف إيديولوجي لمادة و عناصر هذه التقاليد من طرف السلطة السياسية فلا إمكانية للتغيير و لا ضرورة للبحث عن البديل.

حتى في حالة تعرض الأدوات التقليدية إلى وضعية من الانسداد و الأزمة فإن ذلك لا يدفع إلى البحث عن البديل و الاتجاه نحو إنتاج الجديد و إنما يقود أكثر إلى الرجوع إلى القديم و اعتماده كوسيلة، إنها حالة للعودة إلى نقطة البداية و هنا نصطدم بالنموذج التحليلي الخلدوني للمجتمعات العربية القبلية عندما يصبح تاريخها السياسي محصور و يحكمه منطق التطور في شكله الدائري المغلق غير الخطي حيث تصبح المجتمعات القبلية مضطرة للعودة إلى نقطة الصفر بعد أن قطعت شوطا من التقدم التاريخي و حتى الحضاري و بعد أن أصبحت آليات تنظيمها و قواعد اشتغال سلطتها غير فعالة و عاجزة على التأقلم مع تحديات الواقع.

إذا كانت التقليدية هي المحرك الأساسي و المنظم الجوهري لقواعد اللعبة داخل الحقل السياسي فكيف يعقل أن يحدث التغيير أو ينتج الجديد، سوف يظل السياسي سواء من حيث كيفية اشتغاله أو طرق بنائه أو حتى ماهية نتائجه و إفرزاته لا تتمتع بالاستقلالية و بالانفصال عن كل ما

هو اجتماعي تقليدي، عن كل ما هو روابط اجتماعية طبيعية و شبكة تفاعل علاقات قبلية أو عائلية أو جهوية، سوف يظل يرتبط بتلك البنية التقليدية و بمنطقها العام القائم على الشخصية و الزبونية و الأبوية، لأنها تؤسس بنية المجتمع في تركيبته و في شكل توازنه و كيفية إنتاج تفاعلاته و لأنها تشكل المرجع أو المخزن الذي يوفر آليات و ميكانيزمات ذات قيمة استثمارية أو ذات مردودية ريعية و لهذا فإن الإتحادات الجماعية ذات النمطية التقليدية القبلية أو العائلية أو الشخصية تعيد تركيب نفسها كما تعيد انتشارها، لذا على الفاعلين الذين يسعون وراء الفعالية السياسية البحث عن الكيفية في استعمالها بدل إلغائها.

هذا الوجود السوسولوجي الستاتيكي ضمن ما هو سياسي و هذه الفعالية و الديناميكية في قواعد اللعبة داخل المجتمع هي التي منعت من تشكل الحداثة و استلزم في المقابل اعتماد أسلوب التحديث في مستواه المادي البنائي الكمي و ليس في مستواه العلائقي الكيفي، إعتقاد التحديث ليس كأداة و كوسيلة و إنما كغاية و نهاية في ذاتها فرضتها و استلزمها رغبة و إرادة الحاكم بالدرجة الأولى و لم تتطلبها ضرورة تاريخية مجتمعية وفق ديناميكية و حركية داخلية تستدعي مشاركة و مساهمة مختلف القوى الاجتماعية للمجتمع ، إنها غاية هدفها إنتاج التكرار و تحقيق الاستمرارية، التحديث كأسلوب يحصر التغيير في جانبه المادي فقط و يبحث عن التجديد داخل دائرة مكانية مجتمعية تقليدية في شروطها و قواعدها و منطقتها، في هذه الحالة تصبح جميع النتائج والإفرازات التي تطرحها عملية التحديث تتميز بخاصيتين، الأولى أنها سوف تمس فقط الجانب المادي من البناء المجتمعي و المستوى الكمي من التحول الآداتي التراكمي بخصوص الأدوات التقنية و التكنولوجية و لا يمس

الجانب الفكري من البناء الذهني للأفراد أو المستوى الكيفي من التنظيم والتأهيل المؤسسي، الثانية أن مستوى منظومة المعايير و القواعد التي يحددها أسلوب التحديث والتي ينتمي إلى دائرتها الأفراد فتحدد مثلا مكاناتهم و أدوارهم داخل المجتمع، لا تمثل بالنسبة لهم شيء مكتسب **Acquis** فردي أو جماعي تم انتزاعه **Arraché** بفعل الاجتهاد والمشاركة الفعلية في حركة بناء التاريخ و الصراع الدائم مع التناقضات و تحديات الواقع فهي خارجة عن نسق الصيرورة التاريخية و الاجتماعية الفعلية التي عرفها المجتمع و إنما هي معطى محول **Transmis** و ممنوح لهم، إنه يتجاوز إرادة الأفراد المستفيدين منهم فينتج لنا على مستوى الواقع مستويين من الهويات ، هوية وفق نمط ثقافي و اجتماعي تقليدي فاعلة و لها جذور تاريخية واجتماعية قوية توجهها إستراتيجية قائمة في الكثير من الحالات على أسلوب الدفاع و حماية الذات، على غاية الحفاظ على استمرارية الموروث و هوية ثانية مصطنعة غير واقعية و مؤقتة تظهر تجلياتها فقط في حالات و مواقع رسمية يكون فيها الفرد مقيد قانونيا أو إداريا تحركها إستراتيجية البحث عن موقع داخل منظومة المعايير الجديدة ليس من أجل خلق التميز و التمايز أو من أجل التموثق بشكل فعلي و جذري يسمح بالارتقاء و البناء التاريخاني للفعل الجماعي و إنما فقط من أجل تحقيق مصالح ذاتية أو التحصن من أي مجابهة أو مقاومة موازية، بشكل عام يمكننا القول أن اعتماد التقليدانية كتوظيف إيديولوجي للتقاليد كان يقابله اختيار التحديث كتوظيف إيديولوجي للحدثة.

أ- في مفهوم التقليدانية **Le Traditionalisme** :

ينبغي أن نفرق بين التقاليد و التقليدانية، فالأول مسألة طبيعية تختص بها كافة المجتمعات البشرية مهما كان مستوى تطورها الحضاري إنها تؤسس لجانب من هويتها الاجتماعية و التاريخية و من كيانها الوجودي، إنها تتحدد في مستوى ما هو مادة من التراكمات التي تنتمي إلى مجال زمني ماضي أصبح عبر التطور التاريخي و عبر التفاعل مع عناصره و معطياته يشكل نوع من القيمة الرمزية. أما التقليدانية فهي مسألة غير طبيعية مادام أنها من اختيار وإنتاج توجهات فردية أو جماعية و وفق استراتيجية معينة تخدم أهداف محددة و لهذا فهي مرتبطة أكثر بالتوظيف أولاً أي بالاستعمال و الاستغلال الوظيفي لمادة و عناصر التقاليد قصد تلبية حاجة ما و هي ثانياً تخفي بعداً إيديولوجياً الغاية منه تلبية مصالح مجموعة اجتماعية محددة و تحقيق أهداف سياسية غير معلن ومصريح بها. إنها عملية لتفعيل ما هو قديم قصد تحقيق ما هو جديد و حاضر، التقليدانية هي أن تجعل من التقاليد (من الماضي) الوسيلة و الأداة لفهم الحاضر و تسيير الموجود القائم، هذا ما يؤكد على وضعية عدم القدرة على الإبداع و الابتكار لإنتاج الأدوات الجديدة، إنها تعبير عن حالة نفسية للخوف من الجديد و من إفرازاته و انتاجاته التي قد تطرح موازين قوى مغايرة، يقدم لنا *أينزسقاط* توضيحاً كافياً و تمييزاً دقيقاً بين المفهومين عندما يقول "لا يجب خلط هذه التقليدانية مع ذلك المضاف الطبيعي من تقليد معين، إن التقليدانية تعني نمطاً إيديولوجياً متجه ضد الرموز الجديدة ليجعل بعض الأجزاء من التقليد القديم في خدمة رموز تبرر نظاماً تقليدياً، ضد كل تيار جديد أو كل ابتكار.." يضيف قائلاً "إنها خاصية تتميز بها المجتمعات الميالة إلى قبول حالة الثبات بخصوص الأنظمة أو الشخصيات التي تعود إلى الماضي الحقيقي أو الرمزي... إنها تضع حدود لعملية التجديد.." ⁹².

⁹² رحمة بورقية، مرجع سبق ذكره، ص 162.

ب- في مفهوم التحديث La Modernisation:

هنا أيضا ينبغي أن نميز بين ما هو حادثة و ما هو تحديث، فالتحديث نعني به عملية تهدف إلى تحقيق التغيير و التطور لكن فقط في مستواه المادي الشكلي، هنا المسألة مرتبطة أكثر بخاصية التأثير بتلك النتائج المادية التي تفرزها الحادثة و ليس مع أدوات و طرق و كفاءات تحقق الحادثة ذاتها، من هنا يصبح التحديث لا يعبر عن خاصية لحركية مجتمعية منبعها إرادة الأفراد و وعيهم في ضرورة تحقيق التغيير بل هي مرتبطة برغبة الحاكم في أن يجعل من التحديث غاية و ليس وسيلة لتحقيق أهداف سياسية، لرسم و فرض شكل من العلاقة التفاعلية بينه و بين المحكوم قائمة على اللاتوازن، علاقة عمودية أبوية تحول الثاني إلى ذلك القاصر و العاجز، إلى التابع الذي ينبغي أن يحمد الله على نعم ولي أمره.

التحديث يؤسس لعلاقة نيوباتريمونالية نهايتها امتلاك و احتكار الحقل السياسي من طرف الحاكم و تحويله إلى ملكية خاصة يتصرف فيها كيفما يشاء و دون إشراك أو إسناد أي قوة سواء اجتماعية أو قانونية. التحديث عملية ملزمة متحكم فيها، فاعلها الأساسي الحاكم وليس المجتمع، عملية مفروضة دون مراعاة قابليتها و توافقها مع الشروط الاجتماعية والثقافية للمكان، إنها تأخذ شكل العملية القيصرية التي تقاس و تحدد نتائجها من خلال البعد الكمي و الشكلي و لهذا لا نجد تلك العلاقة التفاعلية بين الأفراد و أدوات و مستويات التحديث مثلما يقع بالنسبة لعملية الحادثة، فالمجتمع لا يعتبر طرف ضمن هذه المعادلة بل هو مجرد منتفع مستهلك لتلك الحضارة المادية و غير منتج لها.

التحديث لا يمثل قطيعة بين الجديد المؤسس و القديم، إنه يحقق وجوده كإضافة مادية مع استمرارية تواجد ذلك القديم العتيق و قدرته على التأثير في إنتاج تفكير و توجهات وعلاقات الأفراد، يبين لنا الباحث هشام شرابي في موجب قراءته الواقع العربي كيف أن التغيير المادي الكمي لا يحقق التحول الجذري الذي تتطلبه الحداثة الصحيحة و أن ما تحقق حتى الآن من تغير في الكم المادي إنما هو تعزيز للوضع القائم و تحديث لضعفه و تخلفه، الأمر الذي يجعله أكثر قدرة على حماية السلطة الأبوية و فرض قيمتها و علاقتها و بالتالي استمرار المجتمع موضوعيا في حالة ضعفه و عجزه⁹³.

أما الحداثة فهي وضعية من التطور التاريخي يعرفها المجتمع نتيجة ديناميكية داخلية يتعرض لها سواء من حيث أدواته و طرقه و أهدافه فتعطي له صورة محددة من نظام لتفاعل علاقاته الداخلية، إذن هي خلاصة أو نتيجة لصيرورة من العمليات الديناميكية و من الحركية المجتمعية التي تسمح بالانتقال من الوضعية -أ- نعتبرها قديمة إلى وضعية -ب- جديدة من حيث اتصافها بالتميز و العقلنة و التنظيم الأكثر فعالية مقارنة بالوضعية الأولى إنها تجسيد لنقلة نوعية و كيفية أساسها الإبداع و الابتكار الفعلي و الواقعي الذي يقوم به الأفراد بخصوص تنظيم و تسيير شؤونهم الجماعية، نقلة نوعية يعتقد فيها و يعيها المجتمع فتدفع إلى التفكير في تغيير أدواته و طرق تفاعله و تعامله مع التحديات الجديدة التي يطرحها الواقع، إنها تستدعي إستراتيجية جديدة في التصور و العمل تتجه أكثر نحو مأسسة جميع شؤون المجتمع العامة و عقلنة كل ما هو نظام للفعل الجماعي. الحداثة تمس أولا مستوى التغيير في الذهنيات وفي بنية التصورات الثقافية للأفراد إنها تعبير عن عقلنة

⁹³ هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الطبعة الثالثة، الدار المتحدة للنشر، لبنان، 1984، ص 92.

للواقع، الحداثة هي مرادف للعملية التاريخية أي قدرة المجتمع من خلال ذاته على الإبداع المستمر، إنها حركة جماعية للتراكم الكيفي الواعي الذي تنعكس على مستوى نتائجه صورة المجتمع وهويته المحلية.

لقد اتضح لنا مسبقا كيف أنه بالرغم من التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري والتي أدت إلى تفكك بعض البنى الاجتماعية و اختفاء عدد من الآليات الوظيفية السياسية التي ضلت تعتمد عليها السلطة السياسية لفترة معينة لكن رغم كل هذا يبقى أن بنية النسيج الاجتماعي في كليته لا يزال تتحكم فيه معايير و قواعد مرتبطة مثلا بأشكال التضامن الميكانيكي و نماذج العلاقات الأبوية و صور المنطق العشائري و هذا راجع لأن مسألة عملية التفكك التي تحدثنا عنها مست فقط مستوى البعد المكاني للعائلة مثلا لكن يبقى البعد الانتمائي و الترابطي و التفاعلي كروح لذلك المكان مستمر في التواجد فأصبح هناك شبكة من التكوينات العائلية المتواجدة ضمن فضاءات عملية منفصلة و بعيدة عن نموذج العائلة الموسعة و عليه تبقى إشكالية اللاتغير في نمط السلطة السياسية ليست مسألة فكرية و لا هي مرتبطة بطبيعة البنية الذهنية للأفراد و بمنظومة القيم والمعايير التي يتم الاعتقاد فيها فقط أي أن فهمنا و تحليلنا لا يتعلق بفرضية ثقافية حيث نكون ملزمين بالبحث عن مجموع الدلالات و المعاني التي يشكلها الأفراد على مستوى بنية مخيالهم الجماعي بخصوص الموضوع السياسي بالقدر ما هي إشكالية اجتماعية لها خلفيات أنثروبولوجية و ترتبط تحديدا بنموذج شبكة العلاقات التفاعلية لاجتماعية التي رسمها المجتمع عبر مسار تطوره التاريخي واستمر الأفراد في إعادة إنتاجها و في الحفاظ على ديمومتها من موجب أنها تحقق العديد من الغايات و تلبي الكثير من

الحاجات و تنشأ التوازنات الداخلية للمجتمع، أكثر من هذا لقد تحولت إلى شكل من الرأسمال الاجتماعي الذي يمتلك و يستحوذ عليه الأفراد و يعكس منطقته الداخلي على كيفية بناء الحقل السياسي و على أسلوب اشتغال السلطة، نعتقد أنها تحمل جانبا إجرائيا يتجسد ميدانيا عبر سلوكات و ممارسات نفس الأفراد التي تعكس هي الأخرى نمطية معينة من الإطار التفاعلي الاجتماعي الذي ينتمون إليه و يحددون بموجبه هويتهم والذي يوجه و يؤطر ويسير حتى نشاطاتهم و تطلعاتهم وفق منطق داخلي خاص بالمجتمع نفسه و كأن الفرد يضل أسير لمبدأ هذه الأطر الاجتماعية التي تم توارثها و يضل خاضع لعملية الإنتاج المتكونة من مجموع قواعد تنظيم و تسيير علاقة هذا الفرد بالآخر.

تحليلنا لهذا الشكل من الأطر الاجتماعية لا يقتصر على مستوى محتوى الخطاب الذي يمكن أن ينتجه المبحوث و لكن يمس أشكال و مظاهر السلوكات المعبرة عمليا لذلك الخطاب داخل فضاءات مكانية اجتماعية متعددة و مختلفة، نقصد بالأطر هنا مجموع القواعد والمعايير التي لها صفة الثبات و التي تؤدي وظيفة لتأطير و توجيه انتاجات الأفراد من السلوكات و العلاقات حتى أنه في بعض الحالات تصبح هذه الأطر بمثابة تجسيدات لأشكال من السلوكات القديمة التي تتحول إلى نماذج مرجعية لسلوكات آنية تقاس على أساسها عامل الالتزام أو الخروج عن إطار قاعدة السلوك س، انه سلوك التلقين و الامتثال الذي لا ينبغي أن يخرج إطار ما هو مقبول و معترف به.

محدد السلوك بالنسبة لبعض المجتمعات هو مجموع الروابط الاجتماعية في شكلها العائلي أو القبلي أو الشخصي التي تضل تعطي صورة للحركية و الديناميكية، كل هذا جعل المجتمع يتميز كما

يرى الباحث **عبد الرحيم لمشيحي** بنوع من الثبات الراض لأبي تغيير إنه يقدم لنا في خضم تناوله لإشكالية الأزمة السياسية في الجزائر تلخيصا واضحا و دقيقا يبين فيه الحقيقة السوسولوجية للمجتمع الجزائري و كذا "بسيطرة بني قديمة تعتمد على علاقات القرابة و الجهوية و الزبونية وجميعها ظواهر تكبح صيرورة نمو ثقافة سياسية عصرية كما تمنع ظهور نخب سياسية و فكرية متمرنة على الممارسة السياسية التأسيسية الخاضعة لضوابط موضوعية تحددها المصالح العامة للمجتمع و الدولة"⁹⁴، في نفس الاتجاه يوضح لنا نفس الباحث أن الفرد في المجتمع الجزائري لم يتحرر بعد من شبكة العلاقات التقليدية البالية التي تنفي وجودها المستقل بعيدا عن الأطر التي تحددها تلك العلاقات كما تتعامل معه مؤسسات الدولة بالمنطق نفسه أي باعتباره عضوا في القبيلة أو العشيرة أو الطائفة و يستمد الفرد قيمته و يحصل على امتيازات معينة بالنظر إلى موقعه في الجماعة التي ينتمي إليها و موقع تلك الجماعة ذاتها في شبكة العلاقات الزبونية التي تحكم شؤون الدولة و تحدد ميزان القوة الذي يخضع له المجتمع عموما. إذن نحن أمام استمرارية لهيمنة و سيادة شروط و عناصر القوى التقليدية في بنائية المجتمع و في توجيه خيارات الأفراد من سلوكات و ممارسات و علاقات التي يتم إنتاجها و إعادة إنتاجها مما خلق الأرضية الاجتماعية المناسبة لبروز نوع من الاستغلال و التوظيف الإيديولوجي لهذا المعطى التقليدي فيتأسس بذلك بعدا آخر و توجهها ثانيا أسماه **أينزسطا** بالتقليدية، كل هذا أعطى صورة محددة و متميزة سواء بالنسبة لنموذج المجتمع ككل أو نموذج الفرد بشكل خاص كان له تأثير مباشر على عدم حدوث الجديد أو قيام التغيير بخصوص مستوى بناء و اشتغال السياسي. من هنا يمكننا استنتاج الملاحظة التالية : أنه ما لم يكن هناك ضرورة و حتمية

⁹⁴ Abderrahim Lamchichi, l'Algérie en crise, Op.cit, P 232.

تاريخية تفرض نفسها لإحداث عملية التغيير فلن يقع ذلك وما لم تضل تلك الآليات والأدوات الموظفة داخل المجتمع من أجل تفعيل لعلاقات إلى حالة أو وضعية من الانسداد و التوقف في أدائها الوظائف و في تحقيقها للفعالية و في إنتاجها للتأثير على الواقع، ما لم يزداد الواقع تعقيدا من حيث حجم و نوعية التحديات و الرهانات التي يتعرض لها الأفراد فتجعل من تلك الأدوات تقف عاجزة عن التعامل معها إيجابيا و إيجاد لها الأجوبة المناسبة فلن يقع التغيير. فسيطرة قوى التوظيف التقليدية داخل الحقل السياسي الجزائري المشكلة و المبنية من عناصر الروابط الاجتماعية الطبيعية و شبكة العلاقات التفاعلية التقليدية في شكلها القبلي أو العائلي أو الجهوي الهادفة إلى الاعتماد على قاعدة التكرار ضمن خيار نموذج و أسلوب التحديث الذي اعتمده السلطة السياسية حتى تحافظ على مركزيتها المطلقة و المتشددة هو الذي أدى إلى تميز كل التاريخ السياسي لما بعد 1962 بالاحضور للقوى التاريخية خاصة في بعدها السياسي أي غياب حركية و ديناميكية على مستوى أطراف الفعل السياسي داخل المجتمع أين يكون مصدرها الأفراد الفاعلين و أين تكون آلياتها و أدواتها متوفرة داخل الحقل السياسي نفسه. ضمن نفس الطرح الذي جاء به **Alain Touraine** في إطاره العام المتعلق بتاريخية المجتمع ككل⁹⁵ يمكن القول أن المحددات فوق السياسية التي تبني و تحرك الحقل السياسي نبدأ تفقد قوتها كل ما طور السياسي قدرته على الإبداع والتحديد في أدواته و آلياته.

⁹⁵ Alain Touraine, Pour la Sociologie, Ed du seuil, , p95.

ينبغي أن نعلم أن التغيير صيرورة و حركية داخلية، الأمر الذي يؤدي إلى التغيير في الرهانات و التحديات و عملية التغيير في بنية المجتمع و في شبكة تفاعل علاقاته و في مجموع روابطه الاجتماعية. بالنسبة لنموذج المجتمع الجزائري تبقى مختلف تلك العناصر والمعطيات غير عاجزة مادام أنها تلبى العديد من الحاجات و تجيب على الكثير من الانشغالات و تقدم و تحقق عدد من الأدوار و الوظائف التي يحتاجها المجتمع من أجل استمرارته. الضرورة و الحتمية التاريخية يمكن أن نعبر عنها من خلال سؤال ثلاثي الأبعاد: لماذا التغيير؟ ماذا نريد من التغيير؟ كيف يمكن تحقيق هذا التغيير؟ أو التغيير في ماذا؟ الجواب على هذه الأسئلة سوف يعكس مدى استعداد المجتمع لتحقيق عملية التغيير، مدى وعيه بالعملية التغييرية ، يعكس أن مسألة التغيير هي عملية وهي صيرورة للبناء لا يمكن أن تتحقق و لا يمكن أن تصل إلى أهدافها إلا عندما تكتمل كل أجزاء البناء، إنه التراكم الكيفي لعناصر و شروط التغيير ، هذا التراكم هو الذي يجعل من الواقع معقد فينبثق عن ذلك العديد من الأسئلة و الكثير من التحديات و الرهانات الجديدة فتصبح شبكة تفاعل العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع عاجزة و غير قادرة على التصدي لها والتفاعل معها إيجابيا مما يجعل مسألة البحث عن البديل أمر ضروري. تصبح علاقة السلطة بالمجتمع علاقة للتناقض و الصراع لأن أدوات السلطة و نماذج الوظائف التي تحقق لها الاستمرارية والتي تؤذيها اتجاه هذا الأخير تصبح في وضعية غير مجدية و لا تجد الأرضية الاجتماعية المناسبة لتفعيلها و تجسيدها فيقع اللاتناسب و اللاتأقلم مع المنطلقات و التوجهات التي تستلزمها بنية شبكة تفاعل العلاقات. (فإذا كانت الدولة في المجتمعات الأوروبية تشكلت عبر أو نتيجة الأخطار التي كان يتعرض إليها المجتمع فإن الدولة في

مجتمعات العالم الثالث تشكلت على أساس التجزئات الاجتماعية Fragmentation

(Sociale)⁹⁶.

قد تكون فرضية عدم نفي و إلغاء عناصر و معطيات ما هو ترابيات لبني اجتماعية تقليدية عندما نريد التأسيس لمشروع الحدائة السياسية في صورة الدولة صحيحة و مقبولة سوسولوجيا مادام أن المنطق العلمي يؤكد لنا عبر العديد من نتائج الدراسات و الأبحاث وفي الكثير من التخصصات أن معطى البنى الاجتماعية التقليدية ذات الخصوصية الطبيعية هي حقيقة أنثروبولوجية و واقع مجتمعي قائم بذاته موجود في كافة التشكيلات المجتمعية مهما كانت صور تنظيماتها، ومستوى تطورها و شكل تركيبها الاجتماعية معقدة أو بسيطة إنها ضرورة اجتماعية حتى يحافظ أفراد المجتمع على توازنهم و استقرارهم الداخلي و حتى يتمكنوا من أن يحققوا فيما بينهم حالة من الاتصال و التواصل، من الارتباط والترابط مما يسمح بان يكون المجتمع له وجود فعلي و في حالة العكس فإن هذا يعني زوال لفكرة المجتمع في حد ذاته و لفكرة العيش داخل المجموعة الاجتماعية. لكن عندما نتقل إلى مستوى المرحلة الثانية من التأسيس للسياسي و المتعلقة في هذه المرة من تحقيق الاستمرارية وفرض التوازن و تحقيق الديناميكية و الفعالية من اجل تجسيد المصلحة المشتركة والاعتراف بوجود الفضاء العمومي القادر على احتواء جميع الأطراف و اندماج جميع القوى الفاعلة و المشاركة، إننا نعتقد أن قوة المجتمع على إحداث التغيير و قدرته على تجاوز التكرار والاستمرارية في سيطرة البنى التقليدية و هيمنتها على منع توجيهه و تحقيق الخيارات السياسية الجديدة و المتجددة مرتبط بضرورة إحداث بني و

⁹⁶ Ouvrage collectif sous la direction de ElizaBeth Picard, La politique dans le monde Arabe, Ed Armand Colin, 2006, p 42.

ميكانيزمات بديلة تكون قادرة على جعل التنظيم الاجتماعي للمجتمع ينتج أو كما يقول بارسونس يعكس قدرة على التأقلم العام مع وقائع خارجية و داخلية مع معطيات ثابتة و متغيرة دائمة أو ظرفية، التأقلم هو مرادف للإبداع، للتجديد لكن التجديد لا نقوم به عبر أدوات تقليدية و لا يمكن أن يحدث إذا كنا ننتمي ضمن دائرة من العلاقات التفاعلية المغلقة و المسيجة سواء في شكلها الأبوي أو السلطاني أو القبلي. فهذا يستلزم حتمية تفكيك تلك البنى التقليدية المركبة مما هو روابط اجتماعية أولية و مما هو علاقات تفاعل طبيعية و مما هو مجموعات اجتماعية مشاعية تتحكم فيها خاصية التضامن العفوي . مقابل بناء شبكة من العلاقات الجديدة إرادية و عقلانية و مقابل التأسيس لروابط اجتماعية مدنية واصطناعية و التكوين لاتحادات و تكوينات اجتماعية طبقية أو نخوية تحقق لنفسها التمايز عبر الفعل المفكر فيه و المنظم مسبقا وتعترف بمبدأ التنافس من أجل ديناميكيته و الاعتراف بالانتماءات و الهويات و الولاءات الفردانية و المؤسساتية التي يتحكم فيها بالدرجة الأولى عنصر القانون و ينظمها مبدأ التعاقد. ضمن هذه المرحلة سوف يتحقق التغيير الفعلي و الكيفي و يتم الانتقال بالمجتمع إلى نظام لشبكة تفاعل العلاقات المؤسساتية التي يشغلها عامل الاعتماد على منابع الرأسمال الثقافي والعلمي و المهني... عكس هذا سوف يضل السياسي يتحكم في قيامه و في استمرارته معطيات و محددات ما أسميناه بالقوى الفوق سياسية التي تعتمد معطيات الروابط الاجتماعية الولية و أشكال التضامانات الميكانيكية و نماذج التكوينات العشائرية و القبلية و العائلية في بعدها الوظيفي والتفصيلي و ليس البنائي الهيكلي هذه المعطيات تصبح تؤدي دور للاستمرارية نحو الثابت و ليس التغيير، في هذا الصدد يقدم لنا الأستاذ **عمدي الهواري** نموذج عن التأثير الذي يمكن

أن تمارسه وتحديثه بعض الأشكال من البنى الاجتماعية التقليدية في تعطيل عملية انتقال المجتمع إلى الحداثة وإلى التغيير الكيفي حيث يقول " من خلال اتخاذ بنية الصورة الموسعة، العائلة امتصت النتائج الاجتماعية للتحويلات الكبرى .."⁹⁷. من هنا يتضح لنا أنه بالرغم من التحويلات (ليس التغيرات) التي عرفها المجتمع الجزائري خلال الفترة الممتدة إلى ما بعد 1988 و التي أدت في بعض الحالات إلى تفكك الأطر الشكلية لبعض البنى الاجتماعية التقليدية لكن استمرت هذه الأخيرة في الحفاظ على النموذج نسيجها التفاعلي و الوظيفي الذي ضلت تتحكم فيه معايير و قواعد التضامن الميكانيكي و أشكال العلاقات الأبوية، هذا يرجع طبعاً إلى أن التفكك مس فقط البعد المكاني لنموذج العائلة مثلاً لكن البعد التفاعلي المتعلق بمسألة الانتماء و الترابط و التفاعل ضل مستمراً فأصبح لدينا نوع من شبكة التكوينات العائلية المتواجدة ضمن فضاءات مكانية قد تكون منفصلة و بعيدة عن إطار و حقل العائلة نفسها و أصبح نموذج الدولة لا يخرج عن دائرة هذا التأثير السلبي لتلك التراتبات البنيوية التقليدية، يقول الباحث التونسي **هشام جعيط** مشيراً إلى المجتمعات العربية في عمومها "إن الدولة العربية مازالت لاعقلانية واهنة و بالتالي عنيفة مرتكزة على العصبية والعلاقات العشائرية، على بنية عتيقة للشخصية.."⁹⁸ هذه الترسبات حقيقة واقعية تاريخية تعكس الصورة السوسولوجية للمجتمع في وجوده و كيانه.

المشكل لا يتحدد في جانب البناء الهيكلي لما هو نموذج للعائلة الموسعة و إنما تحديداً في جانب البعد الوظيفي لتلك البنى و قدرتها على تحقيق الاشتغال و توفير الحاجة و تحقيق البديل

⁹⁷ Lhouari Addi, Les Mutations de la Société Algérienne, Ed La Découverte, 1999, p24.
⁹⁸ عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، 2006، ص 146.

الشافي للإجابة على العديد من التحديات و الرهانات حتى داخل فضاءات مكانية وتفاعلية خارج العائلة نفسها حيث يصبح السياسي و أدواته عاجزين عن التكفل بها فيصبح المجتمع ككل ينطوي في تنظيمه علة أسس و معايير غير حديثة تستمد قوتها و طرق تفعيلها من مرجعيات تقليدية يقول **حسن النقيب** في وصفه لواقع المجتمعات العربية المعاصرة أن "تنظيمات هذا المجتمع تنطوي على الخلفية الاجتماعية لاتجاهاتنا التي تراكت عبر التراث الهايتوس.."⁹⁹. في نظرنا التراكمات هي ممثلة في قوة أشكال العلاقات الاجتماعية الأولية و الطبيعية في نموذجها العائلي أو القبلي أو الشخصي التي لم تعرف انقطاع أو قطيعة عبر التطور التاريخي للمجتمع و لم يتم تعرضها للتفكيك و التغيير من طرف السلطة السياسية.

مادام أن بني العلاقات التفاعلية التقليدية لم تتعرض للتغيير و مادام أن أشكال الرأسمال الاجتماعي لازالت تتمتع بالقوة المرجعية و بالحضور المكثف و المستمر داخل الحقل المجتمعي والحقل السياسي من خلال الاعتماد عليها و توظيفها المتكرر و الاستثمار فيها سياسويا فلن يقع التغيير، يقول **بارتورن بادبي**: "أن الانتقال إلى الدولة يتحقق متى أصبحت أنماط العلاقات التفاعلية التقليدية تفقد فعاليتها متى كانت الاستراتيجيات النابعة من التضامات الميكانيكية والأنماط الشخصية للعلاقات التفاعلية المتبادلة الاجتماعية تعرضت للفشل"¹⁰⁰. بالنسبة للنموذج الجزائري يمكننا القول أنها وضعية لاستمرارية هيمنة أنماط العلاقات العائلية و القبلية و الشخصية و ما تخفيه و تحتويه من منطلق لسيادة الولاء الكمي و ملء الفراغات المكانية مما يعني في مستواه الثاني و في

⁹⁹خلدون حسن النقيب، آراء في فقه التخلف، دار الساقى لبنان، 2002، ص 19.

¹⁰⁰ Bertrand Badie, Les Deux Etats, op.cit, p 136.

علاقته بالسياسي وضعية لاستمرارية الاستلزمات الوظيفية التي تؤديها السلطة السياسية اتجاه المجتمع.

ينبغي أن نجيب على الأسئلة التالية : متى يجب علينا وضع قطعة مع القديم؟ متى ينبغي التخلي عن القديم إذا كان يشكل عائق أمام التغيير و التجديد إذا ما أصبحت مادته غير قادرة للإجابة على الأسئلة الحديثة و الرهانات الجديدة إذا ما أصبحت أدواته في وضعية الاهتلاك؟.

ج - محدد القوة السيبرنيطقية :

لأنه لا يوجد فعل اجتماعي محايد و غير مبني و لأنه لا يوجد علاقة اجتماعية بدون سلطة و أي سلطة تفرض و تتشكل في نفس الوقت ضمن بناء للحقل¹⁰¹ فإن المستوى الوظيفي لأي نموذج من السلطة السياسية سواء من حيث شكلها أو صورتها المتميزة بالقدرة على الديمومة في الاشتغال و اللانقطاع في الفعالية و التأثير يعكس مدى قوة هذه الأداة و مدى قدرة هذا الجهاز على البقاء حيا دون التعرض للتوقف و بالتالي الموت. لكن السؤال الذي يفرض نفسه علينا هو : ما هي طبيعة ميكانزمات اشتغال هذه السلطة؟ و فيم تتمثل قوة منطقتها الداخلي؟ من أين تستمد و من أين لها أن تتميز بهذه الاستمرارية والفعالية؟ الجواب بالنسبة لنموذج السلطة السياسية في الجزائر توفره لنا معطيات وخصائص تلك الدائرة السيبرنيطقية التي يقع داخلها الفعل السياسي والذي تفرض عليه أسلوب محدد من الأداء الوظيفي و كيفية معينة في الاشتغال المبرمجة وفق كتلة محددة من الشروط و

¹⁰¹ Michel Krozier-Erhard Friedberg, L'Acteur et le Système, op.cit, p244.

الظروف و التي على أساسها حددت و بموجبها وضعت ماهية مختلف الوظائف و علاقتها بالواقع أو بالموقع الذي ينبغي أن نضعه داخلها و ما يفرضه هذا الموقع من تحديات و ما يتطلبه من رهانات.

ميكانيزمات اشتغال السلطة السياسية في الجزائر و قدرتها على الأداء لمجموعة من الوظائف متواجدة داخل الحقل المجتمعي و ما يفرضه هذا الأخير من خصائص و أشكال لبنية تفاعل العلاقات التي ينتجها الأفراد و ينتمون بموجبها إلى هوية اجتماعية تحدد سلوكياتهم و ممارساتهم. مادام أن فعل تشكل السلطة السياسية داخل أي مجتمع و خلال أي مرحلة تاريخية مرتبط عمليا بضرورة وجود المجموعة الاجتماعية التي يقع داخلها سواء كانت بسيطة أو معقدة و عليه فأينما وجدت علاقة اجتماعية ذات خاصية مؤسسية أو لا مؤسسية إلا وجدت داخلها و تشكل بموجبها أسلوب محدد في ممارسة الفعل السلطوي وبالتالي شكل معين من الوظائف التي تتبع ذلك الفعل. إذا كان الرأسمال الحاضر بشكل مكثف و الموظف بكيفية متكررة ضمن ما هو فعل سياسي و خلال ما هو لعبة انتخابية يعتمد و يتشكل مما هو مادة اجتماعية مرجعية معطياتها وعناصرها شكلتها بالدرجة الأولى أشكال شبكة تفاعل العلاقات الاجتماعية ذات الطبيعة العائلية أو الشخصية أو القبلية و أن أشكال هذا الرأسمال الاجتماعي تخفي داخلها مجموعة من نماذج المنطق الاجتماعي الذي تحدثنا عنه سابقا و تفرز بموجب تفعيلها و تجسيدها واقعا العديد من انتاجات نماذج الذات الاجتماعية.

النخبة السياسية في مرحلة ثانية و في مستوى ممارستها للفعل السلطوي الجسد والمتمظهر في صورته الوظيفية باعتباره مادة أو كتلة من النشاط أو مجموعة من العمليات يختص بها أو يتقيد بتنفيذها جهاز محدد بكيفية في الأداء و الإجراء و في الفعل الموجه نحو الموضوع من أجل التأثير فيه

أو التأثير عليه، كل هذا تنتجه و تحدده شكلا و مضمونا خصائص و خصوصيات الموضوع الذي له علاقة مباشرة به و تفرضه شروط و ظروف الموقع الذي يتواجد داخله مما يجعل مسألة استمراريته مرتبط أساسا بعلاقة اللاتناقض واللاتعارض مع تلك الشروط و أن يبقى ضمن دائرة إنتاج و إعادة إنتاج نفس المنطق المؤسس لقيام و فعالية الموضوع. إن اشتغال السلطة السياسية في الجزائر من منظور أنها جهاز أو آلية أدواتية تقوم على نفس الميكانيزمات التي تتحكم في تفعيل وتشكل بنية شبكة تفاعل العلاقات الاجتماعية المشكلة لما هو رأسمال اجتماعي و الذي بدوره يؤدي إلى تفعيل اللعبة الانتخابية.

هذا المستوى الأداتي الذي تتميز به مسألة السلطة السياسية و الذي حددناه كتعريف إجرائي للمفهوم سابقا فرضته من الناحية الواقعية خصوصية ظروف مراحل ما بعد الاستقلال المعبر عنها بحالة شبه الفراغ التأسيسي و التنظيمي في معظم مجالات الواقع السياسي أو الاقتصادي أو الإداري* و ألزمته الديمومة الخطية حتى بعد الاستقلال لنفس معطيات و قواعد مرحلة إيدولوجية لما يسمى بالحركة الوطنية بحيث لا يتم وضع قطيعة تاريخية بين ما هو أدوات وأسلوب لتحقيق هدف الاستقلال الوطني و ما هو أدوات و أسلوب لتحقيق هدف بناء الدولة السياسية، لقد حاولنا أن نبي و نؤسس لما هو مشروع سياسي تنموي حديث لنفس المنطق و الميكانيزمات التي اعتمدها لانجاز مشروع التحرر من السيطرة الاستعمارية، هذا البعد الأداتي الذي تحدث به مسألة السلطة السياسية و تتجسد بموجبه وظيفيا عبر علاقة الحاكم بالمحكوم علاقة الراعي بالرعية علاقة القائد بشعبه فرضته

* قصد الاطلاع أكثر على التفاصيل بخصوص هذه النقطة يمكن الرجوع إلى العديد من الأبحاث سواء التاريخية أو السوسولوجية التي تناولت موضوع تاريخ الحركة الوطنية في الجزائر، نذكر على سبيل المثال كتاب « L'Histoire du Nationalisme Algérien » محفوظ قداش.

بشكل أساسي استمرارية هيمنة نفس أشكال العلاقات التفاعلية ذات الخصوصية التقليدية و الطبيعية التي ينتجها الأفراد داخل المجتمع و سيطرتها على مجريات الفعل السياسي من خلال تحولها إلى مصدر أو مخزن جاهز للاستثمار في مادته و معطياته وقدرتها كرأس مال اجتماعي في تفعيل وتحريك و توجيه كل ما هو لعبة سياسية هدفها الوصول إلى السلطة، هذه الكيفية في اشتغال الحقل السياسي و في سريان العملية الانتخابية بشكل خاص إذا ما حاولنا أن نقف على بعد امتدادها الزمني خلال العديد من مراحل ووضعيات المنافسة الانتخابية و إذا ما أجرينا نوع من التراجع التاريخي لاكتشفنا قوة حضور آلية شكل الرأسمال الاجتماعي كاختيار ضروري و متكرر تعتمد النخبة السياسية من اجل دخولها المنافسة السياسية في شكلها الانتخابي و من أجل فرض و تحقيق إستراتيجيتها و رهاناتها مما يؤكد انه ليس هناك تغيير أو تجديد في شكل و مادة الرأسمال الذي يدخل ضمن تركيبة الحقل السياسي و الذي تقوم عليه مسألة تفعيل وديناميكية اللعبة الانتخابية فمسألة التوظيف السياسي لهذا الرأسمال و الاستثمار فيه بقيت هي هي، من جهة أخرى، يمكن الكشف على أن مكونات و عناصر تركيبة هذه المادة من الرأسمال الاجتماعي متواجدة و حاضرة أساسا داخل الحقل المجتمعي فهي تعبير و تجسيد لأشكال العلاقات التفاعلية المكونة لبنية المجتمع و التي ينتجها الأفراد فيما بينهم قصد التفاعل من أجل تكوين وحدات اجتماعية متميزة ينتمون إليها و تحقق لهم هويتهم الجماعية، هذا الإنتاج الاجتماعي لما هو علاقات تفاعلية يحتويها الحقل المجتمعي إذا ما ربطناها بالفعل السياسي و ما يتميز به من خصوصية للتنافس و الصراع حول كل ما هو سلطة توظف وتستثمر فيها العديد من الأدوات و الآليات والكثير من الإمكانيات والقدرات التي لها قيمة مادية أو

رمزية داخل الوسط المجتمعي يمكن أن نعتبرها كتلة من الظروف و الشروط البنائية و من النماذج الاجتماعية المكونة للمناخ السياسي والتي تؤثر فيه بشكل أو بآخر، هذا المعطى الذي يشكل منبع تكون مادة الرأسمال الاجتماعي الموظف سياسيا هو الآخر لم يتعرض للتغيير أي أن هناك استمرارية في شكل بنائية المجتمع من حيث إنتاج أنماط العلاقات التفاعلية.

عمليا قوة الرأسمال الاجتماعي بكافة الأشكال الثلاثة التي تحدثنا عنها و قدرته على تفعيل فضاء الحقل السياسي في مستوى ما هو لعبة انتخابية يؤكد أيضا مدى هيمنة وسيطرة دور أشكال العلاقات التفاعلية الطبيعية في بناء بنية المجتمع العام، من جهة أخرى و إذا ما نظرنا إلى مسألة التعريف و التعرف على موضوع السلطة السياسية منذ أن بدأت تشغل عناصر الدولة الجزائرية المستقلة و بالنظر إليها من مستوى بعدها الأداة و ليس التفاعلي المتبادل الذي يستلزم تحقيق وأداء مجموعة من الوظائف المرتبطة أساسا بالوصول إلى غاية الخلاص و الانقراض للمجتمع و تولى واجب الفعل التاريخاني من طرف السلطة في بناء أركان الدولة الوطنية الذي تطلبتة و فرضته خصوصية البناء المجتمعي ومتطلبات نمطية تفاعل العلاقات الاجتماعية من حيث انتاجاتها واستلزاماتها.

لقد شكلت طبيعة تراكمات إفرزات إيديولوجية الحركة الوطنية المبنية على الوحدة والاتحاد و رفض الاختلاف و التناقض لوجدنا أن اشتغال السلطة السياسية و أدائها للوظائف تجاه المجتمع تقع ضمن إطار ما أسميناه بالدائرة السيرنيطيقية التي تقوم على أساس التكرار الوظيفي لنفس الأدوار و الحركات من جهة و على مطابقة هذه الوظائف من حيث قدرتها على تحقيق الفعالية و التأثير مع خصوصية ثبات الظروف و الشروط التي بموجبها برجت و ضبطت قواعد تلك الدائرة مسبقا و

أسست لانطلاقها و سيرانها الأول أي أن استمرارية اشتغال السلطة السياسية و قدرتها على أداء وظائفها بشكل فعال ومتكامل مرهون بعدم تغير ظروف و شروط المحيط أو المكان الذي تقع داخله تلك الوظائف هذا المحيط الذي يتحكم فيه السريان الميكانيكي والأداء الأوتوماتيكي للعمليات من حيث كفاءتها و ماهيتها و علاقاتها و رهاناتها التي برمجت من اجلها مسبقا. السيرنيطقية ترى المجتمع ككل متداخل لا تختلف آلياته و قوانينه كثيرا عن تلك التي تطبق على الأنساق المادية الميكانيكية و

البيولوجية¹⁰²

هناك نوعا ما سيطرة لمنطق اللاتجديد في الوظائف التي تستمد ميكانزمتها من اللاتجديد في شروط الواقع الاجتماعي و كفاءات البناء المجتمعي.

الكيفية السيرنيطقية التي تشتغل بموجبها السلطة السياسية في علاقتها الوظيفية بالمجتمع والقائمة على أساس غاية تحقيق الاستقرار و التوازن الداخلي يجعلها لا تخرج عن إطار فرض أسلوب التوجيه و التحكم و المراقبة و الضبط، هذه الخصائص التي يتميز بها ل فعل أو عملية ميكانيكية لا تأخذ بعين الاعتبار مستوى وجود أفراد مستقلين و فاعلين القادرين على إنتاج الفعل الاستراتيجي العقلاني كما أنها ترفض قيام دائرة للشك خارجة عن إطار سلطة التحكم و السيطرة عليها خاصة إذا علمنا أن الصفة الأدائية التي يجسدها البعد الوظيفي تقوم علة مبدأ جعل كل فعل أو نشاط تكون لديه فعالية خاصة به و جعله يتناسب و الأهداف المحددة ضمن دائرة تصورية مغلقة. فعالية البعد الوظيفي للفعل السلطوي تبقى تتطابق مع منطق و ميكانزمات البناء الاجتماعي الذي جعل صورة

¹⁰² رحمة بورقية، الدولة السلطة و المجتمع، دار الطليعة للطباعة و النشر - بيروت، 1991، ص10.

الوظيفة تبقى محصورة ضمن دائرة الاشتغال الميكانيكي الآلي و ضمن مستوى من التكرار الكمي لهذه الوظائف و التكرار الكيفي لأسلوب تجسيدها و عليه فلا تغير في شكل الوظائف وماهية أهدافها إذا لم تتغير شروط و ظروف فرض و استلزام هذه الوظائف، لا تغير في وظائف السلطة السياسية إذا لم تتغير مكونات البناء الاجتماعي و أشكال اشتغال العلاقات التفاعلية التي ينتجها و يعيد إنتاجها الأفراد فيما بينهم.

هذا النموذج من السلطة السيبرنيطقية يحقق مبدأ شرعيته و استمراريته من خلال نصر أو عامل الاعتقاد الذاتي و الشعوري في مبادئه و قواعده و عبر تحقق تلك العلاقة الشرطية و الارتباطية ما بين ذلك الشعور بالاعتقاد و ماهية الاعتقاد في حد ذاته بخصوص مادة أو موضوع الاعتقاد مهما كانت مرجعيته دينية أو اجتماعية ثقافية و هذا يحقق حركية العلاقة الوظيفية، هذا التحديد لمفهوم الفعل السلطوي باعتباره تجسيدها ليس لعلاقة تفاعلية ما بين طرفين اجتماعيين يحكمها مبدأ التعاقد أو لأسلوب من السيطرة المؤسسة على مبدأ الإكراه الذي يمارسه الحاكم نحو المحكوم بكيفية مشروعة و إنما تفعيل لمجموعة من النشاطات و الممارسات هدفها توجيه و قيادة الآخر بكيفية مباشرة نحو هدف محدد و بدون مراعاة لإرادة المجموعة الاجتماعية يمكن أن نضعه ضمن الطرح النظري الذي جاء بهم **ميشال فوكو** عندما رأى أن ممارسة السلطة تقوم من خلال توجيه لتوجهات الأفراد، إنها شكل من أشكال التأطير للأفراد و للمجموعات الاجتماعية وفق أسلوب التحكيم و الإشراف المطلق.

- بنية الرأسمال الاجتماعي ودائرة الايديولوجية الشعبوية:

من منطلق الخاصية السيبرنيطقية التي توصلنا على استنتاجها بعد تفكيك بنية الأشكال الثلاث للرأسمال الاجتماعي و التي يتميز بها حقل الدائرة السياسية في الجزائر، هذه الخاصية التي تجسد أسلوب للتعبير عن صفة التكرار التي تتعارض مع كل ما هو جديد أو تجديدي، إنها مبنية على

منطق و قاعدة ميكانيكية تقوم أساسا على إعادة إنتاج نفس الحركة أو النشاط بنفس الكيفية وبنفس الأدوات من أجل الحصول على نفس النتائج و الغايات، هذه الوظيفة في بعدها السياسي تلغي فكرة الاختلاف و مبدأ الصراع و التنافس و بالتالي تمنع من تشكل صورة المجتمع الذي تتحكم فيه قاعدة الحركية و الديناميكية. إنها مبنية على أساس جعل الفعل له فعالية فإن منطق الفعل السلطوي لا يصبح له فعالية و لا يستطيع أن يحقق أهدافه و نتائجه إلا من خلال اعتماده والتزامه على ضرورة إعادة إنتاج نفس الوظائف الاستلزامية التي تحتويها و تفرزها تلك الشبكة من تفاعل العلاقات الاجتماعية الموجودة داخل الحقل المجتمعي، فالسلطة من زاوية بعدها الوظيفي أي من حيث اشتغالها وسريانها تجرد في هذه البنية و في منطق هذه الأشكال من العلاقات التفاعلية المنبع الذي تنتج من خلاله صور الأشكال الوظيفية التي سوف تشغلها اتجاه المجتمع قصد تحقيق وجودها الأدائي و استمراريتها التاريخية. مصدر المكونات و العناصر والميكانيزمات التي تشغل الدائرة السيبرنيطيقية للسلطة السياسية موجودة على مستوى بنية تلك العلاقات و ما تطرحه من استلزمات و وظائفية، مقومات اشتغال السلطة السياسية في الجزائر و ميكانيزمات قوة أدائها الوظيفي توفرها أشكال التحالفات و التضامات الميكانيكية و بنية العلاقات التفاعلية ذات الخصوصية القبلية أو العائلية أو الشخصية أي مجموع الروابط الاجتماعية الأولية المحددة لهوية الفرد و الجماعة الاجتماعية، فانطلاقا من مبدأ خصوصية تلك الاستلزمات الوظيفية التي تطرحها تلك البنية و التي تعتبر بمثابة الصورة الجاهزة والمناسبة لنماذج و أشكال الوظائف التي سوف تعيد إنتاجها السلطة السياسية اتجاه المجتمع فتعطي لها القدرة على الاستمرارية و الفعالية.

استمرارية إنتاج الأفراد لشكل العلاقات التفاعلية القبلية المشكلة لنموذج المجموعة الاجتماعية العصبية (العصبة) التي تتحكم فيها رابطة التحالفات المغلقة الهادفة إلى تحقيق مصالح أفراد المجموعة نفسها لكن عبر احتوائها للفرد و امتلاكها لهويته و انتمائه حفاظا على تمايزها عن باقي العصبيات الأخرى و من خلال اعتماد مبدأ الخوف و الحذر من كل ما هو مختلف أو أجنبي و اعتباره خطر و عدو يهدد وحدة المجموعة و تماسكها، كل هذا يستلزم ضرورة توفر و حضور استعدادا للقيام بوظيفة الملازمة و الحماية و الدفاع عن جميع أفراد المجموعة القبلية.

صحيح أن الأستاذ **عدي الهواري** يبين - في موجب العديد من دراساته المتعلقة بإشكالية بناء الدولة في المجتمع الجزائري خاصة في كتابه **L'Impasse du populisme** - أن عامل الإيديولوجية الشعبوية⁽¹⁾ يمثل أحد المعالم الأساسية في تشكل و بناء النظام السياسي الجزائري منذ 1962 و أن هذا العامل مهدت و أسست له شروط و ظروف إيديولوجية الحركة الوطنية لمرحلة ما قبل الاستقلال و ما ترتب عنها من إفرازات و نتائج سياسية بالدرجة الأولى لكن هناك جانب آخر لديه أهمية أيضا مرتبط بما هو اجتماعي أكثر مما هو إيديولوجي يتعلق تحديدا بطبيعة البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري في تلك الفترة و بكيفية تشكل البناءات الاجتماعية البسيطة و المعقدة و أشكال العلاقات التفاعلية الأفقية التي ينتجها الأفراد أنفسهم واستمرارية إعادة إنتاجها حتى بعد 1962 بنفس المنطق الداخلي و بنفس ميكانزمات الاشتغال والتفاعل، هذه المسألة كان لها تأثير كبير في رسم صورة الحقل السياسي على مستوى علاقات الحاكم بالمحكوم من

(1) الشعبوية: ضمن هذا الإطار من الطرح نعتبرها بمثابة آلية يعتمد عليها السياسي حتى يحقق غاية إيديولوجية يروحي و يوهم بها المجتمع أنه يريد أن يقدم له خدمة ممثلة في حمايته و حماية سيادته من التلاعبات الصادرة عن أشخاص ينصر لهم أنهم أعداء يجسدون خطر على المجتمع.

جهة و في تحديد توجهات السلطة الوظيفية من جهة ثانية نظرا لأنها شكلت في اعتقادنا المناخ بل التربة المناسبة التي وقع فيها غرس و وضع معالم الدولة الجزائرية المستقلة والإطار الأنسب الذي تراكمت وتفاعلت داخله العديد من العناصر و المعطيات ساعدت ومهدت على احتواء السلطة السياسية للمجتمع و لتطلعات وآمال الأفراد و حتى لتنظيمات و منظمات مختلف حركات المجتمع المدني.

تنظيمات الحركة الوطنية و تراكماتها الوظيفية و البنوية تشكلت و تجسدت أساسا داخل هذا المناخ من العلاقات الاجتماعية ذا الصورة القبلية أو العائلية أو الشخصية بل إن هذه الأنماط من الاتحادات و التحالفات الاجتماعية الطبيعية التي تتجاوز إرادة الفرد وتخرج عن خياراته وجدت من قبل و كانت بمثابة البناء الذي يؤسس للمجتمع الجزائري واستمرت في تواجدها حتى بعد الاستقلال فلم تتعرض للتفكيك أو التغيير من حيث بنائها الهيكلي وأبعادها الوظيفية وصورها البنوية بالرغم من التحولات المادية و الاجتماعية و بالرغم من الانجازات الاقتصادية و الصناعية التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال، لقد ظلت مستمرة على مستوى صور و أشكال الانتاجات السلوكية و التحالفات و الارتباطات والتفاعلات الاجتماعية وفي مستوى بعدها الثقافي المشكل للبنية الذهنية للأفراد و المؤسس لنمطية تصوراتهم وتمثلاتهم، لقد ضلت تلك الأشكال من البنى الاجتماعية يتحكم فيها منطق الاحتواء والانكماش الذاتي عوض الانفتاح و التحرر الموضوعي فيما هو علاقة بضرورة البناء والتأسيس لشروط الحداثة و لعناصر المؤسسة لكل ما هو مسألة سياسية انطلاقا من نموذج الدولة، من هذا المنطلق السلطة السياسية ينبغي أن تتوجه دائما و بشكل قوي نحو مركزية أكثر و استقلالية

أوسع عن باقي المراكز السلطوية الأخرى التي يمكن أن تتواجد داخل المجتمع دون المحاولة لاحتوائها أو استغلالها.

يبدو أن كل شيء يتحدد ضمن دائرة وهمية الصراع مع ما هو تناقض خارجي و ما يتطلبه من إيديولوجية قائمة على ضرورة الالتحام و التلاحم و من تناسي و تجاوز لكل ما هو اختلافات و تناقضات داخلية قصد تعزيز قوة ووحدة المجموعة الاجتماعية العصبية، حتى مسألة فشلنا في العملية التنموية و تعثرنا ضمن مستويات و أبعاد كل ما هو بناء حضاري لا نفهمه من وجهة هذه الزاوية الإيديولوجية و لا نفكر فيه من حيث ما هو تراكمية استنتاجية التي تفرض علينا ضرورة إعادة النظر في خياراتنا و توجهاتنا والوقوف على ممارساتنا و أفعالنا حتى نجعل من الذات الاجتماعية الفاعلة هي السبب و المسبب في آن واحد و إنما نرجعها و نقبل بها من زاوية قدرية غيبية تخرج عن سيطرتنا و لا نتحكم فيه فتمارس علينا سلطتها و تأثيرها كما تشاء و متى تشاء وقد ننظر إليها من زاوية انتقامية تأمرية مصدرها الآخر الذي قد نتقاسم معه نفس الانتماء المكاني الجغرافي أو ربما نشترك معه في نفس الانتماء المصلحي لكنه يتحول في نظرنا إلى العدو الذي يهددني ويهدد المجموعة الاجتماعية في وجودها وانتمائها (أعداء الثورة ، أعداء الوطن ، أعداء الشعب...).

الشعبوية في هذه الحالة لا ننظر لها على أنها تعبير و تجسيد لحالة شعورية أو مرجعية إيديولوجية تقوم على أساس رفض لخطاب و ثقافة الاعتراف بالتناقضات والاختلافات داخل المجتمع عموما و الحقل السياسي خصوصا منعا لتشكيل قوى اجتماعية تكون لديها استقلالية و تتمتع بديناميكية في تفعيل و توجيه الفعل المجتمعي فتتحول إلى مصدر و مركز لسلطة موازية لما هو سلطة

سياسية و إنما ننظر إليها على أنها آلية إستراتيجية وظيفية و أدواته تتبناها السلطة السياسية ليس كخيار فقط لكن كالإزام أيضا تفرضه خصوصية بنية تفاعل العلاقات القبلية وشكل التحالفات العصبية التي يحتويها الحقل المجتمعي و يعتمدها الأفراد لتحقيق انتمائهم و تحديد هويتهم الجماعية. الوظيفة الشعبوية ضمن هذا الإطار تتحدد معالمها الأساسية و أهدافها الضرورية من وجهة نظر السلطة السياسية في الحفاظ على وحدة المجموعة الاجتماعية و على تماسكها الداخلي وفي الدفاع عن استقرارها و سلامة أفرادها من أي خطر داخلي أو خارجي يهدد وحدتها، عبر أسلوب عدم السماح بتشكيل أو بروز انقسامات داخلية أو تناقضات تاريخية مهما كان شكلها ومصدرها، قد تتحول في مرحلة ما إلى منبع لتشكيل تراتبات اجتماعية و تكتلات اصطناعية في صورة قوى اجتماعية متعددة و مختلفة بل قد تتحول و تتطور هذه الوظيفة الشعبوية لتأخذ الصيغة الأمنية التي يتم قيامها عبر إستراتيجية خطوة و عملية الاستحضار الشبه متكرر لعنصر الخوف وحالة اللاأمن الذي يتطلب وظيفة للدفاع تعيد المجتمع وأفراده إلى وضعيته التفاعلية و التضامنية الميكانيكية التي تتطلب ضرورة البحث و اللجوء إلى القوة الحامية التي يجسدها في هذه الحالة طرف الحاكم أو الزعيم تحديدا و التي لها القدرة في صد العدوان و إبعاد الخطر. إنها وضعية تضع المجتمع في مستوى حالة الخوف الطبيعي البسيط الذي يعيد الأفراد إلى درجة البحث عن الأمن الطبيعي.

الخطوة الثانية التي تلتزم بها النخبة السياسية بعد أن يتم تحديد شكل و محتوى الرأسمال أي طبيعة الأرصدة التي ينبغي الاعتماد عليها للمشاركة في اللعبة الانتخابية والفوز برهاناتها تتعلق بوضع إستراتيجية ترتبط بكيفية الاستثمار و كيفية التوظيف لهذا الرأسمال الاجتماعي وفق الأشكال الثلاث

التي أشرنا إليها سابقا و جعلها تكون أكثر مردودية و أكثر ربح. كيف يمكن تفعيل و توجيه تلك الشبكة من العلاقات التفاعلية المكونة لبنية التحالفات التي ينتمي إليها الأفراد داخل المجتمع؟ هذا الأمر لا يتحقق إلا بمراعاة نمطية تلك الشبكة من العلاقات و عبر التقيد بخصوصية عناصرها و مكوناتها سواء من حيث منطقتها الداخلي الذي يتحكم في اشتغالها أو من حيث طبيعة نموذج الذات التي ينتجها بموجب تفاعلها بتلك الأشكال الثلاث التي تدخل ضمن قواعد اللعبة الانتخابية تحديدا و الحقل السياسي عموما، إنها المصدر الذي يستلزم و يفرض على أصحابها عينة محددة من الوظائف تعتمد و تلتزم بها النخبة السياسية خطابا و ممارسة، إنها ليست من اختيارهم الإرادي و إنما إلزام تجد السلطة نفسها مضطرة أن تأخذ به في إستراتيجيتها.

بنية شبكة تفاعل العلاقات الاجتماعية تفرض من حيث بعدها الهديفي و من مستوى تراتبيتها العمودية التي يتحدد بموجبها عنصر السلطة و معطى من يمارس هذه السلطة و من تمارس عليه داخل هذه الدائرة المجتمعية سواء في حقلها الاجتماعي أو السياسي. ما يعني أن الهدف من هذه الوظائف ليس التجديد في شكل و تشكيلة تلك العلاقات و إنما المحافظة و الاحتفاظ بنمطيتها حتى لا يقع التصادم و الاصطدام. هذا النمط من العلاقة الاستلزامية في جانبه الوظيفي و التي تحكم مستوى معادلة العلاقة بين الوحدات الاجتماعية المنتجة لتلك الشبكة من العلاقات من جهة و النخبة السياسية المستغلة و الموظفة لمادة ذلك الرأسمال الاجتماعي من جهة أخرى هو الذي يدفعنا إلى القول أن هناك نوع من التوافق في صيغته غير المصر بها بين طرفي الحاكم و المحكوم والذي يلزمهما شعوريا أو لا شعوريا بضرورة التقيد بغالبية القواعد، الأمر الذي يعطي الفعالية و السرطان المستمر

للفعل السياسي و الاشتغال الدائم للسلطة فيقع نوع من القابلية و الرضا التي تحقق للجميع وتجلب
للالغالبية الفوائد و العوائد المادية و الرمزية.

من هذا المنطلق و هذه القاعدة التي تقوم عليها حركية و ديناميكية الحقل المجتمعي سوف يتحدد
وينكشف الجانب الوظيفي الذي ينبغي أن تتقيد به السلطة السياسية حتى تحافظ على بقائها
واستمراريتها و حتى لا تدخل في تصادم مع معطيات و منطق شبكة تفاعل العلاقات الاجتماعية
المشكلة لبنية المجتمع و مشكلة في مرحلة ثانية لمادة الرأسمال الاجتماعي، هذا الجانب يتحدد في
ضرورة إعادة إنتاج السلطة لنفس الوظائف التي كانت تستلزمها تلك الشبكة من العلاقات و التي
ضل يفرضها منطقها الداخلي، لكن هذه المرة سوف تأخذ طابع و محتوى إيديولوجي و سياسي لان
هدفها بالدرجة الأولى مرتبط بامتلاك السلطة السياسية و الاستحواذ عليها بشكل مطلق دون إشراك
أو إسهام أي طرف آخر، لهذا سوف تأخذ شكلا يتحدد أساسا فيما هو وظيفة شعبية وفق تبرير
إيديولوجي قاعدته الجوهرية حماية الوطن و الدفاع عن وحدته و سيادته، هذا البعد يغذيه أسلوب
انتشار واستمرارية تمرير خطاب وهم الخطر الخارجي كنتناقض واحد والوحيد الذي يمكن الاعتراف به
و الذي يتحدد ويصنف في ذلك الآخر المغاير الخارج عن دائرة المجموعة الاجتماعية انتماء
وخصوصية و الذي ينبغي الحذر و الاستعداد لمواجهة عبر الاتحاد والتوحد وليس الانقسام
والاختلاف، إذا وفق هذه الإيديولوجية الشعبية الذي يجمعنا ويربطنا نحو الانتماء الواحد إلى الوطن
و يؤسس و يفعل توجهاتنا لإنتاج فعل المصلحة المشتركة ليس التناقض الداخلي و إنما الخارجي، إنه
منبع التناقض و الاختلاف الذي يبني الحركية و الديناميكية في علاقتنا بالآخر و ليس بعلاقتنا
بذواتنا، بتاريخنا و تراكماته، بانتاجاتنا و أهدافها، بأنظمتنا سلطة و جهازا، مشاركة و إسهاما.

خاتمة الفصل الثالث:

يتبين لنا من خلال التطرق إلى هذا الفصل أن محددات قوى الرأسمال الاجتماعي التي تهيمن داخل الحقل المجتمعي و تؤسس و تهيكّل لبنيته الداخلية و لنظام تفاعل علاقاته تتطلب استلزامات وظيفية ينبغي ان تلتزم بها السلطة السياسية حتى تحافظ على علاقة تفاعلها مع المجتمع فهي تحقق بموجبها الاستمرارية و الديمومة، إنها استلزامات مقيدة و محددة لا تخرج عن دائرة تثبيت العلاقة الارتباطية و الترابطية بين المجتمع و السلطة في شكلها الأبوي لا التعاقدية و في بعدها الدائري المغلق لا التطوري الذي قد يسمح بحدوث حركية و ديناميكية ترقى إلى غاية تحقيق التغيير، إنها تكفي فقط في صورتها القصوى على القيام بسلوك التمرد، هذا السلوك الذي لا يرقى إلى مستوى نقد و إلغاء نمط السلطة السياسية في حد ذاتها و لا يهدف إلى تغيير نموذج النظام السياسي بل يقتصر فقط على رفض الطريقة التي يشتغل بها هذا النظام و الكيفية التي تمارس بها تلك السلطة لتلك الوظائف، إنها عملية نقد موجهة أكثر نحو الأشخاص قبل أن تكون موجهة نحو أسس وقواعد النظام السياسي.

التغيير المطلوب لا يرقى إلى التفكير في البحث عن التغيير في المكانات والوضعيات و المواقع الذاتية و إنما يقتصر على مطالبة السلطة بتغيير مواقعهم الاجتماعية و المادية مع الاحتفاظ بنفس نمط العلاقة الزبونية التي تقوم على التبعية المطلقة للمحكوم اتجاه الحاكم.

التغيير ينبغي أن يرقى إلى مستوى المعقولة السياسية مثل ما يرى فوكو الذي يعني به نقد الأسس التي تقوم عليها الممارسة السياسية من طرف الدولة التي يبحث لها العقل السياسي في كل عصر عما يبررها، عما يضيفي الشرعية و المعقولة عليها¹⁰³

¹⁰³ محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 42.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

الأشكال الثلاثة لرأس المال الاجتماعي التي اكتشفنا أن لها حضور قوي و مكثف داخل حلقات ومراحل اللعبة الانتخابية، بل و التي هي بمثابة القواعد الأساسية لبناء و سريان تلك اللعبة، عوض أن تكون القاعد القانونية أو الدستورية هي المرجع الذي يتحقق بصفة فعلية في ما هو حقل سياسي، انه الرأس مال الاجتماعي الذي يتحول بمجرد الاعتماد عليه من طرف النخبة السياسية إلى الآلية الكافية و الضرورية لتجاوز معظم تحديات اللعبة الانتخابية و يسمح بتحقيق العديد من الرهانات المتوقعة.

هذا الاكتشاف بين و وضع لنا بنية و طبيعة الحقل المجتمعي المتشكل و المتكون عمليا من نماذج محددة لشبكة من العلاقات التفاعلية الاجتماعية التي ينتجها و يعيد إنتاجها الأفراد أنفسهم، و التي تتحول معطياتها و عناصرها البنائية إلى مرجع و مخزن لتشكيل مادة الرأس مال الاجتماعي الذي يوظف في ما بعد سياسيا. إذا القوة الوظيفية لرأس المال الاجتماعي من جهة و القوة البنائية للعلاقات التفاعلية الاجتماعية من جهة ثانية يؤسس كلاهما نفس المرجع و نفس المعطى الوظيفي، انه بشكل مختصر المعطى القبلي - العائلي و الشخصي، بشكل عام انه معطى التحالفات الجماعية في شكلها الشخصي المباشر و الولاءات الشخصية ذات الطبيعة العائلية أو القبلية أو الشخصية التي يذوب داخلها الفرد و يفقد استقلالته بل يصبح بدونها خارج دائرة السيطرة و التحكم فيه ليتحول إلى طرف غريب لا يتمكن من تحقيق أهدافه و مصالحه، تلك الولاءات و التحالفات نعتبرها

بمثابة القنوات الأكثر فعالية التي يمكن لأي شخص أن يصل عبرها لتحقيق وجوده واستمراريته و
لامتلاك هويته لكن شريطة الانتماء إلى تلك الدائرة من التحالف و الالتزام بمنطقها و قواعدها.

الكيفية القبلية أو العائلية أو الشخصية في تفاعل العلاقات الاجتماعية و في بناء
التحالفات المشكلة للمجموعات الاجتماعية (Les Groupes Sociaux) تفرض و تستلزم
في مستواها المحلي و ضمن دائرة بعدها المجتمعي و من أجل وجودها و استمراريتها، إنتاج مجموعة
محددة من الوظائف. نفس هذه الوظائف سوف يتم إعادة إنتاجها ضمن ما هو مستوى عام و
داخل دائرة ما هو حقل سياسي سلطوي بسبب سيطرة نفس المنطق و نظرا لإنتاج تلك العلاقات
التفاعلية لنموذج معين من الذات القاصرة العاجزة المستلبة... وهذا ما يحقق نوع من التطابق أو
التلاقي في ما هو وظيفي بين الدائرة المجتمعية و الدائرة السياسية فيعطي استمرارية و ديمومة لكلاهما
دون أن يقع تصادم أو انقطاع.

جوهر استمرارية النموذج السياسي هو في اشتغاله و أدائه لمجموعة من الوظائف دون توقف و
أساس و قوة و فعالية هذا الأداء و في خصوصية و طبيعة منبعه الاجتماعي، ألا و هو شكل تفاعل
العلاقات الاجتماعية المشكلة لبنية المجتمع و التي يعيد إنتاجها الأفراد بكيفية شعورية أو لاشعورية.
الشروط الاجتماعية المتعلقة بطبيعة البنية الاجتماعية للمجتمع واستلزاماتها الوظيفية جعلت نموذج
السلطة السياسية يتمتع بالقدرة على الاشتغال و على أدائه للوظائف الموجهة أساسا نحو المجتمع و
التي استلزمته تلك البنى الاجتماعية مما يسمح لنموذج تلك السلطة من التمتع بالحياة و بالاستمرارية

حتى و لو قدر عليها أن تتعرض إلى نوع من النوبات القلبية التي تدخلها في العديد من المرات إلى حالة من الإنعاش، لكنها في كل مرة تخرج من هذه الوضعية المرضية متعافية وتستعيد قوتها من جديد.

نعتقد أنه إذا أردنا أن نغير في نموذج السلطة السياسية، سواء كان بإرادة السلطة نفسها أو بإرادة مجتمعية ينبغي أن نغير أولا في بنية و شكل تفاعل العلاقات الاجتماعية التي ينتجها الأفراد. حتى نغير في استلزمات هذه العلاقات و بالتالي في الوظائف التي تتحدد في مستوى العلاقة التفاعلية المتبادلة الهادفة إلى إنتاج الفعل الحداثي التاريخاني. برؤية أكثر إجرائية كنتلك التي اعتمدها ميشال كروزيه فإن التغيير يمكن أن يتحقق عبر صيرورة إنتاج الفعل الجماعي الذي بموجبه يمكن لأفراد مجموعة اجتماعية محددة من تعلم كيفية إبداع و إنتاج طرق جديدة للعب اللعبة الاجتماعية الخاصة بالتعاون و الصراع¹⁰⁴

هذا المستوى من التغيير يستلزم عمليا توفر مشروع مجتمع يقوم على ثنائية التفكيك والتركيب، تفكيك العلاقات و الروابط الاجتماعية التقليدية و تركيب علاقات و روابط اجتماعية حديثة وجديدة قادرة على التفاعل و التأقلم من خلال منطقتها الداخلي المبني على التعاقد مع مختلف التحديات و الرهانات التي يطرحها الواقع في جميع مستوياته الاقتصادية والسياسية...

¹⁰⁴ Michel Krozier-Erhard Friedberg, L'Acteur et le Système, op.cit, p 35

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

- بادي بارتزان، بيرنبوم بيار، سوسيولوجيا الدولة، ترجمة عبد الله جوزيف، مركز الإنماء القومي، بيروت.
- بادي بارتزان، الدولة المستوردة غربنة النصاب السياسي ، ترجمة الدويه شوقي، دار الفرابي ANEP، ط1، بيروت الجزائر، 2006
- بركات حلیم، الاغتراب في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- بركات حلیم، المجتمع العربي المعاصر : بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- بركات حلیم، المجتمع العربي في القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- بورديو بيار وباسرون جون-كلود، إعادة الإنتاج في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم، ترجمة تريمش ماهر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007.
- بورقية رحمة، الدولة والسلطة والمجتمع، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1991.
- بوطالب محمد نجيب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
- بوملح أحمد، العرب والتحديات الحضارية، دار الفرابي، بيروت، 2006.
- الجابري محمد عابد، العقل السياسي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
- الجابري محمد عابد، فكر ابن خلدون العصبية والدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

- الجبالي محمد عزيز، ابن خلدون معاصرا، ترجمة الجبالي فاطمة الجامعي، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1984.
- جغلول عبد القادر، الإشكالية التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون، دار الحداثة، ط4، 1987.
- حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي، قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني في تونس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- حمدوش رشيد، مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة امتدادية أم قطيعة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2006.
- الحيدري ابراهيم، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب، دار الساقى، بيروت، 2003.
- الخطابي عز الدين، أسئلة الحداثة ورهاناتها، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2009.
- دومون لويس، مقالات في الفردانية : منظور أنثروبولوجي للإيديولوجية الحديثة، ترجمة عردوكي بدر الدين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- شتراير جوزيف، الأصول الوسيطة للدولة الحديثة، ترجمة عيتاني محمد، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2005.
- شرابي هشام، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة محمود شريح، دار الغرب للنشر والتوزيع، بيروت.
- شرابي هشام، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- شرابي هشام، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1984.
- شلق الفضل، الأمة والدولة، دار المنتخب العربي، بيروت، 1993.

- الصيداوي أحمد، البحث العلمي بنماذجه الأساسية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2001.
- عبد الله ثناء فؤاد، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
- عثمان علي، الاستيلاء تحطيم العقل، دار التكوين للطباعة والنشر، دمشق، 2004.
- العروي عبد الله، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، ط8، الدار البيضاء، 2006.
- غليون برهان، العرب وتحولات العالم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2005.
- غليون برهان، المحنة العربية : الدولة ضد الأمة، دار بوشام للنشر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2003.
- غليون برهان، بيان من أجل الديمقراطية، دار بوشام للنشر، الجزائر، 1990.
- فؤاد عبد الله ثناء، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2004.
- فروند جوليان، سوسيولوجيا ماكس فيبر، ترجمة أبي صلاح جورج، مركز الإنماء القومي، بيروت.
- لبيض سالم، مجتمع القبيلة البناء الاجتماعي وتحولاته في تونس، المطبعة المغاربية للطباعة والنشر والإشهار، 2006.
- مجموعة من الباحثين، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2002.
- مجموعة من الباحثين، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1999.
- مجموعة من الباحثين، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2006.

- مجموعة من الباحثين، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
- مجموعة من الباحثين، التراث وتحديات العصر في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1987.
- مجموعة من الباحثين، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
- مجموعة من الباحثين، دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- مجموعة من الباحثين، فكر ابن خلدون الحداثه والحضارة والهيمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- مروى كريم، غليون برهان، الشريف ماهر، أشقر جلبير، أزمة النظام العربي وإشكالية النهضة، دار الانتشار العربي، بيروت، 2007.
- نصار ناصيف، منطق السلطة، مدخل إلى فلسفة الأمر، أمواج للنشر والتوزيع، ط2، 2001.
- الهرماسي محمد عبد الباقي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 1999.
- والي خميس حزام، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
- وهبة نخلة، رعب السؤال وأزمة الفكر التربوي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2001.
- أبراش إبراهيم، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 1998.
- النقيب خلدون حسن، آراء في فقه التخلف العرب و الغرب في عصر العولمة، دار الساقى، بيروت، 2002.

- الأنصاري محمد جابر، العرب والسياسة: أين الخلل؟، دار الساقى، بيروت، ط2، 2000.

المجلات:

- مجلة عالم الفكر، العدد 3، المجلد 30، يناير- مارس، 2002.
- مجلة بصمات، جويلية 1997.
- مجلة نقد العدد 20/19، 2004.
- المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 16، خريف 2007.
- Revue peuples méditerranéens, N° 70/71, Janvier Juin 1995.

الأطروحات:

- قدوسي محمد، الدولة الحديثة في الجزائر بين الإسلام السياسي، المؤسسة العسكرية والريع الطاقوي، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي تحت إشراف الأستاذ أحمد العلوي، 2007-2008.
- جيلالي كوبيبي معاشو، إنتاج الشخصية السياسية المحلية في الجزائر دراسة حالة بلدية عين البرد، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع السياسي تحت إشراف العلوي أحمد.
- بوعناني إبراهيم، الأسس الثقافية لنموذج السلطة السياسية في الجزائر مذكرة ماجستير في علم الاجتماع السياسي تحت إشراف العلوي أحمد.
- BELAKHDAR MEZOUAR, Religion et lien social en Algérie, thèse pour le doctorat d'état en sociologie encadré par RACHID BEN MALEK, 2005.

المراجع باللغة الفرنسية

- **Accardo Alain Corcuff Philippe, La sociologie de Bourdieu, Ed. Mascaret, 1986.**
- **Addi Lahouari, Etat et pouvoir, Ed. OPU, Alger, 1990.**
- **Addi Lahouari, L'Algérie et la démocratie, Ed. Découverte, Paris, 1995.**
- **Addi Lahouari, L'impasse du populisme, Ed. ENAL, Alger, 1999.**
- **Addi Lahouari, Les mutations de la société algérienne, Ed. Découverte, Paris, 1999.**
- **ANGERS Maurice, initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines, Ed. Casbah, Alger, 1997.**
- **ARON RAYMOND, Les étapes de la pensée sociologique, Ed. Gallimard, Paris, 1967.**
- **Badie Bertrand, les deux Etats, Ed. Fayard, 1997.**
- **Balandier Georges, Anthropologie politique, Ed. PUF, Paris, 1967.**
- **Bataillon C., Etat, pouvoir, et espace dans le tiers monde, Ed. PUF, Paris.**
- **Baudouin Jean, Introduction à la sociologie politique, Ed. Seuil, 1998.**
- **Becker Howard, Les ficelles du métier, Ed. Découverte, Paris, 2002**

- Benbitour Ahmed, Radioscopie de la gouvernance algérienne, Ed. Edit 2000, Alger, 2006.
- BENNABI MALEK , pour changer l'Algérie, Ed. SEC, Alger.
- Bernoux Philippe, La sociologie des entreprises, Ed. Seuil, Paris, 1999.
- BILLIER JEAN-CASSIEN, Le pouvoir, Ed. Armand colin, Paris, 2000.
- Birnbaum Pierre, Le pouvoir politique, Ed. Dalloz, Paris, 1975.
- Boudon Raymond, La logique du social, Ed. Hachettes littérature, Paris, 2001.
- BOUKHOBZA M'hammed, Octobre 88 Evolution ou rupture ?, Ed. BOUCHENE, Alger, 1991.
- Bourdieu Pierre, Excuse d'une théorie de la pratique, Ed. Seuil, Paris, 2000.
- Bourdieu Pierre, Question de sociologie, Ed. Minuit, Paris, 1984.
- BOUTENFOUCHET MOSTEFA, la famille Algérienne Evolution et caractéristiques récentes, Ed.2, Ed. SNED, Alger 1982.
- BOUTENFOUCHET MOSTEFA, la société algérienne en transition, Ed. OPU, Alger, 2004.
- Braud Philippe, Science politique « Etat », Ed. Seuil, 1997.

- **Camau Michelle, Pouvoir et institutions au Maghreb, Ed. Cérès, Tunis, 1978.**
- **Clastres Pierre, La société contre l'Etat, Ed. Minuit, Paris, 1974.**
- **Cruzier Michelle Friedberg Erhard, L'acteur et le système, Ed. Seuil, Paris, 1977.**
- **Cruzier Michelle, Etat modeste Etat moderne, Ed. Fayard, Paris, 1987.**
- **Cruzier Michelle, La société bloquée, Ed. Seuil, Paris, 1990.**
- **Cruzier Michelle, Le phénomène bureaucratique, Ed. Seuil, Paris, 1963.**
- **DEPELTEAU FRANCOIS, la démarche d'une recherche en sciences humaines, Ed. de boeck, Québec, 2000.**
- **GHALIOUN BURHAN, le malaise arabe Etat contre nation, Ed. ENAG, Alger, 1991.**
- **Giroux Sylvain Ginette Tremblay, méthodologie des sciences humaines, Ed. Renouveau pédagogique, Canada, 2002.**
- **GRAWITZ MADELEINE – LECA JEAN, traité de science politique, T.3 l'action politique. Ed. PUF, Paris, 1985.**
- **Grémion Pierre, Le pouvoir périphérique, Ed. Seuil, Paris, 1976.**
- **Gurvitch Georges, Traité de sociologie, Ed PUF, Paris, 1967.**
- **KADDACHE MHFOUD, histoire du nationalisme algérien, Ed.2, Tome 2, Ed. Enal, Alger.**

- **LACHERAF MOSTEFA, l'Algérie nation et société, Ed.2, Ed. SNED, Alger, 1978.**
- **Lamchichi Abdelrahim, L'Algérie en crise, Ed. Harmattan, Paris, 1991.**
- **LUCAS.P & VATIN.J.C, l'Algérie des anthropologues, Ed. François Maspero, Paris, 1982.**
- **MARTUCCELLI DANILO, sociologies de la modernité, Ed. GALLIMARD, Paris, 1999.**
- **Ouvrage collectif, La politique dans le monde arabe, Ed. Armand Colin, Paris, 2006.**
- **Ouvrage collectif, Pouvoir et légitimité, Ed. Ecole des hautes études en sciences sociales, Paris, 1992.**
- **Piazza Serge Dalla, Gracet Marc, Citoyenneté et démocratie locale à l'ère de la mondialisation, Ed. Harmattan, Paris, 2010.**
- **Pisier Evelyne, Histoire des idées politique, Ed. PUF, Paris, 1982.**
- **POULANTZAS NICOS, pouvoir politique et classes sociales, Ed. François Maspero, Paris, 1982.**
- **Quandt William B., Société et pouvoir en Algérie, Ed. CASBAH, Alger, 1999.**
- **Quivy Raymond, Campenhoudt Luc Van, Manuel de recherche en sciences sociales, Ed. SNEL, Belgique, 2006.**

- **ROCHER GUY, Introduction à la sociologie générale 2. L'organisation sociale, Ed. HMH, Paris, 1968.**
- **STORA BENJAMIN, l'Algérie histoire contemporaine 1830-1988, Ed. Casbah, Alger, 2004.**
- **Tarde Gabriel, Les transformations du pouvoir, Ed. Seuil, Paris, 2003.**
- **Tenzer Nicolas, Philosophie politique, Ed. PUF, 1994.**
- **Touraine Alain, pour la sociologie, Ed. Seuil, 1974.**
- **Yefsah Abdelkader, La question du pouvoir en Algérie, Ed. AP, 1990.**

فهرس

	مقدمة عامة
	الإشكالية العامة للدراسة
	بلورة الفرضية
	الفصل الأول: الإطار التمهيدي المعرفي و المنهجي العام
	مقدمة الفصل الأول
	1-1 الإطار التمهيدي المعرفي
	أ- أهمية الموضوع
	1 أهمية معرفية نظرية
	2- أهمية معرفية إجرائية
	ب- الهدف من الدراسة
	ج- التحديد الإجرائي للمفاهيم الأساسية
	1- مفهوم السلطة السياسية و نظام الفعل السلطوي
	2- الرأسمال الاجتماعي
	3- المنابع الاجتماعية
	4- الشرعية السياسية
	2-1 الإطار التمهيدي المنهجي
	أ- المنهجية المعتمدة في الدراسة
	ب- الإطار السوسولوجي العام للتحليل
	ج- في مفهوم الحقل و أهميته التحليلية
	د- العملية الانتخابية كدائرة نموذجية منهجية للبحث
	خاتمة الفصل الأول
	الفصل الثاني: المنابع الوظيفية و قوة الرأسمال الاجتماعي
	مقدمة الفصل الثاني
	1-2 المجتمع و قوة بنى شبكة تفاعل العلاقات الاجتماعية
	أ- في تعريف مفهوم شبكة العلاقات التفاعلية
	ب- الخصائص السوسولوجية لشبكة العلاقات التفاعلية
	ج- العلاقة الارتباطية بين بعد الفعل السياسي وقوة المرجعية الاجتماعية

	2-2 أشكال و تجليات رأسمال شبكة العلاقات التفاعلية
	أ- رأسمال شبكة العلاقات القبلية
	ب- رأسمال شبكة العلاقات القرابية العائلية
	ج- رأسمال شبكة العلاقات الشخصية (المعارف)
	2-3 صور المنطق الداخلي لرأسمال شبكة العلاقات التفاعلية
	أ- هيمنة منطق ملئ الفراغات المكانية
	ب- هيمنة منطق اللاتجديد في الأدوار
	ج- هيمنة منطق البحث عن الولاء الكمي
	خاتمة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: الاستنزامات الوظيفية للسلطة و إفرازاتها السياسية
	مقدمة الفصل الثالث
	1-3 الاستنزامات الوظيفية للسلطة و نماذجها الأساسية
	أ- في تحديد مفهوم الاستنزام الوظيفي
	ب- سوسيولوجية الفعل الوظيفي للسلطة السياسية
	ج- الإطار التحليلي لفهم إشكالية إشتغال السلطة السياسية في الجزائر
	د- اللااستقلالية الفعل الوظيفي للسلطة السياسية
	2-3 نماذج الاستنزامات الوظيفية للسلطة السياسية
	أ- الاستنزام الوظيفي الأول: تحقيق الأمن و الحماية
	ب- الاستنزام الوظيفي الثاني: تقديم الهبة
	ج- الاستنزام الوظيفي الثالث: توفير الخلاص
	د- بنية الرأسمال الاجتماعي و دائرة الايدولوجيا الشعبوية
	3-3 إشتغال السلطة السياسية في الجزائر و محدداتها الأساسية
	أ- النموذج السياسي الجزائري و أبعاد إشتغاله
	أ-1 بعد القوى فوق السياسية
	أ-2 بعد الظاهرة القبلية و مقاربتها سوسيولوجيا
	ب- محددات القوى فوق السياسية في إشتغال النموذج السياسي الجزائري
	ب-1 محدد القوى القبلية

	ب-2 محدد القوى التقليدية
	ب-3 محدد القوى السبرنطيقية
	خاتمة الفصل الثالث
	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع باللغة العربية
	قائمة المراجع باللغة الفرنسية